التطورات السياسية في السودان
منذ الاحتلال البريطاني حتى
بدايات حكم البشير

تأليف

الاستاذ الدكتور

ماجد محيي عبد العباس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي
ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ ﴾

الروم ٢٢

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى من كان

معيني في عطائي

وظلي بعد سمائي

ولولاه ما ارتفع في هذا الطريق لوائي

الشيخ محيي عبد العباس آل غزاي

والدي . . . رحمه الله

الفهرست

المقدمة

إن الأوضاع السياسية في السودان مثلت انعكاس لطبيعة المجتمع وتعبير عن بيئته الاجتماعية والسياسية ، وبما ان السودان ينتمي إلى القارة الأفريقية فقد تميز بميزات دول هذه القارة والمتمثلة بالسيطرة الاستعمارية الطويلة وحالة الهيمنة القبلية والتعدد الاثني والعرقي والتخلف الثقافي والتي انعكست على طبيعة النظام السياسي السوداني حيث كان قلقاً وغير مستقر وعرضة للتغير المستمر وشهد مراحل متنوعة ومختلفة ومتعاقبة بين ما هو ديمقراطي وديكتاتوري عسكري ، وتفرد السودان بظاهرة انتقال السلطة المتكرر من المدنيين إلى العسكريين ومنهم إلى المدنيين مرة أخرى ، ولذلك كان من الصعب فهم طبيعة الحياة السياسية السودانية بتناول مرحلة معينة من مراحلها مجردة من إطارها التاريخي لأنها ستكون دراسة جزئية لذا تحتم علينا دراستها شاملة ولجميع المراحل .

ويعد السودان من بين الدول العربية والأفريقية القليلة التي عاشت مظاهر الحياة الديمقراطية منذ وقت مبكر ومارستها لمراحل متعددة بعد الاستقلال من السيطرة الأجنبية ولكن ما يلاحظ ان هذا البلد قد عجز عن تحقيق نظام ديمقراطي ثابت وراسخ وكانت الفوضى هي طابع الحياة السياسية أثناء كل مرحلة حكم ديمقراطي وهذا جعل الباب مفتوحاً دائماً أمام الجيش للقضاء على مظاهر الديمقراطية عبر انقلاب عسكري لتبدأ مرحلة عسكرية في الحكم ، ويعود هذا للظروف العديدة والمختلفة التي فعلت فعلها بالاتجاه المضاد لكل صيغة من صيغ الحكم أو للتطبيق غير السليم لها مما جعل التغيير واجب وضروري .

إن الغاية من دراسة هذا الموضوع هو التعرف على طبيعة الحياة السياسية في السودان من خلال تسليط الضوء على المراحل التي مر بها وذلك لخصوبتها في الأحداث السياسية المهمة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية وحصول متغيرات عديدة فيها لاسيما وان السودان من أكثر الدول العربية والإفريقية التي شهدت حالة عدم الاستقرار السياسي .

يأتي الكتاب بثلاثة فصول رئيسية بمباحثها التفصيلية حيث يتناول الفصل الأول التكوين الاجتماعي والاقتصادي والتطور التاريخي للسودان ويمثل مدخلاً مهماً لتوضيح الملامح الأساسية للبلاد ، أما الفصل الثاني فجاء بعنوان (الأوضاع السياسية في السودان من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٩) لاسيما وانها مثلت مرحلة من مراحل الحكم المدني في السودان ، أما الفصل الثالث والأخير فقد خصص لدراسة مرحلة حكومة الإنقاذ الوطني (مرحلة الحكم العسكري الثالثة) وهي التي بدأت في عام ١٩٨٩ بموجب الانقلاب العسكري الذي قاده عمر حسن احمد البشير وسننهي الحديث في الموضوع لغاية أحداث عام ١٩٩٤ .

ولابد من الإشارة إلى ان كتب ودراسات وبحوث عديدة على مستوى العراق والوطن العربي تناولت الأوضاع السودانية إلا إنها قد أخذت جانباً معيناً بالدراسة فقسم منها اهتم بمشكلة جنوب السودان والقسم الآخر اهتم بالوضع الاقتصادي أو المؤسسة العسكرية وكذلك دور الأحزاب السياسية أو دراسات تاريخية لمراحل معينة إلا إننا حاولنا ان نعطي هذا الكتاب قدراً من الشمولية من خلال استعراض جميع المراحل السياسية التي مر بها السودان وكذلك تناول كل المؤسسات والقوى السياسية التي أثرت في مسيرة البلاد ، آملين التوفيق والسداد فيما كنا نبغي الوصول إليه من خدمة القارئ الكريم .

الفصل الأول

التكوين الاجتماعي والاقتصادي والتطور التاريخي للسودان

المبحث الأول

التكوين الديموغرافي والاقتصادي في السودان

المبحث الثاني

الأوضاع السياسية في السودان في ظل الاحتلال البريطاني حتى الاستقلال

المبحث الثالث

الأوضاع السياسية في السودان منذ الاستقلال حتى عام ١٩٨٥

الفصل الأول

مقدمة :

هناك ترابط بين البنية السياسية لمجتمع ما ، مع البنية الاجتماعية والاقتصادية لذلك المجتمع بحيث تلعب الاخيرة دوراً مؤثراً في حركة النظام السياسي والسودان لا يشذ عن هذه القاعدة ، ولذلك وجدنا من الضروري الحديث عن الواقع الاجتماعي له ، خاصة الجوانب الديموغرافية التي لها علاقة بالتكوين العرقي والسلالي وارتباط ذلك بالجوانب الجغرافية ، وهذا ما سيتناوله المبحث الأول من هذا الفصل .

كما أن طبيعة النظام السياسي وهيكليته تعكس أحياناً الخبرة العملية المتراكمة لذلك النظام ، ولذلك كان من الواجب علينا متابعة التطور السياسي للنظام السوداني عبر مراحله المتعاقبة ، حيث عاش السودان مرحلتين زمنيتين متعاقبتين هما المرحلة التي كان فيها تحت الاحتلال البريطاني والمصري المشترك ثم فترة الاستقلال وتعاقب الحكومات المدنية والعسكرية ، وهذا ما سيتناوله المبحثين الثاني والثالث ، حيث يكرس الحديث في المبحث الثاني عن فترة الاحتلال البريطاني ، في حين يتناول المبحث الثالث فترة الاستقلال والتي ابتدأت في عام ١٩٥٦ .

المبحث الأول

التكوين الديموغرافي والاقتصادي في السودان

السودان كلمة عربية مشتقة من تعبير بلاد السود الذي أطلقه العرب في القرون الوسطى على المناطق التي تمتد جنوب الصحراء الكبرى ، وكان يشمل المنطقة الممتدة من الشرق إلى أثيوبيا وتنتهي عند ساحل المحيط الأطلسي غرباً[(١)].

أولاً . الطبيعة الجغرافية للسودان :

١.١ الموقع :

يقع السودان ما بين خطي عرض ٣٠و ٣و ٢٢ شمالاً وخطي طول ٢١,٤٥ْ و ٣٠و ٣٨ شرقاً ، ويمتاز بكثرة الدول التي تشاركه الحدود وهي تسعة أقطار أفريقية فيحده من الشمال جمهورية مصر العربية ومن الشمال الغربي ليبيا ومن الغرب أفريقيا الوسطى وتشاد ومن الشرق أثيوبيا وأرتيريا ومن الجنوب زائير واوغندا وكينيا ، وتجاوره المملكة العربية السعودية التي يفصلها عن السودان البحر الأحمر والذي يبلغ طول ساحله حوالي ٨٠٠كم ، أنظر الملحق رقم١ . [(٢)]

وتمتاز حدوده بالاستقامة في الشمال والشمال الغربي شأنها شأن معظم الحدود التي تخترق الصحراء ، ولكنها تسير مع خط تقسيم المياه في الجنوب

---

(١) إبراهيم أحمد العدوي ، يقظة السودان ، الخرطوم ، ١٩٥٦، ص٩، كذلك ، أنظر الشاطر بصيلي عبد الجليل ، تاريخ وحضارة السودان الشرقي والأوسط ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص٨.

(٢) عبد العزيز كامل ، دراسات في الجغرافية البشرية للسودان ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٤، ص١٣، كذلك أنظر

Basic facts about the southern provinces of the sudan , published by , the central office of information , Khartoum , 1964, P. ١

الغربي بين النيل والكونغو ثم تتبع الجبال التي تربط أوغندا وكينيا ببحيرة رودلف ، ومن البحيرة يسير خط الحدود مع هضبة الحبشة إلى أرتيريا ثم ينتهي إلى البحر الأحمر.[١]

أن طبيعة الحدود التي تفصل بين السودان وجيرانه تسببت في نشوء وتفجر العديد من المشاكل ، والتي تركزت من خلال عدم التناسق بين الحدود السياسية وبين الواقع البشري ومصالح القبائل والجماعات التي يعيش بعضها في السودان وبعضها الآخر في الدول الافريقية المجاورة ، وازداد الأمر تعقيداً إذا ما عرفنا أن مساحة السودان تنتشر على مدى هائل ، كما أن كثرة عدد الدول التي تشاركه حدوده ، رتب عليه مسؤولية كبرى فيما يتعلق بحجم ونوعية العلاقات مع جيرانه من الدول الافريقية.[٢]

٢.١ المساحة :

يعتبر السودان من أكبر الدول الأفريقية من حيث المساحة ، إذ تصل مساحته إلى حوالي (٩٦٧,٤٩١)ألف ميل مربع أو (٢,٥٠٥,٨٠٥)مليون كم^{٢}، وتمثل هذه المساحة ٨,٣% من مجمل مساحة القارة الأفريقية ، ويحتل المرتبة العاشرة من حيث المساحة بين دول العالم ، وبذلك يشكل أكبر وحدة سياسية في العالم العربي .[٣]

---

(١) محمد محمود الصياد ، اقتصاديات السودان ، منشورات الجامعة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥، ص٤ .

(٢) صلاح الدين الشامي ، السودان دراسة جغرافية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية الطبعة لثانية ، ١٩٧٣، ص٢٥.

(٣)(William Benton , Helen Hemingway vol , 17, the new Encyclopadia , London , 1975, P.750)

لقد أدى هذا الامتداد والاتساع في المساحة إلى تنوع في المميزات الطبيعية والبشرية للسودان ، وإلى مواجهته صعوبات جمة في انماء المساحات الواسعة التي تسكنها مجموعات بشرية متنوعة ، وذلك لقلة الموارد اللازمة وعدم توفر وسائط النقل وبالتالي ساهمت في تفاقم العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتي أدت بدورها إلى مشاكل سياسية عديدة .[١]

<u>٣.١ المناخ والتضاريس :</u>

يندرج مناخ السودان بصورة عامة من الظروف الصحراوية في الشمال إلى المناخ الحراري الرطب في الجنوب ، ويقسم السودان إلى ثلاث مناطق مناخية كبرى لكل منها شخصيتها الجغرافية المتميزة وهي السودان الشمالي والسودان الاوسط والسودان الجنوبي .[٢]

وليس من شك بأن كمية الأمطار الساقطة تختلف من منطقة إلى أخرى ، فهي تقل في أقصى الشمال حيث المناطق الصحراوية ، في حين تتزايد كمياتها في منطقة الغابات الاستوائية في الجنوب فازداد المتوسط في العام على أكثر من ١٠٠٠مليمتر وبين هذين الحدين اندرج المطر فيقل كلما اتجهنا شمالاً في المنطقة الجنوبية وتشكل الامطار مورداً رئيسياً من الموارد المائية حيث يصبح النصف الجنوبي أثناء فصل المطر مستنقعاً ضخماً ، ويطلق على مجموعة هذه المستنقعات اسم (السدود) بسبب النباتات الطافية عليها والتي شكلت أحياناً عائقاً أمام حركة الجيش السوداني في منطقة الجنوب .[٣]

---

(١) جودة حسين جودة ، جغرافية أفريقيا الأقليمية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٨٥ ، ص٢٣٥ .

(٢) يسرى عبد الرزاق الجوهري ، جمهورية السودان ، دار الطلبة العرب ، بيروت ١٩٦٩، ص٥٩.

(٣) سعد الدين فوزي ، جوانب من الاقتصاد السوداني ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص١٦، كذلك، انظر مهدي أمين التوم ، مناخ السودان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة

وتؤثر كمية الامطار الساقطة واختلافها من مكان لآخر بشكل واضح بدرجة الكثافة السكانية ، حيث تشكل نسبة ضئيلة في المناطق التي تقل فيها كمية الامطار إذ تبلغ حوالي (١٧) شخصاً في الميل المربع الواحد ، ومع هذا فان هناك تبايناً واضحاً في هذه النسبة فتصل في بعض المناطق إلى أقل من (٤) نسمة للميل المربع الواحد ، كما أن أكثر من نصف سكان السودان يعيشون فيما لا يزيد عن ١٤% من مجموع مساحة البلاد ، أما المناطق التي تتمتع بكثافة سكانية عالية فهي تحيط بالخرطوم وتضم مشروع الجزيرة وبعض الاراضي المطرية الوسطى وجبال النوبة وتبلغ الكثافة في بعض البقاع من مديرية النيل الازرق ذات المشاريع الزراعية العديدة أكثر من (١١٧) شخصاً للميل المربع الواحد .[١]

أن احتواء السودان على هذا التنوع الجغرافي المتمايز أدى إلى أن يصبح دائرة تفاعل كبرى تحتوي على كل نماذج القارة الافريقية وبالتالي أثرت تأثيراً واضحاً على عملية الاندماج الوطني فيه كما سنرى في دراستنا اللاحقة ، لقد عبر أحد الكتاب عن هذه الحالة بوصفه السودان بأنه صورة مصغرة لأفريقيا من ناحية التنوع والاختلاف ، فهو متنوع مناخياً وزراعياً ودينياً وعرقياً ولغوياً .[٢]

والعلوم ، دار نافع للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٤، ص١٠، كذلك أنظر جودة حسين جودة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٤.

(١) سعد الدين فوزي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨ كذلك أنظر،

Encyclopadia Britannica , Op . cit . , P. 750.

(٢) محمد عمر بشير ، التنوع والاقليمية والوحدة القومية ، ترجمة سلوى مكاوي ، سلسلة ثقافة للجميع ، ص٢٥ .

ولقد انعكس التباين والتنوع في الظروف البيئية على طبيعة النظام السياسي في السودان ، وأثرت الظروف المناخية بصورة مباشرة أحياناً وغير مباشرة أحياناً أخرى في الكثير من المشاكل التي واجهها السودان كما سنرى لاحقاً ، ورغم الاختلافات والفوارق بين اقاليمه والتباين الحاصل في طبيعته إلا أننا سنعمد إلى الحديث عنه ككل متكامل .

ثانياً . الوضع السكاني والعرقي :

١.٢ السكان :

يصل عدد السكان في السودان(*) إلى حوالي ٢٧ مليون نسمة ، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٣٤ مليون نسمة بنهاية عام ٢٠٠٠ وبمعدل زيادة تبلغ ٢,٨% والشعب السوداني يتكون من عدد هائل من القبائل والجماعات العرقية المتنوعة .(١)

ويكون توزيع السكان في السودان على نحو يشكل فيه العرب نسبة ٤٠% و ٣٠% جنوبيين و ١٣% من قبائل غرب السودان غير العربية و ١٢% نوبيين وبجة و ٣% أجانب مولدين .(٢)

(*) يحتل السودان المركز السادس في أفريقيا من حيث عدد السكان بعد نيجريا ومصر وأثيوبيا وجنوب أفريقيا وزائير ، أنظر ، محمد رياض وكوثر عبد الرسول ، أفريقيا دراسة لمقومات القارة ، بيروت ١٩٦٦ ، ص٣٩٢ .

(١)Republic of the sudan , Investment puplic corporation1993 , P.5.

(٢) مختار عجوبة ، مشكلة جنوب السودان وأثرها على مستقبل العلاقات العربية الأفريقية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة التاسعة ، العدد ٨٨، ١٩٨٦ ، ص٧٣ .

وينتمي سكان السودان بصفة عامة إلى مجموعتين رئيسيتين وهما القوقازية أو الجنس الاسمر والزنجية وهم السود ، وتسود القوقازية في الشمال بينما تنتشر المجموعة الثانية إلى الجنوب من خط عرض ١٢ شمالاً.[١]

٢.٢ القبيلة :

يرى (شقير) أن القبائل السودانية المختلفة تجمعها خمسة أصول كبار هي السود وشبه السود والبجة والعرب عدا الأجانب والمولدين الذين هاجروا إلى السودان من مصر وغيرها منذ زمن غير بعيد .[٢]

والقبائل في جنوب السودان تنقسم إلى ثلاثة مجاميع رئيسية هي :

أ. النيليون :

ويتألفون من قبائل الدينكا والنوير والشلك والانواك والبورون والبالاندا والجور واللو والاشولي واللانجود ، هذه القبائل توجد كلها ضمن حدود السودان عدا الآشولي واللانجو والذين يعيشون على حدود السودان مع أوغندا ويبلغ تعداد القبائل النيلية أكثر من مليوني نسمة ، وتعتبر قبائل الدينكا من أكبر القبائل النيلية وكذلك في جنوب السودان عامة إذ يزيد تعدادها على المليون نسمة وتعتبر الأكثر تحضراً ، وتأتي النوير بالمرتبة الثانية من حيث العدد إذ تضم حوالي نصف مليون نسمة حسب تعداد عام ١٩٥٦ ، أما قبيلة الشلك فهي

---

(١) عبد اللطيف كريم الزبيدي ، مشكلة جنوب السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٢٩ .

(٢) نعوم شقير ، جغرافية وتاريخ السودان ، دار الثقافة ، بيروت ، الجزء الأول ١٩٦٧ ، ص٥٣-٥٦.

القبيلـة الوحيـدة ذات النظـام السياسـي المركـزي وهـي لا تنقسـم إلـى قبائـل صغيرة.[1]

ب. القبائل النيلية الحامية :

وأهمها قبيلة (باري) وهي أكبرها وتقطن في الاجزاء الجنوبية حيث تقع مدينة (جوبا) وتسيطر هذه القبيلة على بعض القبائل الصغيرة التي تشاركها العيش فـي هـذه المنطقـة والتـي تتحـدث بلغـة البـاري مثـل قبائـل منـداري وثيـاجورا وكاكما وكوكا وغيرها من القبائل التي يبلغ تعدادها أكثر من نصف مليون نسمة .[2]

ج. القبائل السودانية :

وأهمهـا قبيلـة الازانـدي ، حيـث يبلـغ عـدد سـكانها حـوالي ٣٠٠ألـف نسـمة ومجموعـة قبائـل أطـور ومـادي وتضـم قبائـل أخـرى هـي المـورو والافوكايـا والياكاوا واللومباري واللولويا .[3]

---

(١) صلاح الدين الشامي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٠ ، كذلك ، انظر البخاري عبد الله الجعلي ، نزاع الحدود بين السودان وأثيوبيا ، مطبعة الخليج ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ ، ص٦٤. ٦٥.

(٢) أحمد عامر ، السودان وملف خبرته الديمقراطية ، مجلة الاهرام الاقتصادي ، القاهرة ، العدد ٩١٦ ، ١٩٨٦ ، ص٥٩ كذلك أنظر ،

Oliver Albino , The Sudan Southern viewpoint , oxford university press , London , 1970 , P. 2-3.

(٣) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان (خلفية النزاع من الحرب الداخلية إلى السلام) ، ترجمة هنري رياض وآخرون ، الخرطوم ، ١٩٨٣ ، ص٢٩ ، كذلك ، أنظر أحمد عبد= =القادر القيسي ، مشكلة جنوب السودان ، دراسة في الاسباب الداخلية والخارجية ، مجلة آفاق عربية ، العدد٨ ، بغداد ، ١٩٩٤ ، ص٤٠.

وتنقسم بعض قبائل الشمال إلى قبائل أخرى ، فمثلاً البجاة ينقسمون إلى البشاريون والاهرار والهاندوة وجماعات بني عامر .[١]

أثر القبيلة على النظام السياسي في السودان :

السودان مجتمع زراعي ورعوي يمكن اعتبار غالبية سكانه جماعات ريفية مستقرة تنتمي إلى قبائل كثيرة العدد تصل إلى ٥٩٧ قبيلة ترجع إلى ٥٦ مجموعة ، وهذه المجموعات القبلية موزعة بين جميع مديريات السودان التسع .[٢]

ولقد ساعدت عدة ظروف على بقاء وتركز دور القبيلة منها جغرافية واجتماعية وسياسية ، ففي جانب الظروف الجغرافية كان للمساحة الواسعة للسودان وترامي أطرافه وصعوبة المواصلات بين اجزائه أن جعل الوحدة القبلية ظاهرة بارزة كما قلل من حالات الاندماج أو التزاوج ، ولذلك أصبحت العلاقات الاجتماعية بأشكالها المتعددة تقوم على أساس القبلية وما يؤكد هذا تقاليد علامات الوجه المميزة لنوع القبيلة .[٣]

---

(١) يسرى عبد الرزاق الجوهري ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧. ٤٨ .

(٢) محمد أحمد كرار ، انتخابات وبرلمانات السودان توثيق وتحليل ، الخرطوم الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ ، ص١ .

(٣) حيدر إبراهيم علي ، السودان والوحدة العربية خصوصية الدور والانتماء ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٥٤، أ ب ، ١٩٨٣ ، ص٧٥ ، كذلك ، أنظر ساجد حميد العائدي ، دور الجيش في الحياة السياسية السودانية ، ١٩٥٨ . ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٤٤.

وفي الجانب الاجتماعي ، فأن نشأة الفرد في المجتمع قائم على القبيلة شجعت على قيام العلاقات القبلية على حساب الروابط القومية في المجتمع وعززت الدوافع الفردية على حساب الدوافع الاجتماعية ايضاً .(١)

أما العوامل السياسية التي ركزت على دور القبيلة في البناء الاجتماعي والسياسي للسودان ، فهو ما قامت به السلطات الاستعمارية البريطانية من تعميق للروح القبلية من خلال بثها لتلك الروح في الشمال والجنوب بعد انتفاضة عام ١٩٢٤ التي سيتم توضيحها في المبحث القادم ، والاعتراف بالقبيلة رسمياً واثباتها بالمستندات والاوراق الرسمية وكتابة اسم القبيلة في الوثائق والشهادات المدرسية وسجلات المحاكم والمناهج الدراسية وتسمية المناطق الجغرافية باسم أحد قبائلها ، كما وضعت نظام الادارة الاهلية عام ١٩٢٦ والقائم على ادارة الاقليم والمقاطعات عن طريق شيوخ القبائل والنظار والعمد ، واصدار قانون الحكومة المحلية عام ١٩٣٧ على أسس قبلية وأنشأت مجالس ريفية وعددها ٢٤ مجلس على نفس الأسس لمواجهة تيار الحركة الوطنية في المدن .(٢)

وتأكيداً لدور القبيلة في الحياة السياسية السودانية ، فقد عملت تلك القبائل على تكوين الكتل القبلية بعد الاستقلال لتدخل بها معترك الحياة السياسية وقامت بالائتلاف مع الاحزاب ، حيث لا يتمكن أي حزب من تأمين

---

(١) كمال دسوقي ، دراسات في المجتمع السوداني ، مطبوعات جامعة القاهرة ، الخرطوم ، ١٩٧٣ ، ص٤٠٣.

(٢) محمد أحمد كرار ، مصدر سبق ذكره ، ص٢ ، كذلك ، أنظر محمد إبراهيم الحاج موسى التجربة الديمقراطية ونظم الحكم في السودان ، دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٧٠ ص٥٢٢ .

أكثرية مطلقة في البرلمان من دون التحالف مع طرف آخر وبالتالي كانت تشكل الحكومات الائتلافية ثم تزاح عن الحكم.(١)

ومن جانب آخر ، كانت ولا تزال القبلية مصدراً للمعارك المستمرة بين قبائل المديريات الجنوبية في السودان وسبباً في المعارك التي نشبت بين قبيلة النوير وقبيلة الرزيقات والمعالية عام ١٩٦٧ ، تلك المعارك التي راح ضحيتها عدد كبير من ابناء تلك القبائل ، وكذلك النزاع في دارفور بين الفورو العرب في آذار عام ١٩٨٨ أن كل ذلك نجم عنه عدم استقرار وانقسامات إقليمية أصبحت عائقاً أمام الوحدة الوطنية .(٢)

أن التعدد في الولاءات والانتماءات العرقية والقبلية وكذلك التعدد اللغوي والثقافي وعدم التجانس انعكس سلباً على حركة الاحزاب والقوى السياسية والتي اصبحت تحمل مضامين ومصالح المجموعات المختلفة ، مما أفقد الساحة السياسية السودانية عنصر الوئام والتوافق وكذلك أدى إلى انتشار الاضطراب والفوضى السياسية.(٣)

٣.٢ اللغة :

ومع التنوع الذي ذكرناه في التوزيع السكاني والسلالي ، فأن هناك تنوعاً أكثر حدة فيما يتعلق باللغة ، إذ تؤكد بعض المصادر أن هناك أكثر من (١١٥) لهجة في السودان ولكن أكثر من ٥٠% يتحدثون اللغة العربية والباقي يتحدثون بلهجات أخرى اشهرها النيلية الحامية والفوارية واللهجات الافريقية الاخرى ، وتبلغ نسبة الذين يتكلمون لغات غير عربية ٤٨,٦% من السودانيين

---

(١) محمد أحمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص١٧٨ كذلك انظر ساجد أ حميد العائدي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٥ .

(٢) محمد أحمد كرار ، مصدر سبق ذكره ، ص١ .

(٣) ساجد أ حميد العائدي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٦ .

، وتستخدم اللغة الانكليزية إلى جانب اللغة العربية في الجنوب حيث عمل البريطانيون على سياسة تعميم ونشر هذه اللغة بدلاً من اللغة العربية لتكريس حالة الانفصال في الجنوب .[1]

أن هذه الانقسامات الاثنية والعرقية واللغوية في السودان جعلت من الصعوبة بمكان على الحكومات السودانية المتعاقبة أن تنشر سلطاتها في كافة أرجاء البلاد .[2]

٤.٢ الديانة :

هناك تنوعاً كبيراً في المعتقدات والأديان ، إذ يتميز المجتمع السوداني بالتعددية الدينية ، فالاسلام والمسيحية والمعتقدات الطبيعية توجد بشكل أو بآخر في مختلف أنحاء السودان ، وتشير بعض التقديرات إلى أن ٦٦% من السكان يدينون بالاسلام و ٤% منهم يدينون بالمسيحية و ٣٠% يدينون بالمعتقدات الطبيعية الافريقية .[3]

---

(١) عبد الغفار محمد أحمد ، السودان وديناميكية التنوع ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٨٣، كانون الثاني ، ١٩٨٦ ، ص٩٧ ، كذلك ، انظر يوسف الخليفة أبو بكر ، السياسات اللغوية في السودان ، مجلة دراسات افريقية ، مركز البحوث والترجمة ، العدد ١٢ ، كانون الثاني ، ١٩٩٥ ، ص١٢٨ .

(٢) جوزيف قرنق ، الطريق العلمي لحل مشكلة جنوب السودان ، مجلة الطليعة ، السنة الخامسة ، الخرطوم أيلول ، ١٩٦٩ ، ص٩٢. ٩٣ ، كذلك ، أنظر عبد الله السريع ، جنوب السودان ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص٣٠ .

(٣) إبراهيم أحمد نصر الدين ، الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٦٣ ، أيار ١٩٨٤ ، ص٤١ .

والاسـلام[*] فـي السـودان ارتـبط بـالطرق الصـوفية والطوائـف الدينيـة الخاصة بهذا البلد حتى لا نكاد نجد سوادنياً لا ينتمي إلى طائفة دينية أو طريقة صـوفية وذلـك لتمسـك السـودانيين بالاسـلام ، وهـذه الطـرق متعـددة ومـن أهمهـا الميرغنية والاسماعيلية والسمانية والادريسية والسنوسية وجماعة انصار المهدي وجماعة الشريف الهندي .[١]

ومن الجدير بالذكر أن هذه الطرق الدينية ليست مذاهب فكرية كالشيعة أو السنة بل أنها نظام أو نسق أو سلك واحد يضم عدداً كبيراً من الافراد لهم رئيس واحد هو شيخ الطريقة الذي يعتبر المرشد والقائد لإتباعه ، والطوائف الدينيـة التـي لهـا دوراً بـارز فـي الحيـاة السياسـية هـي الختميـة ويتزعمهـا بيـت الميرغنـي وهـي التـي تسـمى بالميرغنيـة وطائفـة الأنصـار التـي يتزعمهـا بيـت المهدي .[٢]

وهـذه الطـرق أشـد نفـوذاً وأوسـع أثـراً مـن القبيلـة فـي النظـام السياسـي السوداني بل وأشد خطورة منها لأن هذه الطرق قسمت المجتمع السوداني إلى

(*) أهل السودان المسلمون عموماً هم في المذهب سنيون وفي العقائد التوحيدية على مذهب الامام الاشعري وفي الفقه على مذهب الامام مالك وهم يعتقدون بالمهدية ، بل لم يقم بينهم شيخ اشتهر بالعبادة والتقوى الا ظنوه المهدي المنتظر ، انظر نعوم شقير ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٣ .

(١) حسن الفاتح قريب الله ، التصوف في السودان إلى نهاية عصر الفونج ، جامعة الخرطوم ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص٨ ، كذلك أنظر محمد عوض محمد ، الشعوب والسلالات الافريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص٣٠٨ ، كذلك ، انظر الدكتور حسن الترابي ، الحركة الاسلامية في السودان معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ ، ص١٤٩ .

(٢) محمد أحمد كرار ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣ كذلك انظر محمد عوض محمد ، السودان الشمالي سكانه وقبائله ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٥١ ، ص١٧. ١٨.

طوائف لا مكان فيها لاختيار الفرد لاتجاهاته الخاصة ، فهي تحرك الفرد في الاتجاه الذي يحقق مصالح الطائفة التي ما هي إلا تعبير عن مصالح زعمائها ، وتعمل الطائفية في السودان على عرقلة الحياة الحزبية وتفتيت الرأي العام والحد من فاعلية المجالس النيابية وأحياناً السلطات التنفيذية ، فزعيم الطائفة يختار أو يوافق على مرشحين معينين من قبله ثم يوجه أتباعه في كل أنحاء البلاد لإعطاء أصواتهم إلى هؤلاء المرشحين من أجل إنجاحهم .(١)

إن ما عزز وجود ومكانة الطرق في المجتمع السوداني هو تمسك السودانيين بالدين وتعصبهم له ورغبتهم في الاستزادة من تعاليم الدين الاسلامي الحنيف مما جعل اغلبهم ينتمون إلى تلك الطرق لاشباع تلك الرغبة ، كذلك لوجود الكثير من العادات والتقاليد والأعراف والسلوكيات التي تميز المجتمع السوداني ، بالإضافة إلى الفقر وارتفاع نسبة الأمية .(٢)

ولقد ساهمت هذه الطرق الصوفية في نشر الإسلام في السودان وإقامة قنوات للتعليم والإرشاد الديني ، وكذلك في توسيع النظم الاجتماعية السودانية من خلال استقطابها للقبائل المتعددة وإقامة تجمعات سكانية كانت هي النواة الأولى للكثير من المدن في السودان ، بالإضافة إلى تحقيق وحدة ثقافية إسلامية لأن هذه الطرق مع تعددها كانت تتفق على مصادر ثقافية موحدة .(٣)

---

(١) أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠ كذلك ، انظر محمد ابراهيم الحاج موسى ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢٥ .

(٢) محمد ابراهيم الحاج موسى ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢٥ ، كذلك ، انظر حيدر إبراهيم علي ، الانتلجنسيا السودانية بين التقليدية والحداثة ، المستقبل العربي ، السنة العاشرة ، العدد ١٠٤ تشرين الاول ، ١٩٨٧ ، ص٨٠ .

(٣) حيدر إبراهيم علي ، المصدر السابق ، ص٨٠ .

أما الديانة الطبيعية فهي منتشرة في الجنوب ، فمعظم الجنوبيين يؤمنون بوجود الله خالق للأرض ومسبب للمطر وصاحب قوة ورهبة ولما كانوا لا يستطيعون أن يخاطبوه أو يتقدموا له بالدعوات مباشرة فقد جعلوا بينه وبينهم وسيطاً ، وأطلق على الآله أسماء متعددة تختلف من قبيلة لأخرى ، فيسمى عند الشلك (جوك) وعند الدينكا (دينجربت) وعند اللوتوكو (نايجوك) ، ويعتقد الجنوبيون أن أرواح الأسلاف تلعب دوراً أساسياً في حياتهم وربما في بعض الأحيان أكبر من دور آلهتهم وتتجسد أرواح الأسلاف في الأجيال المتعاقبة[١] ، أما المسيحية فتنتشر في الجنوب بنسبة ١٠% من سكان الجنوب وهي تنقسم إلى البروتستانت والكاثوليك والارثوذكس.[٢]

أن الاستعمار البريطاني كان يعمل على توسيع هذا الفاصل الديني بين الشمال والجنوب لاثارة روح الفرقة لصالحه ، وعمل على التعاون مع طائفتي الانصار والختمية في الشمال واتبع سياسة الحكم غير المباشر ومنع نفاذ اللغة العربية إلى المنطقة الجنوبية وأصدر عدة قوانين ولوائح تكرس الفجوة بين الشمال والجنوب منها قانون المناطق المغلقة الذي كان يحظر على العرب السفر إلى المناطق الجنوبية والذي أدى إلى منع انتشار الإسلام في هذه

---

(١) زكي البحيري ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ١٩٣٠ . ١٩٥٦ ، مكتبة النهضة المصرية الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص٣٤٣ ، نقلاً عن حسنين محمد جوهر وحسنين مخلوف ، السودان أرضه وتاريخه وحياة شعبه ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص١٠٠ . ١٠١ ، كذلك ، انظر بدر الدين مدثر البعث ومسألة الجنوب في السودان ، مجلة آفاق عربية ، بغداد ، العدد ٨ ، نيسان ، ١٩٧٨ ، ص١٥ .

(٢) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، السياسة الايرانية المعاصرة تجاه السودان ، نشرة مركز بحوث الجمهورية ، دار الجماهير للصحافة ، ١٩٩٣ ، ص١٩ ، كذلك ، انظر عبد الله السريع ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠ .

المناطق ، كذلك اطلقت بريطانيا حرية العمل للكنائس في الجنوب ، وتم تقسيمه إلى مناطق يمارس فيها كل مذهب مسيحي نشاطه كما اعطيت هذه الكنائس حق بناء مدارس تبشيرية وكنائس في شمال السودان ، وكانت الارساليات التبشيرية المسيحية تلعب دوراً هاماً في المناطق الجنوبية.(١)

وكانت بريطانيا تقوم بكل ذلك بدعوى حماية الجنوب من تجار الرقيق الشماليين وبدأت في اجتثاث جذور العروبة والإسلام التي أخذت تضرب بجذورها في أرض الجنوب ، وهكذا قام صراع حضاري بين المسيحية التبشيرية الغربية المدعمة بالنفوذ الرسمي وبين الاسلام لمنع انتشاره في اعماق القارة الافريقية ، هذا الصراع الذي لعب دوراً كبيراً في تعميق مشكلة الجنوب في السودان .(٢)

٥.٢ الثقافة :

أن التنوع في المعتقدات واللغة ، وكذلك التعدد السلالي والاختلاف البيئي والمناخي انعكس بدوره على مستوى الثقافة وأنماطها داخل السودان ، فلم يعد بالإمكان التحدث عن ثقافة واحدة وإنما تعددت الثقافات وأخذت أشكال عديدة .

لقد قسم بعض الكتاب الثقافة في السودان إلى ثمانية أنماط وأن كان هناك بعض أوجه التشابه بينهما وهذه الأنماط هي : (٣)

١. ثقافة المستقرين على ضفاف النيل في شمال ووسط السودان .

---

(١) مختار عجوبة ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٠ ، كذلك ، انظر جودة حسين جودة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٤ .

(٢) أحمد الامين البشير ، العلاقة بين السياسة والدين في السودان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٧٧ ، السنة الثامنة ، ١٩٨٥ ، ص١٠٦ .

(٣) محمد عمر بشير ، التنوع والوحدة الاقليمية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧ .

٢. ثقافة سكان السافانا وسط السودان .

٣. ثقافة البجة في شرق السودان .

٤. ثقافة الفور في غرب السودان .

٥. ثقافة النيليين في جنوب السودان .

٦. ثقافة جبال النوبة في غربي السودان .

٧. ثقافة الزاندي في جنوب السودان .

٨. ثقافة مايام انجستا في جنوب شرق السودان .

وتفوق أوجه الشبه المشتركة بين المناطق الثقافية الاربع الأولى أوجه الاختلاف ، بينما يمكن تمييز كل واحدة من المناطق الأربع الأخرى كمنطقة قائمة بذاتها .

وهكذا يتضح أن السودان بتكوينه الاجتماعي يعد من أكثر البلاد العربية تفرقاً في ثقافته وطبيعته السياسية ، فهو الدولة العربية الوحيدة التي تنقسم فيه الهوية الثقافية بين العروبة والافريقية ، ويضاف إلى ذلك انطباق الانقسام الديني بين المسلمين وغير المسلمين على ذلك الانقسام العرقي والثقافي ، وهذا إلى جانب الانقسام التقليدي بين الشمال والجنوب والذي عملت السياسة البريطانية على تشجيعه .(١)

كذلك يتضح أن جنوب السودان لا يمثل مجموعة متناسقة منسجمة موحدة من القبائل ، كما افتقد إلى العوامل المساعدة لقيام قومية واحدة ، كذلك فان التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بالمديريات الشمالية فضلاً عن

---

(١) محمود خليل ، الأمن القومي السوداني ومشكلة الجنوب ، السياسة الدولية العدد ٨٦ ، ١٩٨٦ ، ص٢٣٥ ، كذلك انظر عاطف عبد الرحمن صغيرون السكان في السودان ، مجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية ، الخرطوم ص٩ .

انتشار الإسلام فيها كعامل من عوامل الوحدة الثقافية ساعد على تكوين مجتمع متناسق في الشمال أكثر منه في الجنوب .[1]

٦.٢ التعليم :

لقد اتبعت بريطانيا سياستين تعليميتين في السودان تختلف طبيعتها في كل اقليم ، وتميزت السياسة التعليمية التي تم تطبيقها في الشمال بأنها كانت مستمدة من تلك السياسة التي طبقت في مصر ، وكانت اللغة العربية تستخدم كأداة للتعليم في شمال السودان بينما تم استخدام اللغة الانكليزية مع بعض اللهجات المحلية في الجنوب .[2]

أما التعليم في الجنوب فقد ارتبط بالنشاط الكنسي ، وتم وضع مناهج ومقررات دراسية للتعليم وتوقف التدريس باللغة العربية ومنع تعيين مدرسين يأتون من شمال السودان وأصدرت الكنائس والمراكز التبشيرية صحفاً ومطبوعات للتداول في منطقة الجنوب .[3]

ولقد وجدت البعثات المسيحية مجالاً واسعاً ومساعدات لا حدود لها للتبشير في جنوب البلاد وفي بعض مناطق جبال النوبة ، وقد ظل البريطانيون في العشرينات والثلاثينات ينتهجون سياسة خاصة نحو المديريات الجنوبية وأطلقوا العنان للبعثات التبشيرية ، وتم فتح أول مدرسة في جنوب السودان في مدينة (واو) عام ١٩٠٣ لتعليم ابناء الجنوب .[4]

---

(١) محمد عمر بشير ، التنوع والوحدة الاقليمية ، مصدر سبق ذكؤره ، ص٣٣. ٣٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص٣٠ .

(٣) عبد الملك عودة ، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال السياسة الدولة ، العدد ١٠٩ ، تموز ، ١٩٩٢ ، ص٩ .

(٤) علي حسين عبد الله ، الحكم والادارة في السودان ، دار المستقل العربي الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص١٧٧ .

كذلك سعى الاحتلال البريطاني إلى جعل حلقات العلم القائمة في العاصمة السودانية تحت بصره حتى لا تظهر دعوات غير مرغوب فيها ، واتجه إلى هدم كيان السودان الروحي واقامة تعليم حديث يكون بديلاً عن التعليم والثقافة العربية الإسلامية ، وفي هذا السبيل تم وضع السياسة التعليمية التي ترمي إلى تخريج موظفين لادارة العمل الحكومي ، وذلك بتأسيس كلية غردون في عام ١٩٠٢ والتي كانت المدرسة الوحيدة في السودان حتى عام ١٩٤٦ ، وكانت اداة التعليم فيها هي اللغة الانكليزية .(١)

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من اجل تعميم التعليم كان أكثر من ٥٠% من الاطفال في سن التعليم لا يجدون فرصاً في المدارس الابتدائية كما أن نسبة الامية كانت مرتفعة وخاصة بين النساء في المناطق المختلفة وإذا رجعنا لهذه النسب في السودان عامة فنجد أنها تجاوزت ٨٠% ، وأن نسبة الأمية للفئة العمرية ١٥ـ ٢٥ للأعوام ٨٤ – ١٩٨٥ كانت ٣٤% و ٤١,٩% على التوالي .(٢)

ويلاحظ الضغط في التعليم الثانوي في الاقاليم الجنوبية وضعف الخدمات التعليمية فيها ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن هنالك بعض الكنائس المسيحية قامت بأعمال تبشيرية في هذه الأقاليم ، وضمن هذه الأعمال تم تدريس الأطفال في الكنائس وهذا يؤهلهم إلى مستوى أعلى من التعليم الأكاديمي

---

(١) عبد الله حمدنا الله ، الحركة الصوفية والعلمية في السودان مجلة الخرطوم العدد العاشر ، تموز ١٩٩٤ ، ص١٠ ـ ١٢ ، كذلك انظر محمد عمر بشير مصدر سبق ذكره ، ص٣٠.

(٢) فتحية محمد حسن ، تحليل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد السوداني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ١٩٨٨ ، ص٩٠ .

حيث كانوا يحتاجون إلى مزيد من المدارس الثانوية لاستيعابهم وإكمال تعليمهم.[١]

ويلاحظ أيضاً أن الإنفاق الحكومي على التعليم كان بسيط جداً بالنسبة لجملة الإنفاق الحكومي ، وهذا عكس بصورة واسعة مدى تدني الخدمات التعليمية ، وحتى التوسع الموجود أصبح رأسياً وليس أفقيا واعتمدت الحكومات السودانية المتعاقبة في كثير من الأحيان على الدعم الذاتي في توفير مستلزمات التعليم .[٢]

أن الأوضاع العامة في السودان من خلال تدني درجة التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتدني دخل الفرد وكذلك الحرب في الجنوب والتي أثرت في إغلاق المدارس ونزوح الآلاف ، كلها أسباب أدت إلى تردي التعليم وعدم تطوره الأمر الذي ساهم في ضعف الاندماج الوطني.

٧.٢ العادات والتقاليد :

يمكن القول بأن الأوضاع الاجتماعية وبعض التقاليد أعاقت عملية التنمية في كثير من الأجزاء ، وذلك بسبب تفشي الأمية وتردي التعليم ، فعلى سبيل المثال توجد في جنوب السودان ثروة حيوانية هائلة من الأبقار ولكن تقاليد القبائل هناك لا تسمح بالاستفادة من هذه الأبقار ، إذ أنها تقدس هذه الثروة وتعتبرها من ميزة القبائل القوية ذات المكانة الاجتماعية الكبيرة ، بينما نجد المجاعات وموت الأطفال في هذه المناطق بسبب نقص اللحوم والألبان.[٣]

٨.٢ التقسيم الإداري :

---

(١) المصدر السابق ، ص٩٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص٩٧ .

(٣) يوسف الشريف ، جنوب السودان الصخرة التي تحطمت عليها التجارب الديمقراطية ، مجلة المنار ، العدد ٥٢، ١٩٨٩ ، ص٨٨.

ينقسم السودان من الناحية الإدارية إلى تسع مديريات ، ثلاث منها في الجنوب وتشكل نسبة ٢٥% من مساحة السودان وهي الاستوائية وعاصمتها (جوبا) وبحر الغزال وعاصمتها (واو) وأعالي النيل وعاصمتها (ملكال) ، وفي آذار عام ١٩٧٢ تمتع إقليم الجنوب بالحكم الذاتي ضمن جمهورية السودان وأصبحت جوبا عاصمة للإقليم الجنوبي ومقراً للهيئتين التشريعية والتنفيذية حتى عام ١٩٨٣.[١]

أما الست الباقية فهي في الشمال وتشكل ثلاثة أرباع مساحة السودان ويتركز فيها المسلمون في حين يتركز الوثنيون وقليل من المسيحيين والمسلمين في الجنوب ومديريات الشمال الست هي المديرية الشمالية وعاصمتها (الدامر) وكسلا وعاصمتها (كسلا) والخرطوم وعاصمتها (الخرطوم) والنيل الأزرق وعاصمتها (واد مرني) وكردفان وعاصمتها (الأبيض) ودارفور وعاصمتها (الفاشر) .[٢]

و أثرت عوامل عديدة في هذا التقسيم منها جغرافية وأخرى متمثلة في جوانب عرقية ودينية إضافة إلى الانحدار التاريخي للمجموعات السكانية .

ويتضح لنا أن المجتمع السوداني يعاني من اختلافات في الثقافات والحضارات وأخرى في اللغة ومستويات الحياة الاجتماعية وتعدد في الأصول العرقية والمعتقدات الدينية بالإضافة إلى سيادة الو لاءات الحزبية ، بل هناك ارتباط بين الولاء الحزبي والتقسيم الجغرافي أي أن أحزاباً معينة تسيطر على

---

(١) أحمد عبد القادر القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩ ، نقلاً عن كارول كولينز التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان ، ترجمة حازم صاغير دار ابن خلدون ، ص٦ ، كذلك ، انظر عطية عبد الجواد ، مشكلة جنوب السودان السياسية الدولية ، القاهرة ، العدد ٢، ١٩٦٥، ص١٧٤.

(٢) محمد إبراهيم الحاج موسى ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٠.

مناطق جغرافية معينة فكانت طائفة الانصار التي سادت وسط السودان وغربه وجماعة الختمية التي تمركزت في شرق السودان وشماله .[١]

أن هذه التعددية الاثنية والعرقية والدينية والثقافية قد أدت إلى عرقلة الاستقرار السياسي في السودان وإلى تزايد المشاكل والازمات السياسية خصوصاً بين الشمال والجنوب ، كذلك أفرزت هذه التركيبة نتائج سلبية تمثلت في اضعاف الارتباط والاندماج الوطني وتعزيز مفهوم القبيلة والطائفة وسيطرتها على الحياة السياسية وتشتيتها والسعي لتعزيز أحزابها وكتلها وقواها السياسية ومصالحها ، مما أفقد الحكم المدني معناه وأفرغ الديمقراطية من محتواها وأصبحت السلطة السياسية متوارثة بين الاحزاب والقوى التقليدية والطائفية .[٢]

ثالثاً . الوضع الاقتصادي للسودان :

أن الطبيعة الاقتصادية في السودان قد أسهمت إلى حد بعيد في تحديد شكل النظام السياسي وتحددت ملامح هذه الطبيعة من خلال الموارد المتاحة التي شكلت ركائز أساسية للاقتصاد السوداني ، وكان عدم توفر هذه الموارد أو شحتها أو تعرضها لظروف معينة تساهم في شحتها أحياناً أدى إلى ظهور العديد من الازمات الاقتصادية التي ظل يعاني منها السودان ونستطيع أن نقسم ركائز الاقتصاد السوداني حسب الآتي :

١.٣ الزراعة :

---

(١) مصطفى علوي ، السياسة الخارجية السودانية بعد انقلاب يوليو ، السياسة الدولية ، العدد ٤٦ ، ١٩٧٦ ، ص١١٧.

(٢) جميل مصعب محمود ، التحديات التي تواجه حكومة الانقاذ الوطني في السودان ، بحث غير منشور ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ كذلك ، أنظر ساجد العائدي ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٤ .

لقد حاولت بريطانيا أن تستغل أراضي السودان بزراعة القطن لتزويد مصانع النسيج في لانكشاير بهذه المادة، لذلك عملت على اقامة مشروع الجزيرة الذي تم انجازه في عام ١٩٢٥ في المنطقة المحصورة بين النيل الابيض والأزرق.[١]

وعملت بريطانيا أيضاً على بقاء نمط الزراعة التقليدية في السودان وعدم الاهتمام بالمناطق والاراضي الزراعية التي لا تزرع القطن وبقيت تلك الاراضي مهملة وتسود فيها الزراعة التقليدية وزراعة الكفاف .[٢]

وظل المزارعون السودانيون حتى الاستقلال يعانون الفقر والاستغلال وانخفاض مستوى المعيشة والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية ، وذلك بسبب وجود الشركات الاحتكارية الانكليزية العاملة في الزراعة مثل الشركة الزراعية السودانية التي تولت مشروع الجزيرة وشركة اقطان كسلا حيث كانتا تستغلان جهل المزارعين وضعفهم وتفككهم وتفرض عليهم اتفاقات مجحفة لا تعوض العامل الزراعي عما يبذله من مجهود ، أن تلك الحياة السيئة دفعت الكثير من المزارعين بالهجرة إلى المدينة ومن بقي منهم ظل يعاني كثرة العمل مع قلة الدخل وانخفاض الأجر .[٣]

وبعد الاستقلال استمرت الزراعة تشكل العمود الفقري للاقتصاد السوداني وأن نسبة العاملين في الزراعة كانت عالية ، إذ شكلوا حوالي ٨٦% من القوى العاملة السودانية عام ١٩٦٠ ، في حين بلغت هذه النسبة ٨٠% من

---

(١) سعد الدين فوزي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٦ .

(٢) عمر سعد الدين ، واقع المأزق الاقتصادي في السودان الابعاد والجذور ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٨٤ ، أيلول ، ١٩٨٦ ، ص٥٣ .

(٣) أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، العدد ٩١٩ ، ص٧٠.

مجموع السكان عام ١٩٩٢ ، وساهم القطاع الزراعي بنسبة ٣٤% من الناتج المحلي الاجمالي و ٩٠% من الصادرات السودانية من العام المذكور .[(١)]

ويتمتع السودان بثروات هائلة في القطاع الزراعي حيث استحوذ على النصيب الأكبر من اجمالي الأراضي الزراعية العربية ولذلك وصف بأنه (سلة الغذاء العربي) وأشارت التقديرات الرسمية إلى أن الأراضي المزروعة بالسودان تبلغ مساحتها ١٥ مليون فدان ، وكان هناك ١٠٠ مليون فدان يمكن زراعتها اعتماداً على مياه الأمطار بالإضافة إلى ٩ ملايين فدان امكن زراعتها بالري الدائم بالاضافة إلى ٢٠٠ مليون فدان مراعي يمكن استغلالها للانتاج الحيواني والألبان وبذلك يعد القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاد السوداني ، إلا أنه بالرغم من هذه الثروة الهائلة فأن السودان لم يستغل سوى ٨% من أراضيه الصالحة للزراعة ولذلك صنف في عداد البلدان الأكثر فقراً في العالم .[(٢)]

وانقسم الاقتصاد الزراعي في السودان آنذاك إلى قسمين ، حيث القطاع المعيشي ويشتغل فيه معظم السكان العاملين بإنتاج الغذاء وهناك الاقتصاد

---

(١) علي التوم ، نحو استراتيجية بعيدة المدى في السودان ، دراسة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي ، الخرطوم ، آذار ١٩٨٦ ، ص٥ ، كذلك ، انظر

Republic of the Sudan op , cit . , P . 4.

(٢) محمد سعيد هجرس ، السودان بين مشاكل التعددة وأزمة البحث عن هوية مجلة المنار ، العدد ٣ ، السنة الأولى ، آذار ، ١٩٨٥ ، ص٢٣٠ ، كذلك ، أنظر سليمان سيد أحمد ، الاستثمار الزراعي في السودان ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، العدد الثالث ، السنة الحادية عشرة ، ١٩٩٢ ، ص١٦. كذلك ، أنظر .

Medani mohammed . Ahmed , Development of Agri culture in the sudan , University of Khartoum ,1994 . P . ١.

الحديث حيث اعتمدت الزراعة على معدات الإنتاج الحديث واشتغل السكان العاملون فيه بإنتاج المحاصيل النقدية بوجه خاص .[١]

ويعد القطن أهم المحاصيل الزراعية في السودان وهو المحصول النقدي الأول للبلاد والمصدر الأساسي للعملات الاجنبية بحيث أن الجزء الأكبر من إنتاج القطن كان يصدر للخارج ويستهلك جزء ضئيل منه في الداخل ، و أنتج السودان حينها حوالي ٢% من مجموع انتاج العالم من القطن ، إلا أن هذا المحصول خاضع للتذبذب في الإنتاج وفي السعر مما سبب كوارث اقتصادية في بعض السنين لاسيما وأن الاقتصاد السوداني مرتبط ارتباطاً كبيراً بإنتاج القطن وتصديره .[٢]

واحتل الصمغ العربي النصيب الأوفر من الإنتاج العالمي لهذا المحصول وكان يمثل قبل أن يتطور إنتاج القطن أهم ركن في تجارة السودان الخارجية ، وكان يزرع أيضاً الذرة والدخن والنيليون والقمح والأرز والشعير.[٣]

ويعد السودان من دول العالم الغنية من حيث مساحة غاباته وامتدادها وتنوع أشجارها ومنتجاتها ، حيث بلغت مساحة هذه الغابات حوالي ٤٩٥ ألف ميل مربع تمثل ٥١,٢٣% من المساحة الكلية للسودان ، وتلعب صادرات الغابات دوراً ملحوظاً في التجارة الخارجية السودانية .[٤]

---

(١) عبد المنعم الغزالي ، الخريطة الاجتماعية للسودان ، مجلة الطليعة ، العدد ٨ السنة الخامسة ، آب ، ١٩٦٩ ، ص٧٩ ، كذلك ، سعد الدين فوزي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢ .

(٢) سعد ماهر حمزة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢ كذلك ، انظر فتحية محمد حسن مصدر سبق ذكره ، ص٥٢ ، كذلك ، انظر جودة حسين جودة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٣.

(٣) سعد الدين فوزي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢ .

(٤) محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٠ .

وعلى الرغم من وجود مساحات زراعية كبيرة وخصبة مع توفر المياه عن طريق نهر النيل وروافده أو الأمطار الكثيرة إلا أن الاقتصاد السوداني عانى من العجز وعدم قدرة القطاع الزراعي على الإيفاء بسد هذا العجز ، وهذا يرجع إلى أسباب عديدة ولعل أهمها هو قلة الخبرة بالوسائل العلمية والتقنية المتبعة في الدول المتقدمة في الزراعة وسيطرة الوسائل البدائية والمختلفة وكذلك الإنتاج من أجل الكفاف باستثناء الزراعة الحديثة التي اقتصرت على بعض المشاريع الزراعية بالإضافة إلى ضعف الاستثمار وقلة الموارد المالية لتطوير هذا الجانب ، كذلك عدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية وانشغال كافة الحكومات المتعاقبة بالوضع السياسي والصراع من أجل السلطة ومشكلة الجنوب بالإضافة أيضاً إلى تظافر العوامل المناخية وسوء الإدارة الاقتصادية والجفاف وأسراب الجراد ، كلها عوامل ساعدت على بقاء الزراعة على نمطها القديم التقليدي وساهمت في تدهور إنتاجية السودان الزراعية .(١)

٢.٣ الثروة الحيوانية :

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فأشارت البيانات إلى أن السودان من أغنى الدول الافريقية من حيث الثروة الحيوانية ، إذ احتل المرتبة الثانية بعد المغرب من حيث أعداد وأنواع الحيوانات المتوفرة لديه .(٢)

ووصل مجموع الثروة الحيوانية في عام ١٩٩١ إلى حوالي ٦٧ مليون رأس ، حيث بلغ مجموع عدد الجمال ٢,٨مليون جمل و ١٨,٧ مليون رأس ماعز و ٢٣مليون رأس من الضأن و ٢١,٦مليون رأس من الابقار .(٣)

---

(١) محمود خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٥ ، كذلك ، انظر ساجد العائدي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٣ . ١٠٤.

(٢) محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٠ . ٢٣١.

(٣)Republic of the Sudan, Investment puplic op . cit . 36

ومع هذا فإن السودان وإن كان من أهم الدول الأفريقية المصدرة لللحوم فإن الثروة الحيوانية لم تستغل بصورة اقتصادية سليمة وكانت هناك حاجة شديدة لتطوير هذه الثروة وانشاء مشاريع منظمة لاستغلالها ، كما واتضح من المساحة الكلية للسودان أن هناك مناطق شاسعة للرعي لم تستغل بعد بأي صورة من صور الاستغلال البدائي أو الاقتصادي ، لاسيما وأن ظروف القتال في الجنوب قد حرمت البلاد من استغلال مساحات واسعة في هذا الجانب بالاضافة إلى ضآلة الامكانيات وكذلك النزاعات القبلية حول الثروة الحيوانية وعدم وجود القوانين التي تنظم استغلال هذه الثروة أضرت كثيراً بهذا الجانب .(١)

٣.٣ الثروة المعدنية :

بخصوص الثروة المعدنية كان يوجد بالسودان خام الحديد والمنغنيز والذهب والفضة والكروم والميكا والزنك والتنكستن والنحاس ، ولكن استغلال هذه الثروة كان محدود للغاية وذلك لصعوبة المواصلات من ناحية والافتقار إلى التمويل اللازم من ناحية أخرى ، كما أسفرت عمليات التنقيب عن البترول التي قامت بها شركة (شيفرون) الأمريكية عام ١٩٨٠ في السودان الغربي عن اكتشاف عدة آبار تقدر طاقتها الإنتاجية بحوالي ١٥ألف برميل يومياً كان من المتوقع أن تزود هذه الآبار السودان بثلث احتياجاته المحلية من البترول .(٢)

وتم اكتشاف البترول في حقول (بانيتو) وبكميات كبيرة في الجنوب إلا أنه بدلاً من أن يساهم في حل مشكلة الجنوب جاء وبالاً عليه ، حيث برز

---

(١) محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣١ .

(٢) فتحية محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص٨ كذلك ، انظر محمد سعيد هجرس مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٢ .

الخلاف حول مكان إقامة مصفاة البترول والذي كان من الأسباب الأساسية لتجدد القتال في الجنوب في عام ١٩٨٣.[١]

٤.٣ الصناعة :

شكلت الصناعة نسبة ضئيلة في الاقتصاد السوداني وفي اغلبها قائمة على الصناعات الزراعية ، ويتكون ٦٠% من الانتاج الصناعي من النسيج والدقيق والزيوت النباتية والجلود ، وعانى القطاع الصناعي من مشاكل عديدة منها :

أ. انخفاض معدلات الانتاج ، وكان ذلك يعود إلى الافتقار إلى الصيانة اللازمة وتدهور آلياته حيث النقص الشديد في مصادر الطاقة وقطع الغيار وكذلك هجرة الايدي العاملة الماهرة إلى الخارج بسبب ظروف البلد السياسية والاقتصادية المتردية .[٢]

ب. انخفاض الدخول وضعف الادخارات وعدم توجيهها للاستثمار في الموارد المتاحة وعدم وجود خطط مدروسة دراسة علمية واقعية ومخلصة ليس هدفها تحقيق الربح المادي فقط وانما تحقيق تنمية اقتصادية وبشرية متكاملة ، والشيء الأخير يعود باعتقادنا إلى عدم الاستقرار الحكومي وتغير الحكم المستمر من مدني إلى حكم عسكري وبالعكس .[٣]

---

(١) قضية جنوب السودان بين خيارات الحل العسكري والسياسي اطروحة دكتوراه ، جامعة البكر ، للدراسات العسكرية العليا بغداد ، ١٩٩٥ ، ص١٣ .

(٢) محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٢.

(٣) عثمان إبراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، مطابع النهضة ، الرياض ، ١٩٨٢ ، ص٢١٠ .

ت. عدم إخضاع المشروعات للدراسة الفنية والاقتصادية المتقنة بجانب تفشي صور الفساد في تنفيذ هذه المشروعات وسوء إدارتها واختلال العلاقة بين الموارد المادية والبشرية .(١)

ث. ومن العوامل الخارجية لمشاكل القطاع الصناعي هي الجذور التاريخية التي تمتد من فترة الاحتلال البريطاني للسودان ، حيث كانت الخطط الموضوعة لزراعة الأراضي السودانية معدة لتلبية احتياجات المصانع البريطانية وكانت المحاصيل تذهب بأسعار زهيدة ولا يسمح بالاستثمار في أي مجالات لا تخدم الاقتصاد والتنمية في بريطانيا .(٢)

وأثر تدهور الإنتاج الزراعي على ميزان المدفوعات والحالة الاقتصادية العامة في السودان ، إذ احتلت المنتجات الزراعية نسبة ٩٠% من عائدات التصدير مما انعكس على الميزان التجاري العام وبالتالي قلص من قدرة البلاد على استيراد المواد الأولية الأساسية اللازمة للصناعة ووضع عقبات هائلة في وجه عملية تنمية القطاع الصناعي .(٣)

لقد كان منتظراً بعد نيل السودان لاستقلاله أن يتولى الإشراف على النشاطات الاقتصادية وادارة دفة الاقتصاد فيه وتحديث هياكله الإنتاجية وخلق هياكل جديدة تعزز استقلال البلاد السياسي والاقتصادي كادر كفؤ من القيادات

---

(١) منصور خالد ، حوار مع الصفوة ، دار التأليف للترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم ١٩٧٤ ، ص٥٣ ، كذلك ، انظر بدور أبو عفان ، القطاع الصناعي في السودان المشاكل وامكانات الحلول ، الخرطوم ، ١٩٨٥ ، ص٨ .

(٢) عثمان إبراهيم السيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢ ، كذلك ، انظر يوسف الصائغ اقتصاديات العالم العربي ، الجزء الثاني ، البلدان العربية الأفريقية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٤ ، ص١٣١ .

(٣) محمود خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٤ .

الواعية لمتطلبات المرحلة الحرجة بعد الاستقلال ، إلا أن ذلك لم يحدث بل كان هناك هيكل تقليدي موروث افتقر إلى الرؤية الواضحة والهدف المحدد واتصفت أساليب عمله بالجمود والركود .(١)

أن الوسائل التي لجأ إليها النظام الرئيس جعفر نميري لمعالجة هذا الوضع أدت إلى نتائج سلبية واضحة فقد قام بوضع قانون للاستثمار الموحد في حزيران عام ١٩٧٩ ليكون الأرضية المناسبة لنشاط الاستثمارات الأجنبية في عملية التنمية الصناعية ، وفي ظل هذه السياسة الجديدة استمرت اجتماعات المجلس الاقتصادي السوداني . الأمريكي والتي أدت إلى قيام منافسة غير متكافئة بين الصناعات القائمة والصناعات التي قام المجلس المذكور بإنشائها في ظل قانون الاستثمار الموحد ، فقد تمتع المجلس بامتيازات وإعفاءات ضريبية وإعفاء من الرسوم الكمركية للعديد من المواد المستوردة والتي شكلت منافسا حاداً للصناعات المحلية دون أن تؤدي إلى أية زيادة حقيقية في الإنتاج المحلي بل أدت إلى ضرب الصناعات المحلية القائمة في القطاعين العام والخاص ، وأجمعت معظم التقديرات على وجود تراجع في حجم الإنتاج الصناعي خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٧٠.(٢)

٥.٣ التجارة :

أن أغلب واردات السودان هي سلع مصنعة حيث سجلت نسبة ٢٢,٦% من مجموع الواردات في عام ١٩٨٥ . ١٩٨٦ ثم تليها منتجات البترول والمواد الخام والتي بلغت نسبتها ١٤,٩% لنفس العام ثم تأتي المواد الغذائية وخاصة

---

(١) منصور خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩ ، كذلك ، انظر ساجد العائدي مصدر سبق ذكره ، ص١٠٧.

(٢) محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٢ .

القمح والدقيق بالمرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتها ١١,٤% للعام المذكور ، ويلاحظ أن معظم السلع المستوردة هي سلع استهلاكية وغذائية في المكان الأول ، أن نصيب الواردات في الناتج الاجمالي أكبر من مساهمة الصادرات وذلك لاعتماد السودان على استيراد الغذاء وخاصة القمح والسكر والشاي في بعض السنوات .(١)

وكان من النتائج التي أفرزتها ظاهرة الاعتماد على الخارج هي أن الديون الخارجية تنامت بسرعة مضطردة مع العجز في كسب النقد الاجنبي بالسرعة التي تتطلبها برامج التنمية وهذا حتم من جديد الاعتماد على القروض وعدم القدرة على تسديد الديون حتى وصلت إلى الحد الذي تلتهم خدمة الديون لوحدها نصف صادرات السودان ، كذلك افرز الاعتماد على الخارج نتيجة أخرى ذات آثار سلبية كبيرة وهي ارتباط الاقتصاد السوداني بالخارج كدول أو مؤسسات مالية مانحة للقروض والمساعدات والتأثير في مسار النظام السياسي والاقتصاد الوطني للسودان وفرض سياسات داخلية ألقت مزيداً من الضغط على الفقراء وذوي الدخل المحدود لغرض تغطية العجز الدائم في ميزانية الدولة .(٢)

كما وأن التفاوت الاقتصادي بين الاقاليم الجغرافية وحرمان البلاد من الطاقات الاقتصادية الهائلة لاقليم الجنوب الذي يتمتع بمساحات زراعية كبيرة وثروة حيوانية هائلة وموارد معدنية واعتماد السودان على المنتجات الزراعية في صادراته وبالذات القطن والتي كانت دائماً عرضة لعدم الاستقرار والثبات ، كلها عوامل أدت إلى رجحان كفة الاستيراد على التصدير .

---

(١) فتحية محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٢.

(٢) ساجد العائدي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٩ ، كذلك ، انظر يرسف الصائغ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٨.

أن الدولـة السـودانية تملـك رصـيداً ماديـاً هـائلاً ومتنوعـاً مـن المصـادر والموارد وهذا في حد ذاته دعم للوجود المادي للدولة وتأكيد لبناء اقتصادي سليم ، خاصة إذا ما اتيحت الفرص لاستغلال اقتصادي متوازن لتلك الموارد المتعدد [١].

ونخلـص إلـى أن البنيـة الاجتماعيـة والاقتصـادية للسـودان مـن خـلال التباين الواضح فيها لعبت دوراً واضحاً في طبيعة النظام السياسي وشكلت عبئاً كبيراً علـى مسيرة هذا النظـام لمـا مثلتـه مـن ارضـية صـالحة لبـروز العديـد مـن المشاكل التي واجهت هذا البلد ، فالمشكلة الاقتصادية ومشكلة الجنوب وغيرها مـن المشـاكل هـي نتـاج واضـح للتكوين الاجتمـاعي والاقتصـادي للسـودان كمـا سنرى في دراستنا اللاحقة .

(١) صلاح الدين الشامي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥ . ٢٦.

المبحث الثاني

الأوضاع السياسية في السودان في ظل الاحتلال البريطاني حتى الاستقلال

أولاً . الأوضاع السياسية منذ الاحتلال البريطاني حتى عام ١٩٣٦ :

لقد عاش السودان تحت الحكم الثنائي التركي المصري مدة من التاريخ استمرت منذ عام ١٨٢٠ حتى عام ١٨٨٥ ، حيث جرت واقعة (آبا) في عام ١٨٨١ والتي شهدت أول انتصار لقوات الامام المهدي[*] ، والتي توجت انتصاراتها بسقوط مدينة (الابيض) في كانون الثاني عام ١٨٨٣ .[١]

وبعد قيام الثورة المهدية في السودان ضد الحكم التركي المصري ونجاحها في طرد المصريين منه حيث ساعدت جملة من الاحداث على ذلك منها الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ والذي منع السلطات المصرية من محاولة اصلاح السياسة المتشددة التي خلفها الحاكم (غوردون) وراءه في السودان ، حيث اعتقدت بريطانيا أن باستطاعتها الانفراد في القضاء على المهدية وتحقيق مآربها بعد ذلك في السودان فأرسلت أحد رجالها (هكس) على رأس حملة عسكرية إلى هذا البلد إلا أنه تم القضاء على هذا الجيش من قبل المهديين في موقعة (شيكان) في ١٥/تشرين الثاني عام ١٨٨٣ بعد مقتل القائد البريطاني نفسه .[٢]

(*) ولد محمد أحمد المهدي في عام ١٨٤٣ بمدينة دنقلة ودرس العلوم الدينية منذ الطفولة ، وفي عام ١٨٨١ أدعى أنه المهدي المرتقب انظر في هذا كرومر بريطانيا في السودان ، ترجمة عبد العزيز أحمد عرابي ، بيروت ، الشركة العربية للطباعة ، ١٩٦٠ ، ص٨٧.

(١) أبيل الير ، جنوب السودان ، ترجمة بشير محمد سعيد ، شركة ميدلايت المحدودة ، لندن ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ ، ص١١.

(٢) إبراهيم أحمد العدوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥١ كذلك ، انظر حسن الترابي مصدر سبق ذكره ، ص١٨.

وبتوالي المحاولات البريطانية وبالمساعدة المصرية تم القضاء على قوات الحركة في معركة (أم درمان) عام ١٨٩٨ وتم توقيع اتفاقية الحكم الثنائي في كانون الثاني عام ١٨٩٩ بين بريطانيا ومصر والتي بموجبها خضع السودان للحكم البريطاني المصري المشترك ، وقد تضمنت الاتفاقية ما يلي : (١)

المادة الأولى : تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضي الكائنة في جنوب الدرجة ٢٢ من خطوط العرض وهي :

أولا. الأراضي التي لم يخلها الجنود المصريين قط منذ سنة ١٨٨٢ .

ثانياً. الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة صاحبة الجلالة والحكومة المصرية .

ثالثاً. الأراضي التي قد تفتحها الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً .

ونصت الاتفاقية على أن يكون على رأس الادارة العسكرية والمدنية موظف بريطاني لقبه (حاكم عموم السودان) ترشحه الحكومة البريطانية ويعينه خديوي مصر ويتمتع هذا بسلطات مطلقة في تنظيم الادارة السودانية وفي غيرها من الاعمال التي يراها ضرورية لبقاء النفوذ البريطاني سائراً في السودان ، حتى أن لأوامره حكم القانون ولتوجيهاته الكلمة العليا على جميع الموظفين على اختلاف جنسياتهم فلا يعرف الموظف مهما كانت درجته غير الحاكم العام .وترتب على هذه الاتفاقية إقامة ادارة غرضها تهدئة الأحوال ونشر لواء الأمن العام والعدالة وكانت توجس خيفة من كل الحركات الدينية ، ولهذا حذرت في

---

(١) علي محمد بركات ، السياسة البريطانية واسترداد السودان ١٨٨٩ . ١٨٩٩ الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص٢٢٢ ، كذلك ، انظر عبد العزيز حسين الصاوي ومحمد علي جادين ، الثورة المهدية في السودان ، مشروع رؤية جديدة ، شركة الفارابي ، ١٩٩٠ ، ص١٤٥.

بادئ الأمر من تحركات المشايخ ودعت إلى مراقبتهم وشجعت بعض ادعياء الدين على محاربة الحركات الدينية .(١)

وفي ١٠ تموز عام ١٨٩٩ أجرى تعديل على بعض مواد الوفاق الأول الذي تم توقيعه في ١٩ كانون الثاني عام ١٨٩٩ ولم يمس هذا التعديل موضوع السيادة على السودان بل أن قرر اشتراك مصر(*) وبريطانيا في ادارته ، وعين الحدود الشمالية بين مصر والسودان واقام حكومة منفصلة في السودان يرأسها حاكم تعينه الحكومة المصرية بناء على طلب الحكومة البريطانية ويجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ويعاونه موظفون مصريون وبريطانيون ، وكانت ولاية مصر على السودان تنحصر في وحدة الجيش ويمين الولاء ووحدة النقد والدعاء للخديوي في خطب الجمعة .(٢)

لقد تهيأت الظروف الدولية لدخول بريطانيا إلى السودان عام ١٨٩٩ والسيطرة عليه ، هذه الظروف التي تمثلت بمحاولة فرنسا الولوج إلى جنوب السودان بارسالها (مارشان) على رأس قوة إلى هذه المنطقة وبالفعل دخلت إلى

---

(١) مكي شبيكة ، السودان عبر قرون ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٦٧ ، ص٤١٢.

(*) كان واضحاً منذ البداية أن مشاركة المصريين بهذه الادارة كانت اسمية بصورة واضحة فالقيادة العسكرية والمدنية العليا للسودان كانت مقلدة بيد الحاكم العام والتي كانت تتم تسميته من قبل الحكومة البريطانية ولا عجب أنه خلال الفترة الكاملة للحكم المشترك كان كل الحكام العاملين بريطانيين وأن الحقوق التي منحتها بريطانيا لنفسها بموجب اتفاقية ١٨٩٩ لا ترتكز على أي مسوغ شرعي لأن مصر كانت محتلة من قبل بريطانيا ، أنظر

Gobriel Warburg , The sudan under wingate , Haifa University , frank cass , 1971 , P.13.

(٢) سمير المنقبادي ، تطور المركز الدولي للسودان ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٨ ، ص٢٥ ، كذلك ، انظر داود بركات ، السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية القاهرة ، ١٩٢٤ ، ص٦.

الجنوب وتمركزت في (فاشودة) عندها أرسلت بريطانيا جيشاً مصرياً بريطانياً مشتركاً إلى المنطقة المذكورة بقيادة (كتشنر) حيث وقعت مناوشة بسيطة بين الجانبين البريطاني والفرنسي أدت إلى أزمة في العلاقات بينها انتهت برضوخ فرنسا لطلب الجانب البريطاني بسحب قواتها من السودان[١]

وعملت بريطانيا على اعداد شباب مدنيين منها ومن خريجي الجامعات لتكوين نواة لسلك اداري خاص ، ومما زاد من ضرورة اتخاذ تلك الخطوة قيام حرب البوير واستدعاء عدد من الضباط البريطاني إلى هناك ، ومنذ عام ١٩٠٠ بدأ هؤلاء الشبان يحتلون المراكز الادارية التي كان يشغلها الضباط بالتدريج حتى أصبح كل المفتشين والمدراء من البريطانين المدنيين وبقي القائد البريطاني (كرومر) يشرف على وضع الأسس العامة لمستقبل السياسة والادارة في السودان إلى سنة ١٩٠٧.[٢]

ولا يعني هذا أن الشعب السوداني استسلم للاتفاق الذي انشأ بموجبه نظام الحكم الثنائي في السودان عام ١٨٩٩ بل قاوم واستمر في مقاومته وخاصة فئات الجيش وكانت أولى مظاهر الرفض تمرد الكتيبتين السودانيين الحادية عشرة والرابعة عشرة في كانون الثاني من عام ١٩٠٠ ولم يمض على الحكم الجديد سوى عام واحد.[٣]

وعملت السياسة البريطانية في تلك الفترة على مهمة القضاء على كل محاولات المهدية أو غيرها من العصبيات القبلية ومنها محاولات هذه العصبيات

---

(١) عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٧٤ ، ص٤٣٥.

(٢) مكي شبيكة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩٧.

(٣) محمد أبو القاسم الحاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٤٣٥ .

إحراز امكانيات مادية ، مما دفع مدير الزراعة البريطاني إلى أن يصرح في عام ١٩٠٤ بان الحكومة سوف تتدخل باستمرار لمنع الزعماء القبليين من الاستيلاء الفعلي على الاراضي خشية أن يطردوا العاملين عليها ، ولكن هذه السياسة قد تغيرت في بداية العشرينات من القرن العشرين إذ جاءت سياستهم مخالفة بالتمام لتلك التي مارسوها من قبل وذلك لعدة أسباب منها : (١)

١. الرغبة في خلق طبقة من كبار ملاك الأراضي ترتبط مصالحها بمصالح الوجود البريطاني .
٢. فتح مجال استثمار يستوعب مدخرات التجار وكبار الموظفين السودانيين بعيداًُ عن ميدان التجارة الخارجية الذي احتكره الاجانب .
٣. العمل على استغلال اراضي المشاريع وهي أراضي حكومية .

وحاولت بريطانيا كسب بعض العناصر المتعلمة من العلماء الدارسين أو مشايخ الصوفية من أجل تثبيت سلطتها .(٢)

وخلال الفترة من عام ١٨٩٩ وحتى عام ١٩٢٤ أدارت بريطانيا السودان بطريقة تكفل لها تحقيق أطماعها وتأكيد سيادتها ، ولقد كانت المسألة الاقتصادية ومستقبل السودان الزراعي مرتبطة بالمصالح البريطانية المتمثلة ليس فقط في منح قروض مشروعات التنمية ولكن أيضاً في إيجاد مجالات العمل والاستثمار للشركات البريطانية .(٣)

---

(١) يونان لبيب رزق ، قيام وسقوط المهدية في السودان المعاصر ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٢١ ، ١٩٧٠ ، ص١٢.

(٢) حيدر إبراهيم علي ، الانتلجنسيا السودانية بين التقليدية والحداثة ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٧.

(٣) زكي البحيري ، مصدر سبق ذكره ، كذلك ، انظر ذكريات الاستقلال ١٩٥٦ . ١٩٩٤ ، جمهورية السودان ، وزارة الثقافة والاعلام ، الخرطوم ، ١٩٩٤ ، ص٩.

وفي بداية عهد الحكم الثنائي كان الحكم في السودان مباشراً ومجتمعاً بيد الحاكم العام ومجلسه(*) مما أضعف النظام القبلي السائد ، ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الأولى حصل تحول في النظام المركزي للحكم وبدأت اللامركزية تلعب دورها في نظام الادارة بالسودان فمنح زعماء القبائل سلطات قضائية ثم منحوا سلطات ادارية ثم انشأت مجالس استشارية في اربع مدن سودانية كبرى هي الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان وبور سودان مما عزز من النظام القبلي.(١)

وهكذا فأن السياسة البريطانية كانت تهدف إلى تحقيق مصالحها الخاصة أولاً وعملت بمختلف الأساليب على تعزيز الوجود البريطاني في السودان حيث لجأت بعد القضاء على المهدية إلى تطبيق النظام المركزي في الادارة الأمر الذي أضعف كل الولاءات وخاصة السياسية ، ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ونتيجة للأوضاع الداخلية في مصر والسودان اعتمدت نظام الحكم اللامركزي مما اعاد النظام القبلي إلى سالف عهده من التأثير .

وفي عام ١٩٢١ أوصت لجنة برئاسة السير (الفرد ميلز) بإصلاحات مهمة في السودان ، إذ أدرك ميلز أن اتساع مساحة السودان والفروق بين

(*) عندما ازدادت أعباء الحاكم العام أخذ يدعو معاونيه من السكرتيرين ورؤساء المصالح للتشاور معهم فأنشئ سنة ١٩١٠ مجلس الحاكم العام ، وهذا المجلس هو مجلس قانوني يتصل بالحاكم العام ويشترك معه في السلطتين التنفيذية والتشريعية ، ويتكون المجلس من أعضاء دائمين بحكم مناصبهم وهم المفتش العام والسكرتير ون الثلاثة ، القضائي والمالي والاداري ومن أعضاء إضافيين لا ينقص عددهم عن اثنين ولا يزيد على خمسة ومهمة المجلس استشارية فقط ، انظر أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٦.

(١) علي السيد الحبيبي ، الحكم المحلي في السودان المنظمة العربية للعلوم الادارية ، آب ، ١٩٧٠ ، ص٦.

مختلف اقاليمه تجعل اللامركزية مرغوباً بها ، وتمشياً مع التفكير الجديد في بريطانيا بخصوص نوع الحكم للمناطق غير المستقلة فقد أوصى بتخفيف سلطة الخرطوم المركزية وتعين سودانيين في ادارة بلدهم .(١)

وعملت بريطانيا على حصر التعليم في الفئات الموالية لها ، ولذلك انشئت كلية غوردون عام ١٩٠٢ والتي حددت اهدافها بتدريب ابناء الرجال البارزين ومشايخ القرى وزعماء الأقاليم ولايجاد طبقة من الكتبة لملء الوظائف الدنيا في الادارة الاستعمارية ، ومع هذا لم يستطيع البريطانيون حصر التعليم داخل هذه الفئات وذلك لحاجتهم لاعداد متزايدة من الموظفين والمهنيين اضافة إلى عدم تحمس الفئات المحافظة لتلك الفكرة وتخوفها من التعليم الغربي خشية أن يقود هذا إلى التنصير أو على الأقل إلى إبعاد أبنائها عن التعليم والثقافة الإسلاميتين ، لذلك نجد أن بعض المتعلمين الذين تم إعدادهم كانوا من طبقات دنيا .(٢)

وبدأت التفرقة الإدارية في حكم السودان عندما ذكر (ميلز) في مذكرته السابقة الذكر ضرورة اعتماد حكومة السودان على الإدارة الأهلية ، حيث أعلنت الإدارة البريطانية أن المديريات الجنوبية لا تصلح للسير وفق نظام الإدارة المحلية بحجة تأخر سكانها عن الشمال ، وفي عام ١٩٢٢ عمدت الإدارة البريطانية إلى خلق مناطق في الجنوب يحرم على بقية السودانيين والأجانب

---

(١) محمد أحمد محجوب ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧.

(٢) حيدر إبراهيم علي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٩، كذلك ، انظر عامر العقاد ، وجاء مايو ، دار الجيل ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ ، ص٣١.

دخولها إلا بإذن من الإدارة المحلية وأطلق على هذه المناطق اسم (الجهات المقفلة).[١]

وكذلك أصدرت حكومة السودان في عام ١٩٢٢ عدة تشريعات تمنح زعماء القبائل بعض السلطات على أفراد قبائلهم أي نظام الادارة الأهلية كنواة للحكم غير المباشر الذي يقوم على أساس نظام قبلي حيث يهدف هذا النظام إلى خفض تكاليف الادارة البريطانية وتجميد نمو الحركة الوطنية ، وكان لهذه السياسة رد فعل معاكس إذ أحيت النعرة القبلية التي كانت الثورة المهدية قد حطمتها ، ففي عام ١٩٢٢ صدر قانون صلاحيات شيوخ القبائل الرحل في السودان .[٢]

وفي عام ١٩٢٧ أعلنت الادارة البريطانية سياسة خاصة فيما يتعلق بالجنوب تستهدف الاستقلال به على أساس اختلاف الجنس الزنجي عن الجنس العربي وبحجة حمايته من الشمال ، ووضع السكرتير الاداري للحكم الثنائي (ماكمايل رايت) أساساً لهذه السياسة ضمنها في خطابات ثلاث ارسلها لمديري المديريات الجنوبية عام ١٩٣٠ جاء فيها أن سياسة الحكومة تجاه جنوب السودان هي أن تبني عدداً من الوحدات العنصرية أو القبلية وأن يكون طابعها ونظامها قائماً على أساس التقاليد المحلية .[٣]

وعلى أثر مقتل سردار الجيش المصري (السيرلي ستاك) في الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٤ ارسل المندوب السامي البريطاني بلاغاً لرئيس الحكومة المصرية حمل فيه هذه الحكومة المسؤولية واتهمها بالعجز عن

---

(١) عطية عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٤ ، كذلك ، انظر جوزيف قرنق ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٣ . ٩٤.

(٢) أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٧.

(٣) عطية عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٥ .

حماية ارواح الاجانب وطالب بتقديم الاعتذار والبحث عن الجناة ودفع تعويض مقداره نصف مليون جنيه وسحب وحدات الجيش المصري من السودان واطلاق حق الحكومة السودانية في زيادة مساحة الأراضي المزروعة .[١]

ومع أن المصريين حاولوا ومعهم بعض الفرق السودانية أن يحولوا بالقوة دون تنفيذ قرار الاخلاء هذا ، ورغم مساندة جماعة (اللواء الابيض) بزعامة علي عبد اللطيف[*]في سنة ١٩٢٤ ، إلا أن هذه المحاولات قد باءت بالفشل .[٢]

وبالرغم من السياسات المختلفة التي اتبعتها الحكومة البريطانية في السودان إلا أنها لم تمنع من بروز حركات مناهضة لها ، وكما أشرنا فأن الجيش قد تحرك في عام ١٩٠٠ ضد الوجود الثنائي البريطاني . المصري ،

---

(١) سمير المنقبادي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠ ، كذلك ، انظر ابيل الير، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.

(*) علي عبد اللطيف (١٨٩٢. ١٩٤٨) ولد في اسوان من ام من الدينكا واب نوبي دخل المدرسة الحربية وتخرج منها برتبة ملازم ثاني عام ١٩١٤ ، أسس جمعية (اللواء الابيض) والقي القبض عليه في عام ١٩٢٤ بعد أن حاول أن ينشر مقالاً في جريدة (حضارة السودان) طالباً فيه حق تقرير المصير لشعب السودان ، وبتهمة التآمر على نظام الحكم حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، وكانت أهداف جمعية اللواء الابيض هي خدمة المثل الوطنية في السودان ورفض السماح بفصل السودان عن مصر أنظر جعفر محمد علي بخيت ، الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ . ١٩٣٩ ، ترجمة هنري رياض ، دار الثقافة ، بيروت ، شباط ١٩٧٢، ص٧٩ كذلك انظر محمد أبو القاسم الحاج حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٧.

(٢) أحمد عامر ، مصدر سبق ، ذكره ، ص٥٧ .

وفي سنة ١٩٠٨ قامت ثورة عبد القادر ود حبوبة في الحلاويين وحركة الشريف مختار سنة ١٩١٠ بالشنابلة التي تم اخمادها كلها بالعنف وقوة السلاح .[(١)]

أن دخول بريطانيا ضد تركيا في الحرب العالمية الأولى ومحاولتها كسب المزيد من الحلفاء جعل الحاكم البريطاني في السودان السير (ريجنالد ونجت) يسرع بالطلب إلى كل القيادات السودانية في الشمال لتحدد موقفها إلى جانب بريطانيا ، وبالفعل كان له ما أراد ولبى عبد الرحمن المهدي الدعوة وأرسل يؤيد بريطانيا باعتبارها الصديقة الحامية للإسلام ، وجاءت المفاجأة ثانية من رجل يعتمد نفوذه على الولاء التاريخي لمصر وتركيا ويستند إلى قاعدة عربية نبيلة ذلك هو (علي الميرغني) الذي هو الآخر أيد بريطانيا وتابعه بعد ذلك الشريف يوسف الهندي زعيم الطائفة الهندية ثم توالت رسائل التأييد من (الطيب أحمد هاشم) مفتي السودان و (أبو القاسم أحمد هاشم) رئيس العلماء و (إسماعيل الأزهري) القاضي الشرعي بـ(دارفور) ولم يكن هناك مؤيداً للعثمانيين سوى (علي دينار) سلطان مديرية دارفور والتي سقطت عام ١٩١٦ وضمت إلى السودان .[(٢)]

وتؤكد كل الوقائع التي رافقت الحرب العالمية الأولى وما بعدها أن السيد على الميرغني كان يعزز فكرة فصل السودان عن مصر ولم يكن يبدي أي نوع من التعاطف مع تصاعد المد الوطني المصري الذي كان يطالب بإنهاء الاحتلال البريطاني لوادي النيل كله ، ولم يكن الميرغني متميزاً في هذا الموقف عن المهدي والهندي ، إذ عبر ثلاثتهم في محادثات غير رسمية مع الحاكم

(١) مكي شبيكة ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١٤ ، كذلك ، انظر ذكريات الاستقلال ، مصدر سبق ذكره ص٩ . كذلك ، انظر صديق محمد أحمد البادي ، كتاب عبد القادر ود حبوبة ، الخرطوم ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠ ، ص١٠. ١١.

(٢) محمد أبو القاسم الحاج حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠١.

العام للسودان في شباط عام ١٩١٩عن رغبتهم الأكيدة لأن تتخذ الحكومة البريطانية خطأ أكثر حزماً لتأكيد مستقبل السودان في ظل السيطرة البريطانية [١].

لقد أبدى المهدي تجاوبه مع السلطات البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى في السعي لاحباط أفكار الجامعة الاسلامية التي تخوف البريطانيون أشد التخوف منها بعد دخول الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا ، فقام بجولة في المناطق التي كان أهلها لا يزالون يحملون ذكريات الولاء للمهدية ينفخ فيهم روح العداء القديمة التي أثارها المهدي الكبير ضد الاتراك وترك في كل من هذه المناطق أحد أعوانه ليستمر في تأدية نفس المهمة ، وبعد أن اتضحت نوايا الولاء التي قدمها عبد الرحمن المهدي للوجود البريطاني بدأت مرحلة جديدة استهدف خلالها كل من الطرفين تدعيم موقفه المتعاون مع الطرف الآخر ، وقد أدى تفجر الاحداث في السودان في اعقاب ثورة ١٩١٩ في مصر وحتى حادثة مقتل (السيرلي ستاك) في عام ١٩٢٤ إلى بلورة هذا التعاون ووضوح موقف كل طرف من أطراف الصراع حيال سائر الأطراف ، ففي مواجهة انتقال روح ثورة ١٩١٩ إلى السودان وانتشار الاضطرابات واعمال العنف التي قادتها عناصر المثقفين العسكريين والافندية في المدن عاونت السلطات البريطانية (عبد الرحمن المهدي) على إصدار جريدة (حضارة السودان) في آب عام ١٩٢٠.[٢]

وهكذا تتضح أن السياسة البريطانية قد اعادت تركيب السودان في محورين اقليميين متناقضين وهما محور الختمية في الامتداد النيلي وشرق

---

(١) مدثر عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية في السودان ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧١، ص٨٨. ٨٩.

(٢) يونان لبيب رزق ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨.

السودان ومحور الانصار في غرب السودان وأطراف النيل الابيض وقد أفرغت كل منهما من أصول توجهاته التاريخية والفكرية ، إذ أفرغت الختمية من ذلك التوجه الشمالي المتوسطي كما أفرغت الانصار من روح مقاومة الاحتلال مع تركيز شعور مناوئ لدى الطرفين الختمي والانصاري للشريك المصري في الحكم [١].

ومع هذا فقد شهدت فترة ما قبل العشرينات تظاهرات وطنية في شوارع أم درمان وعطبرة والخرطوم وبور سودان تأييداً لنضال الشعب المصري ومناهضة السيطرة البريطانية على وادي النيل ، وكان لأحداث الحرب العالمية الأولى أن أذكت الشعور الوطني في مصر والسودان وشهدت أيضاً بداية العشرينات بداية لتحرك وطني آثار الوطنيين السودانيين وذلك بعد انهاء بريطانيا ومن جانب واحد انتدابها على مصر بالرغم من تعثر مفاوضاتها مع الزعيم المصري (سعد زغلول).[٢]

وقامت السودان جماعات تنادي بالوحدة مع مصر نذكر منها جمعية الاتحاد السوداني وجمعية اللواء الابيض وقابلت السلطات البريطانية هذه الحركات بمنتهى القسوة ، وقد علقت الحكومة البريطانية على هذه الحركات بالقول أن الحكومة البريطانية لا تملك سوى سحق المظاهرات التي يقوم بها الاشخاص غير المخلصين للنظام الحاضر في السودان وفي عام ١٩٢٤

---

(١) محمد أبو القاسم الحاج حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٩.

(٢) أحمد خير ، كفاح جيل ، الخرطوم ، ١٩٧٠ ، ص١٩ ، كذلك ، انظر ذكريات الاستقلال ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠.

تحولت المظاهرات إلى صدام مسلح بين الوطنيين السودانيين والسلطة الحاكمة في السودان .[١]

وكانت قد تكونت جمعية الاتحاد السوداني في آب عام ١٩٢٠ لمتابعة الجهاد في سبيل تحرير البلاد وتولى رئاستها أحمد أمين المصري وعدد من الضباط السودانيين خاصة بعد حملات الاضطهاد والاعتقال في جمعية اللواء الابيض وسارت هذه الجمعية على نهج جمعية اللواء الابيض ، ولكن سرعان ما أدركت الحكومة خطورة هذه الجمعية الجديدة فألقت القبض على رئيسها وسائر اعضائها البارزين وقدمتهم للمحاكمة فأُدين زعيمها وحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات في حين شرد الباقي في أقاصي البلاد وخمدت بذلك أصوات دعاة تحرير السودان وأصبحوا بين سجين ومعتقل ومنفي في بلاد نائية .[٢]

وفي أثناء ثورة عام ١٩١٩ في مصر ضد الاحتلال البريطاني شجعت الادارة المصرية في السودان كل الحركات المضادة لبريطانيا ، ولعب الموظفون المصريون في مدن السودان المختلفة دوراً ملحوظاً في التعاون مع المواطنين السودانيين من أجل إثارتهم ضد الوجود البريطاني.[٣]

---

(١) شوقي الجمل ، دور مصر في افريقيا في العصر الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص٥٢.

(٢) عبد الله حسين ، تاريخ السودان ، الجزء الثاني ، الخرطوم ، ص٢٣٢ـ ٢٣٣ كذلك ، انظر حسن نجيلة ، ملامح في المجتمع السوداني ، الدار الوطنية للكتب ، الخرطوم ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٢ ، ص١١٩.

(٣) عامر العقاد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩ .

وبعد احداث سنة ١٩٢٤[*] بدأ الحكم البريطاني يشدد ضغطه ويصادر الحريات في السودان ويساعد في دعم القيادات الرجعية ، وبالفعل استطاع الاستعمار البريطاني أن يخلق شخصيات سودانية تفتخر وتتشدق بالثقافة الغربية وتبتعد عن الثقافة العربية.[١]

ولم يكن الشعور بطلب الحرية السبب الوحيد لثورات وانتفاضات السودانيين وانما سياسة الحكم البريطاني قد لعبت دوراً في ذلك ، اذ خلقت فوارق اجتماعية بارزة حيث أن الوظائف الممتازة كانت حكراً على الانكليز وحدهم الذين اتخذوا من اموال دافعي الضرائب من السودانيين وسيلة لبناء القصور الواسعة الجميلة أما الوظائف الصغرى فاختص بها السودانيين انفسهم.[٢]

وفي اطار مواجهتها للمد الثوري في الجيش السوداني لم تستطع الحكومة البريطانية أن تكبح جماحه إلا بعد عام ١٩٢٤ عندما أسست قوة دفاع السودان عام ١٩٢٥ وأخضعت وحداته إلى نظام ضبط صارم.[٣]

ولعبت عوامل داخلية وخارجية دورها في اجهاض الحركة الوطنية السودانية منها ضعف التأييد الجماهيري الذي نالته وكان مصدره المدن

(*) أن الظروف الدولية التي اثرت في الوطنيين السودانيين الذين قادوا انتفاضة عام ١٩٢٤ هي المبادئ التي اعلنها الحلفاء بعد الحرب وتأسيس عصبة الأمم ومبادئ ولسن وثورة اكتوبر عام ١٩١٧ في روسيا وتمتع مصر بالحياة النيابية وثورة عام ١٩١٩ فيها بالاضافة إلى الثورات في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين انظر أحمد خير ، المصدر السابق ، ص٥٠.

(١) عامر العقاد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩، كذلك ، انظر محمد سعيد القدال تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ . ١٩٥٥، الخرطوم ، شباط ، ص٢٣١.

(٢) إبراهيم أحمد العدوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٨.

(٣) ساجد حميد العائدي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠.

ومجموعة صغيرة من الموظفين المثقفين والمستنيرين ،بينما وقف رجال الدين وزعماء الطوائف الكبرى مثل الختمية والانصار بالضد منها وعملوا على اجهاضها. [1]

أما الأسباب الخارجية فتتمثل في عجز القوات المصرية عن معاضدة الجنود والضباط السودانيين وعدم تقديم العون العسكري اللازم لهم .[2]

يتضح لنا مما سبق أن بريطانيا اتبعت انواعاً متعددة ومختلفة من السياسات في التعامل مع شعب السودان من أجل تثبيت سيطرتها في تلك الفترة واستغلت مصر في هذا الجانب لصالحها ، وما أن اطمأن الموقف لصالحها في السودان حتى قامت بابعاد مصر عن الساحة السودانية بحجة اغتيال السيرلي ستاك ، كذلك قربت زعماء الطوائف والمشايخ ومنحتهم الصلاحيات في الوقت الذي اتبعت اقسى الوسائل في الرد على الحركة الوطنية المتصاعدة نتيجة تأثيرات الحركة الوطنية المصرية .

ثانياً . الاوضاع السياسية في السودان من عام ١٩٣٦ حتى الاستقلال:

في الواقع لم يكن للسودانيين تنظيم سياسي يمثل آرائهم أو يحافظ على مصالحهم على أساس قومي واسع وذلك حتى عام ١٩٣٦ بعد الاجراءات القمعية التي اتخذتها الحكومة أثر تمرد عام ١٩٢٤ ، وأن الذين انساقوا مع أحد زعيمي الفرقتين الدينيتين الكبيرتين على الميرغني رئيس طائفة الختمية وعبد

(١) المصدر السابق ، ص٢٣ .

(٢) محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠- ١٩٦٩ ، الخرطوم ، الدار السودانية ، ١٩٨٠ ، ص١٠٢.

الرحمن المهدي رئيس طائفة الانصار ما لبثوا أن وجدوا أنفسهم بين تياري التزاحم والتنافس التقليديين بين الطائفتين المذكورتين والذي انعكس عليهما .[١]

وأثناء مفاوضات مصر مع بريطانيا حول المسألة المصرية والتي انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦[*] التي عرفت بـ(معاهدة الصداقة المصرية . البريطانية) تم التعرض إلى المسآلة السودانية ، بموجب هذه المعاهدة اعيد الوضع في السودان تقريباً لما كان عليه قبل احداث عام ١٩٢٤، ولكن الحرب العالمية الثانية وما انتهت اليه من تأسيس الأمم المتحدة ومنظماتها وما بذلته الشعوب من تضحيات وما صدر من وعود أثناء الحرب فتح باب الأمل للشعوب المغلوبة لتتطلع لتحقيق آمالها الوطنية .[٢]

---

(١) محمد أحمد محجوب ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤، كذلك ، انظر مختار عجوبة مصدر سبق ذكره ، ص٦٤.

(*) رأت بريطانيا أن تؤمن ظهرها في مستعمراتها بظهور بوادر الحرب العالمية الثانية ، وسعت إلى تأمين ظهرها في مصر فتم توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ مع حزب الوفد وكانت المعاهدة ارضاء للبرجوازية المصرية باعادة نفوذ مصر في السودان . فاعترفت المعاهدة باستمرار الاحتلال البريطاني للسودان كما أكدت على سلطات الحاكم العام التي حصل عليها بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائي ونصت على اعادة بعض القوات المصرية للسودان على أن تبقى قوة دفاع السودان تحت سيطرة الحاكم العام كما أكدت على استمرار السيادة البريطانية المصرية الثنائية على السودان ، كذلك أثرت الظروف الدولية آنذاك وأدت= =إلى توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ والتي ابرزها غزو ايطاليا الفاشية لأثيوبيا واعلان موسوليني لاطماعه في حوض المتوسط واصرار هتلر على اعادة النظر في الخريطة السياسية للعالم . انظر أحمد سليمان ، ومشيناها خطئ ، الجزء الثاني ، دار الفكر العربي ، الخرطوم ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص١٠٠ ، كذلك ، انظر محمد سعيد القدال ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣١. ٣٣٢.

(٢) شوقي الجمل ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٣.

وفي عام ١٩٣٧ صدرت ثلاثة قوانين للحكم المحلي كان الهدف منها تجميع بعض الخدمات الصحية والخدمات العامة والشؤون الاخرى التي لم تكن مشمولة بقوانين سابقة لتقوم بها سلطات محلية تحت سلطة مدير المديرية وهذه القوانين الثلاثة هي :(١)

١. قانون الحكومة المحلية للبلديات .
٢. قانون الحكومة المحلية للمدن .
٣. قانون الحكومة المحلية لمناطق الأرياف .

وأهم ما يلفت النظر بالنسبة لهذا القانون هو جعل السلطة التنفيذية وبعض النواحي التشريعية موكولة إلى إدارة محلية وغالباً ما تكون هذه الادارة أهلية ، وتعتبر قوانين الحكومة المحلية لسنة ١٩٣٧ نواة طيبة اذعن طريقها أمكن جمع الموضوعات ذات الصبغة المحلية وتحديدها داخل اطار الحكم المحلي وخلق جهاز دستوري للحكم المحلي ليمارس تلك السلطات .

وتحرك المثقفون السودانيون يطالبون بتحديد الوضع السياسي لبلادهم وكونوا مؤتمر الخريجين العام الذي بدأ في العمل السياسي عام ١٩٣٨.(٢)

وفي الثالث من نيسان عام ١٩٤٢ رأى مؤتمر الخريجين(*) السودانيين أن يتقدم بمذكرة إلى الحاكم العام للسودان يشرح فيها الأماني القومية للسودانيين

---

(١) علي السيد الحبيبي ، مصدر سبق ذكره ، ص١١. ١٣.

(٢)Ducan , J . S. R. The Sudan's path to Independence , Edinburgh and London , 1957, P.139.

(*) تأسس مؤتمر الخريجين العام عام ١٩٣٨ من خريجي كلية غوردون والمدارس المتوسطة وبلغ عدد اعضائه ١١٨٠ عضو ، وقد تكون المؤتمر بعيداً عن التنافس القائم بين السيدين الميرغني وعبد الرحمن المهدي وعقد المؤتمر أول اجتماعاته في شباط ١٩٣٨ ، وارتفع عدد اعضائه بنهاية عام ١٩٤٥ إلى ٢٠ ألف عضو ، انظر يونان لبيب رزق ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩ كذلك ، انظر محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٥ .

ويطالب بالعمل على تنفيذها وبالفعل تم تقديمها وتضمنت فضلاً عن المطالبة بالتحرر الوطني من الحكم الثنائي المصري . البريطاني مطالب اقتصادية عبرت عن طموحات مقديمها ومنها عدم تجديد عقد الشركة الزراعية السودانية وسودنة الادارة ، كما طالبت ايضاً بالغاء قيود التجار وقوانين المناطق المقفلة وابطال اعانات مدارس التبشير وتوحيد مناهج التعليم في شمال السودان مع جنوبه .(١)

ومن جملة مطاليبها أيضاً إقامة حكم ذاتي والغاء احتكار بريطانيا للتجارة الخارجية وقبول رأس المال السوداني في الاسواق الاجنبية ، ورفض الحاكم العام المطالب التي تقدم بها المؤتمر ولكنه أمر بناء على توصية (نيوبولد) السكرتير الاداري في المذكرة التي رفعها للحاكم العام في العاشر من أيلول عام ١٩٤٢ تشكيل لجنة صغيرة خاصة لبحث ملائمة تأليف مجلس استشاري مركزي للسودان الشمالي ، وفي السادس عشر من آذار عام ١٩٤٣ وافق مجلس الحاكم العام على مقترحات نيوبولد فأصدر ثلاثة قوانين لاعادة ترتيب الوضع الاداري . السياسي للبلاد وهي قانون الحكم المحلي (مجالس الأقاليم) وقانون المجالس الاستشارية وقانون المجلس الاستشاري لشمال السودان والذي أصبحت مهمته استشارية فقط وغير ملزمة للحاكم العام وقاصرة على شمال السودان فقط لذا رفضته العناصر الوطنية .(٢)

وفيما يتعلق بقانون مجالس المديريات الصادر عام ١٩٤٣ نصت المادة الثالثة منه على أن للحاكم في مجلسه أنه يصدر قرارات بإنشاء مجالس المديريات ويشمل القرار ايضاح كيفية تشكيل هذه المجالس وكيفية ممارسته

---

(١) زكي البحيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩٣ كذلك ، انظر أحمد سليمان ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥.

(٢) مدثر عبد الرحيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٠ كذلك ، انظر أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٧.

لسلطاته وما يلقي عليه من تبعات وواجبات وللحاكم العام في مجلسه سلطة تعديل هذه القرارات أو بعضها وكل الأوامر المحلية الصادرة بموجب هذه القوانين تعد ملغاة ويبطل مفعولها بعد خمس سنوات من تاريخ نفاذ القانون الجديد ، ونصت المادة الخامسة من هذا القانون على (أن الحكم المحلي في السودان لا يستمد كيانه وسلطاته من دستور الدولة مباشرة كما هو الحال في معظم الدول الأخرى وانما يستمد وجوده وكيانه من القوانين التي تصدرها الحكومة المركزية). [(١)]

وبناءً على قانون المجلس الاستشاري لشمال السودان تم تشكيل المجلس وافتتحت دورته الأولى في الخامس عشر من أيار عام ١٩٤٤ وقد شكل المجلس برئاسة الحاكم العام والسكرتير الاداري نائباً له وحصرت عضويته في ٢٨ شخصاً وبموجبه تم تسمية (ثمانية عشر) عضواً من الاعضاء الثماني والعشرين من مديريات الشمال ، حيث كان (١١) عضواً منهم من زعماء القبائل ثم اضيف اليهم زعيم قبيلة أخرى فأصبحوا (١٢) عضواً وتوزعت البقية بين ٤ للتجار أحدهم بريطاني و(٥) من كبار الموظفين و (٣) من العلماء و(٢) من المعلمين وطبيب وضابط بالجيش .[(٢)]

وفي الثالث والعشرين من أيلول عام ١٩٤٥ أعلن الملك فاروق عن رغبة مصر في تعديل اتفاقية عام ١٩٣٦ لتتناسب والمطالب الوطنية لسكان وادي النيل وهنا جاء الاختبار الحقيقي لمدى فاعلية المجلس الاستشاري بوصفه منبراً تمثيلياً للشعب السوداني ، وقام عبد الله خليل السكرتير العام لحزب الأمة الذي انشئ في العام المذكور وعضو المجلس الاستشاري يؤيده اربعة آخرون

---

(١) علي السيد الحبيبي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤.

(٢) محمد أبو القاسم الحاج حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣١.

من أعضاء الحزب بتقديم رسالة في الثلاثين من أيلول عام ١٩٤٥ إلى رئيس المجلس يسألون فيها عما إذا كانت الحكومة تعتزم تمكين اعضاء المجلس الاستشاري من البحث في مستقبل السودان واعطاء آرائهم فيه ، وجاء الرد البريطاني عبر بيان رئيس المجلس خالياً من الالتزام تجاه حق المجلس الاستشاري في ذلك وأوضح أن كل آراء الشعب السوداني ستؤخذ في الاعتبار ، وجرت مفاوضات مصرية بريطانية بين بيفن وزير الخارجية البريطاني واسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء المصري أعلن عن نتائجها في تشرين الأول عام ١٩٤٥.[١]

وتضمن اتفاق الطرفين الخاص بالسودان على أن (السياسة التي يتعهد الفريقان الساميان باتباعها في السودان سيكون من أهدافها ضمان خير السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم عملياً للحكم الذاتي وبالتالي ممارسة حقهم في اختيار وضع السودان السياسي في المستقبل مع ابقاء اتفاق عام ١٨٩٩ مستمراً وكذلك المادة ١١ من المعاهدة المصرية البريطانية عام ١٩٣٦ من الملحق بها نافذة المفعول) وهذه المادة هي التي نصت على عودة الجيش المصري للسودان بموجب الاتفاقية المذكورة .[٢]

وفي هذه الفترة أصبح مؤتمر الخريجين قوة سياسية[*] كبيرة في البلاد إذ ارتفع عدد أعضائه وأصبح له حوالي (١٠٠) فرع منتشرة في المدن والمناطق

---

(١) مدثر عبد الرحيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٨.

(٢) سمير المنقبادي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢ ، كذلك ، انظر محمد أبو القاسم الحاج حمد ، المصدر السابق ، ص٢٣٦.

(*) هناك عوامل أثرت في التطورات التي شهدتها هذه الفترة أولها اتساع مجال التعليم والذي أدى إلى تزايد عدد الخريجين وتمركزهم في المدن الكبيرة وازدياد مشاركتهم في اجهزة الحكم وتتابع صدور الصحف فصدرت جريدة (النيل) عام ١٩٣٥ تحت رعاية عبد الرحمن المهدي

الريفية وبعد تزايد نفوذه تبنى اقتراحاً يطالب بجلاء القوات البريطانية من السودان في الوقت الذي برز فيه صراع داخلي على قيادة المؤتمر بين مجموعتين رئيسيتين الأولى مثلت العناصر الاقطاعية والثانية البرجوازية السودانية الفتية وانتهى هذا الصراع بانشقاق المؤتمر وميلاد حزبين سياسيين رئيسيين هما حزب الاشقاء عام ١٩٤٦ وظل حزباً مرتبطاً بالحكومة المصرية يرأسه إسماعيل الازهري وحزب الأمة وكان زعيمه عبد الرحمن المهدي رئيس الطائفة الإسلامية الكبيرة الثانية وهي طائفة الأنصار.[١]

وأزاء المعارضة المتزايدة لأغلبية الرأي العام السوداني ، أصدر الحاكم العام في مجلسه في الثامن والعشرين من نيسان عام ١٩٤٦ أمراً بتشكيل مؤتمر الادارة الأول ليقدم توصياته إلى الحاكم العام عن الوسائل الكفيلة بجعل المجلس الاستشاري أكثر تمثيلاً للسودانيين وزيادة مسؤولياتهم في ادارة بلدهم ، وقاطع المؤتمر أحزاب الاشقاء والقوميين والأمة وقدم تقريره الأول في آذار عام ١٩٤٧ ودعى فيه إلى تشكيل جمعية ذات صلاحيات تشريعية ومالية وادارية تمارسها باشتراك مع مجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام وتكون سلطات الجمعية الجديدة شاملة للسودان شماله وجنوبه بحيث تكون خطوة حقيقية نحو الحكم الذاتي ، وبموجب هذا التقرير اضطر الحاكم العام أن يصدر في التاسع عشر من حزيران عام ١٩٤٨ قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بالرغم

وسبقتها جريدة (السودان) وهي ذات ميول مصرية وختمية ، لهذه الأسباب تصاعد دور مؤتمر الخريجين انظر محمد سعيد القدال ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣١ .

(١) محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٦ ، كذلك ، انظر محمد سعيد القدال ، المصدر السابق ، ص٣٣١.

من معارضة غالبية الرأي العام السوداني وذلك لأن مطاليبهم كانت ابعد من ذلك.[١]

ولقد تكون المجلس التنفيذي من (١٢) عضواً سبعة من السودان و(٥) من البريطانيين وجميعهم يعينهم الحاكم العام أما اختصاصات المجلس التنفيذي فهي الاعمال التنفيذية والادارية فهو بمثابة مجلس للوزراء وهو مسؤول مسؤولية تضامنية عن جميع اعماله ، والحاكم العام له الحق في رفض أي قرار يصدره المجلس ولو بالاغلبية واستبداله بقرار صادر منه ويصبح قرار الحاكم العام هو النافذ كما لو كان صادراً من المجلس ، أما الجمعية التشريعية فقد تكونت من (٧٩) عضواً . (٦٥) منهم منتخبين و (١٤) عضواً يعينهم الحاكم العام والذي له الحق في حل الجمعية التشريعية وكان يمثل سلطة فوق الجمعية .[٢]

وأزاء ازدياد الوعي القومي في الشمال وزيادة الاحساس بالخطر نتيجة السياسة البريطانية الانفصالية المتبعة في الجنوب ومع بداية ظهور قوى وطنية مؤثرة في الساحة السودانية وعلى رأسها مؤتمر الخريجين ، فقد وجدت بريطانيا الحاجة ماسة لتغيير سياستها فيه فأرسلت تعليماتها في كانون الأول عام ١٩٤٦ إلى الحكام البريطانيين والمسؤولين الإداريين في مختلف مرافق الجنوب بضرورة تغيير سياستهم الأولى أزائه وبهذا التحول دخل الجنوب مرحلة جديدة .[٣]

وعليه فقد اضطرت الادارة البريطانية بناء على ما سبق إلى عقد مؤتمر في مدينة (جوبا) عاصمة المديرية الاستوائية وذلك في الثاني عشر من حزيران عام ١٩٤٧ لدراسة وسائل وصور التعاون بين الشمال والجنوب ، وقد حضره

---

(١) أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٥٧ كذلك ، انظر عامر العقاد ، مصدر سبق ذكره ص٨٧.

(٣) عادل رضاء ، الرهان الاسرائيلي على جنوب السودان ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٢٧٦ .

زعماء وسلاطين القبائل كما حضره ممثلين عن الشمال والجنوب ورأسه الحاكم العام البريطاني وقد انتهى المؤتمر إلى تأييد وحدة السودان ولم يرد فيه ذكر عن الانفصال .(١)

وفي هذا الخصوص اضطرت بريطانيا إلى اشراك الجنوبيين في الجمعية التشريعية ولكنها مع ذلك دأبت على اعتبار الجنوب مناطق مقفلة ولا شأن للشمال بها.(٢)

ونتيجة لمطالب السودانيين المتزايدة بتقرير مصيرهم اعلنت حكومة الوفد المصرية في الثامن من تشرين الأول عام ١٩٥١ عن الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ كانون الثاني و ١٠ تموز عام ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .(٣)

ولقد تم عقد اتفاقية جديدة في الثاني عشر من شباط عام ١٩٥٣ حول تقرير المصير للسودان وجاءت هذه الاتفاقية أثر المذكرة التي قدمتها الحكومة المصرية بعد ثورة تموز عام ١٩٥٢في مصر للحكومة البريطانية بشأن الحكم الذاتي للسودان وحقه في تقرير المصير ،وجرت مفاوضات بين الجانبين انتهت إلى اتفاقية عام ١٩٥٣.(٤)

ولقد نظمت السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بموجب اتفاقية عام ١٩٥٣ على النحو التالي : (٥)

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢٧٧ . كذلك ، انظر احمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٨.

(٢) عطية عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٧.

(٣) عامر العقاد ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٣.

(٤) شوقي الجمل ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥ كذلك ، انظر :
Oliver Albino , Op , cit . , P . 31.

(٥) أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، العدد ٩١٨ ، ص٣٨ ، كذلك ، انظر عبد اللطيف الخليفة ، صراع الكبار بين الوطنية والسلطة ، الخرطوم ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ ، ص٤٧.

١. الحاكم العام : وهو السلطة الدستورية العليا في السودان وقد منحه قانون الحكم الذاتي سلطات واسعة فهو القائد الأعلى لقوة دفاع السودان غير أن سلطاته قيدت بمشورة مجلس الوزراء أو بموافقة لجنة الحاكم العام والتي تكونت من خمسة اعضاء ، عضوين سودانيين ومصري وعضو بريطاني ويرأس اللجنة عضو باكستاني .
٢. الوزارة : يعين الحاكم العام رئيس الوزراء الذي ينتخبه مجلس النواب كما يعين الحاكم العام الوزراء بناء على نصيحة رئيس الوزراء بشرط أن يكون بينهم وزيراً على الأقل من اعضاء البرلمان الذين يمثلون الدوائر الجنوبية ، والوزراء مسؤولون مسؤولية فردية أمام رئيس الوزراء عن اعمال وزاراتهم ، كما أن الوزارة مسؤولة مسؤولية تضامنية امام البرلمان عن اعمالها .
٣. السلطة التشريعية : ويتولاها الحاكم العام والبرلمان السوداني بمجلسيه النواب والشيوخ ويتكون مجلس النواب من (٩٥) عضواً يختارون بالانتخاب أما مجلس الشيوخ فيتكون من (٥٠) عضواً وثلاثون منهم يختارون بالانتخاب والعشرون الباقون يعينهم الحاكم العام وهو غير قابل للحل وفترة كل من مجلسي الشيوخ والنواب ثلاث سنوات .
٤. السلطة القضائية : وهي مستقلة ولا يحق لأي من السلطتين التدخل في اعمالها أو مراقبتها .

وتقرر أن تجري الانتخابات في الفترة المحصورة بين شهري تشرين الثاني وكانون الأول عام ١٩٥٣ ، وأعلنت الاحزاب السودانية انها ستشارك في هذه الانتخابات وستسعى لتنفيذ الاتفاقية نصاً وروحاً ، وكان هذا التعاون هو خطوة إلى الأمام ومن مزايا هذه الاتفاقية انها أوضحت جميع خطوات الانتقال

من البداية وحتى النهاية الأمر الذي أزال الشك في حدوث نكسة دستورية بعد خطوة أو خطوتين من بدء العمل في تنفيذ الاتفاق بسبب الخلاف على ما يتلو تلك الخطوات.(١)

ولقد خاض السودانيون غمار الانتخابات في الفترة من ٢ تشرين الثاني لغاية الثاني من كانون الأول عام ١٩٥٣ وفاز فيها الحزب الوطني الاتحادي (المعبر عنه تحالف الختمية والاشقاء والحركات الاتحادية) بـ(٥١) مقعداً في مجلس النواب وحزب الأمة بـ(٢٢) مقعداً والحزب الجنوبي بـ(٩) مقاعد وحزب القبائل الاشتراكي (٣)مقاعد و(٩) عضواً مستقلاً وعضو مستقل ممثل للجبهة المعادية للاستعمار ، أما مجلس الشيوخ فقد فاز الحزب الوطني الاتحادي بـ(٢٢)مقعداً من أصل ٣٠مقعداً.(٢)

وبعد الانتخابات تمت دعوة أول برلمان سوداني للانعقاد في الأول من كانون الثاني عام ١٩٥٤ ، وفي السادس من الشهر نفسه أصبح اسماعيل الأزهري(*) أول رئيس لمجلس وزراء السودان ثم شرع في تعيين لجنة سودنة الوظائف في شباط عام ١٩٥٤ حيث دعاها الأزهري على الشروع في مهماتها بدءً من يوم ٧آذار عام ١٩٥٤ والتي أكملتها في ٢آب عام ١٩٥٥.(٣)

---

(١) سعد الدين فوزي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣ .

(٢) عبد اللطيف الخلفية ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٧ـ ٦٨ كذلك ، انظر محمد أبو القاسم الحاج حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٣. ٢٦٤.

(*) اسماعيل الأزهري (١٩٠٠ـ١٩٦٩) التحق بكلية غرودون وقام بدور كبير في حركة الخريجين وفي عام ١٩٤٣ أصبح رئيس مؤتمر الخريجين وفي نفس العام أسس حزب الاشقاء وأصبح رئيساً للوزراء من ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٦ ، انتخب عام ١٩٦٥ رئيساً لمجلس السيادة حتى عام ١٩٦٩ انظر عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠ .

(٣) يونان لبيب رزق ، السياسة الدولية ، العدد ٢١ ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١ كذلك، انظر عطية عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٧. ١٧٨.

وبدأت طلائع العهد الجديد عندما اجتمع البرلمان السوداني في اليوم السادس عشر من آب عام ١٩٥٥ ليقرر بناءً على المادة ٩من معاهدة السودان رغبته في اتخاذ التدابير اللازمة للشروع في تقرير المصير ، ونصت المادة ١١من نفس المعاهدة على (أن القوات العسكرية الاجنبية تنسحب من السودان فور اصدار قرار البرلمان برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير وتتعهد الحكومتان المصرية والبريطانية باتمام سحب قواتها من السودان في مدة لا تتعدى ثلاثة شهور).[١]

وحاولت بريطانيا عرقلة مسيرة استقلال السودان بتحريك مشكلة الجنوب ، حيث أعلن في ١٨ آب عام ١٩٥٥ عن تمرد قوات الفرقة الجنوبية بـ(توريت) في المديرية الاستوائية واستيلائها على مخازن الاسلحة واعتدائها على الضباط الشماليين.[٢]

وبعد اسبوع من اتخاذ قرار جلاء القوات الاجنبية طلب البرلمان في قرار له أن يكون حق تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الشعبي لا عن طريق جمعية تأسيسية مثلما نصت عليه اتفاقية السودان ، ولما كان هذا القرار يقتضي تعديلاً جوهرياً في الاتفاقية المذكورة فقد نقله الحاكم العام إلى دولتي الحكم الثنائي لتعملا بمقتضاة وكان البرلمان قبل اتخاذ هذا القرار بأيام قليلة قد اختار سبع دول لتمثل في اللجنة الدولية التي نصت الاتفاقية على قيامها للاشراف

---

(١) ابراهيم أحمد العدوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٦.

(٢) أحمد سليمان ، مصدر سبق ذكره، ص٢٤١، كذلك ، انظر عبد اللطيف الخليفة المصدر السابق ، ص٩٤، كذلك انظر

The Repuplic of the sudan ministry of culture , The southern problem and peace efforts , colly printing House , P. 11.

على تقرير المصير وكانت هذه الدول هي الهند والباكستان وسويسرا والسويد والنرويج وتشيوكسلوفاكيا ويوغسلافيا.[١]

وفي شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٥ غادرت قوات الدولتين السودان نهائياً وفي شهر كانون الأول من نفس العام عقد ممثلوا الاحزاب السودانية اجتماعاً مشتركاً وافقوا فيه على قرارات أربعة ، وهي خاصة باعلان استقلال السودان وتأليف الجمعية التأسيسية لوضع الدستور وتأليف لجنة سودانية من خمسة أعضاء تتسلم سلطات الحاكم العام وتوصية الجمعية التأسيسية بأن تعنى بمطلب جنوب السودان في منحه حكماً فيدرالياً .[٢]

ولقد أجاز البرلمان السوداني المقترحات الاربعة في التاسع عشر من كانون الأول عام ١٩٥٥ والتي حددت مطالب البلاد وأهدافها وهي اجابة مطالب الجنوبين واعلان استقلال السودان وتشكيل لجنة السيادة وتكوين جمعية تأسيسية ، أما مطالب الجنوبيين فتتلخص في أن يباح للجمعية التأسيسية النظر بعين الاعتبار في تكوين حكومة فيدرالية لمديريات الجنوب الثلاث فوافق البرلمان على اجابة هذه المطالب بعد أن ايدها اعضاء من الشمال ، وأوضح الجنوبيون أهميتها ، وفي ٣١ كانون الثاني عام ١٩٥٥ أقر البرلمان السوداني الدستور المؤقت وأصبح نافذ المفعول.[٣]

وفي الأول من كانون الثاني عام ١٩٥٦ أعلنت مصر اعترافها بالسودان دولة مستقلة واعترفت بريطانيا بالوضع الجديد أيضاً ، وفي ١٩ كانون

---

(١) سعد ماهر حمزة ، مصدر سبق ذكره ، ص٨.

(٢) سمير المنقبادي ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٦.

(٣) عطية عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٨ كذلك ، انظر أبيل الير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

الثاني عام ١٩٥٦، أصبح السودان المستقل عضواً في جامعة الدول العربية ، وفي ١٢ كانون الأول عام ١٩٥٦ أصبح عضواً في هيئة الأمم المتحدة.[١]

لقد شهدت المرحلة التي تلت عام ١٩٣٦ تسارع في الاحداث السياسية في السودان وتبلور الأوضاع إلى صيغ جديدة نتيجة الظروف والمؤثرات الداخلية والخارجية والتي أدت إلى نضوج الحركة الوطنية السودانية بعد قيام مؤتمر الخريجين ونشوء عدد من الاحزاب السياسية بعد الحرب العالمية الثانية ، كذلك ساهمت العديد من الاحداث في المنطقة وخصوصاً قيام ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢ في مصر نحو دفع الامور في السودان إلى الاستقلال.[٢]

بالاضافة إلى توجه دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية نحو طلب الاستقلال وخاصة بعد ظهور منظمة الأمم المتحدة ، أضف إلى ذلك الضعف الذي دب في جسم الامبراطورية البريطانية الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية ونتائجها السياسية والعسكرية .

المبحث الثالث

(١) شوقي الجمل ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥ .

(٢) سعد ناجي جواد ، التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ١٩٩٠ ، ص٦٠. ٦١.

التطورات السياسية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٨٥

أولاً . المرحلة المدنية الاولى من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٥٨ :

أعلن عن استقلال السودان كما أوضحنا في المبحث السابق في الأول من كانون الثاني عام ١٩٥٦، وعند الاستقلال كان هناك تكتلان سياسيان رئيسيان هما حزب الأمة الذي كان متحالفاً مع الانصار والحزب الوطني الاتحادي المدعوم من (الختمية) ، وجرت محاولات في الاشهر الأولى التي تلت الاستقلال لتأليف حكومة جبهة وطنية متحدة من أجل وضع ميثاق وطني يصبح اطار المستقبل للبلاد ، وبالفعل تشكلت حكومة ائتلافية حكم عليها بالفشل لأن الأحزاب المؤتلفة فيها نقلت خلافاتها إلى مجلس الوزراء فعجزت الحكومة عن الاتفاق على أية قضية ، فضلاً عن تحقيق أي شيء وهكذا سقطت الحكومة الائتلافية الأولى التي كانت بزعامة اسماعيل الازهري وتشكلت حكومة ائتلافية ثانية من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي برئاسة عبد الله خليل أمين عام حزب الأمة .(١)

ومع وجود هذين الحزبين الرئيسيين فقد كانت هناك أحزاب أخرى ولكنها أقل تأثيراً كالجبهة المعادية للاستعمار وحزب الاحرار الجنوبي(*) والحزب الجمهوري الاشتراكي وحزب الاستقلال الجمهوري والكتلة الاتحادية.(٢)

---

(١) محمد أحمد محجوب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٧.

(*) حزب الاحرار الجنوبي : تكون هذا الحزب عام ١٩٥١ وقد التف حوله الجنوبيون فكان أن توسع وعرف في عام ١٩٥٣ بالحزب الجنوبي فغير اسمه إلى حزب الاحرار بهدف اكتساب شماليين أيضاً لعضويته ولما فشل في تحقيق ذلك اعاد تسميته إلى حزب الاحرار الجنوبي ، نال هذا الحزب(١١) مقعداً من مقاعد الجنوب البالغة (٢٦) مقعداً في الانتخابات ، انظر محمد أبو القاسم الحاج حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٤.

(٢) عامر العقاد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢ ، سعد ماهر حمزة ، مصدر سبق ذكره، ص٨.

ولحظة الاستقلال واجهت الحكومة السودانية مشكلتين مهمتين هما تعيين رئيس الدولة ووضع الدستور الدائم للبلاد ، وفي اطار مواجهة المشكلة الأولى تم الاتفاق بين الاحزاب الممثلة في البرلمان على تكوين مجلس السيادة المكون من خمسة أشخاص أما مسألة الدستور فقد أصدر مجلس النواب توصية بتشكيل جمعية تأسيسية لوضع الدستور وحتى تنتهي من وضعه تم اعتماد قانون الحكم الذاتي لسنة ١٩٥٣ كدستور مؤقت مع بعض التغيرات التي تتناسب مع مركز السودان كدولة مستقلة وبالفعل وافق البرلمان عليه ، ولقد انجزت اللجنة القومية هذه المهمة وقدمت مشروع الدستور إلى الحكومة في نيسان عام ١٩٥٨ إلا أنه قبل عرضه على الجمعية التأسيسية وقع انقلاب عسكري في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٨ أطاح بكل مؤسسات الدستور.[١]

لقد كانت المعالم الرئيسية لتوزيع السلطات في ظل دستور عام ١٩٥٦ الموقت كالآتي:

أولاً- السلطة التنفيذية : وتتكون من مجلس السيادة ومجلس الوزراء ، ويتكون مجلس السيادة حسبما نصت عليه المادة العاشرة من الدستور من خمسة اشخاص ينتخبهم البرلمان على أن يكون الاشخاص الذين انتخبهم البرلمان في ٢٦ كانون الأول عام ١٩٥٥ هم أول مجلس سيادة للبلاد ، وأعطت المادة الحادية عشرة لهذا المجلس السلطة الدستورية العليا في السودان وتؤول اليه القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية ويكون له رئيس ينتخبه الاعضاء الخمس

(١) الشافعي محمد بشير ، القانون الدستوري والنظم السياسية السودانية منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٠ ص٢٦٢.٢٦١ ، منصور خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٤ ، أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

مـن بيـنهم دوريـاً كـل شـهر ويشـارك مـع مجلسـي الشـيوخ والنـواب فـي الهيئـة التشريعية.[1]

ويرى (أحمد عامر) أن نظام مجلس الرئاسة ينسجم مع طبيعة المجتمع السوداني لما فيه من انقسامات كبيرة وخلافات سياسية حادة وواضحة تحول دون الاتفاق على رئيس واحد للدولة ولذا فعندما تحول نظام الرئاسة إلى النظام المستديم عطل اعماله ، ومع ذلك فأن نظام مجلس السيادة حل وقتي للخروج من مأزق خلو منصب رئاسة الدولة.[2]

أما مجلس الوزراء فيتكون من رئيس المجلس وعدد من الوزراء على أن لا يقل عن عشرة ولا يزيد عن (١٥) وزيراً على أن يكون رئيس الوزراء معين مـن قبـل مجلـس السـيادة بعـد أن ينتخبـه مجلـس النـواب مـن بـين الاعضـاء البرلمانيين ، ومسؤولية الوزارة مسؤولية تضامنية ولا يترتب عليها سوى استقالة الوزارة لعدم ثقة البرلمان فيها .[3]

<u>ثانيـاً . السلطة التشريعية :</u> وهي مركبة من مجلس السيادة ومجلسي الشيوخ والنواب ، ونظام مجلسي الشيوخ والنواب هو نفسه الذي أشار اليه قانون الحكم الذاتي لسنة ١٩٥٣.[4]

لقد عملت الحكومة الائتلافية الثانية على انجاز ثلاث خطوات هي: [5]

١. القضـاء علـى المحـاولات التـي كانـت تريـد جـر السـودان إلـى مشـروع ايزنهاور بشقيه العسكري والاقتصادي .

---

(١) الشافعي محمد بشير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٢ .

(٢) أحمد عامر ، السودان وملف خبرته الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١.

(٣) أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٤٢.

(٥) محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٧.

٢. رفض المعونة الأمريكية لأنها تضع مقاليد التجارة في يد الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أنها تعطي للأمريكيين الذين يجندون كمنفذين للمعونة ومشرفين على مشاريعها حصانة دبلوماسية تمكنهم من التدخل والتجسس والتخريب .

٣. استلام التعليم من الارساليات التبشيرية وضمه إلى وزارة المعارف .

لقد بذلت الولايات المتحدة خلال تلك الفترة محاولات عدة لجر السودان إلى ، مناطق نفوذها حيث كانت هناك محاولة لضم السودان إلى حلف بغداد ووجهت ضغوطاً متزايدة عليه للسير في هذا الاتجاه ، ولكن خروج المظاهرات في كل المدن السودانية تندد بالاستعمار وبسقوط حلف بغداد عملت على عدم تمكن رئيس الوزراء عبد الله خليل من قبول ذلك بالرغم من صداقته القوية مع (نوري السعيد) وميوله ونزعاته الغربية ، وحاولت ايضاً ان تجعل السودان يقبل بمشروع ايزنهاور خاصة بعد زيارة نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون للسودان .[١]

لقد لعبت الخلافات بين الاحزاب المؤتلفة في الحكومة دوراً في تعويق نشاطها ، فمثلاً كان حزب الأمة يؤيد مشروع ايزنهاور وكذلك المعونة الأمريكية التي وافق عليها في أيار عام ١٩٥٨ في حين عارض حزب الشعب الديمقراطي كلا الأمرين.[٢]

ورافق هذه الخلافات الحزبية تدهور في الوضع الاقتصادي نتيجة لعدة اسباب منها :

---

(١) أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣ ، صلاح محمد ابراهيم ، وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ ، ص١٠- ١١ ، مجلة كل العرب العدد ٣٥٩، ١٠/ ١٩٨٩/٧.

(٢) محمد أحمد محجوب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨١ .

١. الاغلاق المؤقت لقناة السويس التي تمر عبرها تجارة السودان استيراداً وتصديراً أثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، حيث لم يتمكن السودان من بيع محصول القطن للعام المذكور.(١)

٢. تدني أسعار القطن في ذلك العام وعجز السودان عن بيع محصوله أيضاً لعام ١٩٥٧ـ١٩٥٨ ، مما رتب اندلاع تظاهرات طلابية واسعة وكذلك قررت النقابات العمالية القيام بالاضرابات بتحريض من الحزب الشيوعي.(٢)

وحاول الحزب الوطني الاتحادي ضم قواه إلى جانب حزب الشعب الديمقراطي من أجل تكوين حكومة ائتلافية جديدة ثالثة ، وبالفعل جرت مناقشات طويلة بين الطرفين في ايلول عام ١٩٥٨ واستمرت حتى تشرين الأول من نفس العام من أجل تسوية الخلافات وازالة أسباب الفرقة حتى كان المختصين بالشؤون السودانية يتوقعون قيام حكومة ائتلافية جديدة خلال الدورة البرلمانية في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٨ مؤلفة من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي .(٣)

ونظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية في البلاد فقد كان من المتوقع أن يصل وفد سوفيتي إلى الخرطوم قبل نهاية عام ١٩٥٨ وكانت مسألة تقديم

---

(١) المصدر السابق ، ص١٨١ .

(٢) وليد محمد سعيد الاعظمي ، السودان في الوثائق البريطانية ، بغداد ١٩٨٠، ص٦ ، محمد أحمد محجوب ، المصدر السابق ، ص١٨١ .

(٣)المصدر نفسه ، ص٦ .

الدعم الاقتصادي السوفيتي للسودان على رأس جدول الاعمال ، وكان الكثير من قادة حزب الأمة يشعرون في ذلك الوقت بـ: [(١)]

أ- سيطرة مصر على الصحافة السودانية وخاصة في الخرطوم ومحاولاتها جر السودان إلى الجمهورية العربية المتحدة .

ب- خرق سياسة الحياد وعدم الانحياز التي اعلنتها الخرطوم ، إذ أصبح من الضروري قبول العرض السوفيتي للمساعدة الاقتصادية لانقاذ الوضع الاقتصادي المنهار .

ويبدو أن الحكومة الائتلافية الثانية فشلت في حل مشكلة الجنوب ، إذ أن اللجنة القومية العليا لصياغة الدستور والتي كانت تتألف من (٤٣) عضواً ثلاثة منهم من الجنوب اتخذت في كانون الأول عام ١٩٥٧ قرارا بالاغلبية برفض النظام الفيدرالي الذي كان يعول عليه الجنوبيون الكثير من الآمال مما أدى إلى انسحابهم من الجمعية التأسيسية في حزيران عام ١٩٥٨ وخلق ازمة وزارية وبالتالي اذكاء روح التمرد لديهم وتفجر الأوضاع في البلاد.[(٢)]

ومع ذلك واثناء انتخابات آذار عام ١٩٥٨ شارك حزب الأحرار الجنوبي فيها وفاز بـ(٤٠) مقعداً في مجلس النواب ، وعند افتتاح الدورة رشح الحزب (استلاوس بباسما)من ابناء الجنوب لمنصب رئيس الوزارة إلا أنه لم يحصل إلا على (٢٥)صوتاً مقابل (١٠٢)صوتاً لصالح عبد الله خليل الذي اسندت اليه الوزارة الائتلافية . [(٣)]

---

(١) المصدر نفسه ، ص١١ كذلك انظر ازاد محمد سعيد ، الانقلابات العسكرية في العالم الثالث ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، كلية العلوم السياسية ، أيلول ، ١٩٩٥ ، ص١٧٢.

(٢) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٨.

(٣) أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص٧١. ٧٢.

أن هذا التناحر الحزبي والصدامات بين الفئات السياسية المختلفة كان لابد أن يتمخض عن وضع جديد بعد تدهور الامور على الصعيدين السياسي والاقتصادي .

ثانياً . مرحلة الحكم العسكري الأولى من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٥:

انطلقت هذه المرحلة بعد أن تولى الجيش زمام السلطة في البلاد برئاسة الفريق ابراهيم عبود القائد العام للجيش العام السوداني في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٨ يعاونه عدد من كبار الضباط ، ويتهم خصوم عبد الله خليل زعيم حزب الأمة بأنه دبر أمر هذا الانقلاب[*] خلال لقاء بينه وبين عبود.[١]

ولقد استهل إبراهيم عبود عهده بحل الأحزاب السياسية وفرض حالة الطوارئ وتجميد الدستور المؤقت الذي كان معمولاً به منذ عام ١٩٥٤ وتشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة باعتباره السلطة الدستورية العليا في البلاد وتكوين مجلس الوزراء من العسكريين ، كما شنت الحكومة حملة اعتقالات واسعة شملت بعض قيادات الحزب الشيوعي.[٢]

(*) لقد بدأ واضحاً أن الدورة القادمة للبرلمان المزمع عقدها في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٨ ستتمخض عن حكومة ائتلافية جديدة مؤلفة من الحزب الوطني والشعب الديمقراطي وانتهاء ائتلاف الأمة والشعب الديمقراطي مما حدا بعبد الله خليل إلى الاستغاثة بالجيش لاستلام السلطة ، انظر محمد عمر بشير ، تطور الحركة الوطنية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٨ كذلك انظر :

Oliver Albino , Op, cit. , P.43.

(١) يونان لبيب رزق ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢ ، عبد اللطيف الخليفة مصدر سبق ذكره ، ص١٢٨. ١٢٩.

(٢) أحمد سعيد المحمدية ، ثورة مايو فكرا واتجاهاً ورجالا ، دار العودة ، بيروت ١٩٦٩ ، ص٢٥. ٢٦.

وفي اليوم التالي للانقلاب اصدر إبراهيم عبود الأوامر التالية :[1]

١. اعلان حالة الطوارئ في البلاد .
٢. وقف العمل بالدستور بشكل وقتي وحل كافة الأحزاب السياسية اعتباراً من ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٨ وحتى اشعار آخر وعندما يقرر ذلك المجلس الأعلى للقوات المسلحة .
٣. وقف اصدار كافة الصحف حتى اشعار آخر .

كما أصدر الفريق عبود الأوامر الدستورية التالية :[2]

١. أن السودان جمهورية ديمقراطية والسيادة بيد الشعب وباسم الشعب تصدر كافة التشريعات .
٢. أن السلطة الدستورية العليا بيد المجلس الأعلى للقوات المسلحة .
٣. يفوض المجلس كافة سلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية وقيادة القوات المسلحة إلى رئيسه .

وحظي الانقلاب بتأييد كل من علي الميرغني الذي أعلن أنه يأمل أن تتوحد كافة الجهود والنوايا المخلصة لتحقيق الاستقرار والامن في البلاد ، وكذلك عبد الرحمن المهدي الذي أعلن أنه في هذا اليوم جاء الغوث في حين أدانه الحزب الشيوعي السوداني .[3]

---

(١) وليد محمد سعيد الأعظمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨.٢٧، لطفي جعفر فرج ، جعفر محمد نميري ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية الجامعة المستنصرية ، رقم ٣ بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٦.

(٢) وليد محمد سعيد الاعظمي ، المصدر السابق ، ص٢٨.

(٣) محمد أبو القاسم الحاج حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧١ ، جميل الياس عفارة ، مشاكل السودان السياسية والدوافع وراء الانقلاب الاخير ، بيروت ، شركة الطبع والنشر ، ١٩٥٨، ص١٧٧.

ومن الجدير بالذكر أن هناك عدة محاولات قد سبقت هذا الانقلاب قام بها الجيش لتولي السلطة منها محاولة النقيب عبد الرحمن كبيدة في عام ١٩٥٧ حيث تم احالتهم إلى المحكمة التي اتخذت قرار بطردهم من الخدمة وكان من بينهم جعفر نميري عندما كان برتبة ملازم والذي تمت اعادته فيما بعد.[١]

وحكم السودان في ظل الانقلابات تحالف بين الجنرالات وكبار موظفي الخدمة المدنية ، ورغم اعلان العسكريين أنهم سيعودون إلى ثكناتهم فأنهم استمروا في الحكم لغاية عام ١٩٦٤ وتميزت فترتهم بالامور التالية :

١. الوصول إلى اتفاق مع مصر حول مياه النيل عام ١٩٥٩ حصلت مصر بمقتضاه على ٥٥,٥ مليار متر مكعب من مياه النيل بينما حصل السودان على ١٨,٥ مليار متر مكعب وحددت التعويضات للمتضررين من انشاء السد العالي ولقد اعتبر قادة الاحزاب المحلولة أن حصة السودان من المياه والتعويضات مجحفة وأقل بكثير مما يطالبون في مفاوضاتهم مع مصر .[٢]
٢. اعتبرت الحكومة العسكرية بأن مشكلة الجنوب تتصل بسيادة القانون والنظام ولا بد من حلها عسكرياً بتصفية التمرد وتمهيد الطريق لانتشار اللغة العربية والاسلام من خلال جهد رسمي مكثف ومنظم.[٣]
٣. الدخول بسبب ذلك في مواجهة علنية مع الجمعيات التبشيرية المسيحية العاملة في السودان انتهت باصدار الحكومة لقانون الجمعيات التبشيرية

---

(١) محمد عمر بشير ، تطور الحركة الوطنية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٨ .

(٢) أحمد الأمين البشير ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٩، ابيل الير ، مصدر سبق ذكره ص٢٥.

(٣) قضايا السلام في السودان ، مجلسي قيادة الثورة ، الخرطوم ، ١٩٨٩، ص٤٣.
كذلك انظر :

Oliver Albino, Op , cit. , P. 47

في عام ١٩٦٢ الذي اعطى الحكومة حق التدخل في نشاط هذه الجمعيات وتوجيهها وهو أمر استاءت منه تلك الجمعيات ورئاساتها في الولايات المتحدة واوربا واعتبرته تدخلاً في استقلالها.[١]

أما أسباب الانقلاب فيمكن توجيه اللوم فيها إلى الموقف الاقتصادي إذ أن الاقتصاد السوداني هو أحادي الجانب ويعتمد كما ذكرنا سابقاً على مورد واحد وهو القطن ، وبلغ معدل الانتاج منه حوالي (٤٠٠) ألف بالة فيما بلغ المخزون المكدس من هذا المحصول غير المباع خلال السنتين اللتين سبقتا الانقلاب اكثر من (٢٥٠) ألف بالة ، حيث بلغت قيمة القطن غير المباع حوالي (١٥) مليون استرليني خلال الأشهر الأولى من السنة المالية ١٩٥٨ وكانت احتياطات البلاد من العملات الاجنبية هابطة.[٢]

ويؤكد الفريق إبراهيم عبود في حديثه عن أسباب الانقلاب لرؤساء تحرير الصحف السودانية (أن معاناة البلاد ناجمة عن الصراع السياسي المرير بين الاحزاب التي تحاول الحصول على المكاسب الشخصية بكل الطرق والأساليب بغض النظر عما إذا كانت هذه الاساليب شرعية أم لا ، فلم يكن أمام الجيش من بديل إلا السيطرة على الأوضاع لوضع نهاية لهذه الفوضى واعادة السلام والنظام للسودانيين والأجانب).[٣]

---

(١) المصر السابق ، ص٤٣ ، محمد عبد الغني سعودي ، مشكلة جنوب السودان ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص١٥٦ .

(٢) وليد محمد سعيد الاعظمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٣ ، مجلة الاسبوع العربي ، العدد ١٣٣٩ ، حزيران ، ١٩٨٥، ص١٨.

(٣) آزاد محمد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٠.

أما السفير البريطاني في الخرطوم (أيدويت) فقد لخص في تقريره المفصل والمرفوع إلى وزارة خارجيته في ٢٥ كانون الأول عام ١٩٥٨ الاسباب الجذرية للانقلاب بالآتي: [١]

١. فشل النظام البرلماني والأحزاب نتيجة الفساد الإداري .
٢. استحالة قيام تحالف بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي لعدم ثقة حزب الأمة باسماعيل الأزهري .
٣. الموقف الاقتصادي المتدهور وسوء معالجته من قبل حزب الأمة .
٤. سوء الإدارة لحزب الأمة من قبل عبد الرحمن المهدي وترشيحه لرئاسة الجمهورية .

وتنبأ السفير بأنه سيتم تحدي نظام عبود قبل مرور فترة طويلة وربما من قبل بعض الضباط الصغار .

وبالفعل ففي آذار عام ١٩٥٥ قام اللواء محي الدين أحمد عبد الله واللواء عبد الرحيم شنان من المنطقة الشرقية والشمالية على التوالي بقيادة وحدات من قواتهما والتوجه إلى الخرطوم واعتقال ثلاثة من اعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة من بينهم نائب الرئيس مطالباً باستقالة الآخرين واستجيب لطلبهما، حيث تم حل المجلس العسكري وشكل مجلس جديد استبعد فيه نائب الرئيس ورفاقه المقربين وعين قائداً الحركة كوزيرين أيضاً .[٢]

---

(١) وليد محمد سعيد الأعظمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٥ .

(٢) وليد الاعظمي ، المصدر السابق ، ص١٢١.

لقد حاول المجلس العسكري ايام حكم إبراهيم عبود وضع الحلول لبعض المشاكل التي كانت تواجه البلاد ومن هذه الحلول : [١]

١. انشاء هيئة تمثيلية من خلال نظام مجلس محلي على مستوى المقاطعات ومركزي على مستوى البلاد ، هذا الهيكل الهرمي باعتقاد العسكريين سيعطي فرصة أكبر للتمثيل الشعبي وخاصة في الريف وسيناسب السودان أكثر من النظام البرلماني الغربي .
٢. وفي الحقل الاقتصادي ، رأى النظام في البداية حل المشاكل المالية الناجمة من انخفاض اسعار القطن والعجز في ميزانية السودان ، حيث تم تحقيق ميزاناً تجارياً افضل خلال السنة الأولى من الحكم العسكري للفريق إبراهيم عبود .
٣. أما بالنسبة لمشكلة الجنوب ، فقد نظروا اليها على أنها حالة غير طبيعية ويجب أن تحل ضمن السودان الموحد وكذلك رفضوا الحل الانفصالي أو حتى الصيغة الفيدرالية لأنها تؤذي مستقبل السودان .
٤. وفي مجال العلاقات الخارجية ، أعلنوا عن سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ومع ذلك فقد احتفظوا بعلاقات وثيقة مع الغرب وفي نفس الوقت فتحوا الباب أمام الكتلة الاشتراكية وحتى أمام الصين الشيوعية التي قدمت لأول مرة مساعدة اقتصادية وفنية للسودان ، وعلى العموم اتخذ نظام عبود خطاً أكثر توازناً للسياسة بين أفريقيا والعالم العربي مؤكداً على الدور السوداني في أفريقيا .[٢]

---

(١) Gabriel Warburg , Islam nationalism and communism Intraditional society . The case of sudan , frank cass and company limited , Great Britain , 1978 , P. 106-107.

(٢) Gabriel Warburg , op. cit, p.108 .

والواقع أن مرحلة الحكم العسكري للفريق عبود يمكن تقسيمها إلى مرحلتين متباينتين : [1]

المرحلة الأولى : وهي مرحلة تميزت بالاستقرار وبمشروعات مرضية ومن ذلك انشاء بنك السودان (المركزي) والبنك الصناعي وتنفيذ مشروع البنك الزراعي وتشجيع انشاء البنك التجاري السوداني وانشاء مجلس للتخطيط وعقد اتفاقيات للقروض والمعونات والتسهيلات الائتمانية مع دول عديدة في الشرق والغرب لأغراض التصنيع واستصلاح الأراضي.

المرحلة الثانية : وحدث فيها تطور خطير شمل التبديد في الموارد الاقتصادية والمالية وعانت البلاد من سوء الأحوال الاقتصادية وقرب نفاذ احتياطيها من العملات الاجنبية ، فضلاً عن انتشار المحسوبيات والوساطات واستغلال النفوذ وتشجيع التدخل الأمريكي وتعضيد اسياسة الأفريقية وتأييد القطاع الخاص .

وبغض النظر عن الظروف التي احاطت بتولي الفريق عبود السلطة في البلاد فأن النظام الذي عاش السودان في ظله لمدة (٦) سنوات للفترة من تشرين الثاني عام ١٩٥٨ إلى تشرين الأول عام ١٩٦٤ قد اعتمد في سياسته الأمور التالية : [2]

١. أن قيادات الجيش السوداني في تلك الفترة من رتبة لواء إلى رتبة عميد تولت السلطة السياسية والتنفيذية وعلى أساس من الاقدمية المطلقة دون أي اعتبار للكفاءة السياسية والإدارية المطلوبة .

---

(١) سعد ماهر حمزة ، مصدر سبق ذكره ، ص٩.

(٢) عادل رضا ، جعفر نميري الرجل والتحدي ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٥، ص٦٩. ٧٠.

٢. أن العناصر الوطنية الشابة داخل القوات المسلحة كانت معزولة ومضطهدة طوال فترة الحكم العسكري .

٣. كذلك عمد نظام حكم الفريق عبود إلى الاستعانة المباشرة بالقوات المسلحة في حكم البلاد ، حيث تم تعيين قادة الوحدات كحكام عسكريين في مناطقهم مع منحهم صلاحيات واسعة بما في ذلك سلطات قضائية بالاضافة إلى صلاحية الاعتقال لفترات غير محدودة.

٤. أن حكومة الفريق عبود العسكرية والتي جرى تطعيمها ببعض العناصر المدنية مثل (أحمد خير) وزير الخارجية وهو شيوعي سابق قد تميزت في الداخل بالاعتماد على القمع والعنف وفي الخارج بسياسة مهادنة لكل القوى والتيارات وهي مهادنة وصلت إلى حدود غير مقبولة حتى اطلق على السودان في تلك الفترة _(رجل أفريقيا المريض) .

٥. أما بالنسبة للنشاط السياسي بكل أنواعه فقد جرى حظره بل وقمعه بمختلف الأساليب والوسائل وجرت عدة صدامات محدودة انتهت بمهادنة قيادات الأحزاب القديمة للنظام العسكري وهي مهادنة تعداها الحزب الشيوعي السوداني إلى حد المساندة الصريحة في السنتين الأخيرتين من حكم عبود ، واتخذت تلك المساندة اشكال متعددة منها تضاؤل حركة المعارضة للنظام ثم الاشتراك في انتخابات المجلس المركزي والفوز ببعض مقاعده في الوقت الذي قاطعت فيه الاحزاب الأخرى هذه الانتخابات.[١]

ومع كل هذه الاجراءات المتبعة فان مرحلة حكم الفريق عبود شهدت العديد من المحاولات الانقلابية المدنية والعسكرية ، وكانت المحاولة الانقلابية

---

(١) عادل رضا ، المصدر السابق ، ص٧١.

الأولى قد جرت في الرابع من آذار عام ١٩٥٩ حيث نجح الانقلاب بقيادة اللواء محيي الدين عبد الله وتم ابعاد اللواء أحمد عبد الوهاب المدبر الحقيقي لانقلاب عبود من المجلس العسكري ، وفي ٢٢ أيار عام ١٩٥٩ قام الضباط الأحرار بانقلاب جديد شارك فيه عدد من الضباط منهم البكباشية حسن ادريس وعبد الحفيظ شنان ولكن الانقلاب لم ينجح واكتشف أمره وحوكم العديد من الضباط وتم طرد عدداً آخر منهم ، وجرت محاولة ثالثة في العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٥٩ من قبل عدد من الضباط الوطنيين ولكنها فشلت ايضاً واعدم العديد من قادة هذه المحاولة أمثال البكباشية علي حامد كبيدة واليوزباشي طيار الصادق محمد الحسن وعبد الحميد عبد الماجد.[١]

أما الاحزاب السياسية فقد مارست ضغوطاً على حكم الفريق عبود ، ففي تشرين الثاني عام ١٩٥٩ كتب الصديق المهدي قائد حزب الأمة إلى الفريق عبود طالباً منه تشكيل حكومة مدنية تمهيداً لاجراء انتخابات عامة في البلاد ، كما تقدم اسماعيل الازهري زعيم الحزب الوطني الاتحادي برسالة مماثلة ولكن الفريق عبود لم يرد عليهم الأمر الذي دفع بهما إلى التعاون سراً مع الحزب الشيوعي وتشكيل جبهة معارضة للحكم العسكري.[٢]

وفي تشرين الثاني عام ١٩٦٠ وأثناء زيارة الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى السودان وجه زعماء الأحزاب الثلاثة رسالة إلى الفريق عبود تضمنت بعض المطالب السابقة كما وجهت أيضاً مذكرتين مماثلتين في عام ١٩٦١، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى اعتقال قادة الأحزاب السياسية الثلاثة

---

(١) عامر العقاد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٧ ، محمد عمر بشير ، تطور الحركة الوطنية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣١.

(٢) محمد عمر بشير ، المصدر السابق ، ص٢٣٢ ، وليد الأعظمي مصدر سبق ذكره ، ص١٢٣.

(عبد الله خليل اسماعيل الأزهري عبد الخالق محجوب) ونفيهم إلى الجنوب وبقائهم هناك حتى كانون الثاني عام ١٩٦٢ حيث تم اطلاق سراحهم جميعاً بعد إضرابهم عن الطعام.[(١)]

وقام العمال من جانبهم في معارضة الحكم العسكري واشتركوا في العديد من الصدامات التي وقعت بين الانصار والشرطة السودانية خلال المولد النبوي الشريف في آب عام ١٩٦١ وكذلك قام طلبة الجامعة باعلان الاضراب العام تضامناً مع العمال بعد أن تم القبض على عدد آخر من القادة النقابيين الذين وقعوا على المذكرة التي طالبوا فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالسماح للنقابات بمزاولة نشاطها والإفراج عن القادة النقابيين ، وامتد التدهور إلى الريف السوداني إذ قام مزارعو مشروع الجزيرة بالإضراب العام أيضاً مما أثر على انتاجية القطن إذ انخفضت معدلات إنتاجه بشكل كبير إلى دون ما كانت عليه وذلك في عام ١٩٥٨ وبلغ رصيد البلاد من العملات الأجنبية الصعبة حداً أدنى وكذلك تأزم الموقف في جنوب السودان[(٢)]

وفي الخرطوم وصلت الإضرابات الطلابية إلى حدود متصاعدة بعد أن جاء قرار محكمة الفريق عبود بإلغاء قانون جامعة الخرطوم كعارض من العوارض لنظام الحكم العسكري ، حيث حد الإلغاء هذا من استقلال الجامعة ووضعها تحت سلطة وزير التربية الذي كان أحد أعضاء المجلس العسكري ، وقد عارض اساتذة الجامعة وطلبتها هذا القرار مما أدى إلى وقوع اضطرابات داخل حرم الجامعة واغتنم اتحاد طلبتها حالة تصاعد الأزمة في الجنوب حيث قرر البدء بسلسلة من المناقشات حول الأزمة المذكورة متجاهلين قرار وزير

---

(١) وليد محمد سعيد الأعظمي ، المصدر السابق ، ص١٢٣.

(٢) المصدر السابق ، ص١٢٤ ، محمد عمر بشير ، المصدر السابق ، ص٢٣٧.

التربية بمنع هذه الاجتماعات وقاموا بتوزيع الدعوات على عامة الشعب لحضور هذه المناقشات في الحادي والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٦٤ وتم عقدها في هذا الموعد ، إلا أن الشرطة قد وصلت إلى مكان الاجتماعات واصطدمت بالطلبة وقتلت طالباً وجرحت آخرين .(١)

وأثر هذه الأحداث اضطرت السلطات العسكرية الحاكمة إلى التفاوض مع ممثلي الشعب من أجل وضع حد لهذه الاضطرابات واقرار الأمن والاستقرار في البلاد ، وقد تشكلت هيئة سميت بالجبهة القومية الموحدة وهي تمثل الشعب حيث بدأت مفاوضاتها مع المجلس العسكري الحاكم .(٢)

وفي السادس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٦٤ أعلن الفريق عبود حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء والمجلس المركزي وهنا نزل الشعب إلى الشارع تتقدمه الزعامات السياسية التقليدية بعد أن تيقن من نتائج الوضع السياسي وفي اليوم التالي تجمعت قيادات الأحزاب وقوى الطلبة والعمال في قصر القبة بام درمان للتفاوض مع الفريق إبراهيم عبود واستلام السلطة منه ، حيث انتهت تلك المفاوضات باتفاق الطرفين على انهاء الحكم العسكري وتشكيل حكومة انتقالية لحكم البلاد لحين إجراء انتخابات تشريعية جديدة . (٣)

أن مرحلة الحكم العسكري والتي استمرت لمدة ست سنوات مثلت تحولاً كبيراً في مسار الحياة السياسية السودانية آنذاك ، حيث غيرت طبيعة النظام السياسي القائم من نظام حكم مدني تسوده الأحزاب والمؤسسات السياسية

---

(١) محمد أحمد محجوب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩١ ، أحمد حمروش مصر والسودان كفاح مشترك ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص١٠٤.

(٢) الشافعي محمد بشير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.

(٣) محمد أبو القاسم الحاج حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٠٣. ٤٠٤.

الأخرى ويشهد مظاهر الديمقراطية على الرغم من حالات الخلل فيه والتي تناولناها فيما سبق إلى نظام عسكري قائم على الغاء كل هذه المؤسسات ليمثل بذلك صورة واضحة للاضطراب السياسي وعدم الاستقرار القائم آنذاك في السودان .

ثالثاً . مرحلة الحكم المدني الثانية من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٩:

بعد القضاء على الحكم العسكري تم تشكيل حكومة جديدة مؤلفة من خمسة عشر وزيراً يمثلون الجبهة الوطنية برئاسة سر الختم خليفة كان للقوى الديمقراطية الأغلبية فيها وللمرة الأولى منذ استقلال السودان ، حيث تم تمثيل جبهة الهيئات المهنية بثمانية وزراء كما تم اعطاء مقعد وزاري للحزب الشيوعي (أحمد سليمان) بينما مثل الجناح اليميني للحكومة وزراء حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والأخوان المسلمون وجبهة الجنوب .[١]

ومن الجدير بالذكر أن الجبهة الوطنية المسماة بـ(جبهة الهيئات) طرحت اتفاقاً سمي (الميثاق الوطني) تضمن النقاط التالية :[٢]

١. تصفية آثار الحكم العسكري.
٢. اطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والتعبير والتنظيم والتجمع.
٣. انهاء حالة الطوارئ والغاء جميع القوانين المقيدة للحريات في المناطق التي لا يخشى فيها من اضطرابات الأمن .
٤. تأمين استقلال القضاء والجامعة .

---

(١) محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٨.

(٢) وليد الاعظمي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٥. ١٢٦.

٥. اطلاق سراح المعتقلين السياسيين المحكومين لأغراض سياسية .

٦. أن تقوم الحكومة الانتقالية بإتباع سياسة خارجية مناوئة للاستعمار وسياسة الاحلاف وكانت الأحزاب التقليدية قد عارضت تشكيل الحكومة بهذا الشكل الذي سمح بتسلل النفوذ الشيوعي واليساري ، وانقسم مجلس الوزراء إلى قسمين القسم الأول ضم الأحزاب التقليدية ومن بينهم الأخوان المسلمين في حين ضم القسم الثاني الشيوعيين وحلفائهم من جبهة الميثاق ، وازاء هذا الانقسام الذي انعكس على دور الحكومة في تنفيذ سياستها الداخلية والخارجية قدم رئيس الوزراء في الثالث عشر من كانون الأول عام ١٩٦٤ استقالته بعد أن وجد نفسه عاجزاً عن حل المشاكل المتنازع عليها.(١)

ومن أجل وضع دستور دائم للبلاد أكد قادة ثورة تشرين الأول لعام ١٩٦٤ في الميثاق الوطني المعلن على انشاء جمعية تأسيسية لوضع ذلك الدستور واقراره وقد شكلت هذه الجمعية لجنة قومية لوضع مشروع الدستور الدائم وتقديمه للجمعية لمناقشته واقراره غير أن هذا المشروع لم يكتمل بسبب وقوع انقلاب أيار عام ١٩٦٩.(٢)

أن ابرز الانجازات التي حققتها حكومة (سر الختم خليفة) هي عدد من الإجراءات الديمقراطية الهامة ، حيث تم القضاء على النظام العسكري وتم استعادة النظام الدستوري والسماح للأحزاب السياسية والنقابات بالعمل والإفراج عن السجناء السياسيين كما تمت إزاحة العناصر الأكثر نشاطاً في أجهزة الدولة

---

(١) وليد الاعظمي ، مصدر سبق ذكره ،ص١٢٦، عبد اللطيف الخليفة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٧. ١٧٨ .

(٢) الشافعي محمد بشير ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠٩.

أبان فترة حكم عبود العسكرية والتهيؤ لانتخابات برلمانية جديدة ، وأولت هذه الحكومة اهتماماً خاصاً بمشكلة الجنوب وأعلنت العفو عن الجنوبيين الذين هربوا إلى خارج البلاد ودعتهم إلى العودة وكذلك تمت الدعوة إلى إجراء مفاوضات مع ممثلي الأحزاب الجنوبية(١) .

وبخصوص مشكلة الجنوب فأن رئيس الوزراء (خليفة) الذي سبق أن قضى عشر سنوات في الجنوب ابدى تفهماً للمشكلة وجوانبها المتعددة وصرح بأن حكومته لا تؤمن بالقوة اسلوباً لحل المشكلة وبأن الجنوبيين يرون بأن يكون حل المشكلة ممثلاً لرغبتهم مع رغبة الشماليين في الوصول إلى اتفاق جاد يوضع موضع التنفيذ ، كما أكد (يزيوني منديري) الوزير الجنوبي في حكومة (خليفة) بان الانفصال ليس في مصلحة الجنوبيين على الاطلاق وهم على هذا الوضع من التخلف ، ودعت حكومة (خيفة) الثانية إلى مؤتمر مائدة مستديرة(*) بين الاحزاب الشمالية والجنوبية لبحث المشكلة وقد عقد هذا المؤتمر في الخرطوم في شهر آذار عام ١٩٦٥.(٢)

وفي شباط عام ١٩٦٥ شنت القوى المحافظة هجوماً مكثفاً للضغط على الحكومة وأمام هذا الضغط أعلن رئيس الوزراء استقالة حكومته وتم تشكيل

---

(١) محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٨.

(*) مؤتمر المائدة المستديرة حضره مراقبون من الجمهورية العربية المتحدة وكينيا واوغندا والجزائر وتنزانيا وغانا ونيجيريا وحضره ٤٥ عضواً ، ١٨ يمثلون الاحزاب الشمالية و ٢٧ يمثلون الأحزاب الجنوبية ، وفشل الطرفان فيه في الوصول إلى حل ورأس المؤتمر رئيس جامعة الخرطوم ، انظر أحمد الأمين البشير ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٢ ، كذلك انظر : =

=Oliver Albino , Op., cit , P.124.

(٢) عطية عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٩ ، كذلك انظر :

Ibd , P.50.

حكومة جديدة كان لحزب الأمة فيها ثلاثة مقاعد وزارية والحزب الوطني الاتحادي ثلاثة مقاعد والحزب الشيوعي مقعد واحد ، ولكن التغيير الجوهري الذي حاول كل من حزب الأمة والوطني الاتحادي تحقيقه هو ابعاد جبهة الهيئات من الحكومة وبالفعل تم ذلك وفرضت القوى المحافظة سيطرتها على الحكومة ، ومن الجدير بالذكر أن هذه الحكومة تشكلت ايضاً برئاسة سر الختم خليفة وأول عمل قامت به هو موافقتها على اجراء انتخابات عامة في حزيران عام ١٩٦٥.[١]

ومن الملاحظ أن حزب الشعب الديمقراطي عارض اجراء انتخابات تقتصر على الشمال ، إذ كانت أوضاع الجنوب لا تسمح بذلك معيداً إلى الاذهان تجربة البريطانيين في المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي قاومته الحركة الوطنية باعتباره عملاً انفصالياً وهدد الحزب بمقاطعة الانتخابات التي اجريت في الموعد المحدد لها حيث حصل فيها حزب الأمة على (٧٥) مقعداً من مجموع (١٧٣) مقعداً والحزب الوطني الاتحادي على (٥٣) مقعداً بينما حصل الشيوعيين على (٨) مقاعد فقط ، وانتخب اسماعيل الأزهري رئيساً لمجلس السيادة ومحمد أحمد محجوب رئيساً للوزراء.[٢]

وفي الخامس والعشين من تموز عام ١٩٦٦ تقدم حزب الأمة (جناح الصادق المهدي) بعد أن انشق هذا الحزب إلى جناحين هما جناح الصادق المهدي والجناح الذي يمثل الامام الهادي المهدي ومحمد أحمد محجوب باقتراح سحب الثقة عن رئيس الوزراء مبررين ذلك بعدم تمكن الحكومة من ترجمة

---

(١) محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٨ ، محمد عمر بشير ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١٣.

(٢) محمد أبو القاسم الحاج حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٨.

أهداف ثورة تشرين الأول الشعبية إلى أعمال تخدم الشعب من اقتصاد وتخطيط.[1]

وبالفعل قرر البرلمان سحب الثقة من حكومة محجوب في نهاية تموز عام ١٩٦٦ وتم تشكيل حكومة برئاسة الصادق المهدي لكن هذه الحكومة واجهت أزمة حادة أطاحت بها في أيار عام ١٩٦٧ ، وعاد (محجوب) يشكل وزارة جديدة بعدها تم حل البرلمان في شباط عام ١٩٦٨ وذلك لعجزه عن تعديل الدستور وأجريت انتخابات جديدة في نيسان ١٩٦٨ حيث عاد محجوب ليرأس الحكومة مرة أخرى.[2]

وشهدت فترة الحكم المدني الثانية صراعاً بين انصار الدستور الدائم العلماني والدستور الدائم الاسلامي ، حيث ساندت احزاب الأمة والوطني الاتحادي وجبهة الميثاق والأخوان المسلمين الدستور الإسلامي فيما عارضه الحزب الشيوعي ، وبينما كان الصراع الدستوري يدور في الخرطوم كانت الحرب الأهلية في الجنوب قد تصاعدت إلى المستوى نفسه الذي وصلته قبل انفجار ثورة تشرين الأول عام ١٩٦٤.[3]

أن المحصلة النهائية لتجربة الحكم المدني الثانية هي الفشل الذريع في انجاز أهداف انتفاضة عام ١٩٦٤ في حل مشاكل السودان الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتحقيق الاستقرار وحل مشكلة الجنوب وأصيبت أجهزة الدولة

---

(١) محمد سليمان ، من مذكرات نائب سوداني ، دار الثقافة ، بيروت ، كانون الأول ، ١٩٦٨، ص٨٥، كذلك انظر :

Dunstan m. wai, The southern sudan and the problem of national Integration , frank cass, London, 1973, P.153.

(٢) محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٨.

(٣) أحمد الأمين البشير ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٤.

بالركود والشلل ، ولقد تبين تماماً أن الاحزاب التقليدية قد فشلت في تحقيق الاستقرار المنشود ووجهت مجهوداتها للصراع من أجل السلطة أكثر من سعيها إلى تقديم الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية.[١]

لقد تزايدت المشاكل التي واجهت النظام في تلك الفترة وبقيت مشكلة الجنوب المزمنة بغير حل واتسع التناقض بين الحكومة وجماهير الشعب واصبحت القوى الحاكمة موضع نفور وعدم ثقة وكان رد الفعل الشعبي هو أن سحبت جماهير غفيرة ثقتها بالنظام القائم ، أما الحزبان الحاكمان المؤتلفان فقد دب بينهما خلاف حاد حول رئاسة الجمهورية ، فزعيم الحزب الوطني الاتحادي (اسماعيل الأزهري) قد رشح نفسه لذلك المنصب القيادي وكذلك فعل شريكه في الحكم (الهادي المهدي) زعيم حزب الأمة فانقسم بذلك جهاز الدولة حول هذا المحور وأصبح مجلس الوزراء مشلولاً ومنقسماً وعاجزاً عن اتخاذ أي قرار حاسم في أي أمر من الأمور.[٢]

ولقد كان ايضاً من أخطاء فترة ما بعد ثورة تشرين الأول عام ١٩٦٤ هي التسليم باجراء انتخابات عامة بعد ستة أشهر من قيام الثورة ولم تكن تلك الفترة كافية لتهيئة الجو العام الحر والديمقراطي في البلاد ، لاسيما وأن الثورة قد جاءت بعد ستة أعوام من الحكم العسكري الذي قضى على كل مظاهر وأشكال الممارسة الديمقراطية.[٣]

---

(١) محمد عمر بشير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٦ ، محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٨.

(٢) عمر أبو النصر ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٦. ١٣٨.

(٣) حسن الطاهر زروق ، السودان إلى أين ، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت ، ١٩٧٢، الطبعة الأولى ، ص٧٥.

أن كل المشاكل التي ذكرناها والتي عمت جميع مفاصل الدولة قد أدت إلى ضياع انجازات ثورة تشرين الأول عام ١٩٦٤ والتي ساهمت في صفوفها عناصر وطنية وتقدمية أقصيت عن الميدان بتأثير عناصر تقليدية ومحافظة كانت سبباً في فشل تجربة الحكم المدني الثانية ، أن ذلك اعاد إلى الجيش فكرة الظهور مرة أخرى وحسم الموقف بالاستيلاء على السلطة ومهد ذلك لتحرك الضباط بالتحالف مع القوى اليسارية في ٢٥ أيار عام ١٩٦٩.(١)

لقد فشلت ثورة (أكتوبر) تشرين الأول الشعبية لعام ١٩٦٤ في تحقيق اهدافها ، ويتوضح لنا هذا من خلال الاستعراض السابق للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة والتي لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من حل هذه المشاكل التي يعاني منها هذا البلد ، وهذا يعود إلى الصراعات الحزبية المستمرة القائمة على أساس المصالح والمنافع الشخصية كذلك عدم وجود رؤية واضحة لحل مشكلة الجنوب والتي كانت سبباً من الاسباب التي أدت إلى تفجير الموقف ومن ثم قيام الانقلاب العسكري بقيادة جعفر نميري .

رابعاً . مرحلة الحكم العسكري الثانية من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٨٥:

أن الأوضاع السابقة قد مهدت الطريق إلى قيام انقلاب عسكري بقيادة جعفر نميري ، الذي اقام حكماً عسكرياً اصبحت فيه كل السلطات التشريعية

(١) محمد عمر بشير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٩ . كذلك انظر :
Mohammed Omer Beshir , The southern Sudan from conflict to peace , London , 1975, P.75.

والتنفيذية بيد (مجلس الثورة) الذي تشكل من العسكريين ومجلس الوزراء وكان غالبيته من المدنيين.[١]

لقد رحب الرئيس المصري جمال عبد الناصر بانقلاب (مايو) أيار عام ١٩٦٩ في السودان واعتبره انتصاراً للثورة العربية التقدمية وازدهارها بعد النكسة ، بينما رأت جهات عربية أخرى أن الانقلاب ثورة شيوعية في بلد عربي افريقي ذو موقع إستراتيجي مهم وفتحت أبوابها لزعماء الأحزاب التقليدية وخاصة جبهة الميثاق ومدتهم بالمساعدات اللازمة وتسربت الأسلحة إلى جزيرة (أبا) معقل الأنصار والاخوان المسلمين الذين اصطدموا بالنظام الجديد في آذار عام ١٩٧٠ ، حيث اشترك الطيران المصري والسوداني في ضرب الجزيرة المذكورة وتمت تصفية المقاومة المسلحة ومقتل الامام الهادي المهدي وآلاف القتلى معه.[٢]

وبدأ نميري يتحالف مع بعض قوى اليسار والقوميين العرب والمستقلين ورفع شعارات اشتراكية راديكالية مستقاة من النمط الناصري ، ومع أن تشكيلة السلطة بجهازيها العسكري والمدني جمعت في داخلها عدة اتجاهات سياسية ومنابت ايديولوجية إلا أنها لم تجسد في حد ذاتها ثقلاً شعبياً توفر فيه للنظام قاعدة شعبية منظمة ، فالشيوعيين الذين شاركوا في السلطة لم يكونوا هم القيادة

---

(١) حسن الطاهر زروق ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١ ، لطفي جعفر فرج ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥ كذلك انظر :

Dunstan m , wai op. cit . , P154.

(٢) أحمد الامين البشير ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥.

الفعلية للحزب الذي وقف متحفظاً ومشككاً ومعارضاً بعنف لنظام نميري ، وكذا الناصريون والمستقلون أيضا.[١]

وبعد أن وجه النميري ضربته للأنصار وحلفائهم من الاخوان المسلمين انقلب على معارضيه من قيادات اليسار ، وبدأت حملات مكثفة لمطاردة الشيوعيين والزج بهم في المعتقلات وفصل اثنين من زملائه ينتميان إلى الحزب الشيوعي وهما هاشم العطا وبابكر النور وآخر ينتمي إلى القوميين العرب وهو فاروق حمد الله ، الأمر الذي أدى إلى حدوث الانقلاب الشيوعي في تموز عام ١٩٧١ والذي سيطر على البلاد لثلاثة أيام كان نميري خلالها سجيناً في قصر الشعب ، لكن تدخل الحكومتين المصرية والليبية لصالح (نميري) ومقاومة القوات الموالية له أدى إلى فشل الانقلاب وعودة نميري إلى الحكم وإعدام رجال الصف الأول في الحزب الشيوعي .[٢]

لقد كان وراء فشل انقلاب عام ١٩٧١ اضافة لما سبق اسباب أخرى ، منها وجود قادة الانقلاب خارج البلاد وهذا يعني جهلهم بمهمات الثورة وسبل نجاحها كما أن عدم اهتمام قادتها بعقيدة السودانيين الاسلامية كان هو الآخر سبباً مهماً ومؤثراً من أسباب الفشل المذكور.[٣]

---

(١) محمد بشير حامد ، الشرعية السياسية وممارسة السلطة ، دراسة في التجربة السودانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٩٤، ١٩٨٦، ص٤٣.

(٢) فؤاد مطر ، الحزب الشيوعي نحروه أم انتحر ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧١، ص٤٨.
كذلك انظر أمل الشاذلي ، السياسات السودانية المصرية في المجال الافريقي ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٥١، ١٩٧٨، ص٦٢.

(٣) عامر العقاد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٧ كذلك انظر :
Dunstan m . wai Op. cit., P.160.

وفي نهاية عام ١٩٧١ كان نميري قد نجح في اخلاء الساحة السياسية لصالحه في السودان بعد أن أصبح تنظيم الانصار بلا قيادة موحدة وعدم تمكن احزاب اليمين بما فيها حزب جبهة الميثاق من السيطرة على جماهيرها وقواعدها بعد تشرذم قياداتها في عواصم المنفى ، أما الحزب الشيوعي الذي كان يعد أقوى الأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط وأفريقيا فقد تقلص دوره وانعدمت فاعليته بعد اعدام قادته المتمرسين أمثال عبد الخالق محجوب سكرتيره العام والشفيع أحمد الشيخ السكرتير العام لاتحاد نقابات العمال وكان ايضاً من بين الذين اعدموا جوزيف قرنق المحامي الجنوبي وأول وزير لشؤون الجنوب في حكومة نميري الأولى ، ولقد تميزت المرحلة الجديدة بفراغ سياسي واضح كان لابد من ملئه ولذلك قام الاتحاد الاشتراكي السوداني على غرار صيغة الاتحاد الاشتراكي المصري.(١)

أما بالنسبة لمشكلة الجنوب فقد توصلت حكومة النميري إلى اتفاقية عقدت في اديس أبابا مع قادة حركة تحرير الجنوب عرفت باتفاقية عام ١٩٧٢ حيث أوجدت هذه الاتفاقية حلا سلميا لأكثر مشاكل السودان تعقيداً وتأزماً وتعد بحق انجازاً كبيراً لحكومة نميري ، فقد أعطت جنوب السودان حكماً ذاتياً في اطار وحدة الدولة السودانية وتشكلت بموجبها حكومة اقليمية في الجنوب لها اجهزتها التنفيذية (المجلس التفيذي العالي) والتشريعية (مجلس الشعب الاقليمي) وتم استيعاب قوات الحركة الجنوبية (الانيانيا)(*) في الجيش النظامي السوداني.(١)

---

(١) أحمد الأمين البشير ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٦.

(*) منظمة الانيانيا : هي منظمة ترجع بالأساس إلى المجموعات المسلحة التي تشكلت في الفترة ١٩٥٥. ١٩٦٣ في الجنوب على أسس قبلية ، وقد اجتمعت هياكلها وانظمتها العسكرية وفق الأسلوب البريطاني وأعلن عن تعيين (اميلوتانج) كقائد عام بعد توحيدها تحت اسم (جيش

وما كانت هذه الاتفاقية لتتم لولا تعاون ومباركة أكثر من دولة وهيئة اجنبية حيث لعبت الحكومة الاثيوبية بزعامة الامبراطور هيلاسلاسي ومجلس الكنائس العالمي دوراً مهماً في التقاء الطرفين وتذليل الصعاب بينهما ، ولا شك أن تصفية نميري للحزب الشيوعي السوداني وطرده الخبراء السوفيت وهجومه المتواصل على الاتحاد السوفيتي قد رفع من أسهم النظام في اعين العواصم الغربية وخاصة الولايات المتحدة ولما كانت المساعدات المادية والعسكرية والمعنوية التي تحصل عليها (الانيانيا) مصدرها الغرب فقد أصبح من غير المعقول أن توجه ضد النظام السوداني الذي أصبح يتصدى للاتحاد السوفيتي ويعتبره عدوه الأول.(٢)

ولكن اتفاقية اديس ابابا اتسمت ببعض التناقضات التي ادت من خلال التطبيق العملي إلى تأزم تجربة الحكم الذاتي الاقليمي في الجنوب وانحسار الارضية السياسية لنظام نميري نفسه في الجنوب والشمال في آخر الأمر ، فالاتفاقية اقامت في الجنوب نظاماً للحكم يتسم بمظاهر البرلمانية أو شبه البرلمانية في حين كان نظام الحكم في الشمال مغايراً لذلك في تكوينه وأسلوبه.(٣)

تحرير الأرض) وهو ضابط سابق في قوة دفاع السودان ، وقد عرف هذا التنظيم فيما بعد (الانيانيا) التي تعني ببعض اللهجات الجنوبية (الثعبان السام) انظر محمد أبو القاسم الحاج حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩٧.

(١) محمد بشير حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤ كذلك انظر :
Mohammed Beshir Hamid , The finlandistation of Sudan's foreign policy Sudanese, Journal of Arab studies , 1983 No. 4.

(٢) أحمد الأمين البشير ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٧.

(٣) محمد بشير حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤.

واستطاع نظام (نميري) أن يضع دستوراً للبلاد في أيار عام ١٩٧٣، حيث أشار هذا الدستور إلى أن السودان جمهورية اشتراكية موحدة ذات سيادة وجزء من الوطن العربي ، والعرف والشريعة الإسلامية مصدران رئيسيان للتشريع ، والاحوال الشخصية لغير المسلمين يحكمها القانون الخاص بهم كما أقر ذلك قانون الحكم الذاتي للجنوب.[١]

وكذلك اناط الدستور السلطة التنفيذية برئيس الدولة الذي يشارك ايضا في السلطة التشريعية ويعمل بموجب تفويض مباشر من الشعب عن طريق استفتاء ينظمه القانون ويقوم الاتحاد الاشتراكي بترشيحه وفقاً للنظام الاساسي.[٢]

أما السلطة التشريعية فقد كانت حسب دستور عام ١٩٧٣ بيد مجلس الشعب المكون من (١٥١) عضو يتم انتخاب (٦٨) عضواً منهم لمدة اربع سنوات عن طريق اقتراع عام ويجري انتخاب (٧٠) عضواً آخرين بطريق غير مباشر كممثلين للمزارعين والعمال والصناعيين والمثقفين والقوات المسلحة ويقوم الرئيس بتعيين (١٣) عضواً، ويتعين أن يكون جميع أعضاء مجلس الشعب أما من أعضاء الاتحاد الاشتراكي أو حائزين على موافقته ، وكان لجنوب السودان مجلس اقليمي يضم (١١٦) عضواً وكذلك مجلس تنفيذي.[٣]

إلا أنه وبالرغم من اعلان الدستور فأن نميري كان غالباً ما يقوم بإصدار الأوامر المؤقتة التي تتعارض مع مواده الدائمة وذلك بمنح نفسه

---

(١) أحمد الأمين البشير ، المصدر السابق ، ص١١٩، محمد عمر بشير ، الجذور التاريخية والواقع المعاصر لتجربة التكامل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥١، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣ .

(٢) منصور خالد ، لاخير فينا ان لم نقلها ، جامعة الخرطوم ، قسم التأليف والنشر ، ص٢٨٦.

(٣) محمد سعيد هجرس مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٩.

سلطات استثنائية تحيل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب إلى مجرد (مؤسسات صورية) ولذلك تعرض النظام في شهر تموز عام ١٩٧٦ إلى أعنف محاولة لتصفيته حيث تم تدريب وتسليح المحاولة من قبل الانصار المقيمين في ليبيا ، وقد ساهم الدعم المصري بافشال هذه المحاولة والذي دفع الرئيس نميري إلى عقد اتفاقية دفاع مشترك مع مصر وهي اتفاقية باركتها الولايات المتحدة وحصل النظام من خلالها على ما كان يصبو اليه من قوة في الداخل وجعلت ليبيا وأثيوبيا وخلفها السوفيت أكثر حذراً.[١]

ولابد من الاشارة إلى الحدث البارز والمهم في فترة نميري وهو اعلان الشريعة الإسلامية كقانون في البلاد إذ أعلن النميري في ايلول عام ١٩٨٣ تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية وكان لقراره هذا صدى واسع داخل السودان وخارجه ، حيث شكل القرار منعطفاً جذرياً خطيراً في تاريخ السودان المعاصر لما يدعو اليه من تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع السوداني في الشمال وما قد يترتب عليه من تصعيد للوضع المتفجر في الجنوب ، فكان تعطيل العمل بالدستور واعلان الاحكام العرفية وانشاء محاكم العدالة الناجزة) بمثابة الحرب على أية مجموعة أو أفراد يعارضون لسبب أو لآخر قوانين الشريعة.[٢]

ولقد تعددت وتضاربت التفسيرات للدوافع الحقيقية وراء اتخاذ قرارات الشريعة فالبعض رأى في القرار تنفيذاً لإستراتيجية محسوبة سياسياً ومخططة اقتصادياً في حين رأى البعض الآخر أنه جاء تأكيد للعشوائية وعدم التروي

---

(١) مصطفى عليوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢١ ، أحمد الأمين البشير مصدر سبق ذكره ، ص١٢٠.

(٢) محمد بشير حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩.

وانعدام الرؤية وعزوه آخرون إلى تزايد النزعة الدينية عند النميري ، حيث أنه قد اتخذ بعض الخطوات التدريجية نحو تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية مثل انشاء معاهد حفظ القرآن ورصد الجوائز للفائزين بحفظه والغاء المراهنات واغلاق النوادي الليلية ودور البغاء وبمجيء الدكتور حسن الترابي وتوليه منصب نائب رئيس الجمهورية بعد أن كان سجيناً داخل سجن (كوبر) تصاعدت خطوات التدرج نحو الشريعة إلا أنه لابد من القول أنه كانت هناك معارضة للتوجه الديني الرسمي على ثلاثة مستويات الأول علني يقوده الجنوبيون والثاني غير مباشر داخل أروقة الاتحاد الاشتراكي بقيادة الراديكاليين والثالث هامشي بين كبار ضباط الجيش.[(١)]

إلا أنه برغم التغيرات الحاصلة في سياسات نميري الداخلية والخارجية وكذلك الاقتصادية وتراجعه عن إيديولوجيته الثورية فلم يحدث أي تقارب ملحوظ بينه وبين القوى السياسة التقليدية بل تصاعدت حدة العداء المتبادل بين النظام في السودان وقيادات الأحزاب السياسية التي كونت في المنفى جبهة وطنية لاسقاط نظام النميري واتخذت من لندن مقراً لها ، ولقد اعتمدت الجبهة الوطنية في محاولاتها لاسقاط نظام الحكم السوداني على مساندة كل من ليبيا واثيوبيا اللتين كان لكل منهما اسبابه الخاصة والمختلفة للتخلص من النميري كما سنرى لاحقاً.[(٢)]

أن سياسات النميري الاقتصادية والاجتماعية أوصلت السودان إلى حد أصبح فيه عاجزاً عن سداد ديونه رغم أن (٤٠٠)مليون دولار من هذه الديون كانت قد تمت اعادة جدولتها في باريس في عام ١٩٨٢ ، وأعقب ذلك تخفيض

---

(١) المصدر نفسه ، ص٥٠ ، أحمد الأمين البشير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١. ١٢٢.

(٢) محمد بشير حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧.

قيمة الجنيه السوداني مرة أخرى بنسبة ٣١% مقابل الدولار الأمريكي كما تم التوصل إلى اتفاقية مع صندوق النقد الدولي لمنح السودان تسهيلات جديدة من بينها حث الدول المقرضة على اعادة جدولة ديونها.[١]

وكانت النتيجة المنطقية لفشل وتعثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية لنظام حكم النميري أن يثور الشعب مرة أخرى ويتولى السلطة بالتعاون مع الجيش في انتفاضة شعبية كبرى في نيسان من عام ١٩٨٥ ، لتعود بذلك الديمقراطية مرة أخرى إلى الساحة السياسية السودانية بعد غياب دام لمدة ستة عشر عاماً .

(١) محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٣.

الفصل الثاني

الأوضاع العامة في السودان للمدة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٩

(مرحلة الحكم المدني الثالثة)

المبحث الأول

أسباب انقلاب ٦(أبريل) نيسان عام ١٩٨٥

المبحث الثاني

دور الأحزاب والمؤسسات والقوى السياسية في السودان للمدة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٩

المبحث الثالث

المشاكل والتحديات التي واجهت السودان للمدة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٩

الفصل الثاني

مقدمة:

لقد شكلت نهاية حكم نميري انعطافة كبيرة في مسار النظام السياسي السوداني وذلك لطول مدة هذا النظام والتي استمرت ستة عشر عاماً وكذلك لتعاقب أحداث كبيرة ومهمة طيلة هذه المدة سواء على الصعيدين الداخلي والخارجي وجاءت النهاية بعد تضافر عوامل عديدة شكلت في حد ذاتها اسباباً مهمة من أسباب الانقلاب والذي جاء أثر انتفاضة شعبية عمت السودان ومما ساعد على تعزيز هذه الانتفاضة هو مشاركة الجيش السوداني إلى جانب قوى الشعب وهيئاته .

وهذا ما سنتناوله في المبحث الأول من هذا الفصل والذي سيكون بعنوان أسباب انقلاب ٦نيسان (أبريل) عام ١٩٨٥.

وجاء على أعقاب هذا التغيير قيام حكومة انتقالية من العسكريين والمدنيين لتمهد لقيام حكم مدني تقوده الأحزاب السياسية بعد غياب وانقطاع طويل عن الساحة السياسية السودانية ، وهذا مهد بدوره لعودة القوى والمؤسسات السياسية المختلفة والتي شكلت الركائز الأساسية لمرحلة الحكم المدني الثالثة حيث لعبت طبيعة هذه القوى دوراً كبيراً في رسم وتحديد مسار واتجاه الحياة السياسية في تلك المرحلة وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الثاني و المعنون دور المؤسسات والأحزاب والقوى السياسية في السودان من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٩.

ولقد واجهت الحكومات المتعاقبة في المدة المذكورة تحديات ومشاكل كثيرة ومتعددة كان قسم منها نتاجاً لتراكمات المراحل السابقة والقسم الآخر كان نتيجة تفاعلات ومستجدات المرحلة ذاتها ، وكان لهذه التحديات والمشاكل أن

شكلت عائقاً كبيراً أمام تلك الحكومات في انجاز مهماتها حيث جاءت هذه التحديات على صعيدين أحدهما داخلي والآخر خارجي وتشعباتهما المختلفة وهذا ما سنبحثه في المبحث الثالث من هذا الفصل والذي سيأتي بعنوان التحديات والمشاكل التي واجهت السودان للمدة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٩.

المبحث الأول

أسباب انقلاب ٦(أبريل) نيسان عام ١٩٨٥

أن الانقلاب الذي وقع في السودان والذي أزاح الحكم العسكري الذي مثله نميري كانت له أسبابه والتي شكلت دافعاً قوياً باتجاه التغيير ، ويمكن أن نوضح هذه الأسباب من خلال تقسيمها إلى أسباب اقتصادية وعرقية وسياسية وقانونية وفي ضوء هذا التقسيم سيتم معالجة هذا الموضوع .

أولاً . الأسباب الاقتصادية :

أن الأسباب الاقتصادية كانت تلعب الدور الأساسي في تحريك الجماهير ضد النميري ولابد من الاعتراف مسبقاً أن المشكلة الاقتصادية قد ورثها نظام النميري من الفترات التي سبقته ، إلا أن فشل سياساته الاقتصادية دفعت باتجاه تعميق المشكلة وليس باتجاه حلها ويندرج تحت عنوان الأسباب الاقتصادية النقاط التالية :

١. سياسات نميري الاقتصادية .

٢. مشكلة المديونية .

٣. الجفاف والتصحر .

١.١ سياسات نميري الاقتصادية :

لقد تبنت حكومة النميري في البداية سياسات انمائية اشتراكية أساسها التخطيط المركزي للدولة واعتماد مبدأ التأميم ، إذ قامت بتأميم المنشآت الصناعية والتجارية والمصرفية وايلاء دور كبير للجهاز الحكومي والقطاع العام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مما يعني تحول بيروقراطية الحكومة والقطاع العام إلى جهاز قابض ومسيطر يمارس السلطة السياسية في التحالف مع المؤسسة العسكرية التي تنتمي لها القيادات الحاكمة ، وأن شؤون هذه الشركات والبنوك المؤممة اصبحت في ايدي الضباط المسرحين من الخدمة العسكرية وكذلك في ايدي البيروقراطيين المدنيين الموالين للسلطة ، الأمر الذي ترتب عليه بروز هؤلاء كطبقة عليا جديدة ذات مصالح خاصة متميزة وبدأوا يتعاملون بأموال ضخمة مع قلة وانعدام الرقابة عليهم مما أدى إلى أن هذه الشركات التي أممت خسرت رؤوس أموالها وتدهورت الأحوال فيها وهذا حدا بالحكومة إلى التخلي عنها .[١]

وخلال الفترة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٦بدأ السودان في انهاء غالبية الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع وتمت تصفية الحسابات مع كل من بولونيا وألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ، وبحلول عام ١٩٧٥ صفيت الحسابات مع كل دول الكتلة الشرقية .[٢]

ولعب نقص الطرق ووسائل المواصلات في هذا البلد دوراً كبيراً في تعويق خطط عملية التنمية الاقتصادية إلا أن العقبة الأهم والأخطر تتمثل في

---

(١) فتحية محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٨ . ١٦٩.

(٢) محمد العوض جلال الدين ، العلاقات الاقتصادية مع الخارج وامكانات الاعتماد على الذات ، دار الشباب للنشر والترجمة ، الطبعة الأولى ، قبرص ، ١٩٨٨ ، ص١٤.

النقص الحاد في مصادر التمويل ونتيجة لهذا النقص تم في عام ١٩٧٩ الغاء الخطة السداسية (١٩٧٧. ١٩٨٣) والتي كانت تحتاج إلى تمويل قدره (٢٦٧٠) مليون جنيه سوداني لعدد من مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتم استبدالها ببرنامج متواضع على مدى ثلاث سنوات فقط يستهدف استكمال المشروعات التي تم البدء فيها فعلاً.[١]

كما أن تخفيض سعر الصرف للجنيه السوداني الذي لجأت اليه الدولة في محاولة لمعالجة مشاكلها الاقتصادية أصبح عديم الفاعلية وعالي التكلفة ، ففي غضون السنوات السبع الاخيرة فقد الجنيه السوداني نسبة كبيرة من قيمته بسبب عدد من التخفيضات المتتالية حسب ارشادات خبراء صندوق النقد الدولي والتي لم تساعد على تحسين الوضع في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض مرونات العرض والطلب ، كما أنه زاد من عبء الديون الخارجية بسبب زيادة الاعتمادات بالعملة المحلية اللازمة لخدمة تلك الديون.[٢]

ونجم عن هذه السياسات أن تحمل المواطن السوداني عبء هذه المشاكل إذ تمثل الأثر الأشد وطأة لجملة الأوضاع الاقتصادية في الغلاء الفاحش الذي تصاعدت حدته خلال الأعوام الأخيرة من حكم نميري ، فقد ارتفعت أسعار السلع الأساسية بشكل جعلها بعيدة عن متناول غالبية الشعب السوداني ودفعت بقطاعات عريضة إلى مستوى الفاقة وبمقارنة اسعار بعض السلع بين عامي ١٩٦٨. ١٩٨٤ نجد أنها قد تضاعفت بمعدلات غير مسبوقة ،

(١) محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٣.

(٢) فتحية محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٣.

فسعر السكر قد زاد بمقدار سبعة أضعاف والفول المصري بمقدار ٢٥ ضعفاً وزيت الطعام بمقدار ٣٠ ضعفاً والذرة بمقدار ٦٠ ضعفاً .[١]

أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود كان في طليعة الأسباب التي فجرت الانتفاضة الشعبية في نيسان عام ١٩٨٥ ، والواقع أن الاجراءات العشوائية والارتجالية التي كانت تتخذ في عهد نميري أوصلت الاقتصاد السوداني إلى حالة من الفوضى والتدهور فاستمر انخفاض انتاج القطن ، وإذا كان السودان قد راهن في بداية الثمانينات على النفط الذي عثر عليه فأن استمرار الحرب في الجنوب حال دون استخراجه ، وتعرض الاقتصاد السوداني إلى عملية تراجع عندما لجأ نميري إلى احياء دور القطاع الخاص على نحو غير مدروس.[٢]

ومن أجل معالجة ارتفاع الأسعار لجأت الحكومة إلى فتح باب الهجرة للخارج على مصراعيه تجنباً لحدوث انفجار شعبي ، حيث تميزت الهجرة السودانية بطبيعة انتقائية كما أوضحت ذلك دراسة لعينة من المهاجرين السودانيين إذ بلغت نسبة العمال المهرة وذوي الخبرة منها حوالي ٦٠%.[٣]

كما لعبت طبيعة توزيع الموارد دوراً في خلق المشكلة الاقتصادية وتعميقها وتجلى ذلك في تركيب مصادر عوائد الدولة وصرفها ، فنجد أن الضرائب غير المباشرة ساهمت بحوالي ٨٥% من جملة الدخل الضريبي في تلك الفترة بينما ساهمت المصادر الاخرى غير الضريبية وهي عوائد مؤسسات الدولة الانتاجية ومشروع الجزيرة وارباح الشركات العامة بنسبة ٣,٢%، ٢%،

---

(١) عمر سعد الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص٥١.

(٢) مجلة الاسبوع العربي ، سوار الذهب على طريق الرحيل ، العدد ١٣٤٦، ١٩٨٥، ص٩.

(٣) سميرة أمين وأحمد النوري ، الهجرة السودانية والمسألة السكانية ، مجلة المستقل العربي ، العدد ١٤٥، ١٩٩١، ص١٠٧ كذلك انظر عمر سعد الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠ .

١,٢% على التوالي ، وفي جانب الصرف الحكومي نجد أن جملة الصرف على اجهزة الأمن شكل الجزء الأكبر من هذا الجانب ، إذ بلغت نسبته ٢٢,٦% من جملـة الانفـاق الحكـومي فـي تلـك الفتـرة وهـو يسـاوي حصـيلة الصـرف علـى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.[١]

وبحلـول عـام ١٩٨٥ كـان السـودان يعـاني مـن أزمـة اقتصـادية طاحنـة تمثلـت أوضـح صـورها فـي نـدرة الغـذاء وارتفـاع أسـعار السـلع الأساسـية بشـكل متسـارع بالاضـافة إلـى الجفـاف وانتشـار الأمـراض والمـوت البطـيء لعشـرات الآلاف ، وبينمـا كانـت بعـض الدراسـات تشـير إلـى امكانيـة أن يصـبح السـودان سلة غذاء العالم العربي بدأ الانتاج الزراعي بالتدهور خـلال النصـف الثـاني من السبعينات ومطلـع الثمانينـات فبعد أن كـان متوسـط معدل نمو الانتـاج الزراعـي في الفترة من عام ١٩٦٠ حتـى عام ١٩٧٠ ٥,٤% هبط إلـى ١,٦% فـي الفترة من عـام ١٩٧٠ حتـى عـام ١٩٨٢ وهبط متوسط نمو انتـاج الغذاء من ٥,٤% إلـى ٢,٩% خـلال نفس الفتـرة ، ولقد أصـبح الغـذاء يشـكل حـوالي ١٥,٦% مـن واردات السودان في عام ١٩٨٣ وهبط انتاج القطن إلى حوالي ٥٥% بين بدايـة السبعينات وبداية الثمانينات بعد أن كـان قد ارتفع بحوالي ١٦٦% بين الأعوام ١٩٥١. ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦.١٩٥٥، ويضاف إلى ذلك انخفاض نسبة الصـناعة في اجمـالي النـاتج القومي من ١٠% عام ١٩٨٠إلـى ٧% عـام ١٩٨٤، وبينمـا كـان انتـاج السـبعينات مـن النسيج يقـدر بحـوالي (٣٠٠)مليـون متـر فـي السـنة انخفض إلـى أقل من (٨٠) مليون متر وهبطـت طاقـة النقل فـي مجال السكك

---

(١) إبراهيم كرستي ، تحديد هيئة الاقتصاد السوداني ، ورقة مقدمة لمؤتمر سياسات الاقتصاد الكلـي ، ١٩٨٦، ص٦ ، منصـور خالـد السـودان والنفـق المظلـم ، الطبعـة الأولـى ، ١٩٨٥، ص٤٠٩.

الحديد من ٣مليون طن في السبعينات إلى أقل من مليون طن سنوياً في الثمانينات.[١]

ونجم عن ذلك كله زيادة نسبة التضخم إلى أكثر من ٤٠% خلال العام ١٩٧٧ـ ١٩٧٨ ووصلت إلى ٦٠% خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٠ في حين لم تزد هذه النسبة عن ١٠% خلال الفترة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧١.[٢]

ويمكن اجمال النتائج السلبية لسياسات نميري الاقتصادية بالآتي :[٣]

١. تبذير الموارد المالية العامة وتهريبها إلى الخارج.
٢. توجيه الأموال العامة إلى أنماط استهلاكية طفيلية .
٣. الاعتماد على القروض والمعونات الخارجية .
٤. عدم كفاية ما يخصص لتطوير الموارد البشرية في مجالات التعليم والتدريب والصحة مما يؤدي إلى سوء اعداد العنصر البشري .
٥. هجرة الكفاءات العلمية من السودان إلى الخارج وذلك لشعور هذه الكفاءات بعدم الرضى عن الأوضاع في الداخل ، خاصة ما يتعلق منها بالفساد السياسي.

١.٢ مشكلة المديونية :

---

(١) عمر سعد الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨. ٤٩.
(٢) مجلة الثقافة الوطنية ، الخرطوم ، العدد١ ، أيلول ، ١٩٨٨ ، ص٥٥ـ ٥٦، محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٣.
(٣) محمد العوض جلال الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣ ، فتحية محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ص١٦٨. ١٦٩.

لقد وصل عجز الميزان التجاري السوداني حسب تقديرات عام ١٩٨٣ إلى أكثر من بليون دولار وقدرت التكلفة اليومية للحرب في الجنوب ما يتراوح ما بين ٣٠٠ألف إلى مليون دولار ، بالاضافة إلى التكلفة غير المباشرة المتمثلة في وقف العمل بقناة جونقلي التي كان مؤملاً أن توفر لمصر والسودان ٦مليار متر مكعب من المياه بالإضافة إلى زيادة الرقعة المزروعة في الجنوب ، وكذلك تعطيل اعمال شركة شفرون الأمريكية التي كان متوقعاً أن تؤدي إلى توفير احتياجات السودان من النفط بحلول عام ١٩٨٦، بالإضافة إلى أن تكلفة قوات الأمن السودانية كانت تقدر بحوالي ٧٠ألف جنيه يومياً .[١]

ويضاف إلى ذلك أن الدول الصناعية الغربية التي قدمت الدعم للسودان أولاً ثم شجعت بنوكها ومصدريها على اعطاء تسهيلات سخية لكل من القطاع الخاص والعام فيه وتمكنت من زيادة صادراتها اليه دون أن تزيد بنفس القدر من وارداتها منه ساهمت في أن يبقى السودان في عجز تجاري كبير ومتزايد مع هذه الدول .[٢]

ولمواجهة تدهور الأداء الاقتصادي وعجز الميزان التجاري لجأ نظام نميري إلى فتح باب الاستدانة مما أدى إلى ارتفاع ديون السداد منذ أواخر السبعينات حتى وصلت إلى حوالي (١٢) مليار دولار ، واضطر السودان إلى

---

(١) أمين رضوان ، أي الطريق سيسلك النظام الجديد في السودان ، مجلة المنار ، العدد٥، أيار ١٩٨٥، ص٢٢٠ ، عمر سعد الدين مصدر سبق ذكره ، ص٥٠، اللواء . محمود خليل ، الأمن القومي السوداني ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٩.

(٢) محمد العوض جلال الدين ، مصدر سبق ذكره، ص١٧. ١٨.

قبول ارشادات صندوق النقد الدولي فتم تخفيض قيمة الجنيه السوداني وارتفعت الأسعار وقل الانفاق الحكومي على الخدمات .[١]

لقد ناقش صندوق النقد الدولي مسألة اقراض السودان (٢٢٠) مليون دولار من الولايات المتحدة في تشرين الأول عام ١٩٨١ للتخفيف المؤقت من الخلل الحاد الذي يعاني منه ميزان المدفوعات ، واشترط الصندوق في سبيل ذلك على الحكومة السودانية القيام بعدد من الاجراءات منها تخفيض قيمة الجنيه السوداني والغاء اتفاقيات الدفع الثنائي التي كانت تعطي افضلية للواردات من السلع الحيوية وتخفيض الدعم الحكومي على مواد الوقود والفحم والسكر ، وبالفعل امتثلت الحكومة السودانية لهذه الشروط كما قدم الصندوق قرض قدره ٢٢٣ مليون دولار إلى السودان وذلك في شباط من عام ١٩٨٢ مع المزيد من الشروط وكنتيجة لذلك أصبح السودان عاجزاً عن سداد ديونه رغم أن ٤٠٠ مليون دولار من هذه الديون تم اعادة جدولتها في آذار عام ١٩٨٢، وكذلك الغى الصندوق التسهيلات الممنوحة للسودان بعد اتضاح ضخامة حجم الديون التي تثقل كاهله.[٢]

كذلك اصبحت مديونية السودان تمثل أعلى مديونية في أفريقيا بعد نيجيريا وكان من الطبيعي أن تزيد اعباء خدمة هذه الديون بشكل كبير حيث زادت المبالغ التي تتحملها الدولة في شكل اقساط وفوائد ، فقد ارتفعت خدمة الديون من ١١,٦% في عام ١٩٧٣ إلى ٢٠٢,٨ من قيمة الصادرات في عام

---

(١) أمين رضوان ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٩ ك ، فتحية محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٥.

(٢) محمد سعيد هجرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٣.

١٩٨٥ وزادت نسبة نصيب الفرد من الدين للدخل الفردي في السودان من ١٩,٧% في عام ١٩٧٣ إلى ١٦٢,٧% في عام ١٩٨٥.[١]

ولقد أدت سياسية النميري الاقتصادية إلى تبعية السودان اقتصادياً وماليا للغرب ، وتمثلت هذه التبعية في مظهرها المالي من خلال تسليم ادارة الاقتصاد الوطني لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن خلفها مجموعة نادي باريس والخضوع لشروط البنك الدولي القاسية.[٢]

وشكلت الديون عقبة كاداء في وجه تصحيح مسار الاقتصاد السوداني لاسيما وأن السودان بلد تتدرج فيه مستويات الحكم وتتفاوت من المستوى المحلي الاقليمي والمركزي بالاضافة إلى الصعوبات الأخرى.[٣]

١.٣ مشكلة الجفاف والتصحر :

بالاضافة إلى الأسباب الاقتصادية التي نجمت عن فشل السياسات الاقتصادية للدولة وتفاقم أزمة المديونية ، فأن الطبيعة هي الأخرى لعبت دوراً في زيادة الاعباء الاقتصادية على الدولة في عهد النميري إذ برزت مشكلة التصحر .

لقد اجتاحت السودان ومناطق شرق أفريقيا منذ عام ١٩٨١ موجه من الجفاف أثرت تأثيراً كبيراً على منتجاته الزراعية بشكل عام ومنتجات التصدير بشكل خاص ، فقد هبط انتاج القطن وهو المحصول النقدي الأول للسودان وسلعة التصدير الرئيسية في عام ١٩٨١ـ ١٩٨٢ بصورة كبيرة نتيجة لعدم

---

(١) فتحية محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٠. ١٨١.

(٢) حسين دفع السيد التيجاني ، الفيضان (الوثيقة التسجيلية ، الانتفاضة عام ١٩٨٥، تشرين الأول ، ١٩٨٥، ص٦.

(٣) د. كمال سالم ، أزمة الاقتصاد السوداني ، مجلة الاهرام الاقتصادي ، العدد ٨٩٩، ١٩٨٦، ص١٦.

هطول الأمطار وأدى ذلك إلى العجز الكبير في الميزان التجاري واستمر هذا الانخفاض في انتاج القطن حتى عام ١٩٨٥ـ ١٩٨٦، ورافقه هبوط في انتاج الفول السوداني والصمغ العربي وهما ايضاً من سلع التصدير كما أن الجفاف أثر على الثروة الحيوانية ، وباختصار فأن مشكلة الجفاف والتصحر أدت إلى تدهور الأحوال الاقتصادية في السودان وعرقلة مسيرة التحول إلى جانب المشاكل الأخرى والتي ادت بمجملها إلى تفاقم المشاكل وسقوط نظام نميري.[١]

أن موجة الجفاف والتصحر لم تنتج من الأسباب الطبيعية وحدها وانما السياسة الاقتصادية للنظام قد لعبت دور فيها والتي ادت إلى تفاقم الأوضاع داخل البلد ، إذ قدر عدد المتأثرين بالجفاف والتصحر والمحتاجين للعون في السودان في منتصف عام ١٩٨٥ بحوالي ٨,٥ مليون نسمة وبلغ عدد من تركوا منازلهم مليونا ونصف المليون ومن يموتون جوعاً بحوالي (١٥٠) شخصاً يومياً.[٢]

ثانياً ـ الأسباب العرقية :

ونعني بها مشكلة الجنوب ، ورغم أن المشكلة قد ورثها نظام نميري من الفترات السابقة له ، إلا أن سياساته تجاهها كانت عامل دفع باتجاه تفتيت الوحدة الوطنية وعدم الاستقرار السياسي .

---

(١) أمين رضوان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٠ ، فتحية محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢.

(٢) حسن أبو طالب ، جنوب السودان الحلقة المفرغة ، مجلة المنار ، العدد ٥٠ ، السنة الخامسة ، شباط ١٩٨٩ ، ص١٨ ، جريدة الصحافة السودانية ، الخرطوم ، ١٢ آذار ، ١٩٨٦.

فقد اشتعلت الحرب الأهلية في الجنوب عام ١٩٨٣ بسبب السياسات الفردية الخاطئة التي اتخذتها حكومة النميري بشأن الجنوب بعد اتفاقية اديس أبابا عام ١٩٧٢ وفشل الحكومة في استلهام الاتفاقية وتطبيقها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فسلطة النميري اكتفت بالحديث مع ذوي المناصب الرسمية من الجنوبيين ولم تحاول إشراك أهل الجنوب بذلك بالرغم من وجود الأجهزة أو المؤسسات الجنوبية المعنية والمسؤولة عن المشورة ، وفي بعض الأحيان تصدر قراراتها ضد رأي أغلبية أعضاء تلك المجالس والمؤسسات التمثيلية مثل انفرادها بخصوص مشروع قناة جونقلي ومشروعات استخراج النفط ، فضلاً عن تصرفات الحكومة المركزية فيما يتعلق بانتخاب رئيس المجلس التنفيذي العالي وغيرها من الأمور التي أدت إلى اضطراب الأحوال في الجنوب حيث خرجت مظاهرات معادية للحكومة وحصل تمرد في حامية (بانيتو) في عام ١٩٨٣ بقيادة (جون قرنق) وتكونت (الجبهة الشعبية لتحرير السودان)[*] . (١)

ولقد تفاقمت الأزمة في عام ١٩٨٣ حينما أصدر نميري قرارا باعادة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة مديريات ، وجاء التمرد الذي قاده . (قرنق) بسبب قرار الحكومة المركزية بنقل القوات الجنوبية إلى الشمال لاسيما وأن حركة (قرنق) قد

(*) تأسست هذه الجبهة في ٥ حزيران عام ١٩٨٣ بعد أن تمردت الكتيبتان ١٠٤، ١٠٥ على القيادة المركزية وفرار معظم الضباط والعناصر الجنوبية إلى المناطق المجاورة وبدأ العمل على تكوين الجبهة الشعبية لتحرير السودان بقيادة قرنق وأعلنت رفضها لتطبيق الشريعة . أنظر صقر أبو فخر الأحزاب والقوى السياسية في السودان ، مجلة القلم الصريح ، العدد٣، بيروت ، ١٩٩٤، ص٣٢.

(١)Peter wood ward , sudan's New democracy , contemporary Review, No.1458, July,1987. P.7.

حصلت على دعم وتشجيع الانظمة المدعومة من الاتحاد السوفيتي مثل ليبيا وأثيوبيا.(١)

أن تأجج نار الحرب في الجنوب انعكست آثاره على الجيش الذي تحمل ضباطه وجنوده ، عبء مقاومة التمرد المسلح والذي تميز هذه المرة بالكفاءة العسكرية والسلاح الحديث والمساندة الاجنبية ، الأمر الذي كرس حالة الاستياء فيه يضاف إلى ذلك الاستياء من تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية فضلاً عن تفرد نميري باتخاذ القرار.(٢)

لقد أدت الحرب إلى تدمير وتخريب العديد من المشاريع الاستثمارية في الجنوب مما اضطر الحكومة المركزية إلى ايقاف المشاريع في هذه المنطقة ، كما توقفت اعمال التنقيب عن النفط بسبب العمليات الحربية.(٣)

ولقد نجم عن مشكلة الجنوب آثار سلبية على الوضع السياسي السوداني خلال فترة حكم نميري منها .(٤)

١. أنها أدت إلى عرقلة الجهود التي تستهدف تطوير السودان اقتصادياً وخصوصاً في الجنوب .
٢. أشاعت حالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد .

---

(١) هاني رسلان ، الابعاد الخارجية لمشكلة الجنوب السوداني ، السياسة الدولية العدد ٨٩، ١٩٨٧، ص٢٠٩.

(٢) مزعل سلمان غندور ، قصة الجيش والسلطة في السودان ، الحلقة الأولى ، مجلة التضامن ، لندن ، العدد ١٥١، آذار ، ١٩٨٦.

(٣)Al fred Logune Tabaw, Battle for Juba , Africi A, No, 156, August1984, P.23.

كذلك انظر أمين رضوان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٠.

(٤) مدحت أيوب ، التجربة الديمقراطية ومشكلة الجنوب ، السياسة الدولية ، العدد ٨٧، ١٩٨٧، ص١٥٥. ١٥٦.

٣. ودفعت هذه المشكلة إلى التدخل الاجنبي بما فيه التدخل الأمريكي و(الاسرائيلي) .
٤. ساهمت في إثارة النزاعات الانفصالية في أقاليم أخرى من السودان وأنذرت بتمزيق أوصال الدولة وبعثرتها إلى كيانات صغيرة .
٥. كذلك عطلت آلة الحرب في الجنوب من توجه السودان خارجياً مما ترك المجال مفتوحاً للاختراق من قبل جيرانه ومن أكثر من جهة .

ثالثاً . الأسباب السياسية:

ونعني بها سياسات حكومة نميري في الداخل والخارج وانعكاس ذلك على الوضع الشعبي في السودان ، وتمثلت هذه السياسات بالجانب الداخلي والخارجي .

١. السياسات الداخلية : وتتدرج تحت هذا العنوان النقاط التالية :

أ. طبيعة اتخاذ القرار في النظام .
ب. علاقة النظام مع الأحزاب السياسية .
ت. علاقة النظام مع المؤسسة العسكرية .

٢ـ السياسات الخارجية : وتتضمن أيضاً علاقات السودان على المستويات العربية والافريقية والدولية .

١. السياسات الداخلية :

كان للنهج الذي اتبعه النظام وميكانيكية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة السياسية السودانية أثر كبير في اثارة فصائل الشعب ضده ، وتمثلت هذه السياسات بالآتي :

أ_ طبيعة اتخاذ القرار داخل المؤسسة السياسية السودانية :

أن حصيلة الإجراءات التي اتخذها النميري ضد القوى السياسية منذ عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٨٥ تدل على نتيجة واحدة وهي الفردية والهيمنة الشخصية للنميري على جميع المؤسسات السياسية والادارية والاقتصادية في السودان ، ومما يؤكد على فردية نظام الحكم السوداني قول النميري نفسه في لقاء له مع فؤاد مطر بأنه يعتمد على مقدراته الذاتية في اتخاذ القرار اكثر من اعتماده على السلطة واللوائح القانونية.(١)

ومن مظاهر الفردية أثناء حكم نميري هو أن معظم القرارات المهمة قد جاءت بصورة فردية من رئيس النظام مثل قرار ضرب جزيرة أبا وقرارات التأميم والمصادرة وتكوين الاتحاد الاشتراكي وطرد الضباط من مجلس الثورة وتصفية الحزب الشيوعي والمصالحة الوطنية وإدخال المعارضة في مجلس الشعب والإتحاد الاشتراكي ثم سن قوانين الشريعة.(٢)

ومما شجع على هذه الفردية وزاد من نفوذها ورسخها داخل السودان ، هو ضعف المؤسسات السياسية وعدم فاعليتها في ممارسة سلطاتها وعدم قدرتها على مواجهة النظام وتراجعها المستمر أمام تجاوزات الرئيس نميري حتى وصلت الذروة بقرار حل مجلس الشعب عام ١٩٧٧ وتعديل الدستور عام ١٩٨٤.(٣)

---

(١) لقاء مع جعفر نميري ، أجراه فؤاد مطر ، مجلة التضامن ، العدد ٣١ ، ١٩٨٣.

(٢) أحمد يوسف القرعي ، عرض لرسالة الدكتوراه لمحمد بهاء الدين ، نظام الحكم في السودان ١٩٦٩. ١٩٨٥ ، السياسة الدولية ، العدد ١١٥، ١٩٩٤، ص٣٠١.

(٣) منصور خالد ، السودان داخل الكرة البلورية ، القبس ، الكويت ، العدد ٤٥٥٨ ، ١٩٨٥/١٠/٢١. كذلك انظر مع الصادق المهدي ، مجلة المستقبل السنة الرابعة ، العدد ١٦٤، ١٢ نيسان ، ١٩٨٠، ص٤٥.

وتمثلت الفردية على مستوى العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم أيضاً ، إذ احتكر المركز السلطة دون مشاركة الاطراف وترتب على احتكاره السلطة أن أدى إلى سوء التوزيع في الموارد والخدمات بين الأطراف ، مما شجع النعرات الطائفية داخل السودان.(١)

ولقد ترتبت على هذه الفردية في اتخاذ القرارات من قبل النميري وتحكمه في الحياة السياسية أن أدت إلى قرارات خاطئة ونتائج سلبية عديدة لعل أهمها فشل قرارات التأميم التي اتخذها دون دراسة عميقة ودون ادراك لنتائجها مع عدم وجود قاعدة اقتصادية قوية ، وتلك القرارات تسببت في حرمان المؤسسات السياسية والاقتصادية والادارية من العناصر الكفوءة والمخلصة والذي أدى غيابها إلى فشل تلك المؤسسات حتى أصبحت أدوات لتكريس السياسة الدكتاتورية للنميري ، كما أن قراراته السريعة والمتعجلة لعبت دوراً مهماً في إثارة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ولعل أخطرها قرارات أيلول عام ١٩٨٣ لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية وقرار تقسيم الجنوب.(٢)

ب . طبيعة علاقة النظام مع الأحزاب السياسية :

أن المساحة السودانية كانت تضم الجبهة الوطنية والحزب الشيوعي السوداني بالاضافة إلى عدد من الأحزاب السودانية الأخرى ، وكما أوضحنا أن النميري عمل على تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي على غرار ما هو موجود في مصر ، ولكن منذ البداية ظهرت بوادر الخلاف بين الصفوة الحاكمة في

---

(١) مدحت أيوب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٥.

(٢) منصور خالد ، القبس ، الكويت ، العدد ٤٥٥٩ ، الحلقة ٣ ، ١٩٨٥ .

الاتحاد الاشتراكي وبقية ممثلي المعارضة السياسية وتطورت إلى القطيعة وأدت إلى تعثر كل مسار للمصالحة الوطنية بين الطرفين.(١)

ولقد دفع نظام نميري معظم تلك الأحزاب إلى اختيار المنفى مكاناً للمعارضة بعد ما ضيق عليها كل امكانيات المعارضة من الداخل ، وقد كان لذلك المنفى جوانبه السلبية على عمل الأحزاب نفسها حيث تبدلت التحالفات القديمة بين الأحزاب وذلك لأن الوجود الخارجي للمعارضة شجع على حصول الانشقاق داخل الحزب الواحد وبروز تحالفات جديدة.(٢)

كما أن التغيير الذي قام به النميري في سياساته الاقتصادية والخارجية وتراجعه عن إيديولوجيته الثورية لم يحدث أي تقارب ملحوظ بينه وبين الاحزاب التقليدية ، بل تصاعدت حدة العداء بين الجانبين حتى وصلت الحالة إلى تكوين جبهة في المنفى اتخذت من لندن مقراً لها سميت بـ(الجبهة الوطنية) ضمت الحزب الوطني الاتحادي بقيادة الشريف حسين الهندي وحزب الأمة بقيادة الصادق المهدي والحركة الاسلامية بقيادة حسن الترابي.(٣)

وقد حاولت المعارضة في المنفى أن تحول دون اكتساب نظام النميري لشرعية وجوده ، لأرضية سياسية جديدة ، وقامت بمحاولات عديدة لاسقاطه كادت أن تنجح في الاطاحة به في أيلول عام ١٩٧٣ وأيلول ١٩٧٥ وتموز عام

---

(١) محمد بشير حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧. ٤٨.

(٢) عبد الله جلاب ، الأغلبية الحائرة تحسم النتيجة ، مجلة التضامن ، لندن ، العدد ١٤٨، ١٩٨٦، ص١٨.

(٣) محمد بشير حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٦، جريدة السفير بيروت ، العدد ٢٠٩٠، ١٥ شباط ، ١٩٨٠ .

١٩٧٦ ، وأن نظام نميري تعرض وحده إلى أكثر من (١٢) محاولة اغتيال وانقلاب خلال الفترة التي قضاها في السلطة.(١)

ولقد اعتمدت الجبهة الوطنية في محاولاتها لاسقاط نظام نميري على مساندة كل من ليبيا واثيوبيا اللتان كان لكل منها اسبابه الخاصة والمختلفة للتخلص من حكم النميري كما سيتوضح لنا ، واستخلص بعض قادة الجبهة الوطنية دروساً من فشل محاولاتهم العديدة في اسقاط النظام وأصبح واضحاً لديهم أنه ليس من السهل القضاء على حكم نميري ما دام يتمتع بولاء الغالبية من ضباط الجيش السوداني وبمساندة مصر ، ولكل هذه الاسباب توصل الصادق المهدي لقناعته بأن هنالك أملاً في وضع حد لاستعمال العنف في حل الخلافات السياسية وأنه بالامكان إحداث التغيرات التي يطالب بها من خلال العمل داخل مؤسسات النظام القائم وعاد المهدي ومثله الترابي ليشارك في السلطة ، وفي حين ظل الهندي معارضاً للحكم في الخارج.(٢)

إلا أن هذه المصالحة بين النميري والمهدي لم تستمر طويلاً وذلك لأنها لم تكن شاملة فهي لم تضم أطراف المعارضة كلها مما أضعف قدرة المعارضة على حمل النظام على الالتزام بصيغة محددة وواضحة للمحتوى السياسي للمصالحة الوطنية فضلاً عن أن الخلاف بين اقطاب المعارضة حول أسلوب المصالحة وكذلك الخلاف بين أقطاب المعارضة من جهة والنميري من جهة

---

(١) أمين رضوان ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٨ ، محمد بشير حامد مصدر سبق ذكره ، ص٤٦. ، آزاد محمد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٦.

(٢)Mohammed Beshir Hamid , The politics of National Reconciliation in the sudan , center for contem porary Arab studies, Georgetown university,1984. P.6.

نقلاً عن محمد بشير خامد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧، مجلة الدستور ، العدد ٦٤٣ ، ٢٥ حزيران ، ١٩٩٠، ص٨ .

أخرى ، بالاضافة إلى تخوف القيادة السياسية في الاتحاد الاشتراكي من نيات وأهداف قادة المعارضة كلها أدت إلى وضع العراقيل أمام تجربة المصالحة والعمل على افشالها بدعوى أنها تهدد سلامة النظام.(١)

لقد كانت محصلة تجربة المصالحة بالفعل في مصلحة النميري ، إذ استطاع أن يفتت وحدة المعارضة بتجنيد الأنصار واستقطاب الجبهة الاسلامية وعزل جناح الهندي عن حليفيه السابقين في الجبهة الوطنية ، ويمكن القول أنه لولا المصالحة لوجد النظام صعوبة بالغة في تخطي الأزمات الاقتصادية والسياسية الطاحنة والمتتالية التي عصفت بالبلاد منذ عام ١٩٧٨، فضلاً عن أن المصالحة أضفت على نظام نميري قدراً من الشرعية ووفرت له نوعاً من حرية التحرك السياسي مكنه من تدعيم قاعدته في الجيش وفي الاتحاد الاشتراكي ومن التخلص من بعض المنافسين أو العناصر التي يشك في ولائها أو يخشى من طموحها في كل من مؤسستي الجيش والحزب.(٢)

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار تصورات كل طرف للمصالحة نجد أن النظام قد استفاد منها فالنسبة للنميري كانت المصالحة تعني ضم عناصر المعارضة للمؤسسات السياسية من غير أن يتطلب منه ذلك إجراء تغييرات جذرية في هيكل الحكم أو سياساته في حين كان المهدي يرى أن المصالحة تعني الحوار المفتوح داخل التنظيمات السياسية والمشاركة في اتخاذ القرار داخل جهاز الحكم ، إلا أن نتيجتها كان عكسية على المهدي حيث لعبت المصالحة الوطنية دوراً في تمكين نظام النميري من الاستمرارية في السلطة ، إلا أن هذا لا يعني

---

(١) محمد بشير حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨.

(٢) المصدر نفسه ، ص٤٨ كذلك انظر لقاء مع الصادق المهدي ، جريدة السياسة ، الكويت ، العدد ٤١٨٤، ١٩٨٠/٢/٢٣.

بالضرورة أنها وفرت له الاستقرارية في الحكم ويمكننا القول أن أحد أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي في البلاد هو أسلوب حكم الفرد الذي اتبعه النميري ، إذ أن غياب الضوابط الدستورية والسياسية التي يمكن أن تحد من سلطاته الواسعة قد ساهم في جعل قراراته عشوائية يصعب التكهن بمسبباتها وأهدافها.(١)

ج . علاقات النظام مع المؤسسة العسكرية :

أن النميري نفسه كان ضابطاً في الجيش قاد البلاد ضمن مجلس عسكري ولكنه بعد انقلاب تموز عام ١٩٧١ ادرك بأن نفوذه بدأ يتراجع داخل الجيش وأن أفراده لا تنتهي أدوارهم في الانقلاب المذكور ، لذلك اتجه إلى تقوية جهاز أمن الدولة كبديل للجيش في دعمه واسناده فتم تزويده بأحدث الاجهزة والاسلحة وزيادة منتسبيه فاكتسب صفة عسكرية في تدريبه وتسليحه وقيادته وبدأ ينافس الجيش وهذا أشر بداية جديدة في الحياة السياسية السودانية تمثل في عدم ثقة القادة العسكريين بجيشهم وتحوله من سند للنظام إلى خصم يتربص بالنظام لذلك لم تتوقف تلك المؤامرات والتمردات العسكرية ومحاولة الانقلابات المضادة.(٢)

وكجزء من سياسته في امتصاص النقمة المتزايدة داخل مؤسسة الجيش قام بانشاء المؤسسة العسكرية الاقتصادية التي أوضحناها سلفاً ، وبدأ في تحويل المؤسسات الاقتصادية الناجحة مثل شركتي الخرطوم وكردفان إلى هذه المؤسسة وبدأت تحتل مكانة القطاع الخاص.(٣)

---

(١) محمد بشير حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨. ٤٩.

(٢) صحيفة السياسة ، الكويت ، ٦١٧٧ ، ١٩٨٥/١٠/١٨ أمين رضوان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٠.

(٣) عمر سعد الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٧.

وعلى الرغم من فشل المحاولات الانقلابية المتكررة التي قام بها الجيش فأنها مهدت الطريق لنوع من التعاون بين المعارضة المؤلفة من الاحزاب السياسية المنحلة في المنفى والعسكريين في الداخل توجت بمحاولة انقلابية شاركت فيها فصائل جبهة المعارضة الوطنية والعسكريون بقيادة العميد محمد نور سعد ، إلا أن هذه المحاولة احبطت بمساندة مصرية وتم اعدام قادة الانقلاب المذكور.[١]

كما أن نشوب الحرب الأهلية في الجنوب أثر تراجع نميري عن اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ وقراره بتقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات كانت اسوأ مرحلة في تاريخ الجيش السوداني آنذاك ، حيث أدت إلى زيادة تذمر المؤسسة العسكرية من سياسات النميري.[٢]

٢. السياسات الخارجية لنظام نميري :

أن سياسة نظام نميري الخارجية لم تكن على مستوى واحد من التعامل مع الدوائر القريبة والبعيدة عنه ، فعلى صعيد الدائرة العربية مرت علاقاته بالتذبذب مع بعض الدول العربية ، فمثلاً ليبيا التي ساندت نظام نميري في بدايته وقدمت كما مر دعماً عسكرياً وسياسياً واستطاعت أن تفشل بالتعاون مع مصر محاولة الانقلاب التي قادها هاشم العطا في تموز من عام ١٩٧١ فأنها نفسها قد قامت فيما بعد بخلق العديد من المتاعب للسودان أيام حكم نميري نظراً لاتساع هوة الخلاف السياسي بينهما اضافة إلى رغبة ليبيا في السيطرة على الأوضاع السودانية لتحقيق مصالحها الستراتيجية في تأمين حدودها الجنوبية

(١) ساجد العائدي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦١.

(٢) نفس المصدر السابق ، ص١٦١. ١٦٢ ، هاني رسلان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٩ .

وضمان استقرار الأوضاع لصالحها في شمال تشاد فضلاً عن حصار مصر ومحاولة تطويقها ، كما أنها قدمت دعماً مادياً وعسكرياً في فترة النميري للجنوب في حربه مع الحكومة المركزية.[(١)]

في حين استمرت العلاقات مع مصر منذ البداية تحكمها ثوابت تاريخية وطبيعية تربط البلدين برباط عميق خاصة وأن التاريخ الحديث جمع البلدين في تجارب مشتركة حيث كانا بلد واحد قبل الاستقلال وقادا نضال مشترك من أجل بلوغه ، ولكن الظروف الخاصة لكل من البلدين من حيث درجة الاندماج الوطني والتي تفرض واقعاً معيناً قد لعبت دوراً في تعويق الاتجاه نحو الاندماج بين البلدين.[(٢)]

ولعبت ايضاً طبيعية النظامين دوراً في اعاقة الاندماج بينهما خاصة في السنوات العشرة الأخيرة قبل نهاية حكم نميري ، إذ كان النظام في مصر يقوم على أساس المؤسسات السياسية والانفتاح الاقتصادي في حين أن النظام السوداني كان نظاماً ديكتاتورياً وهذا عمل على إهمال الجانب الاقتصادي في العلاقة بين البلدين.[(٣)]

ومن الجدير بالذكر أنه بعد تخلص النظام السوداني في عام ١٩٧٢ من مشكلة الجنوب بتوقيع اتفاقية اديس أبابا اتجه إلى دعم علاقاته مع مصر التي كانت من أوثق العلاقات للسودان مع العالم الخارجي على مر التاريخ ، وتمثل ذلك بتوقيع منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين البلدين في ١٢

---

(١) هاني رسلان ، المصدر السابق ، ص٢٠٩. ٢١٠ ، محمود مراد ماذا جرى في السودان وكيف وإلى أين ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ٨٤٨، ١٥ نيسان / ١٩٨٥، ص١٥.

(٢) عزت عبد اللطيف ، ندوة التكامل المصري السوداني ، الاهرام الاقتصادي ، العدد ٨٩٩، ١٩٨٦، ص١٩.

(٣) انجي رشدي ، ندوة التكامل المصري السوداني ، المصدر السابق ، ص٢٢.

شباط عام ١٩٧٤ الذي قال عنه النميري في زيارة له لمصر عام ١٩٧٤ ((أن مصر بالسودان قدرة كما أن السودان بمصر قوة)).[١]

كما أن موقف السودان من القضية الاريترية لعب دوراً كبيراً في رسم مسار العلاقات مع أثيوبيا ، إذ نتيجة انغماس السودان في هذه القضية بحكم موقعه تحمل العبء الأكبر الناجم من العمليات العسكرية التي تشنها حكومة أثيوبيا ضد الثوار الاريتريين ، خاصة ما يتعلق بفرار آلاف اللاجئين منهم إلى السودان وظهر ذلك بوضوح في اعقاب عملية (النجم الأحمر) وهو الهجوم العسكري الكبير الذي قاده منغستو الرئيس الأثيوبي هيلا مريام ضد قوات ارتيريا عام ١٩٨٢ من أجل القضاء على المشكلة الارتيرية.[٢]

وفضلاً عن الموقف من القضية الارتيرية فأن التوجه السياسي للأنظمة في كل من السودان وأثيوبيا لعب دوراً في توتر العلاقات بين البلدين ، إذ أن إعلان الثورة في أثيوبيا وتبينها الخط الماركسي في الوقت الذي تحول فيه النظام السوداني من التحالف مع الاتحاد السوفيتي إلى التوجه نحو المغرب ومعاداة السوفييت كل ذلك سعى في تعقيد العلاقات بين البلدين ، وبالرغم من أن هذه العلاقات شهدت فترة من الهدوء بعد اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ ، إلا أن إعلان نميري دعمه لارتيريا في سعيها للحصول على الاستقلال دفع اثيوبيا إلى التصعيد من دعمها لمعارضي نظام نميري كاجراء انتقامي.[٣]

---

(١) مصطفى علوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٨ ، عبد العظيم الجنزوري ، التكامل المصري السوداني ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة الخامسة والسبعون ، القاهرة ، العدد ٣٩٧ ، ١٩٨٤، ص١٣٢.

(٢) نجوى أمين الفوال ، المواقف العربية تجاه الثورة الارتيرية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٩٤ ، السنة التاسعة ، كانون الأول ، ١٩٨٦ ، ص٥٩.

(٣) نفس المصدر السابق ، ص٥٨.

وفي السنوات الأخيرة من حكمه قدم نميري لأثيوبيا خدمة كبيرة عندما وافق في محاولة منه لاسترضاء إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان على نقل يهود الفالاشا من أثيوبيا إلى إسرائيل عبر مطار الخرطوم ، ويبدو أن هذه الصفقة عقدها النميري مع نائب الرئيس الأمريكي آنذاك (جورج بوش) خلال زيارته للخرطوم والتي كان لها آثارها السلبية على وضع نميري في الداخل.[١]

أما موقف السودان من قطبي النظام الدولي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية فقد انحاز نميري من بداية حكمه للاتحاد السوفيتي ولكنه سرعان ما غير هذا النهج بعد انقلاب هاشم العطا ضده وتورط الشيوعيين فيه ، ولهذا ومن أجل استمراره بالحكم لجأ نميري إلى سياسة مناصبه الاتحاد السوفيتي العداء حتى أصبح ذلك العداء هو الخط الرسمي لسياسته الخارجية.[٢]

ومما ساعد على هذا الموقف جملة من المبررات منها مساندة الاتحاد السوفيتي لكل من ليبيا وأثيوبيا اللتان تناصبان نظام نميري العداء ، كذلك تغير الموقف المصري من الاتحاد السوفيتي بعد حرب (أكتوبر) عام ١٩٧٣ وما يربط النظامان في مصر والسودان من علاقات قوية .

أما على الجانب الأمريكي فقد اعتمد السودان في ظل حكم نميري سياسة مساندة الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها في المنطقة بغض النظر عن تطابقها مع مصالح السودان الحيوية أم عدم تطابقها مثل مساندته غير المشروطة لاتفاقية كامب ديفيد للسلام.[٣]

---

(١) مجلة الأسبوع العربي ، السودان متاعب الجغرافية وارث التاريخ ، العدد ١٣٤١ ، ١٩٨٥، ص١١ ، كذلك انظر مجلة الدستور ، لندن ، ٣ تشرين الثاني، ١٩٨٩ ص٢٢.

(٢) أحمد الأمين البشير ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٠.

(٣) عمر عز الرجال يوسف ، عودة العلاقات السودانية الاثيوبية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٨٣ ، ١٩٨٦ ، ص١٧٤ ، أحمد الامين البشير ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٠.

وكما ذكرنا في الاسباب الاقتصادية بأن الغرب توجه إلى السودان واغرقه بالديون وربط اقتصاده بعجلة الاقتصاد الغربي والذي أدى إلى تحقيق تبعية واضحة فان هذه التبعية قد تجسدت أيضاً في الجانب السياسي.

رابعاً . الأسباب القانونية والتشريعية :

لقد لعبت هذه الاسباب دورها عندما أصدر نظام نميري في أيلول عام ١٩٨٣ قراراً بتطبيق الشريعة حيث اعتبرت بعض التحليلات أن هذا القرار كان آخر أوراقه من أجل البقاء في الحكم.(١)

وتعددت وتضاربت التفسيرات للدوافع الحقيقية وراء اتخاذ هذا القرار حيث يرى البعض أنه بني على ستراتيجية محسوبة في حين رأى البعض الآخر أن القرار جاء تأكيداً للعشوائية وعدم التروي وانعدام الرؤية الصائبة ، في حين ذهب فريق ثالث إلى تفسيره عن طريق متابعة مزاج وشخصية النميري ، حيث تزايدت في تلك المرحلة النزعة الدينية له ، في حين ذهب رابع إلى القول أن قرارات الشريعة الاسلامية وتطبيقها تعزى إلى الاوضاع الاقتصادية المنهارة للبلاد والتي حدت بالنميري للعمل على ارضاء دول الخليج الغنية وبالذات المملكة العربية السعودية لتقوم بزيادة دعمها للسودان.(٢)

وهناك من ذهب إلى القول بأن تطبيق الشريعة تم بإيعاز وضغط من جماعات الأخوان المسلمين التي لم يبق للرئيس النميري غيرها بعد أن فقد قواعده الشعبية الواحدة تلو الأخرى ، ولا شك أن الاخوان قد نظموا ستراتيجيتهم

---

(١) عبد الله جلاب ، الطريق إلى جنة الديمقراطية ، التضامن ، لندن ، العدد ١٥٢، آذار ، ١٩٨٦، ص٢١.

(٢) محمد بشير حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠.

السياسية بطريقة مكنتهم من الوصول قرب مواقع السلطة والنفوذ وقد كان اعلان الشريعة فرصة لا تعوض بالنسبة لهم لتطبيق عقائدهم الدينية وتصفية حساباتهم مع منافسيهم السياسيين ، وقد فسرت المعارضة في المنفى قرارات تطبيق الشريعة الاسلامية على أنها محاولة يائسة من جانب النميري لاجراء عملية تدعيم لنظامه المتداعي ولصرف الانظار عن الوضع المتردي للبلاد.[١]

ولقد تحولت قوانين أيلول عام ١٩٨٣ إلى مجال للتناحر السياسي ، فالكل يدرك أن تلك القوانين كانت تمثل الورقة السياسية الاخيرة التي حاول بها النظام كسب تأييد الشعب السوداني يوم كان النظام يشعر بدنو أجله ، فالقوانين لم تكن جزء من حركة تأصيل إسلامية صميمية باعثها الايمان كما لم تكن اجتهاد جماعة إسلامية يعتد بمقدرتها الفكرية في هذا المجال.[٢]

ويرى الكثيرون أن حكم نظام نميري كان إسلامياً في مظهره بينما استمر سلطويا في ممارساته ، فهو يقوم على أساس من الشريعة الاسلامية لكنه لا يلتزم بأهم أركانها من توفير للعدالة الاجتماعية وإقامة نظام للشورى.[٣]

تظافرت كل هذه الاسباب والعوامل التي ذكرناها وبجوانبها المختلفة على خلق وضع مناهض ومضاد لنظام حكم نميري ومن ثم شكلت ارضية مناسبة للتغيير السياسي بل أصبح التغيير ضرورة لازمة لهذا الواقع ، ومن هنا جاءت انتفاضة ٦نيسان (أبريل) عام ١٩٨٥الشعبية لتشكل انعطافة كبيرة في تاريخ النظام السياسي السوداني .

---

(١) نفس المصدر السابق ، ص٥١.

(٢) عبد الله جلاب ، المصدر السابق ، ص٢١.

(٣) محمد بشير حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص٥١ ، بابكر حسن بكي ، السودان العاصفة والجذور صحيفة السياسة ، الكويت ، ٣٠ أيار ، ١٩٨٤.

المبحث الثاني

دور الأحزاب والمؤسسات والقوى السياسية في السودان للمرحلة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٩

أن أسباب الانتفاضة التي وقعت في عام ١٩٨٥ والتي تم تناولها في المبحث السابق قد هيأت الوضع باتجاه التغيير منذ بدايات العام المذكور ، وفي أواخر شهر آذار وبداية شهر نيسان من العام نفسه اجتاحت مدن السودان مضاهرات شعبية هادرة تنادي بسقوط نظام نميري أدت إلى قيام الانتفاضة الشعبية والتي قادها التجمع الوطني لانقاذ الوطن ، حيث ضم هذا التجمع العديد من النقابات المهنية اضافة لبعض الاحزاب السياسية وأعلن العصيان المدني والاضراب السياسي العام وفي ٦ نيسان (أبريل) عام ١٩٨٥ انحازت القوات المسلحة إلى جانب قوى الانتفاضة الشعبية في السودان وقامت بتطويق مراكز جهاز الأمن القومي واعتقال قادته ، لاسيما وأن الرئيس جعفر نميري كان في زيارة للولايات المتحدة الامريكية وتم تأليف المجلس العسكري الانتقالي برئاسة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب وعضوية خمسة عشر ضابطاً وكذلك تشكيل مجلس للوزراء برئاسة د. الجزولي دفع الله نقيب الأطباء.[١]

وبعد انتهاء فترة الحكم العسكري للنميري بدأت مرحلة جديدة من مراحل الحياة السياسية في السودان ، وهذه المرحلة لها خصائصها المتميزة والمختلفة عما سبقها ، ويمكن التعرف على ملامح هذه المرحلة من خلال معرفة طبيعة

---

(١) الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، جمهورية السودان ، الحكومة الانتقالية ١٩٨٥. ١٩٨٦، ص١٧ ، أمين رضوان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠١ ، آزاد محمد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٧.

الحكومة والمؤسسات السياسية وطبيعة النظام الحزبي السائد في السودان في الفترة المذكورة .

طبيعة الحكومة الانتقالية :

في البداية وبعد تسلم الجيش للسلطة برئاسة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب والذي وعد بأن فترة حكمه ستكون فترة انتقالية يسلم بعدها الحكم إلى المدنيين ولن تستمر لفترة طويلة ، ويمكن اجمال انجازات الفترة الانتقالية والتي استمرت سنة واحدة بالعمل على عودة الحياة الديمقراطية واصدار الدستور واجازة قانون الانتخابات وتحديد الدوائر الانتخابية التي نالت رضا كافة القوى السياسية في البلاد والتي بدأت تستعد لاصدار صحفها بعد أن عادت حرية التعبير عن الرأي والتظاهر وجميع المظاهر الديمقراطية ، وكان المجلس العسكري هو القوة المسؤولة عن شؤون السيادة ووحدة البلاد والحكومة مكلفة بصنع أسس العودة للنظام الديمقراطي.(١)

وبالرغم من تلك الانجازات فأن المرحلة شهدت أمور سلبية كثيرة في ممارسات الحكومة الانتقالية منها فقدانها لشرعيتها الثورية وتوجهها السياسي وكذلك اتخاذها موقفاً محافظاً تجاه عدد من القضايا الأساسية والحيوية مما أدى بها إلى الاخفاق في تنفيذ بنود الميثاق وفشلها في تصفية آثار حكم نميري وتخلفها عن إيقاف التدهور الاقتصادي الذي زادت وطأته على جماهير الشعب السوداني ، وكانت قمة الاخفاق تتمثل في عدم حسم قضية الجنوب وعدم قيام المؤتمر الدستوري وكذلك في موضوع قوانين الشريعة ، ولعل من أهم الأسباب

---

(١) ساجد العائدي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٨ـ ١٦٩ ، محمود مراد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤ـ١٥ .

التي أثرت في هذا الموضوع هي قصر المرحلة الانتقالية حيث لم تتح للمجلس العسكري تقديم حلول عاجلة لمشاكل البلاد.[1]

ولقد نجم عن عودة الحياة السياسية والديمقراطية بروز العديد من الأحزاب السياسية حتى أنه قبل بداية التسجيل للانتخابات العامة في السودان بحوالي اسبوع واحد أعلن عن ميلاد حزب جديد في الخرطوم وهو حزب المؤتمر الوطني ليسجل بذلك عدد الأحزاب التي ظهرت بعد انتفاضة عام ١٩٨٥ (٤٧)حزباً سياسياً ولعل من الواضح أن ميلاد أحزاب جديدة أو نهاية أحزاب أخرى لم يكن أمراً مثيراً في السودان خلال تلك المرحلة وخير دليل على ذلك هو بروز التحالف الاشتراكي الذي يضم مجموعة من عناصر النظام السابق (جعفر نميري).[2]

أن سبب تعثر انعقاد المؤتمر الدستوري في المرحلة الانتقالية والذي كان من المؤمل أن يحل مشكلة الجنوب ناجم عن مسلك السلطة بمجلسيها العسكري والمدني . إذ أضاعت الوقت والجهد دون أن تصل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوى الوطنية الاخرى إلى معرفة وتحديد نقاط الخلاف ولعبت المؤثرات الخارجية دوراً كبيراً في عدم الوصول إلى تفاهم حول الحلول السلمية

---

(١) عادل توفيق عبد النور ، المشاركة السياسية للسودانين الاقباط في انتخابات ١٩٨٦، الخرطوم، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨، ص٢٧.

(٢) عبد الله جلاب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦ ، محمد الحسن أحمد ، مجلة التضامن ، العدد ١٥٢، ١٩٨٦، ص٢٣.

لمشكلة الجنوب ، خاصة وأن الجميع قد اتفقوا على أن الحل العسكري هو حل غير معقول أمام الطرفين حيث كان للدور الاثيوبي أثر كبير في هذا الفشل .(١)

كذلك كانت هناك أسباب أخرى أدت إلى عدم انعقاد هذا المؤتمر ، منها أن المجلس العسكري الانتقالي لم يكن ميالاً لتأييد أية مقترحات سياسية يلعب فيها التجمع الوطني والتجمع السياسي لجنوب السودان أي دور رئيسي بالإضافة إلى أن هذه الأحزاب كانت تعارض بشكل ملحوظ مسألة اشتراك الجبهة الإسلامية القومية في المؤتمر ، ولقد نجم عن هذا التعثر للمؤتمر الدستوري حدوث خلافات سياسية كبيرة لم تمكن القوى السياسية التي وقعت عليه من تنفيذه.(٢)

ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر تم الاتفاق على عقده من قبل التجمع الوطني للنقابات والاحزاب السياسية السودانية والتجمع السياسي لجنوب السودان والمؤتمر السوداني الافريقي والحركة الشعبية لتحرير السودان من خلال البيان الصادر عن الاجتماع الذي عقد في كوكا دام/ أثيوبيا في آذار عام ١٩٨٦ والذي التزم فيه المشتركون بحل جميع مشاكل السودان وليس مشكلة الجنوب وحدها على ان يسبقه وقف لإطلاق النار.(٣)

---

(١) عادل توفيق عبد النور ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨ ، حسين علوان وآخرون ، التسلح في أثيوبيا ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مركز دراسات العالم الثالث ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٥٢٦.

(٢) أبيل البير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٦، صلاح محمد إبراهيم مصدر سبق ذكره ، ص٥٣.

(٣) أبيل الير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٦.٢٧٥ ، عبد الملك عودة حالة جنوب السودان ، مجلة الأفق العربي ، المركز الاردني للدراسات والمعلومات عمان ، العدد٩ ، شباط ، ١٩٨٧ ، ص٤١٤.

وقد كان من شروط عقد المؤتمر الدستوري هو أن تتخذ الحكومة الاجراءات التالية : [١]

١. الالتزام بأن هدف المؤتمر الدستوري هو مناقشة جميع قضايا السودان الأساسية وليس قضية الجنوب فقط .
٢. رفع حالة الطوارئ .
٣. الغاء قوانين أيلول عام ١٩٨٣ والداعية لتطبيق الشريعة الإسلامية وكذلك كافة القوانين المقيدة للحريات .
٤. إلغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى.
٥. اعتماد دستور عام ١٩٥٦ المعدل عام ١٩٦٤ مع تضمين الحكم الاقليمي وكل القضايا الأخرى التي تجمع عليها القوى السياسية في المدة السابقة لانعقاد المؤتمر الدستوري .
٦. السعي لوقف إطلاق النار من خلال المزيد من اللقاءات والحوار .

إلا أن هذا المؤتمر لم يعقد للأسباب التي ذكرناها آنفاً .

أما المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في بداية آذار عام ١٩٨٦ واستمر لأكثر من اسبوع وافق فيه ممثلو الأحزاب والنقابات والهيئات والاتحادات على الاعلان الاقتصادي الذي يلتزمون به من خلال تنفيذ خطة الانقاذ العاجلة للسنوات الثلاث التالية والتي تضمنت التركيز على الانتاج والتزام الحكومة وأصحاب العمل على اتباع أسلوب المفاوضات الجماعية والاتفاقيات الثنائية وديمقراطية القوانين لتقليل ظاهرة إضراب العاملين من أجل تحقيق مطالبهم ، وقد نادى الإعلان الاقتصادي بتطهير المجتمع من إثار فترة حكم نميري والالتزام بتوفير ودعم السلع الضرورية وتركيز اسعارها والعمل على توزيعها

---

(١) عادل توفيق عبد النور ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩.

بواسطة التعاونيات وأن يتم الربط بين الدخول وتكاليف المعيشة والالتزام بانتهاج الأساليب والوسائل العلمية في التخطيط والمتابعة وجعل التخطيط الاقليمي أساساً ومرتكزاً للتخطيط الاقتصادي .[١]

إن التجمع الوطني الذي كان يضم الأحزاب والنقابات والذي تبنى قيادة الانتفاضة الشعبية حصل خلاف بينه وبين المجلس العسكري حول الميثاق الذي أعلنه التجمع كمنهج للعمل السياسي وحاول أن يلزم المجلس العسكري الانتقالي به ، كذلك الحال حصلت خلافات حول تشكيل مجلس الوزراء وعلاقة المجلس بالجبهة القومية الإسلامية وقضايا أمنية مختلفة ، وتأكدت الخلافات بين الجانبين بصورة أكثر بموقف المجلس العسكري من قوانين الشريعة الإسلامية لعام ١٩٨٣ والتي طالب التجمع الوطني بإلغائها بينما رأى المجلس العسكري ترك ذلك للحكومات المنتخبة القادمة خاصة وأن الجبهة القومية الإسلامية كانت رفضت المشاركة أو التوقيع على ميثاق التجمع الوطني الذي يجمع الأحزاب والقوى السياسية داخل المجتمع.[٢]

وبخصوص جهاز أمن الدولة وهو من الأجهزة التي اعتمد عليها الرئيس نميري في حكمه كان هناك من يرى أنه من الأجدر بقاء هذا الجهاز وذلك لأن البلاد تعاني من الحرب الأهلية ومن الاختراق الخارجي ، وتحت الضغط اتخذ المجلس العسكري الانتقالي قراراً بحل الجهاز وتسريح أفراده.[٣]

---

(١) عادل توفيق عبد النور ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٥ ، صحيفة الأيام الخرطوم ، ١٨ آذار ، ١٩٨٦.

(٢) صلاح محمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣-٤٤ ، أمين رضوان مصدر سبق ذكره ، ص٢٠١.

(٣) المصدر السابق ، ص٤٦.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أن الفترة الانتقالية قد شهدت العديد من نقاط الخلاف بين المجلس العسكري الانتقالي من جهة والتجمع الوطني للهيئات والنقابات والأحزاب من جهة أخرى حول أمور عديدة والتي شكلت حالة من الحالات السلبية والمشاكل التي واجهتها المرحلة الانتقالية .

إلا أنه بالرغم من هذه الخلافات فأن من يعتقد أن المرحلة الانتقالية حققت وللمرة الأولى تعاوناً عسكرياً . مدنياً قاعدته التكافؤ وليس تميز طرف على طرف آخر تحت مظلمة ديمقراطية ، ومثل هذا الأمر كان بالغ الأهمية بالنسبة إلى دولة في العالم الثالث مثل السودان يمثل جيشها حالة الوحدة الوطنية بما لا يستطيع أن يمثله أي حزب.[١]

دور الأحزاب السياسية في المرحلة الانتقالية :

أن الخريطة السياسية للأحزاب في السودان بدأت تتسع بعد القضاء على حكم نميري ، كما يوضح ذلك الملحق رقم (٢) ، ويمكن تصنيف هذه الأحزاب إلى التيارات التالية:[٢]

١) الاتجاه الديني : وكان مقسم إلى تيارات متعددة مثلتها فصائل الأخوان المسلمين والجبهة القومية الإسلامية وبرز في قيادته الصادق عبد الله عبد الماجد وحسن الترابي .

٢) الاتجاه الاستقلالي : وضم حزب الأمة ، واستهدف الاستقلالية الكاملة مع دعوته للتعاون مع الغرب .

---

(١) فؤاد مطر ، هل ينسحب الزاهدان ، مجلة التضامن ، العدد ١٤٨، ١٩٨٦ ، ص٧.

(٢) محمود مراد ، المستقبل السوداني ومصير الوفاق ، مجلة الأهرام الاقتصادي العدد ٨٤٩، ١٩٨٥ ، ص١٩ ، صقر أبو فخر ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠. ٣٢.

٣) الاتجاه الناصري : ويؤمن هذا الاتجاه بمبادئ الرئيس جمال عبد الناصر ومثله الحزب الاشتراكي الناصري واستقطب طائفة الختمية والحزب الاتحادي الديمقراطي .

٤) الاتجاه الشيوعي : وضم مجموعة من المثقفين والقيادات العمالية وأن كان موزعاً بين عدة فصائل .

٥) الاتجاه البعثي : ومثله حزب البعث العربي الاشتراكي في السودان وكان موزع في الولاء بين بغداد ودمشق .

بالاضافة إلى الأحزاب الجنوبية والتي من أبرزها الجبهة الشعبية لتحرير السودان وجناحها العسكري بقيادة جون قرنق .

وبعد التغيير والقضاء على حكم نميري قامت الأحزاب السياسية ببلورة وصياغة رؤيتها فيما يخص الجنوب والبحث عن السلام وتقدمت بطرحها في هذا المجال لجماهيرها في الداخل ولحركة التمرد الشعبية في الخارج ، واتفقت جميعها في رؤيتها للمشكلة سواء تلك التي كانت في الشمال أو الجنوب على الاعتراف و أسبابها وبواعثها ، وبالرغم من وجود اختلافات معينة فيما كانت تراه ضرورياً لعلاجها إلا أنها اتفقت على أن الحل السلمي هو الحل الوحيد لهذه المشكلة.[١]

وطرح الحكم العسكري الانتقالي فكرة الانتخابات في نيسان عام ١٩٨٦ حيث كانت هناك أسباباً عديدة وراء هذا الطرح يمكن إجمالها بالآتي:[٢]

---

(١) صلاح محمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧١ . ١٧٢ .

(٢) محمد الحسن حمد ، قضايا سودانية ، مجلة التضامن ، العدد ١٤٥ ، ١٩٨٦، ص٢٤.

١. تأمين الديمقراطية ، وهذا يتحقق عن طريق مشاركة الجميع عبر الادلاء بأصواتهم من خلال انتماءاتهم الحزبية مما يوفر للاتجاهات المتباينة أو المتوافقة معرفة أوزانها الجماهيرية .

٢. إن الانتخابات بكل ما تفرزه من أوزان انتخابية يمنح السودان حكماً مستقراً.

٣. إن إجراء الانتخابات سيحسم قضايا كثيرة معلقة بالنسبة للسودان في إطار العالم كله ، مثل قضية القوانين الإسلامية و قضية الجنوب التي كانت تهدد وحدة السودان على جميع الأصعدة .

وتقدمت الأحزاب ببرامجها الانتخابية وكلها تدور حول ثلاثة محاور هي :[١]

١) مشكلة جنوب السودان .

٢) تغيير التركيبة السياسية ببروز بدائل موازية للأحزاب السياسية.

٣) النمط الذي ستجري بموجبه عملية التمثيل الديمقراطي كالتوسع في التخصيص للدوائر الانتخابية مثل خريجي المعاهد العليا والجامعات.

وعرضت الجبهة الإسلامية برنامجها الانتخابي في آذار عام ١٩٨٦ وهو مستمد من دستور الجبهة ذاتها ، وأكد البرنامج على هدف الجبهة في سيادة الإسلام كعقيدة وشريعة واعتباره مصدر القوانين ، واشتمل البرنامج على تصور الجبهة لحل مشكلة الجنوب وضرورة الحل السلمي على أساس نظام فيدرالي يتضمن عناصر متعددة على أن يتم إدراج

---

(١) فتح الرحمن محجوب ، مجلة التضامن ، العدد ١٤٧، ١٩٨٦، ص١٥.

عناصر الاتفاق الرئيسية التي يتم التوصل إليها من خلال مؤتمر قومي ضمن دستور البلاد.[١]

أما الحزب الشيوعي السوداني فقدم هو الآخر برنامجه الانتخابي المتضمن الدستور الديمقراطي والبرنامج العاجل للانقاذ الوطني ووحدة التجمع الوطني والتمسك بأهداف ومبادئ الانتفاضة الشعبية ، كما تضمن أيضاً التأكيد على الديمقراطية وكفالة حريات الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية ودعى أن يقيم الدستور الاقتصاد الوطني على أساس أربعة قطاعات هي عام وتعاوني وخاص ومختلط ، ومن أجل الحل السلمي لمشكلة الجنوب دعا إلى الاستفادة من نظام اللامركزية وتطبيق الحكم الذاتي بحيث توفر له الضمانات الدستورية التي تكفل حمايته وتطوره ، ودعا البرنامج أيضاً إلى إلغاء كل التشريعات والقوانين المقيدة للحريات وعلى رأسها قوانين أيلول عام ١٩٨٣ على أن تتولى الجمعية التأسيسية وضع قوانين بديلة وديمقراطية .[٢]

وقدم حزب البعث العربي الاشتراكي برنامجه الانتخابي ، وتمثل بازالة الآثار الاقتصادية والسياسية لنظام نميري والغاء القوانين التي أصدرها هذا النظام بما في ذلك قوانين أيلول عام ١٩٨٣ . ومواجهة الأزمة الاقتصادية.[٣]

وحول التمثيل الانتخابي برز اتجاهان ، الأول مثلته الجبهة الإسلامية التي أكدت في مواقف متعددة رفضها الإلغاء أو تجميد دوائر الخريجين ومعارضتها لتمثيل القوى الحديثة ، أما الاتجاه الثاني فقد مثلته أحزاب الأمة

---

(١) المكاشفي طه الكياشي ، الشريعة الغائبة في ظل الحكم الطائفي بالسودان ١٩٨٦ـ ١٩٨٩ ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ ، ص٦٣ ، عادل توفيق عبد النور ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٠.

(٢) عادل توفيق عبد النور ، مصدر سبق ذكره ، ص٧١.٧٠ .

(٣) المصدر السابق ، ص٦٩.

والشيوعي حيث سعت إلى الاعتراف بدور القوى الحديثة وضرورة تمثيلها في الجمعية التأسيسية.[١]

وأول من أعلن رفضه للانتخابات هو جون قرنق وحركته ، وهذا الموقف ينسجم مع مواقفه السابقة من المجلس العسكري الانتقالي من حيث عدم اعترافه به وتأكيده بأن المجلس هو استمرار لنهج نظام نميري.[٢]

انتخابات عام ١٩٨٦ :

جرت هذه الانتخابات في الأول من نيسان عام ١٩٨٦ عندما بدأ ٦ملايين ناخب سوداني الادلاء بأصواتهم لانتخاب جمعية تأسيسية تتولى اختيار حكومة جديدة ووضع دستور يحل محل الدستور الذي تركه جعفر نميري ، وقد جرت هذه الانتخابات في (٢٨) ألف مركز في جميع الدوائر الانتخابية عدا الدوائر الجنوبية التي حالت المعارك الأهلية فيها دون إجراء الانتخابات.[٣]

أن نتائج انتخابات عام ١٩٨٦ جاءت بفوز حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي بالاغلبية ، وذلك يعود إلى أن القوى الانتخابية كانت تضم نسبة ٦٠% من الناخبين الشباب الذين ليس لهم أي انتماء سياسي نظراً لبلوغهم السن القانونية في ظل حكم الرئيس نميري ، ولذلك فأن العامل الرئيسي الذي تحكم في نتائج الانتخابات كان عامل الانتماء الطائفي والقبلي ، فالحزبان المنتصران يمثلان أكبر الطوائف السودانية وهي طائفة الانصار بزعامة حزب الأمة وطائفة الختمية ممثلة بالحزب الاتحادي الديمقراطي وأن عدم حصول حزب الجبهة الإسلامية الذي يضم تجمع الأخوان المسلمين والتيارات الاسلامية

(١) المصدر السابق ، ص٥٨.

(٢) المصدر السابق ، ص٥٩.

(٣) نشرة قضايا دولية ، وكالة الأنباء العراقية ، العدد ٨ ، نيسان ، ١٩٨٦، ص٢.١.

الأخرى على نسبة كبيرة من الأصوات فهذا يعود إلى الاعتبار الطائفي والقبلي بالرغم من أنه الحزب الوحيد الذي غطى كل الدوائر الانتخابية بمرشحيه وصرف مبالغ طائلة على حملتهم الانتخابية نظراً للدعم الذي تلقاه من التنظيم الدولي للاخوان ومن إيران.(١)

وشهدت انتخابات عام ١٩٨٦ بعض الظواهر السياسية التي لها دلالتها المهمة ومنها :

١. تعذر وجود حزب حاصل على أغلبية تؤهله لأن يشكل حكومة لوحدة، ويعلل البعض سبب هذه الظاهرة بالتنوع الثقافي والحضاري في السودان والقسمة التاريخية بين الانصار والختمية والموازنات بين اليسار واليمين.(٢)

٢. حصول بعض التحالفات السياسية بين الأحزاب من أجل اسقاط أو عرقلة تأثير أحزاب أخرى كالتحالف بين حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والشيوعي من أجل اسقاط مرشحي الجبهة الإسلامية.(٣)

٣. حجم الوجود الإسلامي ، فالفوز الذي حققته الجبهة القومية الإسلامية والذي حصلت بموجبه على ٥١ مقعداً في الجمعية التأسيسية لتصبح بذلك ثالث أكبر مجموعة نيابية بعد حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي يعكس حجم هذا الوجود بالرغم من سقوط القيادات الإسلامية للجبهة في الانتخابات كالدكتور الترابي وغيره ، وهناك من يرى أن هذا البروز مثل

---

(١) التقرير ، المجلد الثاني ، العدد٦ ، قبرص ، ١٩٨٦، ص٢.

(٢) محمد الحسن أحمد ، صورة الحكم عشية الانتخابات ، التضامن ، العدد ١٥٥ آذار ، ١٩٨٦، ص١٤.

(٣) جمال عبد الجواد ، خريطة جديدة للقوى السياسية ، مجلة المنار ، العدد ٥٢ نيسان ، ١٩٨٩ ، ص١٠٠. كذلك انظر التقرير ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، شباط ، ١٩٨٦، ص٧.

أول ظاهرة في تاريخ السودان الحديث تتحدى الخط التقليدي الثنائي للتشكيل السياسي السوداني.(١)

أن انتخابات نيسان عام ١٩٨٦ قد جاءت ب١١ حزباً وتجمعاً سياسياً إلى الجمعية التأسيسية ، ولقد حصل حزب الأمة على (١٠٠) مقعد في حين حصل الحزب الاتحادي الديمقراطي على (٦٣)مقعداً وحصلت الجبهة القومية الإسلامية على (٥١)مقعد والحزب القومي السوداني على (٨) مقاعد والحزب الشيوعي على مقعدين ، وبلغ عدد مقاعد الجمعية التأسيسية (٢٦٤)مقعداً لأن البرلمان كان من المفترض أن يضم (٣٠١)عضواً ، إلا أن الوضع في جنوب السودان حال دون تنظيم انتخابات في ٣٧ دائرة انتخابية.(٢)

ومهما يكن من أمر السلبيات أو الايجابيات التي رافقت عملية الانتخابات في مراحلها المختلفة ، إلا أن التزام السلطة الانتقالية بتنفيذها لهذا الجزء من الميثاق قد أدت خدمة جليلة للبلاد وفتحت المجال للمارسة الديمقراطية وأزالت التوترات والضغوط السياسية المختلفة التي كانت تملأ أجواء العمل السياسي في الفترة الانتقالية.(٣)

وعندما انتهت المدة المقررة لتسليم السلطة للمدنيين وبعد إجراء الانتخابات لم تستطيع الأحزاب الثلاثة الكبرى التي حصلت على أغلبية مقاعد الجمعية التأسيسية وهي أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية من الاتفاق على شكل الحكومة هل هي ائتلافية أم قومية أم حكومة وحدة وطنية ولا على تحديد نصيب كل حزب في المراكز الدستورية العليا وهي مجلس

---

(١) حسن الترابي ، مجلة التضامن ، العدد ١٦٢، ١٩٨٦، ص١٦.

(٢) نشرة قضايا دولية ، وكالة الانباء العراقية ، العدد ١٥، ١٩٨٦، ص٨.

(٣) عادل توفيق عبد النور ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٣.

السيادة ومجلس الوزراء ، ونجم عن هذا كله تأجيل موعد تسليم السلطة إلى ١٥أيار عام ١٩٨٦ حيث أقرت التشكيلة الوزارية.[١]

لقد انعشت الانتخابات الأحزاب التقليدية في السودان وعاد حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي ليحتلا نصف المقاعد وبقيت الجبهة الإسلامية القومية والحزب القومي السوداني في المعارضة ، وشكلت حكومة ائتلافية من أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي بالتحالف مع أحزاب الجنوب (المؤتمر السوداني الأفريقي، تجمع السياسيين الجنوبيين، الشعب التقدمي، الحزب الفيدرالي الجنوبي) وأصبح الصادق المهدي رئيساً للوزراء مع احتفاظه بمنصب وزير الدفاع.[٢]

ووفقاً لتقسيم المناصب الدستورية الذي تم بين أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي عقب الانتخابات البرلمانية فقد آلت رئاسة الوزارة إلى حزب الأمة ورئاسة مجلس السيادة إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي والذي تشكل من خمسة أشخاص بما فيهم الرئيس.[٣]

---

(١) مجلة الصياد ، بيروت ، العدد ٢١٦٩، أيار ، ١٩٨٦.

(٢) مجلة آخر ساعة ، القاهرة ، العدد ٢٦٩١، أيار ١٩٨٦.

(٣) فتح الرحمن محجوب ، التحدي الأكبر ، التضامن ، العدد ١٦٥، ١٩٨٦، ص١٠، محمود مراد ، مصر في عيد الديمقراطية السوداني ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ٩٠٣، ١٩٨٦، ص٦٣. ٦٤.

الحكومة المدنية الأولى(حكومة الوحدة الوطنية)من أيار عام ١٩٨٦حتى أيار عام ١٩٨٧ :

تشكلت الحكومة الأولى من قبل الصادق المهدي وضمت في تشكيلها (٢٠) وزيراً من بينهم تسعة وزراء لحزب الأمة وستة وزراء للحزب الاتحادي الديمقراطي وأربعة من الاحزاب الجنوبية ووزير واحد من خارج التقسيمات الحزبية ، وهذه التشكيلة الوزارية وضعت حزبين بينهما خصومة شديدة هما الجبهة الإسلامية القومية والحزب الشيوعي السوداني جنباً إلى جنب في مقاعد المعارضة.(١)

وواجهت الحكومة الأولى للصادق المهدي (حكومة الوحدة الوطنية) كما كان يطلق عليها سلسلة من المشاكل التي ورثتها من فترة حكم نميري والحكم الانتقالي ويمكن إجمالها بالآتي:(٢)

١. مشكلة الجنوب.
٢. موضوع قوانين الشريعة الإسلامية.
٣. ميثاق التكامل بين مصر والسودان.
٤. المشكلة الاقتصادية.
٥. المطالب النقابية.

ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن هناك خلاف كبير بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي فيما يتعلق بقوانين الشريعة الإسلامية إلا في حدود أن حزب الأمة كان يرى وجوب الغاء كل القوانين التي أصدرها جعفر نميري باعتبارها لا تمت إلى الشريعة الإسلامية بصلة ، بينما رأى الحزب الاتحادي

---

(١) مجلة التضامن ، العدد ١٦٣، ١٩٨٦، ص١٨.

(٢) صلاح محمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥.

الديمقراطي ضرورة مراجعتها واسقاط كل القوانين المقيدة للحريات والتي نسبت للشريعة بغية التسلط على الشعب ، أما في مجال السياسة الخارجية فهناك أيضاً اختلاف بسيط في وجهات نظر الحزبين حول التكامل مع مصر ، فحزب الأمة رأى ضرورة مراجعة اتفاقية الدفاع المشترك ومياه النيل والمسائل الحدودية بينما لم يكن الحزب الاتحادي الديمقراطي متجاوباً معه في هذه الطروحات.[(١)]

وأعلن الصادق المهدي رئيس الوزراء ، أن الشريعة كما طبقت في ظل النظام السابق للرئيس نميري ستحل محلها قوانين إسلامية جديدة.[(٢)]

وفيما يخص مشكلة الجنوب ذكر الصادق المهدي أن مواقف حكومته حول بنود كوكا دام هي على النحو التالي :[(٣)]

أ. الاتفاق على مهمة المؤتمر الدستوري والمواضيع التي سيتم مناقشتها فيه.

ب. رفع حالة الطوارئ بالتزامن مع وقف اطلاق النار.

ت. الموافقة على البند الخاص بإلغاء قوانين أيلول عام ١٩٨٣ على أن تحل محلها قوانين إسلامية صحيحة يستثنى منها المناطق التي تسكنها أقليات غير إسلامية ، ولكن اسقاط الطائرة المدنية من قبل قوات قرنق في الجنوب في السادس عشر من آب جعل موضوع هذا الاتفاق لاغياً.

وحدد الصادق المهدي لحكومته الأولى ثلاث قنوات للتعامل مع مشكلة الجنوب باعتبارها من أكثر المشاكل الحاحاً ، إذ تكلف الحرب في الجنوب

---

(١) محمد الحسن أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤-١٥.

(٢) نشرة قضايا دولية ، العدد ١٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص٧.

(٣) قضايا السلام في السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩.

الكثير من الأرواح وتستنزف موارد الدولة الشحيحة حيث قدرت تكاليفها بحوالي (مليون دولار يومياً وهذه القنوات هي :[١]

١. القناة السياسية ، والتي دعت للإسراع بعقد المؤتمر الدستوري حول القضايا الأساسية والمظالم لايجاد حل سياسي لها .
٢. القناة الأمنية ، وتعلقت بتأهيل القوات المسلحة السودانية للقيام بواجبها في التصدي لقوات جون قرنق .
٣. القناة الدبلوماسية ، ومثلت سعي الحكومة لحل الخلافات وتجاوزها خاصة تلك التي حدثت بين السودان وبعض جيرانه وخصوصاً أثيوبيا ، إذ أن تجاوز هذه الخلافات وتحقيق علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة سيساعد ايجابياً في حل المشكلة ، وبالاضافة إلى هذا جاءت مسألة الاقتصاد والأوضاع المعيشية على رأس قائمة الأولويات الخمس التي وضعتها هذه الحكومة نصب اعينها وهي القوت والأمن والعدل وحسن الجوار وتصحيح التشريع.

وتخللت فترة حكومة الوحدة الوطنية العديد من المناورات الحزبية والاتصالات ولم تتمكن من الوصول إلى حل لأي من المشاكل النقابية وظهرت تجاوزات كثيرة تعلقت بالاتصالات مع الحركة الشعبية وأصبحت التراشقات في الصحف بين الاحزاب أمراً مألوفاً وتزايدت الاتهامات للوزراء والمسؤولين الحزبيين ، وظهر أن مشاكل حكومة الوحدة الوطنية كلها تمحورت حول الخلافات المتعلقة باداء الأفراد ، إذ كان للصادق المهدي موقفاً معارضاً حول أداء الرجل الثاني في الحزب الاتحادي الشريف زين العابدين الهندي الذي كان

---

(١) مجلة التضامن ، العدد ١٦٣، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

وزيـراً للخارجيــة يضــاف إلــى ذلـك أن وجـود الجبهــة الإســلامية القوميــة فــي المعارضة والتي تشكل رقماً صعباً وفاعلاً في الساحة السياسية السودانية بسبب قـدرتها علـى التنظـيم ووضـوح رؤيتهـا شـكل علامـة ضـغط أمـام أداء الحكومـة لمسؤوليتها ، وزاد من ذلك الضغط تبني الجبهة لمواقف اتسمت بالمعارضة لخط الحكومة ، إذ دعمت القوات المسلحة التي تقاتل في الجنوب واختلفت مع القوى الأخرى في موضوع إلغاء القوانين الإسلامية حيث أيدت الابقاء عليها .(١)

أن طبيعة نظام الحزب الاتحادي الديمقراطي الشريك مع حزب الأمة في تشكيل الحكومة الأولى لعب دوراً كذلك في تعثر خطوات هذه الحكومة ، إذ أن هذا الحزب كان في موقف ضعيف منذ الانقلاب على نميري حيث فشل في التقدم ببرنامج واضح وعجز عن إقامة مؤتمر عام له وكان الحزب يعاني من خلل وغياب في القيادة وتضارب في مواقف أفراده وسوء التنسيق وتمزق الحزب إلـى عدة اتجاهات علـى الرغم من أن الأغلبيـة وقفت إلـى جانـب زعيم طائفة الختمية محمد عثمان الميرغني ، وقد ساهم في تدني أداء الحزب الخلافات بين الميرغني وأمين عام الحزب زين العابدين الهندي حيث أدت تلك المشاكل التي ألمت بالحزب إلى غموض موقفه من القضايا الجوهرية خاصة موضوع القوانين الإسلامية ، إذ لم يكن للحزب رأي راسخ حول مستقبل هذه القوانين كما برزت الخلافـات حـول قضـايا أخـرى مثـل اتفاقيـة الـدفاع المشـترك مـع مصـر وتسـليم نميري إلى السودان وتبعية جهاز الأمن .(٢)

تعرضــت وزارة الصــادق المهــدي الأولــى إلــى موجــة مــن الاســتياء والتظـاهرات اجتاحـت العاصـمة كتعبيـر ضـد حالـة بطـأ الأداء الحكـومي وسـوء

---

(١) صلاح محمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٧.

(٢) جمال عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٠، المصدر السابق ص٥٩.

الأحوال الاقتصادية كما ازدادت الاتهامات والخلافات بين الوزراء واعضاء الجمعية التأسيسية لكلا الحزبين المؤتلفين مما زاد من سوء الحالة السياسية ، وفي أيار عام ١٩٨٧ حل الصادق المهدي حكومته الأولى معللاً ذلك بعدم قدرتها على تصفية آثار النظام السابق وتحقيق السلام في الجنوب وتطويق الضائقة المعيشية.[١]

ويعزو البعض الآخر سبب حل الحكومة إلى غياب روح الانسجام والتعاون بين الحزبين المؤتلفين الأمة والاتحادي الديمقراطي.[٢]

إلا أن هذا ليس باعتقادنا هو السبب الرئيسي لأنه لو كان كذلك لما تشكلت الحكومة التالية والتي ضمت هي الأخرى أعضاء من كلا الحزبين .

الحكومة المدنية الثانية من حزيران عام ١٩٨٧ حتى أيار عام ١٩٨٨:

تم تشكيل الحكومة الائتلافية الثانية في حزيران عام ١٩٨٧ بائتلاف مكون من حزب الأمة و الاتحادي الديمقراطي والأحزاب الجنوبية ، ولكن سرعان ما اندلع الخلاف بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي بسبب رفض حزب الأمة ترشيح عضوا من الحزب الاتحادي الديمقراطي وهو أحمد السيد حمد لعضوية مجلس رأس الدولة على اعتبار أنه (سادن)[*] وتعيين ميرغني النصري من حزب الأمة محله.[٣]

---

(١) مجلة الثورة العربية ، بغداد ، العدد ٥، ١٩٨٩، ص٧٧.

(٢) التقرير ، المجلد الرابع ، العدد٢ ، قبرص ، آذار، ١٩٨٨، ص٦.

(*) سادن تسمية أطلقت في السودان بعد انتفاضة نيسان ١٩٨٥ الشعبية على الشخص الذي استخدم منصبه خلال عهد النميري لالحاق الضرر بالمعارضة والتعاون مع النظام العسكري السابق ، كذلك انظر مجلة التضامن ، العدد ٢٢٩، آب ، ١٩٨٧، ص٦.

(٣) ساجد العائدي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٠.

وشـهدت هـذه المرحلـة دخـول القـاهرة طرفـاً فـي الأزمـة السياسـية بـين الحـزبين المـؤتلفين بمحاولاتهـا البحـث عـن تحالفـات وائتلافـات جديـدة لاقصـاء المهدي وحزبه عن الحكم وذلك لتعارض توجهات المهدي مع طموحاتها ، ولكن زعيم الحـزب الاتحـادي الـديمقراطي (الميرغنـي) أصـر علـى بقـاء التحـالف مـع المهدي ضماناً لاستمراره فـي الحكم بـالرغم من رغبـة بعض الـوزراء الاتحـاديين بالخروج من الائتلاف.(١)

أن الصـراع بـين حـزب الأمـة والاتحـاديين أو بـالأحرى بـين المهـدي وآل الميرغنـي انعكس داخلياً علـى العلاقـات السـودانية مـع كـل مـن مصـر وليبيـا ، ولذلك تحرك الحزب الاتحادي الديمقراطي في عام ١٩٨٨ على ليبيا للتلميح إلى مصـر التـي كانـت قد بدأت بتجميد صـلاتها التاريخيـة مـع الميرغنـي فـي محاولـة لكسـب ليبيـا التـي تركـزت علاقاتهـا فـي السـودان مـع حـزب الأمـة بعـد أن نجـح المهدي في اقنـاع ليبيا أن آل الميرغنـي والاتحـاديين هم لسان وسيف مصر فـي السودان.(٢)

كما أن الصراع بين اقطاب الحزب الاتحادي الـديمقراطي هو الآخر أثر على فاعلية الصادق المهدي الثانية ، إذ أن الخلاف الشديد بين الميرغني وكتلة رئيسية داخل الحزب الاتحادي يتزعمها زين العابدين الهندي الذي احتل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجيـة في الحكومـة الثانيـة والذي بـات مقتنعاً بأنـه لا يمكن الدخول في صيغة تعاون مع الصادق المهدي وظل يردد في مجالسه الخاصـة أن المهـدي لا زال مصـمماً علـى التعامـل مـع الحـزب الاتحـادي مـن منطلق الخصومة لا الائتلاف أو التحالف وهذا الموقف المعارض للائتلاف مع

(١) التقرير ، مصدر سبق ذكره ، ص٦.

(٢) التقرير ، المجلد الرابع ، العدد الرابع ، ١٩٨٨، ص٧.

حكومة الصادق المهدي يجعل امكانية التوصل إلى اتفاق بين الحزبين الأساسيين في البلاد مسألة بالغة الصعوبة ، وموقف الهندي هذا يتعارض مع موقف الميرغني الذي كان يؤيد التحالف مع المهدي.[١]

وتفاقم الخلاف بين الجانبين حول قضية أخرى وهي قضية وزير الداخلية (أحمد الحسين أحمد) الذي كان ينتمي إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي ، إذ طالب عدد من نواب حزب الأمة باخراجه من وزارة الداخلية ولكن الحزب الاتحادي الديمقراطي تمسك به ، ولعبت عوامل أخرى في الضغط على حكومة الصادق المهدي الثانية منها تدهور الحالة الأمنية في اقليم دارفور السوداني في آذار عام ١٩٨٨بسبب تدخل العناصر الخارجية بتأثير النزاع الليبي التشادي.[٢]

حيث أن التواجد العسكري الليبي في غرب السودان (إقليم دارفور) كان من أجل أن يتاح لليبيا تنفيذ مخططها بالاجهاز على نظام حسين حبري في تشاد عسكريا من خلال قواتها المتواجدة في المنطقة المذكورة على الحدود السودانية التشادية الليبية.[٣]

أن الموقف من بعض القضايا المهمة جعل الائتلاف الحزبي الحاكم في السودان غريباً ، فبخصوص السياسة على الصعيد العربي نجد أن أحد طرفي الائتلاف (الميرغني) يؤيد الاتجاه الخليجي . العراقي . الاردني . المصري والقطب الآخر (المهدي) يؤيد الاتجاه الليبي . السوداني . الإيراني ، وهذا دفع البعض إلى

---

(١) التقرير ، المجلد الثالث ، العدد ١٨ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٧، ص٧ .

(٢) ساجد العائدي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨١ .

(٣) كمال حسن بخيت ، السودان أزمة حكم تهدد الديمقراطية ، مجلة الوطن العربي ، العدد ٥٨٧، أيار ، ١٩٨٨، ص٢٩.

اعتباره سبباً أساسياً في تخبط الحكومة السودانية في سياساتها الداخلية والخارجية.[١]

وعلى أثر البيان السياسي الذي طرحه الصادق المهدي أمام الجمعية التأسيسية في آذار عام ١٩٨٨ حصلت شبه قطيعة بين المهدي والميرغني رافقها أن حزب الأمة بدأ يغازل الجبهة الاسلامية جريا على عادته كلما لاحت في الافق بوادر أزمة مع شريكه في الحكم ، ورغم أن الجبهة عمدت إلى اعلان تشككها في جدية غزل حزب الأمة فقد سارعت وهي التواقة للمشاركة في الحكم إلى الاعلان عن تأييدها لفكرة توسيع اطار الحكم ليشملها ضمن اطار حكومة وحدة وطنية ، وفي هذا الصدد سارع الاتحاديون من جهتهم إلى فتح قنوات مع الحزب الشيوعي وكثفوا من حديثهم عن الحكومة القومية ، وهكذا برز اسم الجبهة الاسلامية القومية في آذار عام ١٩٨٨ وأوائل نيسان من العام نفسه كشريك وشيك في حكومة وحدة وطنية.[٢]

ومع تزايد الضائقة الاقتصادية وتصاعد الحرب في الجنوب وبالاضافة إلى الأسباب التي ذكرناها ، اضطرت حكومة المهدي الثانية إلى تقديم استقالتها في أيار عام ١٩٨٨ لتعقبها حكومة (الوفاق) الائتلافية والتي ضمت حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية ولكن مشاركة الحزب الاتحادي الديمقراطي فيها كانت ضعيفة.[٣]

---

(١) كمال حسن بخيت ، مجلة الوطن العربي ، العدد ٥٨١، نيسان ، ١٩٨٨ ، ص٢٤.

(٢) التقرير ، المجلد الرابع ، العدد ٥ ، نيسان ، ١٩٨٨ ، ص١ ، جمال عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٢.

(٣) لقاء مع الشريف الهندي ، الدستور ، العدد ٥٧١ ، ٦ شباط ، ١٩٨٩، ص١٥ ، ساجد العائدي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨١.

الحكومة المدنية الثالثة (حكومة الوفاق) من أيار عام ١٩٨٨ حتى شباط عام ١٩٨٩ :

جاءت التشكيلة الوزارية الثالثة بعد مخاض سياسي متعثر لتضم إلى جانب حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي وزراء يمثلون الجبهة القومية الإسلامية وذلك للمرة الأولى في العهد الديمقراطي في السودان بعد أن كانت هذه الجبهة قد شاركت في الحكم طيلة ثماني سنوات أبان حكم جعفر نميري ، حيث أن موضوع الشريعة الإسلامية كما طبقها النميري وقف على الدوام حجر عثرة في طريق التوصل إلى صيغة وفاق للحكم تضم الشماليين والجنوبيين على حد سواء ، كما أن إصرار المهدي على مشاركة الجبهة الإسلامية في الحكومة أكد على أن تطبيق تلك القوانين أو ما شابهها هو أمر محتوم.[١]

وكان من نتيجة معارضة بعض أعضاء حزب الأمة لإصرار المهدي على مشاركة الجبهة الإسلامية في الحكم أمثال وزيري الطاقة والمالية والمدعي العام أن ضحى بهم المهدي في سبيل ذلك ولم يكتف بهذا الشيء بل سعى لدى حليفه محمد عثمان الميرغني لإقناعه بترشيح وزراء من الاتحاديين ممن لهم صلات مع الجبهة الإسلامية أمثال وزير الخارجية حسين أبو صالح.[٢]

وكان للصادق المهدي حساباته الخاصة في إدخال الجبهة الإسلامية في الحكم فهو رأى أن دخولها إلى الحكومة يخفف من المعارضة القوية داخل

---

(١) التقرير ، المجلد الرابع ، العدد الثامن ، حزيران ، ١٩٨٨، ص٧.

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٠٧.

الجمعية التأسيسية التي تملك الجبهة (٥١) مقعداً فيها ، بينما استهدفت الجبهة في موافقتها على دخول الحكومة تحقيق الأمور التالية :[١]

١. إيقاف محاكمات البنوك المخالفة للقوانين ومعظمها بنوك تعود للجبهة .
٢. المشاركة في اللجنة التي كانت ستناقش قانون الانتخابات وهي لجنة ستضم الأحزاب الحاكمة فقط ، والمعلوم أن هذه المناقشات استهدفت إلغاء الدوائر الانتخابية للخريجين والتي ترغب الجبهة في بقائها .

وكان على الحكومة الثالثة للمهدي أن تواجه عدة مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية لعل أخطرها الوضع المتردي في الجنوب وتفشي ظاهرة النزوح التي أدت إلى تشريد الملايين من سكانه ، والموقف الغذائي ينذر بالتدهور الشديد في مديرية بحر الغزال حيث أدت المجاعة والفيضانات في آب عام ١٩٨٨ إلى خلق مشاكل بالغة ، لاسيما أن السيول قد دمرت العديد من الأراضي الزراعية.[٢]

وكسابقتها اندلعت الخلافات بين أطراف الائتلاف خاصة بعد توقيع الحزب الاتحادي الديمقراطي اتفاق السلام مع جون قرنق في شهر تشرين الثاني عام ١٩٨٨ الذي اتفق فيه الجانبان على ما يلي:[٣]

أ. تجميد مواد الحدود (الشريعة) وأن لا تصدر أية قوانين تحتوي على مثل تلك المواد وذلك إلى حين قيام المؤتمر الدستوري .
ب. إلغاء الاتفاقيات الماسة بالسيادة الوطنية .

---

(١) كمال حسن بخيت ، مصدر سبق ذكره ، العدد ٥٨٧، ص٢٩، جمال عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠١. ١٠٢.

(٢) صلاح محمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٥. ٦٦.

(٣) قضايا السلام في السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٢ ، مجلة المجلة ، لندن ، العدد ٤٦٠ ، ٦كانون الأول ، ١٩٨٨، ص٢١.

ت. رفع حالة الطوارئ .

ث. وقف إطلاق النار .

ووصلت مسألة الاختلاف على المبادرة إلى قمتها يوم أن صوت عليها البرلمان السوداني بالرفض واسقط اقتراح الحزب الاتحادي الديمقراطي ، كما أن الأزمة الأخرى بدأت مع القرارات الاقتصادية لحكومة المهدي القاضية بفرض ضرائب جديدة أبرزها رفع سعر رطل السكر من (٥٠)قرشاً إلى (٣٠٠)قرش حيث بلغت الأزمة حدوداً متصاعدة بإعلان الإضراب العام الذي أصاب الحياة في السودان بالشلل التام وانتهت بخروج الحزب الاتحادي الديمقراطي من الائتلاف الحكومي.[١]

واستمرت المشاورات بين القوى السياسية المختلفة في محاولة للخروج من الأزمة السياسية التي خلقتها مسألة الاختلاف على مبادرة السلام للحزب الاتحادي الديمقراطي دون أن تلوح بالأفق بادرة أمل لتهدئة ذلك التوتر السياسي ، وازداد الموقف سوءاً عندما اندلعت التظاهرات في السابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٨٨ احتجاجاً على قرار الحكومة برفع أسعار السكر حيث جاءت قرارات الحكومة الاقتصادية استجابة لضغوط من صندوق النقد الدولي والتي رافقها نقص حاد في الدقيق بسبب أزمة الترحيل من ميناء بورتسودان ، وهكذا دخلت حكومة الوفاق الوطني في مأزق صعب فهي تجابه حرباً أهلية وجبهة داخلية متصدعة وكوارث طبيعية ومشاكل نازحين ولاجئين وضغوط دولية من جهات مختلفة.[٢]

---

(١) جلال صلاح الدين ، ثورة يوليو تحسم عهد المهدي ، مجلة المجالس ، الكويت ، العدد ٩٣٦، ١٩٨٩، حزيران ، ص٢٠. ٢١.

(٢) صلاح محمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٦ ، مجلة السودان الخرطوم ، ٢١ نيسان ، ١٩٨٩.

أن معارضة الجبهة الإسلامية لاتفاق الحزب الاتحادي الديمقراطي مع جون قرنق ربما كان يرجع إلى وجود فقرة ضمن الاتفاق تتعلق بتجميد مواد الحدود وكافة المواد ذات الصلة بقوانين أيلول عام ١٩٨٣ وعدم صدور أية قوانين أخرى تحتوي على مثل تلك المواد إلى حين انعقاد المؤتمر الدستوري .[١]

لقد رسم الصادق المهدي في التشكيلة الوزارية الثالثة ثلاث علامات جديدة ومتميزة هي :[٢]

١. جاءت هذه التشكيلة الوزارية اضعف في شخصياتها وسندها الجماهيري خارج الجمعية التأسيسية من الحكومتين السابقتين ، ويمكن القول أن غالبية الوزراء تم اختيارهم ليكونوا أداة طيعة في أيدي الصادق المهدي .

٢. عمد المهدي إلى إسناد حقيبة الدفاع إلى شخصية عسكرية وطنية نظراً لخطورة الموقف في الجنوب حيث أوكلت مهمتها إلى الفريق عبد الماجد حامد خليل الذي كان نائباً للنميري ووزير للدفاع في عهده قبل أن يقدم استقالته .

٣. أن الحكومة الثالثة ولأول مرة في التاريخ المعاصر للسودان خلت من أي وزير يمكن أن تكون له أية صلة بمصر ، ومن هنا تتوضح لنا طبيعة علاقات المهدي مع مصر والتي لم تكن منذ تولية السلطة بما يمكن وصفها بأنها علاقات طبيعية.

الحكومة المدنية الرابعة من شباط عام ١٩٨٩ حتى آذار عام ١٩٨٩:

---

(١) الدستور ، العدد ٥٦١، تشرين الثاني ، ١٩٨٨.

(٢) التقرير ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، حزيران ، ١٩٨٨، ص٨.

سقطت حكومة الصادق المهدي الثالثة ، وتم تشكيل الحكومة الرابعة من قبله في شباط عام ١٩٨٩ حيث لم تعمر أكثر من ٤٠ يوماً والتي تألفت من حزبي الأمة والجبهة الإسلامية ذات الاتجاه المتطرف فيما يتعلق بالتمسك بقوانين أيلول عام ١٩٨٣.(١)

ففي العشرين من شباط عام ١٩٨٩قدم وزير الدفاع الفريق عبد الماجد خليل استقالته مسببة إلى الصادق المهدي حيث قبلها ، وفي نفس الوقت وقع (١٥٠) ضابطاً في الجيش من رتبة عقيد فما فوق مذكورة مرفوعة إلى القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس رأس الدولة احتوت على (٢١) بنداً تدور حول أربعة محاول تتعلق بالتدهور الاقتصادي والأمني وضرورة التوازن في السياسة الخارجية وتوحيد الجبهة الداخلية حيث حددت أسبوعاً واحداً للرد عليها وإلا تدخل الجيش لإعادة ترتيب الأمور.(٢)

لقد كان واضحاً أن هنالك اتفاقاً ضمنياً بين الجيش والمعارضة السياسية على إسقاط الحكومة وتمثل ذلك في تقديم رؤساء الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات انذاراً إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي باعلان العصيان المدني في حال عدم تقديم استقالة حكومته خلال مدة (٢٤) ساعة ، وبعد يوم واحد من الانذار كانت حكومة الصادق المهدي الرابعة قد حلت في الثاني عشر من آذار عام ١٩٨٩.(٣)

---

(١) الثورة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٨ ، الدستور ، العدد ٥٧٢ ، ١٣/ شباط، ١٩٨٩، ص١٧.

(٢) أبيل الير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٤. ٢٩٥ ، ساجد العائدي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٣ ، يوسف الشريف ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٧.

(٣) جمال عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٥ ، الثورة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٣.

الحكومة المدنية الخامسة من آذار عام١٩٨٩ حتى حزيران عام١٩٨٩:

لقد شكلت الحكومة الائتلافية الخامسة من قبل الصادق المهدي أيضاً وذلك في الخامس والعشرين من شهر آذار عام ١٩٨٩ والتي عرفت على أنها حكومة (الجبهة الوطنية المتحدة) لتشمل هذه المرة حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والاحزاب الجنوبية بالاضافة إلى أحزاب القومي السوداني والشيوعي والقوى الحديثة في حين ظلت الجبهة الإسلامية في المعارضة.[١]

وعجزت هذه الحكومة كسابقاتها عن أن تقدم شيئاً أو تنجز أعمالاً على كافة المستويات ، وبقيت مشدودة بين أطراف الأحزاب التقليدية والجبهة الإسلامية والقوى السياسية والنقابات والمشاكل الداخلية من أمنية واقتصادية.[٢]

واستمرت المعارضة تضغط على الحكومة حتى وصلت ذروتها بخروج نواب الجبهة الإسلامية من قاعة الجمعية التأسيسية والقيام بمظاهرة ضمت الآلاف من أنصارهم أمام البرلمان السوداني ومناداتها بالجهاد لفرض القانون الجنائي للترابي وقوانين أيلول عام ١٩٨٣ على أثر اقتراح حكومة الصادق المهدي على البرلمان يوم العاشر من نيسان عام ١٩٨٩ بتعليق مناقشة هذا الموضوع لما بعد قيام المؤتمر الدستوري لتجنب ردود فعل حركة جون قرنق التي تضغط باتجاه علمنة الدستور والحيلولة دون قيام نظام ديني اصولي في السودان.[٣]

---

(١) التضامن ، العدد ٣١٢، نيسان ١٩٨٩.

(٢) ساجد العائدي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٥.

(٣) المصدر نفسه ، ص٨٤.

أن هذا الضعف والاضطراب السياسي رافقته أيضاً تحركات مسلحة ونزاعات قبلية في اقليم دارفور وكذلك إزدياد نشاط حركة التمرد في الجنوب ، وترافق ذلك مع اعلان الحكومة في التاسع عشر من حزيران عام ١٩٨٩ عن احباطها لمحاولة انقلابية قامت بها عناصر موالية لنميري.(١)

وبخصوص دور المؤسسة العسكرية في هذه المرحلة نجد أن الجيش السوداني وجد نفسه مضطراً منذ البداية للتدخل إلى جانب الشعب وذلك لأنه أدرك بأن أي تدخل منه بالجانب المضاد يؤدي إلى قيام حرب أهلية ، ومن هنا تجلى دور هذه المؤسسة كما بينا في المشاركة بالقضاء على نظام نميري جنباً إلى جنب مع الاحزاب والنقابات والهيئات الأخرى ومن ثم الاعداد لمرحلة الحكم المدني وتسليم السلطة إلى الأحزاب بموجب انتخابات عام ١٩٨٦.

وبعد تقديم الضباط لمذكرة العشرين من شباط عام ١٩٨٩ أصبح سلوك الجيش يتجه للقيام بدور رقابي على أداء النخبة السياسية المدنية للحفاظ على ما يمكن اعتباره قيماً جوهرية للنظام والدولة في السودان خاصة قيم الوحدة الاقليمية والتنمية الاقتصادية ويوجه نحو ترشيد الأداء الديمقراطي والوطني ، وهذا يشير إلى أن الجيش قد سعى إلى القيام بدوره في الساحة السياسية السودانية المضطربة وأنه أصبح أكثر إدراكاً لدوره الوطني وبدأ اتجاهه بالكف عن القيام بدور التابع لهذه القوة السياسية أو تلك ، لذا كان من الأمور المفاجئة للصادق المهدي أن يقوم كبار ضباط الجيش الذين قام باختيارهم بنفسه ممن تصورهم موالين له بتقديم هذه المذكرة .(٢)

---

(١) نشرة قضايا عسكرية ، وكالة الانباء العراقية ، قسم المعلومات والبحوث ، العدد ١٢، ٣٠ حزيران ، ١٩٨٩، ص٢٩.

(٢) جمال عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٦ ، مجلة الدستور العدد ٥٧٥، ٦آذار ، ١٩٨٩، ص١٤.

مهدت كل هذه الأمور من تنافس حزبي وعدم استقرار في الحالة السياسية وما واجهته حكومات الصادق المهدي الخمس من مشاكل وتحديات والتي سنتناولها في المبحث القادم إلى أن يأتي الحسم مرة أخرى عن طريق الجيش ، حيث قام في الثلاثين من حزيران عام ١٩٨٩ بانقلاب عسكري قاده عمر حسن أحمد البشير لينهي التجربة الثالثة للحكم المدني في السودان .

المبحث الثالث

المشاكل والتحديات التي واجهت السودان للمرحلة ١٩٨٥ـ ١٩٨٩

لقد واجه السودان للمدة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٩ سلسلة من المشاكل التي أدت إلى فشل وتعثر حكوماته المتعاقبة وبالتالي تدخل الجيش في الثلاثين من حزيران عام ١٩٨٩ لتبدأ مرحلة الحكم العسكري الثالثة وهذه المشاكل لم تكن من افرازات مرحلة الحكم المدني للمرحلة المذكورة فحسب وانما ورثها النظام من المراحل السابقة ، ويمكن تحديد أبرز هذه التحديات في النقاط التالية :

١. مشكلة الجنوب .
٢. المشكلة الاقتصادية.
٣. الموقف من قوانين أيلول عام ١٩٨٣ (قوانين الشريعة).
٤. الخلافات الحزبية.
٥. التحديات الخارجية : وهي تنقسم على النحو التالي.
أ. العلاقة مع دول الجوار الجغرافي.
ب. العلاقة مع الدول الكبرى.

<u>١. مشكلة الجنوب :</u>

بعد نجاح الانتفاضة الشعبية في نيسان عام ١٩٨٥ حصل أول اتصال رسمي بين (حركة التحرير الشعبية في جنوب السودان) التي يقودها (جون قرنق) والحكومة الانتقالية من خلال رسالة بعثها (قرنق) إلى الحكومة رداً على

الرسالة التي بعثها الجزولي دفع الله رئيس الوزراء التي دعاه فيها للحوار ، ولقد كانت شروط قرنق في الرسالة المذكورة استقالة الحكومة العسكرية الانتقالية وقيام حكومة ائتلاف وطني وأن يكون الحوار وقفاً على الاحزاب والتجمعات السياسية والمنظمات التي ناهضت حكم نميري وتنحية جميع العناصر والفئات الجنوبية التي شاركت في نظام نميري واقصائها عن مواقع السلطة القائمة في السودان سواء كان ذلك في الشمال أم في الجنوب ، وتبع ذلك الاعلان السياسي الذي أصدره مجلس الوزراء حيث كانت الاشارة فيه واضحة بالعمل على تعديل قوانين الشريعة الاسلامية وتوزيع الدخل القومي وكذلك إرساء القواعد السلمية لاتفاقية أديس أبابا.(١)

واستمر الوضع على ما هو عليه حتى تسلم المدنيين السلطة ، حيث عقد اجتماع في أديس أبابا بين رئيس الوزراء الصادق المهدي وجون قرنق عام ١٩٨٦تم الاتفاق فيه على عقد لقاء آخر ، وكان هذا اللقاء استكمالاً لاتفاق (كوكا دام) الذي عقدته الأحزاب والقوى السودانية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد القضاء على حكم نميري ، واتفق الصادق المهدي مع قرنق على أن إعلان كوكا دام هو قاعدة مقبولة للانطلاق إلى اتفاق نهائي حيث حدد المهدي نقاط الخلاف بثلاثة عناصر هي حالة الطوارئ التي يخضع لها السودان نتيجة الحرب في الجنوب ووقف اطلاق النار وإلغاء قوانين أيلول عام ١٩٨٣ المتعلقة بتطبيق الشريعة الإسلامية في عهد النميري ، وأكد المهدي أن الخلاف حول النقطتين الأولى والثانية هو خلاف شكلي وليس أساسي وذلك لأن

---

(١) عبد الملك عودة ، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨ ، مجلة الدستور ، العدد ٣٩٥ ، أيلول ١٩٨٥، ص٢٠.

عودة الأمن والاستقرار سيلغي حكماً هذا الخلاف ، أما النقطة الثالثة فقد أوضح المهدي أن الخلاف فيها حول ماذا بعد إلغاء هذه القوانين.[١]

وقد أعلن المهدي قبل ذهابه إلى أديس أبابا عن استعداده لإلغاء ثلاثة قرارات هي:[٢]

١) تطبيق الشريعة الإسلامية تبعاً لقرارات أيلول عام ١٩٨٣.

٢) اتفاقية الدفاع المشترك المصرية السودانية التي وقعها نميري.

٣) الاتفاق العسكري السوداني الليبي الذي وقعه المجلس العسكري الانتقالي بعد توليه السلطة بعد ٦ نيسان عام ١٩٨٥.

أما وجهة نظر (قرنق) فقامت على النحو التالي :[٣]

١) تقدر حركته موقف المهدي وقبوله اتفاق كوكا دام كأساس للحل .

٢) يتولى المؤتمر الدستوري بعد وقف اطلاق النار تشكيل حكومة مؤقتة جديدة تضم أنصاره.

٣) يتم بعد ذلك دمج الجيش الشعبي لتحرير السودان بالجيش السوداني.

أن ما جعل موقف حركة (قرنق) متصلباً بهذا الشكل هو أنها نجحت في استقطاب حزب (سانو) إلى جانبها وهو أحد الأحزاب الجنوبية الكبيرة ، كما أن انضمام الأب (فيليب عباس غيوش) و حزبه القومي السوداني والذي لم يخف يوماً العمل على تحقيق مطالبه بقوة السلاح إلى حركة قرنق يعد أيضاً تعضيداً مهماً لهذه الحركة ويدفعها للتشدد في مواقفها وشروطها نظراً للمساحة والموقع الستراتيجي الذي ينطلق منه هذا الحزب وهو منطقة جبال النوبة في غرب

---

(١) أسعد حيدر ، المهدي يعرض وقرنق يوافق على اتفاق أديس أبابا ، المستقبل ، العدد ٤٩٤، ١٩٨٦ ، ص٢٢، عبد الملك عودة المصدر السابق ، ص١٨.

(٢) عبد الملك عودة ، المصدر السابق ، ص١٨، أسعد حيدر ، المصدر السابق ، ص٢٣.

(٣) أسعد حيدر ، المصدر السابق ، ص٢٣.

السودان حيث تتصاهر الأهداف بين الحركة والحزب طوال سني الصراع مع شمال السودان ، ومن العوامل الهامة التي كان يراهن عليها (قرنق) هي الصراع بين المجلسين الحاكمين في السودان وهما مجلس السيادة ومجلس الوزراء ، بالاضافة إلى الدعم الخارجي الذي كان يتلقاه قرنق.(١)

ومع ذلك فأن هناك نقاط ضعف ساهمت في التقليل من فاعلية حركة (قرنق) في مواجهة الحكومة المركزية في السودان ، ومن بين هذه النقاط هو نشوب النزاعات المسلحة بين حركة (قرنق) التي تتألف في غالبيتها من أثنية الدينكا وبين حركة (انيانيا) المؤلفة من أثنية النوير والتي تحالفت عام ١٩٨٥ أثر سقوط حكم النميري مع الحكومة المركزية الجديدة في الخرطوم ، بالإضافة إلى هذا فأن رفض قرنق في نيسان عام ١٩٨٦ المشاركة في الحكومة المدنية المنبثقة عن الانتخابات التشريعية والتي كرست العودة إلى الديمقراطية خيب آمال الكثيرين من أنصار السلام به وأدى إلى فقدان شعبيته في شمال السودان ، أما النقطة الأخرى فهي فقدان الحركة لدعم ليبيا التي أيدت النظام السوداني الجديد حيث أن الحكومة السودانية أخذت تطمئن شيئاً فشيئاً للتأكيدات الليبية بأنها أوقفت دعمها العسكري والمادي لحركة (قرنق).(٢)

ومن عوامل الضعف الأخرى للحركة هو أن الحكم العسكري في أوغندا الذي انقلب على نظام الرئيس(ملتون أوبوتي) طلب من الحركة وقف عملياتها التي تشنها من الساحة الأوغندية على جنوب السودان إلى حين إعادة ترتيب الوضع الأوغندي الذي لا يقل حاجة للاستقرار عن الوضع السوداني ، وكذلك

---

(١) الدستور ، العدد ٣٩٥، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.

(٢) المجالس ، الكويت ، العدد ٩٣٧، تموز ، ١٩٨٩، ص٢١ ، الدستور العدد ٣٩٥، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.

نجاح الدبلوماسية السودانية بإعادة الأوضاع مع أثيوبيا إلى توازن مقبول بعودة سفراء البلدين إلى كل من الخرطوم وأديس أبابا.[١]

ولكن مع هذا فأن القوة العسكرية المتمردة في جنوب السودان كان يصل عددها إلى (١٢ألف) رجل وانظم إليها متطوعون غير نظاميين من سكان الجنوب الزنوج بحيث ارتفع العدد إلى حوالي (٤٣)ألف رجل ، وكان هؤلاء يتلقون المساعدات العسكرية والمالية من الخارج وخصوصاً من أثيوبيا ، في حين أن القوة الشرعية العسكرية الموجودة في الجنوب السوداني كان قادتها هم فقط من عرب الشمال بينما قاعدتها كانت أكثريتها الساحقة من سكان المناطق الجنوبية الثلاث أي من الزنوج المتعاطفين مع حركة (قرنق) ، ولذلك فأن معنويات هذه القوة كانت ضعيفة ومهزوزة وبالتالي كان لا يمكن الاعتماد عليها في أي قرار حاسم للانقضاض على القوات الجنوبية ، وكما كان وجود مركز حركة قرنق في جنوب السودان أي في المنطقة التي تعيش فيها القبائل الزنجية والتي تنظر نظرة عدم الثقة إلى نظام الحكم المركزي يعد عاملاً مساعداً للحركة للقيام بنشاطاتها.[٢]

وفي ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٨٨ وقع زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون قرنق) في أثيوبيا على مبادرة السلام السودانية ، والتي أعدت لتمهد الطريق لعقد المؤتمر الدستوري دون أن تتناول المسائل الجوهرية للنزاع واكتسبت المبادرة أهميتها من ثلاثة أوجه هي :[٣]

---

(١) الدستور ، المصدر السابق ، ص٢٠.

(٢) محمد السماك ، هل يبقى سوار الذهب ، مجلة الأسبوع العربي ، العدد ١٣٤٦ ، تموز ، ١٩٨٥، ص٥.

(٣) عبد الملك عودة ، مصدر سبق ذكره ، ث١٩ ، أبيل الير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٩.

أ. أن الحركة الشعبية تحلت بكثير من المرونة فيما يختص بالمسائل الاجرائية بالقياس إلى محادثات وبيان كوكا دام ، إذ وافقت على تجميد تنفيذ قوانين الشريعة لعام ١٩٨٣ دون أن تصر على إلغائها قبل انعقاد المؤتمر الدستوري ، كما أصرت على ذلك في بيان كوكا دام .

ب. عدم إصرار الحركة على استبدال دستور عام ١٩٨٥ الانتقالي بدستور عام ١٩٥٦ المؤقت والمعدل في عام ١٩٦٤.

ت. تحديد موعد لعقد المؤتمر الدستوري وتكوين لجنة تحضيرية له.

وقد حظيت هذه المبادرة بتأييد واسع من قبل وسائل الإعلام والأحزاب السياسية السودانية ومن الحكومات العربية لاسيما مصر والسعودية والعراق ، في حين عارضتها الجبهة الإسلامية بشدة الأمر الذي ادى إلى انسحاب الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة.[١]

واستمر القتال وأعمال العنف التي باشرتها قوات (قرنق) في جنوب السودان إلى درجة احتلال مدن ومناطق بأكملها وتصاعدت العمليات العسكرية من كلا الجانبين إلى الحد الذي تعذر فيه نقل المواد والمؤن الغذائية للاقليم الجنوبي ، الأمر الذي جعل خمس ملايين شخص يكابدون الجوع وتتهددهم الأمراض مما حدا بالجمعيات الإنسانية الدولية إلى مناشدة (قرنق) بعدم التعرض لقوافل المؤن والأغذية.[٢]

كما لم تقتصر ضحايا الحرب الأهلية على الذين اشتركوا في المواجهة العسكرية بل امتدت إلى المدنيين المحاصرين في اشتباكات تبادل النار أو كانوا

(١) أبيل ألير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٩.

(٢) عادل توفيق عبد النور ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠.

ضحايا الألغام أو تحطم الطائرات ، وقد قدر عدد القتلى المدنيون من هذه الفصيلة في عام ١٩٨٨ بستة آلاف شخص ، ولكن الموت الناجم عن ظروف الحرب من مجاعة وأوبئة واشتباكات قبلية وحالات الفوضى كان يفوق في عدد ضحاياه العسكريين والمدنيين من كلا الجانبين ، كما أن نفقات الحكومة اليومية على الحرب بلغت (٢) مليون دولار يومياً خلال شهر نيسان عام ١٩٨٩ وهو ما يعادل (٣٠) مليون جنيه سوداني يومياً.[١]

واستطاع الجيش الشعبي لتحرير السودان في المدة من عام ١٩٨٣ وهو عام اقصاء قوات الحكومة المركزية من عاصمتي مديريتين ومن أربعة عشر مركزاً ومن أكثر من (٩٠)قرية حتى منتصف عام ١٩٨٩ أن يحتل ٨٠% من الأرياف الجنوبية وبعض الاجزاء من جنوب كردفان وجنوب النيل الازرق.[٢]

وفي ظل هذه الأوضاع رفض رئيس الوزراء السوداني الصادق المهدي إجراء أية مفاوضات مع (قرنق) إلا بعد أن يتخلص من الهيمنة الاثيوبية ، وأعلن أن التدخل الاثيوبي هو الذي يقف عقبة في سبيل حل مشكلة الجنوب متهماً أثيوبيا بسعيها لاقامة دولة ماركسية في جنوب السودان ، وأخرى في شمال الصومال ، واستخدم المهدي أسلوباً جديداً في التعامل مع الأزمة إذ قام بزيارة إلى الاتحاد السوفيتي وكانت الأولى من نوعها التي يقوم بها زعيم سوداني منذ خمسة عشر عاماً وتتضح أهمية هذه الزيارة بسبب الطبيعة المتدهورة للعلاقات بين البلدين خلال فترة حكم نميري ، ولقد حصل رئيس الوزراء السوداني خلال الزيارة على أسلحة سوفيتية مما انعكس على موقفه العسكري في

---

(١) أبيل ألير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٧.

(٢) عبد الملك عودة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩ ، أبيل ألير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧١.

الجنوب ، واستطاعت حكومة المهدي ومن خلال إدارتها للصراع مع الجنوب أن تعزل حركة (قرنق) عن مصادر قوية كانت تؤيدها وتدعمها من الخارج.(١)

ومع تصاعد القتال في جنوب السودان وما أسفر عنه من استيلاء قوات (قرنق) على مدينة (كيوبتا) في كانون الثاني عام ١٩٨٨ وبالتالي إخلاء المدينة من القوات الحكومية والسكان المدنيين مما أثار الحيرة والارتباك في تحركات المهدي وردود أفعاله في مساعيه لتطويق أزمة جنوب السودان ، ومرد ذلك نابع في الأصل من أنه ومنذ توليه السلطة كان يقلل من حجم قوة قرنق وأهمية حركته ، وكان يعتقد أن احتواء الحركة وجناحها العسكري يمكن أن يتم عبر وسيلتين :(٢)

الأولى : عن طريق المنظمات والأحزاب والزخم الشعبي الذي نفذ الانتفاضة وأطاح بحكم الرئيس نميري واعتبار أن ذلك كفيل باحتواء كل أشكال المعارضة للنظام السوداني .

الثانية : أن قضية الجنوب وموقف قرنق منها لم يكن يشكل في التحليل النهائي قيدا على مقاليد الأمور في البلاد .

وفي ضوء هاتين الوسيلتين ترك للمنظمات الشعبية والحزبية مهمة التفاوض المباشر مع قرنق ، وبالفعل أخذت وفود شعبية وحزبية مهمة القيام برحلات مكوكية بين الخرطوم وأديس أبابا في ظل حملة إعلامية كانت تبشر بتحقيق تقدم وانجازات صيغت في اتفاق كوكا دام وما تبعه من حديث عن عقد المؤتمر الدستوري ومشاركة قرنق نفسه في المؤتمر لحل قضية الجنوب نهائياً ، وكرس المهدي هذا التوجه بإعلانه عن تخصيص حقيبة وزارية للسلام في وزارته الأولى

---

(١) هاني أرسلان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١١.

(٢) التقرير ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، شباط ، ١٩٨٨، ص٧.٦ .

وأوكل أدارة شؤونها في البداية لممثلين عن الأحزاب والمنظمات الشعبية ، أما الوسيلة الثانية والتي أثر المهدي أن يتولى زمام الأمور بنفسه تمشياً مع المصلحة الخاصة حيث كان يعتقد أن (قرنق) أداة طيعة في أيدي أجنبية وبالتالي كان المهدي راغباً في تحقيق نصر دبلوماسي شخصي يسجل له.[١]

ولكن جهود المنظمات الشعبية لم تسفر عن شيء ، إذ رفض (قرنق) أكثر من مرة الاجتماع بالوفود السودانية كما بدأ يلمح إلى رفضه التعامل جملة وتفصيلاً مع حكومة الائتلاف باعتبارها تمثل حسب رأيه تحالفاً رجعيا رفضه الشعب السوداني من قبل .[٢]

هذا لم يمنع الصادق المهدي من فتح منافذ جديدة للإطلال منها على (مسألة قرنق) فحاول التفاوض مع قرنق وتمت لقاءات على مستويات مختلفة في عدة مدن منها لندن لكنها هي الأخرى لم تسفر عن شيء ، ثم جاءت مرحلة التفاوض مع أثيوبيا إذ بدأ المهدي يدرك أن قضية قرنق ينبغي أن ينظر إليها في إطار دور السودان الإفريقي والعربي ، ومن هنا جاء إيعازه للأحزاب الجنوبية بفتح حوار مع (قرنق) والدول المجاورة لكن تلك المباحثات جرت في إطار يسير لصالح (قرنق) حتى أن زعماء الأحزاب الجنوبية اقتربوا خطوات أكثر من أفكار وتحليلات (قرنق) وعاد بعضهم إلى الخرطوم وهم أكثر تشدداً بالنسبة لقضايا حكم الأقاليم الجنوبية ومسألة القوانين الإسلامية ، وأن الأحزاب الجنوبية اجمعت على اختيار رئيس لمجلس النواب في الجنوب بعد أن سحبت ثقتها من الرئيس (ماثيو أبور) في أعقاب اقتراحه بإنشاء ما أسماه بقرى السلام

---

(١) المصدر السابق ، ص٧.

(٢) عبد الملك عودة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨ .

في الجنوب ورشحت هذه الأحزاب (الياها جيمس) أحد الزعماء الذين تفاوضوا مع (قرنق) في كمبالا.[١]

ولقد تبين للحكومة السودانية بما لا يدع مجالاً للشك أن قوات (قرنق) كان يشرف على تدريبها أثيوبيون وكوبيون ، كما ثبت أن آخر هجوم لقوات قرنق على منطقة (الكرمك) وهي في الحدود الشرقية للسودان مع أثيوبيا أنه من تخطيط الأثيوبيين وبمعاونتهم إذ يستحيل أن تخترق قوات قرنق المنطقة دون دعم أثيوبيا.[٢]

وتركت الحرب في الجنوب آثارها السلبية اقتصادياً واجتماعياً في تدمير البنى الأساسية في الجنوب وتعطيل التنمية وتفشي المجاعة بسبب تعثر نقل الإغاثة ، كما أنها أدت إلى عدم استثمار النفط في حقول (بانيتو) في الجنوب والتي أثبتت الأبحاث أنه يوجد فيها حوالي ثلثي البترول المكتشف في السودان ، وقد توقف العمل فيها منذ عام ١٩٨٤ بسبب هجوم حركة قرنق على مواقع الشركة ، وإذا تم حساب الخسارة المترتبة على عدم استثمار البترول فهي كانت تقدر بـ(٢٥٠) مليون دولار بجانب حساب تكلفة ما دمر من مرافق الدولة ومن البنى الأساسية كالطرق والجسور فضلاً عن قيمة المعدات والطائرات والتي قدرت بعدة ملايين من الدولارات .[٣]

ومع اشتداد المعارك وتصعيدها من قبل حركة (قرنق) والتصعيد المضاد من قبل حكومة الصادق المهدي ، فأن الجبهة الداخلية انقسمت إلى معسكرين

---

(١) التقرير ، مصدر سبق ذكره ، ص٧.

(٢) محمد الحسن أحمد ، حرب الجنوب بين الحل والأصابع الاجنبية ، مجلة التضامن ، العدد ١٤٧، ١٩٨٦، ص٢٤.

(٣) محمود خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٩، صلاح عبد الرحيم الأمين ، مجلة الدستور ، العدد ٥٦٨، ١٩٨٩، ص٣٧.

أحدهما يقف مع السلام والحوار الوطني والثاني يدعو إلى الحرب ويدق طبولها.[1]

ومن الجدير بالذكر أن قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان رفعت شعار تأسيس سودان جديد قائم على المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تنمو فيه جميع العناصر بحرية ودعت إلى عدم اختيار ديانة خاصة كعقيدة للدولة ودعت أيضاً إلى الاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها وأن لا يحتكر السلطة قلة متميزة ، ومع أن هذه الأهداف من شأنها أن وجدت لها تجاوباً في مناطق جنوب السودان وكذلك في مناطق شرق وغرب السودان المختلفة بالقياس إلى شماله، كما أنها حظيت بتأييد قلة من المثقفين في شمال السودان ذوي الاتجاهات المعتدلة ، ورغم هذه الأهداف المعلنة من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد اتجهت قاعدة جناحها العسكري إلى أهداف مختلفة كلياً وذلك لأنهم اعتبروا الصراع في الجنوب هو من أجل استقلاله استقلالاً تاماً وهي في هذا لم تختلف عن (الانيانيا) خلال مرحلة الحرب الأهلية الأولى.[2]

ويرى البعض أن أساس المشكلة هو انعدام المشاركة الاقتصادية للجنوب ، فقد استمر التخلف الاقتصادي والاجتماعي لهذا الجزء من السودان والتمييز في توزيع التنمية مما عزز حالة عدم الثقة في علاقته مع الشمال وتصاعد الاضطرابات الأمنية فيه، ومن الواضح أن إقليم جنوب السودان كان يعد من أكثر المناطق تخلفاً نظراً لعوامل العزل الطبيعية والسياسية التي حالت

(١) الدستور ، العدد ٥٧٢، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.

(٢) نازلي معوض أحمد ، الديمقراطية والصراعات في العالم الثالث ، مجلة المنار ، العدد ٦٥، أيار، ١٩٩٠، ص١٢١ ، أبيل الير ، مصدر سبق ذكره ص٢٥٥. ٢٥٦.

دون اتصـاله بالعـالم الخـارجي واسـتفادته مـن إمكانيـات التقـدم حتـى أن سـكان الجنوب لم يصلوا إلى مرحلة الزراعة المستقرة.[١]

أن ما حدث في جنوب السودان لا يمكن تبسيطه على أنـه نتيجـة للتفرقة بين العرب والمسلمين في الشمال من جهة والأفارقة والمسيحيين في الجنوب من جهة أخرى ، فالسودان ليست الدولة الوحيدة في أفريقيا التي فيها أغلبيـة مسلمة فلو كانت المسيحية هي المعيار لمن هو أفريقي لأدى ذلك إلى استبعاد مئات الملايين من المسلمين من القارة الأفريقيـة ، فالسنغال مثلاً فيها أغلبيـة مسلمة مقارنـة بالعدد الكلـي للسكان وأن عدد المسلمين فـي نيجيريا يفـوق عدد سكان السودان كافة كما كانت هناك معارضة لحركة (قرنق) في جنوب السودان نفسه خصوصـاً فـي إقليم الاسـتوائية الـذي يخشـى سـكانه ممـا يسـمونه هيمنـة قبائـل (الـدينكا) علـى الجنـوب، حيـث أن أغلـب المنتمـين لهـذه الحركـة هـم مـن قبيلـة (الـدينكا) أكبـر القبائـل فـي تلك المنطقـة ، أن حقيقـة التبـاين بجميـع أنواعـه فـي السودان شكل في آن واحد مصدر قوة ومصـدر ضـعف ، فهو مصدر قوة فـي حالة تعامل السودانيون مع هذا التباين على أساس حرية الاختيار والمساواة فـي المواطنـة ومصـدر ضـعف مـن حالـة تكـريس التعـدد والتبـاين الثقـافي والعرقـي والديني لأنه سيكون مصدر الأزمات للديمقراطية في السودان.[٢]

وبخصوص مشكلة الجنوب وجب الأخذ بنظر الاعتبار أمرين مهمين:[٣]

---

(١) مدحت أيوب ، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.

(٢) محمد بشير حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٣.

(٣) نـازلي معـوض أحمـد ، مصـدر سـبق ذكـره ، ص١١٢، أسـعد حيـدر، مصـدر سـبق ذكـره، ص٢٣.

الأول : أن مشكلة الجنوب سابقة على فترة حكم الصادق المهدي وأن أساس المشكلة يكمن في السياسات البريطانية (فرق تسد) والتي فرضت في عام ١٩٢٢ سياسة المناطق المقفلة .

الثاني : أن السودان ومن خلال موقعه الجغرافي شكل نقطة وصل بين النيل والقرن الأفريقي وبين العرب والأفارقة ، وبهذا فأن السودان هو موضع أخذ وجذب ليس من دول الجوار فحسب بل من القوتين العظميين آنذاك.

٢. المشكلة الاقتصادية :

تسلم النظام الديمقراطي أوضاعاً اقتصادية متداعية تميزت بالاختلالات والتشوهات والفجوات بين متطلبات الاستهلاك والقدرة على الإنتاج وبين التزامات الدولة الأساسية وقدرتها على زيادة إيراداتها ، وبين الطلب على استيراد السلع الاستهلاكية والإنتاجية الضرورية والقدرة على التصدير وبين متطلبات الاستثمار والادخار ، كما تسلم مديونية خارجية بلغت نحو ٩مليار دولار وقدرت قيمة سدادها السنوية في ذلك التاريخ ما يعادل ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات كما وصل معدل التضخم السنوي إلى ما يتراوح بين ٣٠%و ٤٠%.[١]

وانخفض الناتج الزراعي بالقياس إلى الناتج القومي ، ففي عام ١٩٥٦.١٩٥٥ كانت النسبة ٦٠,٧%في حين بلغت هذه النسبة في عام ١٩٨٧ حوالي ٣٩% ، وهذا يؤكد حالة الهبوط والتدهور في أهم ركائز الاقتصاد السوداني.[٢]

---

(١) لقاء مع الشريف الهندي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥.

(٢) فتحية محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥.

وجاءت الحرب الأهلية في الجنوب لتلقي بظلالها في الازمة الاقتصادية والتي أدى استمرارها إلى ما يلي:[1]

أ. وقف عمليات التنقيب عن النفط والتي كان السودان يعلق عليها آمالاً كبيرة لتجنب حالة الافلاس التي تهددته ، فقد توقف الانتاج في حقول (بانيتو) الغنية بالنفط.

ب. وقف العمل في قناة الري الضخمة (جونقلي) والتي من شأنها أن توفر للسودان كمية من المياه في مناطق بعيدة عن مجرى نهر النيل تبلغ ٦مليار متر مكعب مما ينقذ الأراضي الزراعية من الجفاف ويزيد من الانتاج الزراعي الذي يحتاج إليه السودان للتغلب على خطر المجاعة الذي كان يتهدد أكثر من نصف سكان السودان حسب تقديرات منظمة الأغذية الدولية.

ت. أدت الحرب إلى زيادة التكاليف العسكرية الباهظة في الوقت الذي كان السودان بحاجة ماسة إلى رصد هذه المبالغ الضخمة لعمليات التنمية.

ومن المعوقات التي برزت أمام تحسن الوضع الاقتصادي في تلك الفترة هي مديونية السودان الداخلية والخارجية ، إذ بلغت حوالي ٩مليار دولار للخارج أما الديون الداخلية فتزيد على مليار ونصف كانت الحكومة عاجزة فيها عن تسديد الفوائد المترتبة على هذه الديون حيث بلغت قيمة مستحقات عام ١٩٨٥ حوالي ١,٨ مليار دولار واضطر السودان إلى إعادة جدولة ديونه الخارجية مرات عديدة.[2]

---

(١) محمود خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٩ ، محمد السمال ، مصدر سبق ذكره ، ص٥.

(٢) مجلة الأسبوع العربي ، العدد ١٣٦٣ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٥، ص٣٧.

ولقد ازدادت نسبة الديون من خلال سعي السودان لانجاز مشروع قناة (جونقلي) ، فبالرغم من عدم حاجته لمياه إضافية في تلك الفترة فهو كان يستخدم ١٣,٥مليار متر مكعب من حصته البالغة ١٨,٥ مليار متر مكعب ، إلا أن أهمية المشروع تتمثل في دعم أعمال تنمية الجنوب وربط ملكال من بوروجوبا بطريق بري ومائي يكون أساساً لشبكة المواصلات داخل الجنوب نفسه بالإضافة إلى رغبة السودان في تأكيد إستراتيجية باستغلال الفائض من هذه المياه في منطقة المستنقعات في جنوب السودان.(١)

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الديون كانت في تزايد مستمر ولم تستطع الحكومة وضع حد لها أو ايقاف تدهورها ففي الوقت الذي كانت تبلغ ٩مليار دولار عام ١٩٨٥ بلغت ١٤ مليار دولار في عام ١٩٨٩وازدادت أيضا نسبة التضخم حيث بلغت ٨٠%في أواخر حزيران عام ١٩٨٩ ، وكان آخر قرار اتخذته الجمعية التأسيسية قبل حلها في ٢٩ حزيران عام ١٩٨٩ هو فرض ضريبة دفاع قدرها ١٠% على كل إيرادات المواطنين.(٢)

وأزاء عجز السودان عن سداد ديونه ، اتخذ صندوق النقد الدولي موقفا متعنتاً منه وأصر على تطبيق سياساته من تخفيض قيمة الجنيه السوداني وزيادة اسعار السلع الضرورية وتحديد أوجه ومقادير تخفيض الصرف العام ، و قوبلت هذه الشروط بالرفض التام من جميع الجهات المعنية الرسمية والشعبية وبات واضحاً أن سياسات الصندوق التي أدار بها الاقتصاد السوداني في المرحلة السابقة كانت بداية التدهور الحقيقي ولذلك ارتفعت الأصوات منادية بأن

---

(١) يوسف أبو نجم ، نهر النيل والأمن القومي المصري ، السياسة الدولية ، العدد ٧٩، ١٩٨٥، ص٤٧.٤٨.

(٢) أبيل الير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٢.

استقلال القرار الاقتصادي هو الخطوة الأولى من أجل تحسين مسار الاقتصاد السوداني.[١]

وكان هذا هو جوهر المفاوضات التي جرت بين الجانبين في شباط عام ١٩٨٦ ولكن بعد حوالي ثلاثة أسابيع اتخذ وزير المالية السوداني عدداً من الإجراءات الاقتصادية مثل رفع سعر الكازولين ورفع سعر بيع السكر للصناعات وأن يتبع الإجراء نفسه لبعض المواد البترولية كما فرض ادخار إجباري قدره (٥%) من مرتبات العاملين وتخفيض المصروفات الحكومية في قطاع الخدمات والإنشاءات بمقدار ١٠% وتم تخفيض قيمة الجنيه السوداني بمقدار ٢٢% مما نتج عنه زيادة في سعر الدولار بلغت ٢٧,٨%، وكان معنى هذا أن الإجراءات تتحملها جماهير العاملين والمنتجين الصغار بينما ينعم التجار والطفيليون بحياة تخلو من المعاناة والأزمات.[٢]

وأصدر مجلس الوزراء في ٢٦ كانون الأول عام ١٩٨٨ قراراً بزيادة سعر السكر إلى ٥٠٠% وقرر فرض ضريبة جديدة أسماها ضريبة إعادة التعمير بنسبة ١٥% على البضائع المحلية و ١٥% على الواردات وزيادة سعر السكائر المحلية والمستوردة بنسبة ٥٠% ، وذكر أن الغرض من هذه الزيادات هو لدعم الإيرادات الذاتية للميزانية العامة حتى تغطي الزيادة التي طرأت في بعض المصروفات نتيجة لرفع الحد الأدنى للأجور.[٣]

أن زيادة سعر السكر جاءت في ظل ظروف تموينية ومعيشية صعبة واجهتها البلاد ، وفي ما يخص الزيادة في الأجور والرواتب ذكر رئيس الوزراء

---

(١) عادل توفيق عبد النور ، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

(٢)المصدر نفسه ، ص٤٤.

(٣) الدستور ، العدد ٥٦٧، كانون الثاني ، ١٩٨٩، ص١٨.

الصادق المهدي أن تمويل تكلفة زيادة الأجور يحتاج إلى مليارين جنيه بالاضافة إلى ٢,٥ مليار جنيه أخرى تمثل عجز الميزانية للدولة بخلاف العجز المتراكم منذ عهد نميري بما فيه تراكمات الديون ، وبخصوص البدائل المتاحة للتمويل ومنها التمويل التضخمي بطبع النقود فقد استبعد أن تلجأ اليه الحكومة مشيراً إلى أن الحد الاقصى للاستدانة المتاحة من النظام المصرفي تبلغ ١,٢ مليار جنيه وسبق للحكومة أن استدانت منها ١,١مليار جنيه أي معظم المتاح منها.[١]

وأكد وزير المالية عمر نور الدائم أن هذه الإجراءات كان لابد منها لمواجهة ما وصفه بالتدهور الاقتصادي الذي وصل إلى معدلات عالية ، وأن خيار زيادة الأسعار الذي اتخذه مجلس الوزراء ضمن عدة بدائل طرحت عليه من بينها خفض حجم العمالة وذلك لأنه البديل الوحيد الذي يوفر الغطاء اللازم لتغطية زيادة الأجور من موارد حقيقية ، مشيراً إلى أن هذه الزيادة ستوفر أكثر من (٣)مليارات جنيه في العام منها (٢)مليار لتمويل رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٣٠٠جنيه في العام ونصف مليار لدعم الذرة الغذاء الرئيسي للمواطنين ، ونصف مليار جنيه لتغطية تكلفة إنتاج السكر.[٢]

عبرت جماهير الشعب السوداني عن رفضها المطلق لهذه القرارات التي ستزيد من تفاقم الأزمة المعيشية فسارت تظاهرات كبيرة وأعلن الإضراب العام في كل أنحاء البلاد لحين تراجع الحكومة عن هذه الزيادات وأصدرت الهيئات النقابية بيانات ومذكرات ضمنتها استنكارها ورفضها المطلق لتلك القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء والتي تعني في محصلتها النهائية أخذ الزيادة التي جاءت في الحد الأدنى للأجور ونسبة من الأجور السابقة ، ولقد أجبرت هذه

---

(١) صلاح عبد الرحيم الأمين ، الدستور ، العدد ٥٦٩، كانو الثاني ، ١٩٨٩، ص٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص٣١.

الإضرابات والمظاهرات والمواكب الجماهيرية والنقابية في الخرطوم وغيرها من الأقاليم الحكومة على إلغاء تلك القرارات وإصدار بيان من مجلس الوزراء جاء فيه تأكيد المجلس على قراراته السابقة حول الحد الأدنى للأجور.[١]

ولقد تدنت المساعدات الخارجية بحيث بلغ النقص في التمويل الخارجي المتوقع لعام ١٩٨٩ حوالي ٨٧٧ مليون دولار ، بالاضافة إلى المبالغ الضخمة التي خصصت في الميزانية لدعم السلع ومنها (١٨٩) مليون جنيه لدعم السكر (١٩٤) مليون جنيه لدعم البترول و ٢٧١ مليون جنيه كدعم إضافي للقمح.[٢]

وكانت الميزانية العامة السودانية للعام ١٩٨٩ـ ١٩٩٠ قد سجلت عجزاً كبيراً بلغ (١٣)مليار جنيه تمت تغطية (٥,٤) مليار جنيه منه من العون الخارجي وظل (٧,٦) مليار تمت تغطيته من النظام المصرفي عن طريق الاستدانة من المؤسسات المصرفية في العالم ، وفي تقريره الذي رفعه إلى الجمعية التأسيسية لخص وزير المالية مشاكل البلاد الاقتصادية بقوله أن البلاد تعاني من الاستدانة الداخلية والديون الخارجية والعجز في ميزان المدفوعات وتدهور قيمة الجنيه السوداني والجمود في حصيلة الصادرات والتشوهات الهيكلية.[٣]

أن ما ذكر من مشاكل وعوائق في الجانب الاقتصادي للمرحلة المذكورة قد أثرت تأثيراً مباشراً في مسيرة السودان وشكلت تحدياً كبيراً أمام استمرارية حكوماته المتعاقبة وانعكست انعكاساً مباشراً على جوانب الحياة المختلفة في هذا البلد ، وأن فشل الحكومات المدنية المتعاقبة في حل مشكلة الجنوب والتي أدت

---

(١) مجلة الدستور ، العدد ٥٦٧، مصدر سبق ذكره ، ص١٨.

(٢) صلاح عبد الرحيم الأمين ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢.

(٣) الدستور ، العدد ٥٩٢، تموز ، ١٩٨٩، ص٥.

إلـى استنزاف موارد السودان الاقتصـادية والبشرية وكذلك حرمانـه مـن اسـتغلال الإمكانيات الهائلـة بفعل مـا تستهلكه هذه الحرب من خسائر ماليـة تنفق يومياً على الحرب حيث لو أنفقت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لساهمت في حل الأزمات التي واجهها السودان.

٣. تطبيق الشريعة الإسلامية :

من المعلوم أن الساحة السياسية السودانية بعد فترة سقوط حكم نميري عام ١٩٨٥ شهدت تزايداً واضحاً في تشكيل الأحزاب السياسية وكان لكل حزب اتجاهه الفكري الذي يحاول جاهداً السعي لنشره وتحقيقه ، وهذا يعني بروز خلافات فكرية كثيرة حول تطلعات وطموحات وأهداف كل حزب هذا أولاً ، وثانياً أن الساحة السياسية السودانية قبل سقوط نميري كانت تضم مجموعتين مؤثرتين من الأحزاب السياسية حيث أن المجموعة الأولى كانت ذات توجهات إسلامية ولعبت دوراً مهماً في إصدار قرارات أيلول عام ١٩٨٣ الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية ، أما المجموعة الأخرى فكانت تؤمن بحرية الاعتقاد أو يعبر عنها بالاتجاه التقدمي ، ومن الطبيعي أن يحصل خلاف حاد حول الشريعة وتطبيقها يضاف إلى ذلك أن مسألة الشريعة الإسلامية لم تكن لتأخذ هذا الاهتمام السياسي لولا وجود قرارات أيلول عام ١٩٨٣ ، وهكذا نجد أنه في المرحلة الانتقالية كان الأمر المتعلق بهذه القرارات قد ترك للحكومة المدنية لتقرره وذلك لأن القادة الانتقاليين كانوا يرون أن أمر تطبيق الشريعة الإسلامية متروك للشعب السوداني ليقرره وأن بعض القادة الآخرين كانوا يرون أن تطبيق

الشريعة الإسلامية لم يكن صحيحاً لأنه كان يهدف أولا وأخيراً إلى المزايدات السياسية.[1]

وبرزت المشكلة أثناء المباحثات مع الجنوب إذ اشترط (قرنق) في بداية الأمر على وجوب إلغاء العمل بالقوانين الإسلامية كشرط مسبق لوقف إطلاق النار ثم عاد ليعدل عن شروطه السابقة أثناء المباحثات مع الحزب الاتحادي الديمقراطي في عام ١٩٨٨، إذ اكتفى فقط بالمطالبة بتجميد العمل بهذه القرارات كما مر سابقاً ومن الضروري الإشارة إلى أن الأحزاب المؤتلفة في الحكومة المدنية ذاتها لم تكن متفقة في آرائها وأفكارها حول هذه المسألة ، فحزب الأمة كان يرى وجوب الغاء هذه القرارات واستبدالها بقرارات إسلامية أخرى في حين كان الحزب الاتحادي الديمقراطي يرى وجوب إلغائها دون استبدالها إلا بقرارات تتلائم مع مصلحة الشعب السوداني وعند دخول الجبهة الإسلامية في الحكومة الثالثة والتي ترى وجوب تطبيق هذه القرارات أصبح من الصعوبة بمكان إلغائها حتى أن هذه المسألة كانت وراء اسقاط مشروع الاتفاق الذي وقع في تشرين الثاني عام ١٩٨٨ بين قرنق والحزب الاتحادي الديمقراطي والتي أدت إلى أزمة سياسية انسحب على أثرها الحزب الاتحادي من الائتلاف الحكومي.[2]

لقد اعتبرت الجبهة الإسلامية مسألة الشريعة خطاً أحمر لن تسمح لأحد بتجاوزه ، حتى أن الصادق المهدي الذي وقع ممثلون عن حزبه على ميثاق الانتفاضة والذي طالب بإلغاء هذه القوانين لم يستطع اتخاذ مثل هذه الخطوة منذ توليه رئاسة الوزارة لتحاشي المعارضة الواسعة التي يمكن للجبهة أن تثيرها في

(١) مختار عجوبة ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٢.

(٢) محمد الحسن أحمد ، مصدر سبق ذكره ، العدد ١٥٥، ص١٤ ، مجلة المجلة ، لندن العدد ، ٤٦٠، كانون الأول، ١٩٨٨، ص٢١.

وجهة والتي قدمت نماذج عملية لها في المسيرات الحاشدة التي ضمت ما يزيد على عشرة آلاف شخص، وبسبب الارتباط الشديد بين مسألة تطبيق الشريعة ومشكلة الجنوب حيث طالب الجنوبيون بإلغاء هذه القوانين أو على الأقل تجميدها كشرط مسبق ضمن شروط أخرى للمشاركة في المؤتمر الدستوري فأن تصلب الجبهة الإسلامية في موقفها من مسألة الشريعة كان يمثل في نفس الوقت رفضاً قاطعاً للتقدم نحو حل مشكلة الجنوب.[١]

من خلال هذا اتضح مدى الترابط الوثيق بين مسألة تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية وإيجاد حل لمشكلة الجنوب ، وبالتالي أصبحت معادلة صعبة التوازن وأدت إلى استمرار المشكلة دون حل وذلك لتناقضات القوى السياسية واختلاف اتجاهاتها الفكرية.

---

(١) جمال عبد الجواد،مصدر سبق ذكره،ص١٠٣، نازلي معوض أحمد،مصدر سبق ذكره،ص١٢١

٤. الخلافات الحزبية :

شهدت المرحلة الانتقالية صراعاً بين المجلس العسكري والنقابات حول الأحزاب ، فالأول كان يتخوف من انطلاق الأحزاب وإمساكها بمقاليد السلطة ونمو الصراعات والتمزقات الحزبية المتوقعة فور انتقال السلطة إلى المدنيين ، في حين أن النقابات كانت تتخوف من أن يفيد العسكريين من هذه المرحلة لتعزيز موقعهم وحينذاك لن تعوزهم القدرة على خلق الذرائع والتبريرات لتمديد حكمهم العسكري وقد شهدت هذه المرحلة غياب الحزب القادر على حسم التجاذب لمصلحة طرف ما وغياب الشخصية القيادية القادرة على الحصول على تأييد واسع على الصعيد الوطني.(١)

ومنذ البداية برزت خلافات حادة بين الاحزاب في مرحلة الحكم المدني للفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٩ حول طبيعة هيكلية الدولة السودانية وشكلها ، إذ طرحت الجبهة الإسلامية الخيار الإسلامي لتشكيل بنية العلاقات داخل الدولة في حين كان الائتلاف الحكومي بين حزبي الأمة والاتحاد الديمقراطي هو البديل الآخر وأن كان له صبغة دينية ، فحزب الأمة يرجع امتداده إلى طائفة الأنصار أما الحزب الاتحادي الديمقراطي فأن امتداده يعود إلى الطائفة الختمية.(٢)

وانشغلت الأحزاب السودانية بمعارك جانبية لم تكن بدرجة كبيرة من الأهمية مثل قضية (السدانة) لنظام نميري والتي كانت في حقيقتها معركة بين

---

(١) عبد العزيز حسين الصاوي ، وجهان للعسكرية السودانية ، مجلة الدستور العدد ٥٦٣، لندن ، السنة الثامنة عشرة ، ٦ حزيران ، ١٩٨٨، ص١٩ ، مجلة الاسبوع العربي ، العدد ١٣٣٨، ١٩٨٥، ص٢٦.

(٢) مجدي علي عبيد ، السودان وامكانية الاختراق الايراني ، السياسة الدولية العدد ٩٢، ١٩٨٨، ص١٩٢.

اليسار والجبهة الإسلامية ، إذ اتهم كل طرف الآخر بأنه أكثر خدمة للنظام السابق وانحاز حزب الأمة إلى اليسار ، وكان هذا سبباً رئيسياً في فشل قيادات الجبهة الإسلامية ومنهم الدكتور حسن الترابي في الحصول على مقعد في الجمعية التأسيسية ، ولكنه رغم هذه المعارك فأن اليسار فشل في احتوائها إذ جاءت الجماهير لتحسم هذا الصراع عن طريق الانتخابات حيث قفزت الجبهة الإسلامية لتحصل على المرتبة الثالثة في حين حصل الحزب الشيوعي صاحب هذه المعركة على مقعدين من أصل ٢٦٤ مقعداً وهو الذي يقال عنه أنه أقوى حزب شيوعي في الشرق الأوسط والقارة الأفريقية ، حيث أن الحزب المذكور قد أصيب من حيث فقدانه لزعاماته وإعدام معظم كوادره من الصف الأول مما أفقده الدافع والمحرك والبعد الدولي والإقليمي الذي كان يتمتع به.(١)

لقد أضر بالبعثيين السودانيين أثناء انتخابات عام ١٩٨٦ تبنيهم محاربة الجبهة الإسلامية مع الأحزاب الأخرى ، حيث شوهت دعاية الجبهة الإسلامية الفكر البعثي بتقديمها له وكأنه دعوة ارتداد مما وسع الهوة النفسية بينه وبين كثير من السودانيين بحكم التركيبة السكانية وخاصة بالنسبة لسكان جنوب السودان الذين لم يستسيغوا دعوة العروبة إلى جانب حداثة الحزب على الساحة السودانية.(٢)

أن لعبة التحالفات داخل الدولة هي الأخرى انعكست على الأحزاب السودانية ، إذ استفاد المهدي رئيس الحكومة من الخلافات العقائدية وبدأ يناور بها فتحالف مع اليسار لضرب اليمين ثم عاد ليتحالف مع اليمين لضرب

---

(١) محمد أحمد كرار ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٨. ١٤٠.

(٢) الانباء ، الكويت ، العدد ٣٠٠٧، ٢٨ نيسان، ١٩٨٦.

اليسار، وكان الحزب الاتحادي الديمقراطي أكثر الأحزاب تأقلماً مع كل الأجواء والبيئات.[1]

وبعد انطلاق التجربة الديمقراطية وبروز العديد من الأحزاب السياسية في الساحة السودانية يمكننا إجمال خصائص هذه الأحزاب وذلك لأن هذه الخصائص والسمات كانت وراء العديد من الخلافات الحزبية داخل الساحة السودانية وأهم هذه الخصائص هي :[2]

أ. أن الأحزاب الكبيرة الراسخة الجذور في السودان هي أحزاب تقليدية طائفية حسنة التنظيم فاقدة للإيديولوجية وعقيدتها السياسية غير واضحة وتعتمد على العواطف الشخصية لجمهور الفلاحين والمتدينين التابعين لهما، بينما الأحزاب العقائدية والإيديولوجية لم تظهر بقوة على الساحة السياسية وبقيت ضعيفة ومحدودة.

ب. انتشار ظاهرة الانقسام والانشطار داخل الحزب الواحد ، فليس هناك توحد في وسائل الأحزاب ولا في أهدافها واقتربت مسيرة كل حزب بالاجتهادات الشخصية لرئيسه وأعضائه القياديين وافتقرت معظمها إلى القيادة الجماعية والديمقراطية في اتخاذ القرارات حتى أنها وقعت فريسة للتصفية من قبل نميري ، ولم تدرك الأحزاب حجم المسؤولية بحس وطني بعيد عن المصالح الحزبية والشخصية الضيقة وبالتالي أصبحت غير قادرة على الحصول على الأغلبية المطلقة التي تمكنها من ممارسة السلطة بقوة فكثرت الحكومات الائتلافية القلقة التي توقف استمرارها على رغبة ومدى انسجام أطراف التحالف .

---

(١) محمد أحمد كرار ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٥.

(٢) ساجد أحمد العائدي ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٢. ٦٣.

ت. أن الأحـزاب العقائديـة ذات الإيديولوجيـة والتصـور الواضـح لـم توحـد جهودها كجبهة مضادة للأحزاب التقليدية والطائفية وترسخ جذورها في التجربـة السـودانية ، بـل حـدث العكس وراحـت تلـك الأحـزاب تصـارع بعضها البعض مثلما حدث بين الشيوعيين واليسار من جهة والاخوان المسلمين واليمين من جهة أخرى ، وبذلك قدمت خدمة للاحزاب التقليدية .

تميزت هذه الفترة بالتعصب والتنافس الحزبي لغرض الحصول على الأغلبية وشهدت البلاد تردياً وفوضى سياسية ، حيث بلغ عدد الأحزاب أكثر من ٣٨ حزباً كان لبعضها ولاءات لحكومات أجنبية وبعضها متحالف مع حركة التمرد.[١]

٥. التحديات الخارجية : وهي تنقسم على النحو التالي .

أ . العلاقة مع دول الجوار :

أن دول الجوار التي تحادد السودان مختلفة بأنظمتها السياسية وتوجهاتها الفكرية ، الأمر الذي انعكس على علاقات السودان معها فضلاً عن أن كل من هذه الدول لها مصالح معينة تحاول تحقيقها عبر السودان .

والسودان بدوره يؤثر في جيرانه ويتأثر بما كان يحدث عندهم وهذه المسألة جزء من قوته وضعفه في آن واحد وهو لم يستطيع البقاء في منأى عن الأحداث في الدول المجاورة له وخير دليل على ذلك هو جيش اللاجئين الذي توافد على الأراضي السودانية ليس بفعل الجفاف والفقر بل بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي التي سادت بعض الدول المجاورة مثل تشاد وأريتيريا وغيرها ، وظلت دول الجوار بالنسبة للسودان وباختلاف أنظمة الحكم فيها وباختلاف

---

(١) مشكلة جنوب السودان ، اطروحة دكتوراه،مصدر سابق ، ص٤٤.

منطلقاتها الفكرية والإيديولوجية تشكل إحدى الركائز التي ينطلق منها العمل المعادي في الجنوب سواء باعطائه تسهيلات في مجال الأسلحة والتدريب والمعسكرات أو بالدعم المادي والمعنوي ، واستغلت بعض دول الجوار قضية التمرد كقضية أساسية ودعمته كورقة ضغط أما لتسهيل الوصول لاتفاقيات تستفيد منها في حل قضايا داخلية وأما للحصول على عون من جهة عظمى تساند التمرد.(١)

وسنتناول علاقة السودان مع ثلاث من دول الجوار وذلك لحصول متغيرات مهمة في العلاقة مع هذه الدول في تلك المرحلة ، وكذلك لأهمية العلاقة معها بالنسبة للسودان وهي مصر وليبيا وأثيوبيا .

العلاقة مع مصر :

بقيت العلاقة مع مصر طيلة فترة الحكم الانتقالي تتراوح بين التوتر والفتور بسبب لجوء النميري إلى القاهرة ورفضها تسليمه إلى الخرطوم ، وبعد الانتخابات أصبح مسار العلاقات بين البلدين قائم على أساس التشكيك في نوايا وتوجهات المهدي وفي اطار هذا التشكيك عمدت مصر إلى اتباع وسيلتين لمواجهة شكوكها في نوايا المهدي وهما :(٢)

الأولى : العودة للتركيز على التعامل مع حليفها التقليدي وهو الحزب الاتحادي الديمقراطي .

---

(١) بيتر انيانج ، جذور الصراع في القرن الافريقي ، مجلة المنار ، العدد ٦٥، أيار ١٩٩٠ ، ص١٠١ ، قضايا السلام في السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨ ، مجلة الاسبوع العربي ، العدد ١٣٣٨ ، حزيران ١٩٨٥، ضص٢٦.

(٢) التقرير ، المجلد الثالث ، العدد ٢٣ ، كانون الثاني ، ١٩٨٨ ، ص٨.

الثانية : فتح منافذ جديدة للتعامل مع قوى سياسية سودانية أخرى مثل الاحزاب الجنوبية والجبهة الإسلامية القومية بل وعناصر سودانية لها وزنها في قيادات الانصار وحزب الأمة.

كانت هناك قضايا ذات حساسية أمام الحكومة السودانية تجاه العلاقة مع مصر ، منها موضوع إدانة اتفاقيات كامب ديفيد مع اسرائيل التي أيدها النميري في وقته والانسحاب من معسكر تأييد القاهرة التي حاولت تجنبها بأي ثمن كذلك مراجعة الاتفاقيات التي ابرمت في عهد نميري مع مصر وأهمها اتفاقية مياه النيل التي تزيد من حساسية القاهرة والتي تعتمد على مياه النيل عند أسوان في توليد ثلث الكهرباء التي تحتاجها مصر ومصانعها.[١]

ويبدو أن الحساسية والثارات القديمة في العلاقة بين طائفة الانصار ومصر قد أثرت على طبيعة العلاقة بين البلدين ، لاسيما وأن زعيم الطائفة الصادق المهدي هو نفسه رئيس الوزراء .

العلاقة مع ليبيا :

وبخصوص العلاقة مع ليبيا ، فقد تطورت العلاقة معها على حساب مصر وتمثل هذا التطور بناحيتين :[٢]

الأولى : عقد اتفاق مشترك بين وزيري الدفاع في البلدين أيام الحكم الانتقالي نص على أن تقدم طرابلس للجيش السوداني المساعدة في مجالات الأعداد والتموين والنقل والتزود بالمعدات .

---

(١) رؤوف مسعد ، عشرة أيام في السودان ، التغيير والتفجير ، مجلة المنار ، العدد ٦، السنة الأولى ، حزيران ، ١٩٨٥، ص٢٠٦.

(٢) محمد السماك ، مصدر سبق ذكره ، ص٧.

الثانية : سحب الليبيين أيديهم من حركة قرنق وإيقاف كافة المساعدات العسكرية لهم .

حاولت ليبيا الاستفادة من الأوضاع في السودان وتسخير الأمور لمصلحتها من خلال تطوير علاقتها مع حزب الأمة ومن ثم التدخل في السياسة السودانية ، وتوضح هذا من خلال فشل الزيارة التي قام بها وزير الدفاع السوداني الفريق عبد الماجد خليل عام ١٩٨٩ إلى ليبيا للحصول على إمدادات الأسلحة وللاتفاق على عودة خمسين ألفا من ميليشيات حزب الأمة المتواجدين في ليبيا منذ زمن نميري وقد طلب الليبيون إلحاق هذه القوات بالجيش وإسكانها في الخرطوم لتكون هي القوة المسلحة الوحيدة المسموح لها بالتمركز في العاصمة وهو ما رفضه وزير الدفاع السوداني ولكنه استقال عندما فوجئ بموافقة الصادق المهدي على قبول الشرط الليبي وتبين له أن اعتبارات الصراع الحزبي قد أصبحت لها الغلبة على اعتبارات المصلحة الوطنية ، وهذا مهد السبيل لمذكرة ٢٠ شباط عام ١٩٨٩ التي قدمها الجيش السوداني للصادق المهدي لتصحيح الأوضاع ، وقد كانت ليبيا تضغط على السودان باتجاه التخلي عن تأييد سياسة كامب ديفيد وإلغاء التكامل مع مصر وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة وبالتالي جعلت هذه الحالة السودان في موقف صعب الموازنة في علاقاته مع مصر وليبيا.[١]

---

(١) جمال عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٥ ، رؤوف سعد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٦.

العلاقة مع أثيوبيا :

سعى السودان إلى تحسين علاقاته مع أثيوبيا في تلك المرحلة وأعاد إليها (٣٠٠) جندي كانوا رهائن في عهد النميري وتم إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما كذلك الاتفاق على إحياء اللجان المشتركة بين البلدين لمعالجة المشاكل القائمة ولكن أثيوبيا لم تتحرك من جانبها نحو تحسين علاقاتها مع السودان بل سعت لتحقيق أمر مهم بالنسبة لها وهو الحصول على مساعدة السودان في القضاء على الثورة الاريتيرية على شكل مقايضة في حرب الجنوب.[١]

ويعود التدهور في العلاقات السودانية الاثيوبية إلى الاختلاف في موقفهما من قضيتي الهوية القومية والوحدة الوطنية في البلدين ، وقد تركز حول التدخل الاثيوبي في مشكلة جنوب السودان والمتمثل باحتضان أثيوبيا لحركة التمرد فيه ودعمه مادياً وسياسياً في مقابل التأييد والدعم الذي قدمه السودان للثورة الاريتيرية ، ولهذا استمرت أثيوبيا في موقفها الداعم لحركة التمرد بقيادة (جون قرنق).[٢]

و جاءت بيانات السلطة الرسمية في الخرطوم تحمل اتهاماً واضحاً لأثيوبيا بوقوفها وراء المحاولة الانقلابية التي قامت بها العناصر الموالية لجون قرنق بقيادة (فيليب عباس غيوش) في الأول من تشرين الأول عام ١٩٨٥ ضد النظام السوداني.[٣]

---

(١) محمد الحسن أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤.

(٢) حسين علوان ومجموعة من الباحثين ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢٦ نقلاً عن بيركث هايتي سيلاسي ، الصراع في القرن الأفريقي ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠، ص١٦٨.

(٣) عمر عز الرجال ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٦. ١٧٧.

العلاقة مع الدول الكبرى :

أقامت حكومة الصاق المهدي سياستها الخارجية على أساس (تحقيق التوازن) وهي السياسة التي كانت الحكومة الانتقالية قد بدأتها للفترة من عام ١٩٨٥ـ ١٩٨٦ ، وبموجبها تم اعادة العلاقات الدبلوماسية مع دول عديدة كان النميري قد قطعها مع هذه الدول ومن بينها ليبيا ، سوريا ، أثيوبيا ، تشيكوسلوفاكيا، الاتحاد السوفيتي ، إيران، وهذا يعطينا الدليل الواضح على توجه هذه السياسة نحو الاتحاد السوفيتي والدول السائرة في صفه.[١]

وسعت حكومة الصادق المهدي إلى تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي والتخفيف من علاقاتها مع الولايات المتحدة ، وكما أوضحنا سابقاً فقد عملت الولايات المتحدة على ايقاف تقديم المساعدة المالية للسودان نتيجة انحيازه للاتحاد السوفيتي أما الثمن الذي طالب به السوفييت مقابل تخليهم عن دعمهم لحركة التمرد في الجنوب فهو إلغاء كافة الاتفاقيات التي وقعها السودان مع الولايات المتحدة أثناء فترة حكم نميري وأهمها اتفاقية التسهيلات العسكرية لقوات التدخل السريع الأمريكية ، ولا شك أن هذه الخيارات الصعبة التي واجهت حكومة الصادق المهدي قد أثرت في مستقبلها وقيدت حركتها لاسيما وأن أي خيار كان من شأنه أن يؤثر ليس فقط على توازن القوى بين الدول العربية وخصوصاً مصر وليبيا ولكنه سيؤثر كذلك على توازن القوى بين القطبين الأمريكي والسوفيتي .[٢]

---

(١) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، السياسة الايرانية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨، هاني أرسلان ، مصدر سبق ذكره، ص٢١١.

(٢) محمد السماك ، مصدر سبق ذكره ، ص٧.

ارتبطت سياسة السودان الخارجية بشكل قدري وعنيف مع مشاكله الداخلية وكان موضوع عدم إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية يقيد حركة المساعدات المالية من دول غربية كثيرة لا ترى في هذه القوانين الوسيلة الأمثل لحل مشاكل السودان السياسية والاقتصادية المتفاقمة.(١)

وعبر الصادق المهدي عن هذه الحالة في الجمعية التأسيسية عند مناقشتها للقوانين الإسلامية بقوله (أن من شأن الضغوط الآتية من الخارج أن تنزع الإيمان من حياة السودانيين) ، وقد جاء هذا الكلام بعد أن أشارت العديد من التقارير الإعلامية باحتمال قيام الدول الغربية بتخفيض مساعداتها إلى السودان في حال إقراره للقوانين الإسلامية.(٢)

وبخصوص مشكلة الجنوب ، فأن أي مشروع لتسوية هذه المشكلة كان لا يمكن أن ينطلق من عوامل داخلية فقط وإنما من عوامل خارجية أيضاً ، فقد أدت الارتباطات الدولية والتناقضات الإقليمية في المنطقة وتدخل القوى الدولية المباشر فيها إلى جعل أي تغيير لا يمكن أن يتم إلا بمساندة قوى أخرى على الصعيدين الإقليمي والدولي.(٣)

لقد تضافرت جميع العوامل التي أشرنا إليها وتفاعلت فيما بينها لتخلق جميعها حالة من حالات التحدي التي واجهتها فترة الحكم المدني وشكلت في حد ذاتها عقبة في مسيرة حكومات هذه الفترة ، وتعد مشكلة الجنوب في طليعة هذه المشاكل التي لعبت دورها في تصاعد وتزايد المشاكل الأخرى كونها خلقت أرضية ملائمة لبروز آثار أخرى ، كذلك كان هناك الكثير من المتغيرات

---

(١) رؤوف مسعد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٦.

(٢) صلاح محمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٧.٦٦.

(٣) محمد بشير حامد ، الصراع في القرن الأفريقي وأمن باب المندب ، مجلة الباحث العربي ، العدد ١٠آذار ، ١٩٨٧، ص٤٤ ، نازلي معوض أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٦.

الإقليمية والدولية التي لعبت دوراً في دعم التمرد أحياناً وتهيئة عوامل الضعف له أحياناً أخرى .

وتصاعدت الخلافات الحزبية وتفاعلت مع المشاكل الأخرى وبالذات حول مسألة تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية ، وكانت نظرة الأحزاب السياسية متباينة إلى هذا الموضوع مما أدى إلى عدم تمكن الحكم المدني من خلق توجه موحد وتصور واضح لمعالجة هذه المشكلة والمشاكل الأخرى .

أصبحت الصورة واضحة في أن الفترة المدنية الثالثة لم تستطع الاستفادة من سلبيات التجارب التي سبقتها في الحكم وخصوصاً فترة حكم نميري واستمرت المشاكل بالتراكم بل التصاعد في حدة البعض منها للظروف والأسباب التي ذكرناها ، ولم تلتفت حكومات هذه الفترة إلى مسألة نبذ الخصومات والخلافات الحزبية كذلك لم تتمكن بأن تخلق تصوراً واضحاً لمعالجة هذه المشاكل والخلافات من أجل مصلحة البلاد العليا .

الفصل الثالث

الأوضاع العامة في السودان للمدة من عام ١٩٨٩ حتى

عام ١٩٩٤ (المرحلة العسكرية الثالثة)

المبحث الاول

طبيعة حكومة الانقاذ وسياساتها

المبحث الثاني

التحديات الداخلية التي واجهت حكومة الانقاذ الوطني

المبحث الثالث

التحديات الخارجية التي واجهت حكومة الانقاذ الوطني

مقدمة:

ان فشل الحكومات المدنية الخمسة التي شكلها الصادق المهدي للفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٩ في تحقيق وانجاز اهداف انتفاضة نيسان عام ١٩٨٥ ادى الى ظهور الحل التقليدي والمالوف في السودان مرة أخرى والمتمثل بتدخل الجيش لانهاء الحكم المدني وهي الحالة التي تكررت مرات عديدة ، وانطلاقا من هذا فقد شكل الانقلاب العسكري الذي جرى في ٣٠جزيران عام ١٩٨٩واقعا جديدا متمثلا بانبثاق حكومة عسكرية جديدة هي حكومة الانقاذ الوطني وهي ذات طبيعة مختلفة عن سابقاتها واعلنت عن توجهاتها وسياساتها التي تسير عليها ، وهي توجهات تسير وفق تطبيقات الشريعة الاسلامية وهذا ما ستناوله في المبحث الاول من هذا الفصل والذي سيكون بعنوان طبيعة حكومة الانقاذ الوطني وسياساتها .

كما ان المشاكل والعقبات التي واجهت السودان منذ استقلاله هي ذاتها قد استمرت مع حكومة الانقاذ الوطني لتشكل تحديات داخلية صعبة واجهت هذه الحكومة ووقفت عائقا امام مسيرتها لا سيما وان بعض هذه المشاكل قد استفحل وازداد تعقيدا وذلك للتراكم الحاصل فيها وعدم تبلور العلاج الصحيح لها وتزامنها مع ظروف محلية واقليمية ودولية غير ملائمة ، ان هذه التحديات الداخلية التي واجهت حكومة الانقاذ ستكون محور دراستنا للمبحث الثاني من هذا الفصل .

وكان للنهج الاسلامي الذي اعلنته حكومة الانقاذ منطلقا لسياستها ومواقفها التي اعلنتها من قضايا دولية عديدة تأثير سلبي واضح على علاقاتها الخارجية سواء على المستوى العربي او المستوى الافريقي متمثلا بالدول المجاورة للسودان ، لا سيما ونحن نعرف بكثرة الدول الافريقية المجاورة له والتي

تختلف عنه في معتقداتها الدينية وافكارها واتجاهاتها السياسية ، وكذلك على المستوى الدولي الذي غابت عنه سياسة التوازن بين القطبين والتي خلفت ورائها الاحادية القطبية ذات المفاهيم والمعايير التي تحددها طروحات ما عرف بالنظام الدولي الجديد والتي تقاطعت وتعارضت مع طروحات حكومة الانقاذ الوطني في السودان ، مما شكل جانبا اخر من التحديات التي واجهتها هذه الحكومة وهي التحديات الخارجية وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الثالث من هذا الفصل .

المبحث الاول

طبيعة حكومة الانقاذ الوطني وسياساتها

انتهت التجربة الديمقراطية الثالثة بعد الاستقلال باستيلاء مجموعة من الضباط بقيادة الفريق عمر حسن احمد البشير على مقاليد السلطة في البلاد وعودة الحكم العسكري ، ويرى البعض ان هؤلاء الضباط قد استولوا على السلطة بعد ان ضاقوا ذرعا بالاوضاع الداخلية في السودان لا سيما اثر اعتقال خمسة عشر شخصا من كبار ضباط الجيش وذلك عقب وقوع محاولة انقلابية في الثامن عشر من حزيران عام ١٩٨٩ورغم ان حكومة الصادق المهدي اعتبرت هذه المحاولة من تدبير انصار الرئيس السابق جعفر نميري الا ان هؤلاء الضباط اعتبروا ان توقيت اعلان المحاولة وحملة الاعتقالات التي قامت بها الحكومة كانت مناورة من جانب الصادق المهدي للتخلص من الضباط

الذين يسببون له بعض المتاعب .[1] وقامت المجوعة العسكرية بعد سيطرتها على الحكم في الثلاثين من حزيران عام ١٩٨٩باتخاذ الخطوات التالية : [2]

١- تشكيل مجلس عسكري اطلق عليه مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني .
٢- حل الجمعية التاسيسية .
٣- حل مجلس الوزراء.
٤- حل جميع الاحزاب السياسية والجمعيات باستثناء تلك التي تمارس نشاطا دينيا .
٥- حل جميع النقابات .
٦- تعطيل الصحف وحصر نشاطها بالحكومة .
٧- اعلان حالة الطوارىء في البلاد .
٨- تعطيل العمل بالدستور المؤقت الذي وضعته الحكومة المدنية الاولى برئاسة الصادق المهدي عام ١٩٨٦.
٩- احالة اكثر من (٣٥٠) ضابطا في الجيش معظمهم من ذوي الرتب العسكرية العليا الى التقاعد .

وفي مرسوم اصدره مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني السوداني حظر اية معارضة سياسية ضد المجلس المذكور .[3]

ويبدو ان قادة انقلاب ٣٠حزيران كانوا على درجة عالية من استيعاب خبرات الانقلابيين السابقين في السوان فعمدوا الى تصفية كافة المؤسسات

---

(١) وكالة الانباء العراقية ، مجلس عسكري يستولي على السلطة في السودان ، نشرة قضايا عسكرية ، العدد ١٣ ، ١٩٨٩ ، ص١٤ . ١٩ ، أنور محمد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٨ .

(٢) أبيل ألير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٢ .

(٣) نشرة قضايا عسكرية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤ . ١٦ .

التي تولت في المرات السابقة قيادة مهمة اسقاط الحكم العسكري والعودة الى الديمقراطية ، فلم يترك الانقلابيون اية مؤسسة او هيئة لها صفة سياسية او شبه سياسية الا وقرروا حلها ، ولكن هذه الاجراءات قوبلت بمعارضة الاحزاب السياسة والنقابات المنحلة باستثناء الجبهة الاسلامية القومية التي لم تعلن صراحة تاييدها للانقلاب الا ان سلوكها أكد ذلك واستثنت قرارات حكومة الانقاذ بشان حل النقابات الاتحادات الطلابية التي كانت تسيطر عليها الجبهة الاسلامية والتي كانت الوحيدة ايضا التي نظمت مسيرات تاييد للإنقلابيين.[١]

اعلن عمر البشير في بيان الانقلاب الاول عن مسؤولية الحكومات المدنية والاحزاب السياسية ودورها في فشل الجيش بالقضاء على المتمردين في الجنوب وذلك بالتقصير في مد الجيش باحتياجاته العسكرية اللازمة لمواجهة الحركة الانفصالية ولذلك اعلن البيان التاكيد على الامور التالية : [٢]

أ – التزام حكومة الانقاذ الوطني بتحقيق تسوية شاملة عن طريق المفاوضات السلمية مع المتمردين .

ب– رفض اعلان كوكادام (السابق الذكر) كحل للمشكلة .

ح– رفض مبادرة السلام التي وقعها الحزب الاتحادي الديمقراطي مع جون قرنق .

---

(١) جمال عبد الجواد ، الحكم العسكري الثالث في السودان ، حملة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٩٩ ، كانون الثاني ، ١٩٩٠ ، ص١٧٨ . ١٧٩ .

(٢) أبيل ألير ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٧ ، مجلة التضامن ، العدد ٣٢٦ ، ١٠ تموز ، ١٩٨٩.

د- اعلان تاييد السودان لوحدة اثيوبيا ، وأعلن رفضه مد الحركة الارتيرية ومساعدتها من اجل التحرر من الاحتلال الاثيوبي .

وبعد وقوع الانقلاب في ٣٠ حزيران عام ١٩٨٩اعتقل الانقلابيون قادة الاحزاب ومنهم محمد عثمان الميرغني والصادق المهدي وحسن الترابي الذي اعتقل بمعسكر جبل الاولياء حيث كان يعامل معاملة خاصة ومتميزة عن الاخرين الذين اعتقلوا في سجن كوبر.(١)

ان السمة المميزة للعلاقة بين المجتمع والدولة في السودان بعد الانقلاب المذكور هي ان الدولة اصبحت واقعة تحت سيطرة العسكريين الذين عملوا على زيادة قوتهم ، في حين تحول المجتمع بعد حل المؤسسات الحزبية والنقابية المعبرة عنه الى مجموعة من الافراد الذين يواجه كل منهم الحكومة بصورة منفردة ، ومع هذا فان عملية الحكم هي عملية اوسع نطاقا من مجرد السيطرة وانما تستهدف تحقيق الانجازات حيث لا يمكن ان تنجح في مجتمع مجرد من التنظيمات ومن اجل هذا لجات الحكومة الى اسلوبين لمعالجة هذا القصور: (٢)

اولا : تجميع الافراد في هيئات غير دائمة تعمل كقناة اتصال بين المجموعة الحاكمة والفئات الاجتماعية والمهنية والسياسية وقد تجسد هذا الاسلوب في تشكيل مؤتمر الحوار الوطني من اجل السلام والمؤتمر الاقتصادي ، فبالاضافة الى ما أسفر عنه عمل هاتين الهيئتين من تصورات لمعالجة مشكلة الجنوب والوضع الاقتصادي ربما لم تكن السلطة العسكرية وحدها قادرة على ذلك ، كذلك فان التركيب المتنوع لهاتين الهيئتين من اصحاب

---

(١) مجلة الدستور ، العدد ٦١٣ ، لندن ، ٢٧ تشرين الثاني ، ١٩٨٩ ، ص٥ .

(٢) جمال عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٩ .

الخبرة الفنية والسياسية كان مفيدا في اظهار المشروعات المقترحة من الهيئتين على انها تمثل الاجماع الوطني السوداني فضلاً عن اعطاء الحكومة قدرا من الشرعية في قراراتها .

ثانيا : تاسيس اللجان الشعبية من قبل الحكومة في ٣٠اب عام ١٩٨٩لتتولى مهام مساعدة الدولة في اداء بعض الوظائف ومراقبة اداء السلطات التنفيذية المحلية وقد اوكلت الى هذه اللجان مهام اخرى مثل مراقبة الاسعار ، والملاحظة الهامة في هذا المجال هي ان تشكيل هذه اللجان تم عن طريق التعيين من جانب اجهزة الحكومة نفسها يحيث انها لم تحل مشكلة التمثيل التي عانى منها السودان منذ الانقلاب ، وفي نفس السياق يمكن ادراج القرار الذي اتخذته النخبة العسكرية الحاكمة بتعيين لجان لتسيير النقابات المهنية والعمالية بحيث يتم من خلالها عودة النقابات التي تبين للحكومة انه لا غنى عنها ولكن بعد ان يكون المناخ السياسي والقانوني قد اصبح مهيئا لتمكين الحكومة من السيطرة عليها .

ورأت حكومة الانقاذ ان النظام الحزبي قد قسم المجتمع السوداني حسب خطوط التصدع فيه الى قبلية وعنصرية وطائفية ، ومع هذا فان تلك الاحزاب لم تكن تسمح للمشاركة الشعبية وانها توارثت الحكم والسيادة في نظام غابت فيه الانتخابات حتى داخل الحزب الواحد ولم يسبق وان عقد أي من هذه الاحزاب اجتماعا تاسيسيا وحتى انتخاب هيئة معينة ، فالسيد الروحي الذي ورث بطولات اجداده هو المسيطر فقط لانه هو الحفيد [١].

ولذلك اكدت حكومة الانقاذ الوطني ان المجتمع السوداني متعدد الاعراق والاصول والثقافات والدين الاسلامي هو الوسيلة الوحيدة لوحدته خاصة وانه

---

(١) صقر ابو فخر ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩.

دين الاغلبية وان تكون الشريعة والعرف المصدران الاساسيان للتشريع في السودان ولا يتم تطبيق الشريعة على الاقاليم الجنوبية خلال الفترة الانتقالية [١].

وعلى الرغم من ان الحكم في السودان قد اصبح منذ انقلاب حزيران بيد حكومة الانقاذ الوطني بزعامة عمر حسن احمد البشير ، الا ان الجبهة الاسلامية القومية بزعامة حسن الترابي هي القوة الفعلية للنظام السوداني حيث تولت التخطيط للسياسات الداخلية والخارجية.[٢]

واعلن الرئيس البشير عن طبيعة حكومته في ان السودان مر بنماذج حكم مختلفة من التعددية الى الحكم العسكري ثم الى الحزب الواحد ، وعندما جاءت حكومة الانقاذ وجدت انه يجب البحث عن صيغة جديدة تتفادى سلبيات التجارب الماضية وتستفيد من ايجابياتها وتم اختيار اسلوب المؤتمرات الشعبية التي تتصاعد من مستوى المجتمع المحلي الى المدينة فالمحافظة فالولاية ثم على مستوى البلاد وهذه المؤتمرات ستسفر عن انتخاب المجلس الوطني السوداني ، واكد ان حكومته تحاول تطبيق النصوص بالتدريج وتنوي اقامة دولة اسلامية في السودان الذي لم يجرب اقامة الدولة الاسلامية من قبل.[٣]

وشرح البشير توجهات حكومته بصورة اكثر وضوحا مع بيان ميكانيكية اقامة الشريعة الاسلامية بالقول ((اننا جئنا بتوجه اسلامي يرتكز الى العقلانية

---

(١) حقائق وارقام على طريق التنمية والتحديث ، وزارة الثقافة والاعلام ، الخرطوم ١٩٩٣، ص٥ .

(٢) محمود خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٧، لقاء مع مبارك المهدي مسؤول الامن في حزب الامة ، مجلة كل العرب ، العدد ٣٨٧، كانون الثاني ١٩٩٠ ، ص١٧ ، احمد يوسف القرعي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠٢ .

(٣) جريدة الشعب ، عمان ، العدد ٣٥٤٠، ٢٣ اذار ، ١٩٩٣ .

في الطرح ونسعى الى انشاء المجتمع الاسلامي الحديث الذي يعتمد على العمل بالمستحدثات مع التمسك والالتزام بما هو موجود في النصوص الاسلامية وبشكل تدريجي ، فنحن في السودان ولاول مرة سنطبق فكرة الدولة الاسلامية على مجتمع لم يعرفها)) وحول الجانب الاقتصادي قال ((اننا أعددنا هيكلية الاقتصاد ومحاولة تحرير ولكن الحل الوحيد للمعضلة الاقتصادية يكمن في التوجه نحو الانتاج في ظل موقف الدعم الخارجي المرتبط بالاوضاع السياسية))[١]

ورغم المحاولات الكثيرة التي بذلت من اجل العودة الى النظام العلماني فان البشير اعاد تاكيد التزامه بالنظام الاسلامي ، اذ اعلن في التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٩٠ انه لا عودة الى النظام العلماني في السودان مرة اخرى ، كما اكد محمد الامين خليفة احد اعضاء مجلس قيادة الثورة انه لا تنازل عن قوانين الشريعة الاسلامية في مقابل التوصل الى وقف الحرب و احلال السلام في الجنوب .[٢]

ومع هذا التبني الفكري للاسلام على لسان قادة حكومة الانقاذ ، الا ان البشير اعلن في احدى خطبه ان الجمهورية القادمة ستقوم على اساس من وضوح الرؤيا وستاخذ من ارث العالم الفكري والنظري وتربطه بقيم الدين الاسلامي وان السودان يعيش في مرحلة انتقالية وسيخرج بنظام سياسي ينتخب فيه رئيس الدولة كما يتم انتخاب المجالس المحلية وان البرلمان بوسعه ان يعدل أي قانون رئاسي دون ان يخشى الحل.[٣]

---

(١) لقاء مع عمر حسن البشير ، جريدة الرأي ، عمان ، الاردن ، العدد ٨٢٣٣ ، ٢٣ اذار ، ١٩٩٣ .

(٢) يوسف الشريف ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٥-٤٦ .

(٣) جريدة الراي ، العدد ٨٤٧٢ ، ٢٦ تشرين الاول ، ١٩٩٣ .

وفي اب عام ١٩٨٩ وقع ١١ حزبا سياسيا و (٨) نقابات و (٣٣) نقابة عمالية كلها محظورة بالاضافة الى عدد من ضباط الجيش على ميثاق اطلق عليه اسم (ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي) لخصوا فيه ارائهم حول المرحلة الانتقالية لا عادة الديمقراطية في السودان ، حيث اكدوا ان مهام هذه الفترة تتمثل في اقرار وثيقة دستورية تحدد هياكل الحكم الديمقراطي تقوم على اساس مبادىء الميثاق والتي تتضمن كفالة الحريات الاساسية وهي حرية التنظيم والفكر والعقيدة والتعبير والنشر والتنقل وضمان حقوق الانسان اضافة الى استقلال القضاء والفصل بين السلطات ، والاحزاب التي وقعت على الميثاق هي الاتحادي الديمقراطي ، الامة ، الشيوعي ، البعث ، المؤتمر الوطني ، اتحاد القوى الوطنية ، منظمة العمل الاشتراكي ، ساك بوساب ، الحزب الاشتراكي.[١]

وعقدت الحكومة مؤتمر للحوار الوطني للسلام للفترة من ٩ ايلول ولغاية ٢١ تشرين الاول من عام ١٩٨٩ شاركت فيه القوى السياسية والاجتماعية باستثناء الحركة الشعبية لتحرير السودان وقياداتها ، وتناول هذا المؤتمر الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمختلف التحديات التي تواجه السودان واعطى اهمية لمشكلة الجنوب رغم عدم حضور ممثلين عنها واوصى بعلاجها عبر الاصلاح السياسي والاخذ بنظر الاعتبار مسالة التنوع الثقافي واللغوي في البلاد ، ووافق المؤتمر على ان تكون الفيدرالية الخيار الذي يستوعب التركيبة الاجتماعية السودانية.[٢]

---

(١) مجلة الدستور ، العدد ٦١١ ، لندن ، تشرين الثاني ، ١٩٨٩ ، ص١٩ .

(٢) محمد ابو الفضل ، جنوب السودان اشكالية الحسم العسكري والحل التفاوضي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١١٨، ١٩٩٤ ، ص١٣٦– ١٣٧ .

وقد برر المؤتمر طرحه للصيغة الفيدرالية بان (حقائق الواقع المتمثلة في اتساع رقعة البلاد وضعف الاتصال ورخاوة بناء الامة السودانية وتمايز اهلها في الاعراف والتقاليد والثقافة والدين وواقع التنمية غير المتوازنة تستوجب ايجاد شكل للحكم ابعد مدى من صيغة الحكم الاقليمي في استيعاب معطيات التنوع ، وان النظام الفيدرالي هو اقرب الصيغ الى تحقيق هذا .))[١] واعلنت حكومة الانقاذ تبنيها لتوصيات مؤتمر الحوار الوطني واعتبرتها برنامج المستقبل واساس مفاوضات احلال السلام وخصوصا مسالة اعتماد نظام الحكم الفيدرالي وتطبيقه على عموم السودان ، ودعت توصيات المؤتمر الى تاسيس قاعدة فكرية دستورية توحد المواطنين وخلصت الى اعتبار اللغة العربية الرسمية للدولة مع توفير اجواء واسباب تنمية اللغات الاخرى واستخدام اللغة الانكليزية بالقدر الذي يخدم خصوصية وطبيعة الاقليم الجنوبي ، وفي مجال العقيدة فقد نصت توصيات المؤتمر على ضرورة كفالة حرية العقيدة والدعوة والتبشير الديني دون استفزاز وحق المسلمين في اتباع تشريعات دينهم في مجالات الحياة دون غمط حقوق الاخرين والاضرار بهم وحق الولايات في اصدار تشريعات في حدود اختصاصها وحرية استثناء نفسها من التشريعات ذات الصفة الدينية المحضة على ان تبقى قوانين الاحوال الشخصية خاضعة للعرف الديني.[٢]

---

(١) مجلس ثورة الانقاذ الوطني (اللجنة السياسية) مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان ، الخرطوم ، ٩ ايلول ، ٢١ تشرين الاول، ١٩٨٩ ، دار الاصالة للصحافة ، ١٩٩٠ ص٢٠١ .

(٢) بكري خليل ، ملاحظات حول الصراع الفيدرالي في السودان ، مجلة الدستور العدد ٦١٢ ، لندن ، تشرين الثاني ، ١٩٨٩،ص٢٥-٢٦.

ومن الجدير بالذكر ان مؤتمر الحوار الوطني لم يكن في راي البعض يعني تمثيلا كاملا لكل القوى السياسية للشعب السوداني باعتبار ان قيادات تلك الاحزاب كانت في السجون وان زعيم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان (قرنق) لم يحضر ولم يرسل مندوبا عنه ، كما انه لم تنظم انتخابات لاختيار نواب الشعب الى هذا المؤتمر.[١]

ويرى البعض الاخر ان مؤتمر الحوار الوطني وبصرف النظر عن تقويم نتائجه مثل مواصلة للتجربة السودانية حتى وان قيل ان المشتركين فيه لا يمثلون سوى انفسهم ولكن الانتفاع بمبدا الحوار قائما وجوهريا مع كل القوى الوطنية والنقابية والسياسية وفي اطار الثقة المتبادلة وكذلك في اطار اعلاء المصلحة الوطنية العليا على كل مصلحة فردية.[٢]

ومع ان نظام الحكم كان يسطير عليه المجلس العسكري ومجلس الوزراء المدني من ذوي الكفاءة والمقدرة وله مشاركة فعلية في ادارة امور البلاد واتخاذ القرار ، فان الجبهة الاسلامية كان لها ثقل كبير في الاحداث وتأكد هذا بقول الرئيس البشير ((اننا لم نقم بانقلاب ضد الجبهة الاسلامية ونحن مستعدون لاستيعاب العناصر النظيفة والمؤهلة من كل الاحزاب بغض النظر عن توجهاتهم بشرط عدم الالتزام بالحزبية)).[٣]

(١) مجلة الدستور ، العدد ٦١٤ ، ٤ كانون الاول ، ١٩٨٩،ص٦.

(٢) محمد سعيد محمد الحسن ، الخروج من الدائرة المفرغة في السودان ، مجلة التضامن ، العدد ٣٤٣،لندن ، ٦ تشرين الثاني ، ١٩٨٩، ص١٨ .

(٣) لقاء مع الرئيس البشير ، التضامن ، العدد ٣٤٢، لندن ، ٣٠ تشرين الاول ١٩٨٩ ، ص١٧-١٩.

ومما يدل على دور الجبهة الاسلامية في حكومة الانقاذ هو ان الجناح المنتمي للجبهة الاسلامية في المجلس العسكري تمكن من تقديم عدد كبير من المنتمين للجبهة الى مجلس الوزراء.[١]

ومن اجل تطبيق النظام الفيدرالي حاولت حكومة الانقاذ الوطني اقناع رؤوساء الدول الافريقية بان اقامة النظام الفيدرالي يمثل الصيغة المثالية للتعايش بين مختلف المذاهب العرقية والدينية في السودان خاصة مع اولئك الرؤساء المتعاطفين مع حركة تحرير جنوب السودان ، اذ رأت حكومة الانقاذ ان النظام الفيدرالي سيسمح بالالتفاف على العقدة التي اعترضت جميع المفاوضات بين الحكومة والتمرد حول تطبيق الشريعة الاسلامية على السكان غير المسلمين ، اذ بموجب هذا النظام ستتمكن كل مقاطعة من تطبيق القوانين التي تختارها على ضوء تطلعات سكانها .[٢]

ورأت حكومة الانقاذ الوطني ان النظام الفيدرالي هو الافضل للاعتبارات التالية : [٣]

١- اتساع رقعة البلاد والتي تبلغ مليون ميل مربع وتجاور اطرافها تسعة دول افريقية مع قلة الطرق المعبدة وضعف المواصلات .
٢- ضعف بناء الامة السودانية بسبب حداثة تكوينها وتمايز اهلها في الاعراف والثقافة والدين .
٣- التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير المتوازنة بين اقاليم البلاد المختلفة الموروثة عن الاستعمار .

---

(١) التضامن ، العدد ٣٣٥ ، ١١ ايلول ، ١٩٨٩، ص٢٢-٢٣.

(٢) نشرة قضايا عسكرية، الهجوم الدبلوماسي يفضح صعوبات القيادة العسكرية ، العدد ٢، ٣١ / كانون الثاني ، ١٩٩٠ ، ص٢١-٢٣.

(٣) برنامج مؤتمر الحوار الوطني ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٣ .

٤- تمكين الاقاليم ذات الثقافات المتميزة من التعبير عن ثقافتها واتاحة الفرصة لتنمية الثقافات المتنوعة وتفاعلها حتى تتكامل مع غيرها .

٥- تطلع ابناء الاقاليم المتخلفة الى حكم انفسهم وتولي مسؤولية الادارة في مناطقهم .

واعلن الرئيس البشير في ١٣ اذار عام ١٩٩٠ عن تشكيل مجلس استشاري

للجنة السياسية التابعة لحكومة الانقاذ الوطني ضم اعضاء ومستشاري اللجنة بالاضافة الى (٤١) عضوا تم اعلان اسمائهم ودعوتهم للاجتماع ، فقد ضم المجلس في عضويته رموز بارزة لاكبر احزاب البلاد منهم بكري احمد عديل احد مساعدي امين عام حزب الامة ووزير سابق ويوهانتش اكول الناطق باسم المعارضة الافريقية في الجمعية التاسيسية لبرلمان الفترة الانتقالية وتيسير مدثر عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي وحسين ابو صالح وزير الخارجية السابق وعضو في الحزب الاتحادي الديمقراطي وبيترجان كوت نائب رئيس حزب التجمع السياسي لجنوب السودان وابو زيد محمد صالح ممثل الشيوعيين في الحكومة الاخيرة للصادق المهدي والصادق عبد الله عبد الماجد زعيم جماعة الاخوان المسلمين .(١)

واصدرت حكومة الانقاذ في السابع من نيسان عام ١٩٩٠الميثاق القومي للعمل السياسي الذي دعى الى ضرورة بناء النظام السياسي في السودان على مفهوم السياسة بمعناها الواسع باعتبارها امانة لله تعالى وعبادة له ، وتشمل تدبير امور الناس في شتى مجالات الحياة وتكون الحاكمية فيه لله وحده والسلطة للشعب والشريعة والعرف مصدران للتشريع والمحافظة على كيان الدولة

---

(١) مجلة الدستور ، العدد ٦٣٠، ٢٦/ اذار ، ١٩٩٠، ص٢١.

والمجتمع مسؤولية مشتركة بين الحاكم والرعية والاعتصام بمبدا وحدة الوطن والامة ، وفي الوقت الذي رفض الميثاق الحزبية والنظام الشمولي اكد على الديمقراطية بمفهومها الواسع من خلال رؤية حكومة الانقاذ والتي اكدت على الإلتزام بالشورى منهاجا واسلوبا للحكم الامر الذي يتعارض مع تركيز السلطة بيد فرد او مجموعة من الناس على ان تكون الشورى اساسا لعمل المؤسسات الدستورية ويعتمد عليها الشعب في اختيار حكامه واحكامها ملزمة لاولي الامر. (١)

واستوحى الميثاق فكرة السلطة من مبدا الاستخلاف الرباني ، اذ اعاد التاكيد على ان السلطة امانة ومسؤولية استخلاف يمارسها الشعب عبر مؤتمراته الشعبية المختلفة وفقا لاحكام القانون ولوائح النظام الاساسي .(٢)

وعقدت حكومة الانقاذ الوطني مؤتمر الحوار القومي حول النظام السياسي للفترة من ٦ اب ولغاية ٢١ تشرين الاول عام ١٩٩٠ حيث تم وضع الاسس النظرية والهيكلية للنظام السياسي واجاز نظام المؤتمرات على اساس انه انسب الصيغ المقترحة ، ويقدم هذا النظام على مرتكزات هي بمثابة الثوابت التي استجلاها المؤتمرون من الخصائص المميزة للشعب السوداني والراسخة في سلوكه الاجتماعي والسياسي وتم اقرارها كمباديء تقوم عليها قواعد النظام السياسي وتلخصت في الاتي : (٣)

١- الاصول الفكرية والثقافية للمجتمع السوداني .

---

(١) الميثاق القومي للعمل السياسي ، امانة المؤتمر الوطني ، الخرطوم ، ٧ نيسان ١٩٩١ ، ص٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٧.

(٣) النظام السياسي للمؤتمرات الشعبية ، نظام السودان السياسي ، امانة المؤتمر الوطني ، الخرطوم ، ص١٥ .

٢- اعلاء قيم المجتمع السوداني الاصيلة المتمثلة في العدل والحرية والتسامح والشورى .

٣- التجارب السياسية السودانية والتجارب السياسية المقارنة واستلهام الصالح منها .

٤- تاكيد دور السودان الهام اقليميا وعالمياً .

وتضمن النظام السياسي الجديد الحقائق الاتية التي اقرها مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في تشرين الاول عام ١٩٨٩ وهي:[١]

١- اعتماد صيغة النظام الرئاسي في الحكم ، حيث ينتخب رئيس الجمهورية انتخابا حرا مباشرا من الشعب .

٢- اعتماد الشكل الفيدرالي للحكم .

٣- تحديد العلاقة بين الدين والدولة في مجال التشريع على ان تؤسس الحقوق السياسية على المواطنة .

٤- استقلال القضاء .

ويتكون النظام السياسي من اطر ومحاور تعمل في تكامل عضوي تام يحقق المشاركة الشعبية وهي:[٢]

أ – المؤتمرات الشعبية .

ب- المؤتمرات القطاعية .

ح – المؤسسات التشريعية والرقابية والدستورية .

ويرى البعض ان هذه الصيغة استندت على معادلة الوسط بين الحزب الواحد والتعددية الحزبية وهي حالة تفضي الى استيعاب كامل للتناقضات

---

(١) المصدر نفسه ،ص١٦ .

(٢) النظام السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧ .

الفكرية والمذهبية وتطبيق شرع الله لاعلاء قيم الدين وربطه بالاسلام السياسي وتحقيق تجربة معاصرة تكفل فيها الحريات الاساسية وحرية المعتقدات والاديان واقامة واشاعة العدالة الاجتماعية وفق تحولات حضارية.(١)

ورفض النظام الأساسي نظام التعددية الحزبية باعتباره نظاما غريباً عن بيئة السودان من ناحية تطور التجارب التاريخية في مجتمع يتسم بالتنوع الثقافي والجغرافي والقبلي والعرقي ، فضلا عن تجربة البلاد في التعددية الحزبية لم تكن تجربة ديمقراطية حقا حيث ان تكوين الاحزاب غير ديمقراطي وهي لا تملك فلسفة واضحة للحكم ، كذلك فان ممارسات قيادتها اتسمت بالفوقية والعفوية فتحولت الى ديكتاتورية مدنية مغلفة بالهياكل والاجراءات الديمقراطية.(٢)

وتتكون المؤتمرات الشعبية من المؤتمر الاساسي والمؤتمر المحلي ومؤتمر المحافظة ومؤتمر الولاية والمؤتمر الوطني ، ويتكون المؤتمر الاساسي من الاجتماع العام لكل المواطنين الذين تنطبق عليهم شروط الاهلية على مستوى الحي او القرية او الفريق ، وينعقد المؤتمر مرة كل عام او في دورات غير عادية بناء على طلب مجلس المحافظة ، اما مؤتمر الولاية فيتكون من الاعضاء المصعدين من مؤتمرات المحافظات ومجالسها ومن المؤتمرات القطاعية الاربعة القائمة على مستوى الولاية وهي الاقتصادي والاجتماعي الثقافي والطلابي والنسوي بالاضافة الى نسبة ١٠% من الاعضاء المكملين بترشيح الوالي واعتماد رئيس الجمهورية ، اما المؤتمر الوطني فيتكون من الاعضاء المصعدين من مؤتمر الولايات ومجالسها ومن المؤتمرات القطاعية القومية وهي (الاقتصادي والاجتماعي الثقافي والشبابي والطلابي والنسوي

---

(١) اكوي دوال اكوي ، صحيفة الانقاذ ، الخرطوم ،٢٣تشرين الاول ،١٩٩٤.

(٢) النظام السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥ .

والدبلوماسي والاداري والقانوني والدفاعي والامني) بالاضافة الى نسبة ١٠% من الاعضاء المكملين بترشيح رئيس الجمهورية واعتماد المؤتمر الوطني ، وتختص هذه المؤتمرات بالامور التالية.[١]

١- وضع السياسات والخطط الكلية وصياغة التوجهات العامة للتشريعات والبرامج .

٢- المشاركة في مناقشة السياسات والقضايا والمقترحات الواردة .

٣- تصعيد العضوية وانتخاب المؤتمر حسب طبيعته .

أن اختيار النظام الفيدرالي من قبل حكومة الانقاذ الوطني في السودان كان يعني من الناحية العملية:[٢]

اولا – انه بدلا من وجود سلطة تشريعية واحدة في المركز سينشا داخل النظام القانوني عددا من السلطات التشريعية تتيح مجالا لتعددية القانون .

ثانيا – ان الوحدة القاعدية للنظام الفيدرالي والسياسي هي وحدة منفتحه افقيا لتضم قرابات العرق والمكان ، وراسية ايضا لتدرج في قرابات المهنة والوطن .

ثالثا : ان ملازمةالنظام السياسي للنظام الفيدرالي وتدرجه الهيكلي معه سيوفر اليه مناسبة تمكن الافراد من اخضاع المجالس المحلية لتقوم بواجباتها الخدمية والتنموية كما تمكنهم من الصعود للمشاركة في السلطة على المستوى القومي .

لقد اكد الميثاق القومي على مبدا الفصل بين السلطات وعلى حق الامة في الرقابة والنصيحة والمحاسبة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر . وتقوم

---

(١) النظام السياسي للمؤتمرات الشعبية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣-٥ .

(٢) التيجاني عبد القادر ، السودان وتجربة الانتقال الى الحكم الاسلامي ، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم ، مطابع دار الحكمة ، ١٩٩٤ ، ص٤٣ .

السلطة القضائية الى جانب التطبيق السليم لاحكام الرقابة على اداء الدولة التنفيذي وحماية الدستور وتفسيره ، حيث وقفت الى جانب القضاء اجهزة عدلية تكاملت معه في اداء الوظيفة العدلية تمثلت في النيابة العامة والمحاماة والقضاء الشعبي والشرطة التي كانت تعمل كلها في ظل الشريعة الاسلامية والعرف.[١]

ولقد نص الميثاق القومي للعمل السياسي لحكومة الانقاذ الوطني على الجانب الاقتصادي حيث اكد ان النظام الاقتصادي يقوم على الايمان بان الله وحده هو المالك للكون كله وان كل ما فيه مسخر لخلق الله جميعا عطاء من فضله ، ويبنى الاقتصاد وفق منظور ثابت هو انه لازم على افراد المجتمع اعمار الارض وما فيها من ثروات ، وتسعى حكومة الانقاذ من خلال ميثاقها الى اقامة نظام اقتصادي يشجع الاستثمار ويوفر له كل الضمانات وينهي عن اكتناز الثروة ويجعل الاستثمار عن طريق القطاعين العام والخاص واجبا محتما والالتزام بالحرية الاقتصادية التي تتيح فرص التنافس وتشجيع الملكية الخاصة واحلال الصيغ الاسلامية في الاقتصاد محل الصيغ التقليدية والغاء الربا.[٢]

ان بناء صيغة نظام(المؤتمرات) يعتبر اللبنة الاساسية للنظام السياسي لحكومة الانقاذ من اجل خلق الانسجام والتوازن بين القوى التقليدية والقوى الحديثة وتفادي الوضع الذي كان سائدا ابان فترة الطائفية والحزبية.[٣]

ان النظام السياسي للسودان كان يقوم على اساس الشريعة الاسلامية ، ومنهجيته قامت على الاسس التالية:[٤]

---

(١) الميثاق القومي ، مصدر سبق ذكره ،ص٧-٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص١٠ ، موسى يعقوب ، صحيفة دارفور الجديدة ، الخرطوم ،١٧ ايلول ، ١٩٩٤ .

(٣) العيد الثالث لثورة الانقاذ ، مصدر سبق ذكره ،ص٢٠ .

(٤) المؤتمر الشعبي العربي والاسلامي ، الدورة الثانية للانعقاد ، والخرطوم ص٤٤ .

أ . الثورة .

ب . النظرة الستراتيجية.

ج . الاعتماد على الذات .

د . الجهاد الشعبي المستمر .

واعتقد البعض حينها ان القيام ببناء النظام السياسي على اساس المؤتمرات واجه مشاكل منها :

١- انه لم ينجح ما لم تشترك الحكومة في خفض معدلات الامية لانه سوف لا يساهم في زيادة مشاركة الشعب في ادارة شؤون البلد ، كما ان محاولة بناءه دون تطوير الاوضاع الاقتصادية القاعدية تعتبر محاولة ضعيفة ، ولا ينظر ان يحقق النظام نجاحا في حال عجزه عن اجتذاب الناشطين سياسيا في الريف والمدينة والسعي لتطوير ادراكهم السياسي باتجاه القومية لا الحزبية .[١]

٢- ان اكبر المشكلات التي تعيق تجربة الفيدرالية الاسلامية في حالة السودان هو ان لا تقوى القدرات التنظيمية والاقتصادية على مستوى الوحدات القاعدية على الاضطلاع بمهامها فتنزلق هذه الوحدات في الاطر العشائرية والقبلية القديمة او تخطفها مراكز النفوذ الاقتصادي الخاص فتكون بذلك بوابة للفساد السياسي والفشل الاداري وان هذا يتطلب من الناحية العلمية جهدا ثقافيا مكثفا من اجل تنمية هذه القدرات.[٢]

---

(١) محمد محجوب هرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٦ .

(٢) التيجاني عبد القادر ، مصدر سبق ذكره ،ص٤٤ .

ولقد عملت حكومة الانقاذ في سبيل تنفيذ الصيغ الجديدة للنظام على تحقيق ما يلي :

١- تقسيم السودان الى ٨٠ محافظة تتبع الولايات في ادارتها وان الوالي هو الحاكم الاداري حيث يساعده في ادارتها ستة وزراء محلين.[١]

٢-ووفقا للنظام الفيدرالي تم تقسيم السودان الى ٢٦ ولاية ، وقسمت هذه الولايات الى (٢٢٠) مجلسا.[٢]

٣- اصدرت الحكومة في كانون الثاني عام ١٩٩٠ الاعلان الرسمي بتبني الدولة للنظام الاتحادي مع تطبيق الشريعة الاسلامية ، وفي ٤ شباط عام ١٩٩١ اصدرت المرسوم الدستوري الرابع والخاص بتاسيس الحكم الاتحادي وبموجبه تم الغاء القوانين السابقة وهي قوانين (الحكم الذاتي للاقاليم الجنوبية لسنة ١٩٧٢ والحكم الاقليمي لسنة ١٩٨٠ والعاصمة القومية لسنة ١٩٨٣.[٣]

وبموجب النظام الفيدرالي يكون رئيس الجمهورية ونائبه منتخبا من الشعب وبالاقتراع المباشر وينشا جهاز تشريعي يتم الانتخاب له على اساس الكثافة السكانية لكل ولاية ، ويرشح رئيس الجمهورية الوزراء على ان يوافق على تعيينهم المجلس التشريعي الفيدرالي ويكون رئيس الجمهورية قائدا اعلى لقوات

---

(١) جريدة الشعب ، عمان ، ١٠/آذار/ ١٩٩٣ .

(٢) رئاسة الجمهورية ، دليل الحكم الاتحادي ، الاصدارية الاولى ، شباط ،١٩٩٤ ، عبد الله زكريا ، تقسيم الولايات وفلسفة النظام السياسي ، مجلة البرلمان ، الخرطوم ، ١٩٩٤ ، ص٣٨-٤٠ ، لقاء مع الريئس البشير ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٢٣٨ ، باكستان ، السنة الخامسة ، ٢٥ تموز ، ١٩٩٤ ، ص١٠ .

(٣) العيد الثالث لثورة الانقاذ ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤-٢٥ .

الشعب المسلحة ، ويكون انشاء اجهزة الحكم في كل ولاية من اختصاص الولاية المعينة وفق حاجاتها وظروفها.[١]

وفي عام ١٩٩٢صدر قانون اللجان الشعبية والذي حل محل قانون اللجان الشعبية للانقاذ لعام ١٩٨٩ ، وجاء في القانون انه باجازة النظام السياسي اصبح قانون اللجان الشعبية من الحقوق الاساسية في الحي او القرية وثبت القانون حق اختيار اللجان الشعبية للمؤتمرات الاساسية.[٢]

وفي العام نفسه تم تطبيق نظام الحكم الفيدرالي والذي توج بقيام المجلس الوطني الانتقالي حيث تكون من (٣٠٠) عضوا .[٣]

ان هيكلية عمل المؤتمرات الشعبية تبدا في الحي ثم المدينة ثم المحافظة والولاية وصولا الى مستوى الدولة لبحث كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد ووضع حلول لها ، وان المناقشات داخل هذه المؤتمرات تدور حول وحدة الوطن مع التعبير عن التنوع الثقافي والاجتماعي مع تحقيق الحرية والعدل والمساواة ، وعليه كان النظام السياسي الذي تبنته حكومة الانقاذ هو النظام الرئاسي بصيغته الفيدرالية على ان يكون رئيس الجمهورية منتخبا انتخابا مباشرا بواسطة الشعب وتعريف العلاقة بين الدين والدولة في مسالة التشريعات بما يمكن المحافظة على التنوع وارادة الاغلبية والمحافظة على حقوق الاقلية كاملة والتاكيد على استقلال القضاء وان تكون المشاركة في النظام السياسي في كل مستوياته المختلفة المرتكزة على المواطنة متجاوزة العرق والدين والتمييز الثقافي.[٤]

---

(١) برنامج الحوار الوطني ، مصدر سبق ذكره ،ص١٤٥.

(٢) السودان الان ، وكالة السودان للانباء ، الخرطوم ،١٩٩٤ ،ص٤٢-٤٣ .

(٣) حماده فراعنه ، السودان اعادة البناء ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٣،ص٩٥ .

(٤) جريدة الراي الاردنية ،٢/آذار/١٩٩٣.

ولقد اصدر الرئيس البشير المرسوم الدستوري الخامس حول المجلس الوطني الانتقالي وذلك في الحادي والثلاثين من كانون الاول عام ١٩٩١ ، حيث اوضح فيه انه كان لا بد من اقامة المجلس الوطني لكي لا يحصل فراغ دستوري وان تشكيل المجلس روعي فيه التمثيل الفئوي والجغرافي والاجتماعي ، وضم اعضاء مجلس قيادة الثورة عدا الرئيس البشير والوزراء الاتحاديين والولاة والمستشارين ورؤساء لجان الانقاذ بالولايات بجانب ممثلين للنقابات والقوات النظامية ويتكون من رئيس و ٢٢٩ عضوا وباعلان تكوين المجلس الوطني الانتقالي انتقل السودان من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية المؤقتة ، وحدد هذا المرسوم ايضا مهمات هذا المجلس باجازة الخطط والبرامج القومية فضلا عن اجازة المشاريع الاتحادية للقوانين واجازة الميزانية العامة للدولة واجازة مشروعات قوانين التصديق على المعاهدات الدولية ويشرف على اداء الجهاز التنفيذي الاتحادي ويرفع التوصيات لراس الدولة.(١)

لقد اعطى النظام السياسي الجديد للانقاذ حق الشورى وتم اقرار صيغة المؤتمرات لايفائها وكانت نقطة الانطلاق في ايار عام ١٩٩٢ ، حيث عقدت في كل ولايات السودان اول المؤتمرات الشعبية الاساسية التي انتظمت ليصل عددها الى ١٢ الف مؤتمرا اساسي و ٣٠٥ مؤتمر محلي.(٢)

وفي كانون الثاني عام ١٩٩٣ صدر قرار جمهوري بانشاء ديوان الحكم الاتحادي ليؤسس التجربة الجديدة ، ولقد جاء هذا بالمرسوم الدستوري السابع لينظم المبادىء والنظم التي يجب ان يكون عليها الحكم في السودان.(٣)

---

(١) العيد الثالث لدولة الانقاذ ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١-٢٢ .

(٢) الانقاذ والانجاز ، وكالة السودان للانباء ، ١٩٨٩ – ١٩٩٥ ، الخرطوم ، ١٩٩٥، ص٤ .

(٣) المصدر نفسه ،ص٥ .

واكد الرئيس البشير على اهمية مؤتمرات الادارة الاهلية ، حيث تهدف هذه المؤتمرات في ان تصبح كيانا شوريا يضطلع بمسؤولياته المحددة في الادارة وحفظ الامن والاستقرار في مناطقها والعمل في مجالات الدعوى الشاملة وانها ستنتهي الى تحديد دورها المتكامل في ظل التوجه الاسلامي والمنسجم مع النظام السياسي الجديد كما اكد ان هذه الادارة ستؤدي الى منع العصبية والقبلية وستجمع الناس على هدى القران.(١)

وفي الثاني من كانون الثاني من عام ١٩٩٤ نظم ديوان الحكم الاتحادي اجتماعا شارك فيه رئيس الجمهورية والولاة والوزراء الاتحاديون وقادة القوات المسلحة والسلطة القضائية وقيادات العمل السياسي والتنفيذي بالحكومة الاتحادية ، ووافق بعد مداولات ومناقشات مستفيضة على الخيارات التي اعدتها اللجنة العليا وتم ايداع المرسوم الدستوري العاشر لسنة ١٩٩٤ للمجلس الوطني الانتقالي ، حيث اقترح هذا المرسوم تعديل الولايات من تسع الى ست وعشرين ولاية واجاز المجلس هذا الاقتراح بالاغلبية.(٢)

وصدر في عام ١٩٩٤ قانون الانتخابات حيث حدد هذا القانون اهلية الناخب من حيث التصويت وابداء الراي على ان يكون سودانيا بالغا من العمر (١٨) سنة من تاريخ قفل سجل الناخبين وان يكون سليم العقل ومقيما بالدائرة لمدة لا تقل عن (٣) اشهر ، اما اهلية المرشح فهو ان يكون سودانيا وبالغاً من العمر (٢١) سنة وسليم العقل وملما بالقراءة والكتابة ولم تسبق ادانته خلال السنوات السبع السابقة لاجراء الانتخابات باية جريمة تمس الشرف والامانة وفيما يخص الولايات الجنوبية فانه بالامكان اجراء انتخابات كاملة في كل من

---

(١) صحيفة السودان الحديث ، العدد ١٧٣٣، الخرطوم ،٢٠تشرين الاول ،١٩٩٤ .

(٢) صحيفة الانقاذ ، الخرطوم ، ٢كانون الثاني ، ١٩٩٥ .

ولايتي اعال النيل وغرب بحر الغزال اما بقية الولايات الجنوبية فلحين اكتمال المؤتمرات بها ، اما الانتخابات الرئاسية فيتم تحديدها بمرسوم لم يصدر حينها وارتكز قانون الانتخابات على المرسوم الحادي عشر الذي تم بموجبه تحديد دوائر الولايات والبيانات الاحصائية الرسمية لسكان الولايات وفق تعداد السكان الرابع لسنة ١٩٩٣ وقد نص القانون على ان لا يتجاوز حجم الدائرة عدد السكان او ينقص باكثر من ١٠%من حجم الدائرة ، اما المعايير التي حددت عدد الدوائر بكل ولاية فاعتمدت على الكثافة السكانية لكل ولاية وبالتالي تحدد عدد مقاعدها ، ففي الولاية التي تكون اقل من مليون نسمة بلغ عدد المقاعد (٤٠) مقعدا وزعت على اساس (١٨) مقعدا للدوائر الجغرافية و(١٨) مقعدا للمؤتمرات القطاعية و(٤) مقاعد للاستكمال وبلغ عدد الدوائر الانتخابية بولايات السودان الست والعشرين (٥٤٠) دائرة.[١]

ويتضح لنا من خلال طبيعة نظام حكومة الانقاذ الوطني ان هذه الحكومة قد حاولت ان تاتي بصيغة جديدة للحكم لم يالفها السودان على امتداد فتراته السابقة بعد ان جرب كل انواع الحكم العسكرية والمدنية والمعتمدة على صيغ مختلفة من التعددية او نظام الحزب الواحد في محاولة لحل ازمة الحكم التي عانى منها السودان .

ان تطبيق مثل هذه الصيغة استلزم جهدا استثنائيا كبيرا لفترة طويلة من قبل الحكومة لكي تتبين مدى سلبيات هذا النظام وايجابياته ، لذلك فقد واجهت العديد من المشاكل التي شكلت بحد ذاتها تحديات كبرى امام مسيرة هذا النظام الجديد والتي سنتناولها في المبحثين القادمين من هذا الفصل .

---

(١) مجلة الملتقى ، العدد ١٢٢ ، الخرطوم ، السنة السادسة ، اذار ، ١٩٩٥، ص١٢-١٣ .

المبحث الثاني

التحديات الداخلية التي واجهت حكومة الانقاذ الوطني

واجهت حكومة الانقاذ الوطني مجموعة من المشاكل التي مثلت تحديا امام سعيها المتواصل لتنفيذ برامجها ، وهذه التحديات هي موروثة بالاصل من الحكومات السابقة بل ان البعض منها يمتد بجذوره الى ما قبل الاستقلال ، ولقد ساعدت عوامل داخلية وخارجية اقليمية منها ودولية في دوام هذه المشاكل واستمراريتها او بروزها بين اونة واخرى بصورة اكثر وضوحا واشد تاثيرا مما سبق ، ورغم ان المشاكل الداخلية للسودان اثناء مرحلة حكم الانقاذ الوطني متنوعة ومتعددة الا اننا سنقتصر على بحث مشكلتين رئيستين منها فقط لكونها تشكل الاساس الدائم للتحدي والذي اعاق حركة البلاد ، وهذين التحديين هما :

اولا – الوضع الاقتصادي .

ثانيا – مشكلة الجنوب .

اولا – الوضع الاقتصادي :

لقد ورثت حكومة الانقاذ الوطني اقتصادا متدهورا ماليا وتجاريا وزراعيا وهذا التدهور جاء نتيجة السياسات الاقتصادية التي ظلت تتبعها حكومات ما بعد انتفاضة عام ١٩٨٥ الشعبية لان هذه الحكومات ابتدات من حيث انتهى نظام نميري وسارت في طريقه ولذلك بقيت الاوضاع والسياسات الاقتصادية التي اتبعها ذلك النظام على حالها ، وكانت حصيلة السنوات الاربع من الحكم المدني في فترته الثالثة للاعوام ١٩٨٥–١٩٨٩ تدهورا ماليا واقتصاديا اذ بقيت الايرادات تعتمد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة بشكل رئيسي حيث ارتفعت حصيلتها من ٨و١ بليون جنية في عام ١٩٨٥ الى ٩و٢ بليون جنيه في عام ١٩٨٦–١٩٨٧ و ١و٤ بليون جنيه ، في عام ١٩٨٧–١٩٨٨ في حين

ارتفعت في ميزانية ١٩٨٨-١٩٨٩ الى ٦و٤ بليون جنيه ، أي انها تضاعفت ثلاث مرات خلال السنوات الاربع الاخيرة ما قبل انقلاب الثلاثين من حزيران عام ١٩٨٩ الامر الذي يعني ان جماهير الشعب هي التي تحملت العب الرئيسي في تمويل الميزانية وتغطية انفاقها الاستهلاكي.[١] وتضاعف العجز في ميزانية عام ١٩٨٨-١٩٨٩ مقارنة في العجز في ميزانية عام ١٩٨٧-١٩٨٨ ووصلت الاستدانة من النظام المصرفي الى حوالي ٥٠% من جملة ايرادات الدولة وارتفع معدل التضخم والمستوى العام للاسعار خلال عام ١٩٨٨ . [٢]

وبلغ مجموع الديون الخارجية عند الايام الاخيرة لحكم الصادق المهدي اكثر من ١٤ مليار دولار ووصل معدل التضخم السنوي الى حوالي ٨٠% ، واعلنت حكومة الصادق المهدي قبل اربعة ايام من الاطاحة بها عن مستوى قياسي للعجز في الميزانية لعام ١٩٨٩ حيث بلغ ٣ مليار دولار.[٣]

وهناك عوامل عديدة اثرت في تذبذب الاقتصاد السوداني في تلك المرحلة منها:[٤]

١-الاحوال الجوية غير المناسبة والتي اضرت بالانتاج وزعزت تقديراته الخاصة لا سيما وان معظم محاصيل السودان تعتمد على الامطار .

---

(١) محمد علي جادين ، حكومة الجبهة الوطنية وقضايا الاصلاح الاقتصادي ، مجلة الدستور ، العدد ٥٨٧ السنة التاسعة عشرة ، ايار ، ١٩٨٩،ص٣٧ .

(٢) المصدر نفسه ،ص٣٦ .

(٣) النشرة الاقتصادية الوثائقية ، وكالة الانباء العراقية ، العدد ١٦ ، ٣١ اب ، ١٩٨٩، ص٥-٦.

(٤) جريدة صوت العرب ، ٢ تشرين الاول ، ١٩٩٤ .

٢-شحة مصادر التمويل الخارجي وخاصة من صندوق النقد الدولي ، كما ان خدمة الديون استهلكت كل عائدات السودان من العملات الصعبة والتي يحصل عليها من صادرات القطن.

٣-تكاليف الحرب في الجنوب واثرها على الاقتصاد السوداني ، حيث بلغت التكلفة اليومية للحرب حوالي ٥و١ مليون دولار.

ويسبب حالات الجفاف تدهور الانتاج الزراعي مما ادى الى تدهور ميزان المدفوعات وعدم قدرة الدولة على استيراد المواد الأساسية اللازمة للصناعة وشكل هذا عقبة كبيرة امام تنظيم الاقتصاد السوداني.(١)

وواجهت حكومة الانقاذ الوطني هذا الوضع الاقتصادي المتردي وتم اعلان البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٣ والذي استند الى توصيات مؤتمر الانقاذ الاقتصادي الذي عقد في تشرين الاول عام ١٩٨٩ ، وحددت اهداف البرنامج الثلاثي ووسائله في الاتي:(٢)

١- تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتوجيهه نحو الانتاج مع التركيز على التنمية الزراعية .

٢- حشد كل الطاقات الداخلية المتاحة وفتح الباب امام المساهمة الداخلية والخارجية مع تعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية لذلك .

٣- تحقيق توزان اجتماعي بحيث لا يكون تحريك الاقتصاد على حساب الفئات الضعيفة .

---

(١) حمادة فراعنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٣ .

(٢) مجلة الاقتصادي ، وزارة المالية السودانية ، العدد ١٣، الخرطوم ،ص٣٠ .

٤- تعميق اسلمة النظام المصرفي التجاري والمركزي والبنوك المتخصصة وشركات التامين والتوسع في جباية الزكاة .

ومع هذا فقد ازدادت ديون السودان خلال عام ١٩٩٠ حتى وصلت الى (١٣) مليار دولار امريكي باعتراف محافظ البنك المركزي السوداني في حين لم تزد الايرادات بمجملها عن ١٥/٤٥٧ مليار جنيه سوداني ، وظهر المازق الاقتصادي من خلال العجز المالي والذي وصل في عام ١٩٩٠ الى (٧) مليار جنيه.[١]

ومثل هذا الوضع الاقتصادي الصعب جعل من السودان بلدا يسهل اختراقه من قبل أي دولة قادرة على تقديم المنح والقروض من المساعدات.[٢]

وبدات حكومة الانقاذ بالاعتماد على امكانياتها الذاتية وذلك من خلال تطوير ودعم الجانب الزراعي ، فقامت بتوسيع مساحة الاراضي المزروعة من ٢ مليون فدان قبل انقلاب الثلاثين من حزيران عام ١٩٨٩ الى ٣٢ مليون فدان كذلك فان الخطة العشرية الموضوعة اتاحت زيادة الرقعة الزراعية بمعدل ٤ ملايين فدان سنويا ، حيث اعتمدت الخطة التركيز على التمويل للقطاع الزراعي بحيث تم رفع معدلات استثمارات القطاع الزراعي والتصنيع الزراعي الى اعلى مستوى ممكن وتوجيه التمويل الاكبر نحو المحاصيل الغذائية كالقمح والذرة.[٣]

---

(١) مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٩ ، القاهرة ،١٩٩٠،ص٣٠٩ .

(٢) مجلة الدستور ، العدد ٥٨٤، ٨ / ايار / ١٩٨٩ .

(٣) حقائق وارقام ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦ . ، امين حسن عمر ، رؤية جامعة لمشروع النهضة الحضارية الشاملة ، كتاب المشروع الاسلامي في السودان ، الخرطوم ، ١٩٩٤ ، ص٣٨ .

لقد كان السودان قبل مجيء حكومة الانقاذ يحصل على مساعدات غذائية من الولايات المتحدة الاميريكية تقدر ب(١٠٠) الف طن من القمح سنويا ، الا انه بعد وصول هذه الحكومة وسيطرتها على زمام الامور في السودان منعت الولايات المتحدة هذه المساعدات مما جعل الحكومة تعمل على تقليص المساحات المزروعة بالقطن لتزويد المساحات المخصصة لزراعة القمح ، ولاول مرة في تاريخ السودان يبلغ انتاج القمح فيه عام ١٩٩٣ اكثر من سبعة ملايين طن متري أي ما يزيد عن حاجة السودان باربعة ملايين طن.[١]

وكان تحرك حكومة الانقاذ لفك الجمود الذي لازم الاقتصاد السوداني طيلة السنوات السابقة ، فابتدأت سياستها بمعالجة المشاكل الاقتصادية باجراءات صارمة كان من ابرزها سياسة التسعير الجبري للسلع والخدمات واجراءات انكماشية اخرى استهدفت التاثير على الطلب الكلي ومكافحة التضخم وتم تقييد التعامل بالنقد الاجنبي ، وفي عام ١٩٩١ تم اعلان اجراءات تبديل العملة الوطنية وفي شباط من عام ١٩٩٢ تم تحرير الجنيه السوداني بالكامل مقابل الدولار على ان يترك للقطاع المصرفي تحديد السعر الذي يحكم معاملات الدولة.[٢]

ان برنامج الانقاذ الاقتصادي قد تعرض لانتقاد بعض الكتاب ، على اعتبار ان السياسة والبرنامج الذي اتبعته الحكومة يستند الى فلسفة اقتصاد السوق واليات الاصلاح الهيكلي كما تطرحه مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) دون ان تدرك ما ينطوي على هذه الفلسفة من اثار

---

(١) جريدة الراي الاردنية ، ٣/٧/ ١٩٩٣ ، المؤتمر الشعبي الاسلامي مصدر سبق ذكره ، ص٤٨-٤٩ .

(٢) الانقاذ والانجاز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨ .

سلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وما تلحقه من تشوهات في بنية الاقتصاد واختلالات كبيرة ابرزها سوء توزيع الدخل والثروة .(١)

وفي ظل الاجراءات الاصلاحية التي اقدمت عليها حكومة الانقاذ تم فرض سياسات ضريبية وكمركية اتسمت بعدم العدالة ولم تسفر عن تحسين الانفاق في المجالات الخدمية والصحية بل دفعت الى احجام ارباب الصناعات الصغيرة والعمالة الدنيا عن الانتاج الامر الذي نتج عنه ركود وتضخم وبطالة وندرة ، كما ان برنامج اسلمة الاقتصاد الذي ابتدا في السنة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ والمتضمن الغاء المعاملات الربوية في النظام المالي كان ينقصه الاتساق مع العديد من السياسات الحكومية واداء الاجهزة والقطاعات الاخرى في ضوء فلسفة كلية يشوبها النزوع الى اللبيرالية المفرطة واليات الاقتصاد الراسمالي وتتجاهل طبيعة الاقتصاديات النامية كذلك فان علاقات السودان الخارجية والسياسات المعلنة حول قضايا اقليمة ودولية اضرت بالوضع الاقتصادي من ناحية التدفقات النقدية الخارجية والتبادل التجاري ، اما بشان العلاقة مع صندوق النقد الدولي فلم ينجم عنها شيء لصالح السودان حيث كان الصندوق يطالب بجولة ديونه وتطبيق المزيد من اجراءات التكييف الهيكلي .(٢)

وبالرغم من هذه الصعوبات فان هناك من يؤكد ان الحكومة قد حققت عدة نتائج ايجابية في المجال الاقتصادي منها :

١-سعي الحكومة لانشاء شبكة ضخمة من الطرق بمسافة تبلغ (١٣) الف كم وشبكة اتصالات حديثة ، وبدات العمل بتنفيذ طرق حيوية

---

(١) مجلة الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٢.

منها (التحدي) الذي يربط الخرطوم ببور سودان و(السلام) الذي يربط الخرطوم بالجنوب وتم تمويلها ذاتيا .[١]

٢-قطع السودان لعلاقته بصندوق النقد الدولي وتوقف التمويل الخارجي عن طريقه والذي وصل في عهد نميري الى ٧٥% من الموازنة العامة للدولة ثم انخفض الى ٥٥% وفي عهد حكومة الانقاذ انخفض الى ٢٣% وبالتالي تم تحرير حركة النقد وتعويم الجنيه السوداني .[٢]

٣-ولمواكبة زيادة الرقعة المخصصة للزراعة قامت حكومة الانقاذ بحفر قنوات للري في (الرهد) شمالا وبطول ٣٠٠كم ، فضلا عن تعلية سد (الروصيرص) من اجل استغلال حصة السودان من مياه النيل والبالغة ١٨ مليار متر مكعب وتم تخصيص مبلغ ٢٢ مليون جنيه سوداني لتمويل البرامج الزراعية سنويا وبما ان الاقتصاد السوداني يعتمد على الزراعة وان ٨٠%من العاملين السودانين يعملون في هذا القطاع فقد طلبت الحكومة السودانية من كل بنك يستثمر ٥٠% من مجموع قدراته فارتفعت بذلك حصة التمويل الزراعي من ٥و١ مليار الى ١٢ مليار جنيه خلال عام واحد وهو عام ١٩٩٣ ، ولقد اعطت هذه السياسة ثمارها في مجال انتاج السكر حيث بلغ الانتاج في مصنع (كنانة) والذي يعتبر رابع اكبر مصنع للسكر في العالم خلال عام ١٩٩٣ ما يقارب ٥١٥ الف

---

(١) حقائق وارقام ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢.

(٢) حماده فراعنه ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٣ .

طن من السكر لا سيما وان حاجة السودان من هذه المادة بلغت حوالي (٢٤٠) الف طن في حين يصدر الباقي للخارج.[١]

٤- ان مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للسودان قد ارتفعت من ٣و١٥ % عام ١٩٨٩-١٩٩٠ الى ٥و١٧ % للعام ١٩٩٠-١٩٩١ ، كما سجل معدل تعمير هذا القطاع تحسنا ملحوظا اذ ارتفع من ٩و٥% عام ١٩٨٩ الى ١٥%عام ١٩٩٠-١٩٩١ رغم وجود بعض المشاكل والمعوقات المتمثلة في انقطاع التيار الكهربائي ومشاكل النقل والتخزين.[٢]

كذلك بدا العمل باستخراج النفط في السودان حيث كانت حكومة الانقاذ تتوقع تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات النفطية بنهاية عام ١٩٩٥ ، وتم لاول مرة منذ عام ١٩٧٤ دفع فاتورة النفط والبالغة ٣٣٠ مليون دولار وذلك في عام ١٩٩٣.[٣]

ولقد عانى الاقتصاد السوداني في مرحلة حكومة الانقاذ من جملة ضغوط منها :

١- ان الولايات المتحدة قد قامت بتجميد معوناتها التي كانت تقدمها للسودان وذلك بموجب القرار المرقم (٥١٣) الذي يحجب المساعدات عن البلدان التي تحكمها انظمة عسكرية جاءت اثر الاطاحة بانظمة منتخبة ثم طبقت ما يعرف بتعديل (بروك) الذي تجمد على ضوئه المساعدات للدولة التي لا تستطيع سداد

---

(١) حقائق وارقام ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢.

(٢) العيد الثالث لثورة الانقاذ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥ .

(٣) جريدة الشعب الاردنية ، ٣/ ٣/ ١٩٩٣ ، مجلة المقتصد ، العدد ١٣ ، الخرطوم ، ١٩٩٢ ، ص٥ .

المتـأخرات ، ولقـد اضـافت الولايـات المتحـدة لقائمـة المأخـذ علـى السـودان مسـألة اسـتمرار الحـرب فـي الجنـوب وكـذلك الاحكـام الصـادرة ضـد بعـض المتهمـين فـي قضـايا الاضـراب السياسـي والاتجار بالعملة .[1]

ورغم ان الولايات المتحدة قد اعلنت عن اعفاء عدد من الدول النامية من ديونها وربطت ذلك بالاصلاحات الاقتصادية في تلك الدول الا انها لم تشمل السودان بتلك القائمة رغم نجاحاته الاقتصادية وان ديونه يعود معظمها لبنوك امريكية .[2]

٢- وبعد قطع السودان لعلاقته مع صندوق النقد الدولي بدأ الاخير بأتخاذ عقوبات ضده منها تعليق حقه في التصويت في مجلس الادارة ، وبدأ الصندوق منذ عام ١٩٩٣ بالتلويح بتحريك شكوى بغرض طرد السودان من العضوية وترافق مع هذه الخطوات ان اوقفت معظم المؤسسات المالية الدولية والاقليمية تعاملها معه مما دفع الاخير من الدخول في مفاوضات طويلة مع ادارة الصندوق الدولي اسفرت عن اقتناع الادارة بسلامة برامج الاصلاح الهيكلي التي طبقها السودان .[3]

٣- تضرر السودان من موقفه المساند للعراق في دخوله للكويت حيث توقفت المساعدات العربية له والبالغة حوالي (١٢٠) مليون دولار ،

---

(١) التيجاني عبد القادر ، مصدر سبق ذكره ، ص٦١-٦٢ ، العيد الثالث لثورة الانقاذ ، مصدر سبق ذكره ،ص٧٧ .

(٢) صلاح عبد الرحمن الامين ، وقف المساعدات الامريكية ، مجلة الدستور ، العدد ٦٣١ ، السنة العشرين نيسان ، ١٩٩٠ ، ٣٥ .

(٣) عبد الله حسن ، تطبيع ام تجميد ، مجلة السفير ، الخرطوم ، العدد الاول ، حزيران ، ١٩٩٥ ، ص١٦ . ، مجلة المستقبل ، العدد ١٣، ٢ اب ١٩٩٣ ، الخرطوم ، ص٤ .

اضافة الى توقف تحويلات المواطنين السودانيين الذين كانوا يعملون في الخليج والبالغة حوالي (٧٠٠) مليون دولار اذ انخفضت الى ٤٥٠ مليون دولار أي ان خسائر السودان من التحويلات فقط ٢٥٠ مليون دولار.[١]

فضلا عن ان حرب العراق اعادت الى السودان الالاف من العمال الذين فقدوا اعمالهم في الخليج ، وان المعونات الخارجية والبالغة (٦٠٠) مليون دولار كلها جمدت لدى دول السوق الاوربية المشتركة بسبب مواقفه المؤيدة للعراق كما اوضح ذلك وزير المالية السوداني عبد الرحيم مهدي.[٢]

ومع هذا فان سياسة حكومة الانقاذ الاقتصادية ادت بنظر الاخرين الى مشاكل كثيرة منها:[٣]

١- ارتفاع مديونية السودان الخارجية ، اذ بلغت عام ١٩٩١ حوالي ١٥،٩ مليار دولار في حين كانت ١٣ مليار دولار عام ١٩٨٩ .

٢- ان تعثر الحكومة في اداء استحقاقاتها والتزاماتها تجاه المؤسسات المالية الدائنة ادى الى تجميد عضويتها في صندوق النقد العربي ومؤسسة ضمان للاستثمارات العربية .

٣- ان سياسة تحرير الاقتصاد ادت الى ارتفاع تكلفة الانتاج وارتفاع تكاليف الاستثمار .

٤. تفاقم البطالة اذ بقيت مستوياتها مرتفعة وشملت خريجي الجامعات.

---

(١) حماده فراعنه ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٩، السياسة الدولية ، العدد ٩٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠٩ .

(٢) جريدة الراي الاردنية ، ٣/ ٣/ ١٩٩٣ .

(٣) مجلة الاقتصادي، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢.

٥- زيادة الهجرة الداخلية والوافدة والمرتدة على السواء بسبب اللجؤ من دول الجوار وظروف الحرب والجفاف داخل البلاد .

٦. ارتفاع نسبة التضخم خلال السنوات الثلاث الاولى الى معدل تجاوز ١٠٠% عام ١٩٩١-١٩٩٢ مما دل على عمق المشكلة التي واجهها الاقتصاد السوداني والذي كان من اسباب هذا الارتفاع هو الانخفاض في سعر الجنيه السوداني الذي وصل الى ٣٠ جنيه للدولار في السوق الرسمي و ١٣٠ جنيه للدولار في السوق السوداء بل وصل الى اكثر من ١٨٩ جنيه في بعض الاشهر .

واذا كانت ارقام الصرف هذه في عام ١٩٩١-١٩٩٢ فانها قد اصبحت اقل بكثير من مثيلاتها في عام ١٩٩٤ ، اذ بلغ السعر الرسمي لصرف الجنيه في هذا العام ٣٤٥ جنيه لكل دولار في حين وصل الى ٤٥٠ جنيه في الاسواق السوداء.[١]

ولقد ادى التدهور الشديد والمتواصل في الوضع الاقتصادي في السودان الى تدمير الطبقات المتوسطة ودفعها باتجاه حالة فقر شاملة في البلاد ، حتى ان احد الدبلوماسيين الغربيين في الخرطوم قال ان حالة الوسط لم تعد موجودة الان في السودان فقد اصبح الناس اما فقراء او اثرياء جدا .[٢]

ومما عمق ظاهرة تحول الطبقة المتوسطة الى طبقة فقيرة هي مشكلة الانفجار السكاني الذي عانى منه السودان والذي مثل انفجارا معاكسا للقاعدة الاقتصادية والعوامل الثقافية والصحية وزيادة الضغط السكاني على الاراضي الزراعية في الريف مما ادى الى انخفاض الاجور الدخول بسبب طبيعة الانظمة

---

(١) جريدة الراي الاردنية ، العدد ٨٧٥١، ٧ اب ١٩٩٤ .

(٢) المصدر نفسه .

الخاصة بالملكية السائدة ودفع الكثير من ابناء السودان وبالارياف خصوصا الى الهجرة نحو المدن الكبرى وعلى راسها الخرطوم ، كما ادى الى زيادة هجرة السودانيين الى الخارج حيث اشارت بعض الدراسات الى ان عددهم قد فاق المليون.(١)

ان المشكلة الاقتصادية التي عانى منها السودان في مرحلة حكومة الانقاذ الوطني لم تكن وليدة تلك المرحلة ، بل كانت تمثل نتيجة لتراكمات المراحل السابقة والسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة بالاضافة الى مساهمة العوامل الجغرافية والمناخية والتاريخية في هذا الجانب والتي تناولناها في بداية هذا المبحث والمباحث الاخرى ، لكن بعض السياسات التي اتبعتها حكومة الانقاذ ساهمت ايضا في تفاقم وتزايد هذه المشكلة من خلال تزايد ارقام المديونية الخارجية وارتفاع نسب البطالة ، وكان جانبا من هذا يعود الى علاقات السودان الخارجية التي اضرت بوضعه الاقتصادي اضافة الى النتائج التي تحققت بعد انتهاء حرب الخليج الثانية كذلك فان بعض الخطط الاقتصادية التي اتبعتها هذه الحكومة كانت تنقصها الشمولية والدراسة العميقة والتوازن احيانا مما ادى الى ظهور نتائج عكسية لا تتلائم مع ظروف البلد ، كما ان تصاعد الحرب في الجنوب ترك اثارا اقتصادية واضحة من خلال انفاق جزء من الميزانية لتغطية النفقات العسكرية بالاضافة الى الدمار والخراب الذي تركته هذه الحرب وهجرة الالاف من السودانيين الى الداخل والخارج وتوقف عملية التبادل التجاري مع دول الجوار بسبب اثارها السياسية ، وبالتالي أصبح لزاما على الحكومة اعادة النظر بالعديد من سياساتها وخططها سواء في الجانب الاقتصادي او الجانب السياسي المرتبط به لتكون مستندة الى الشمولية والواقعية

---

(١) سميرة امين واحمد النوري ، مصدر سبق ذكره ، ص١١١ .

والدراسة العلمية العميقة التي تاخذ بنظر الاعتبار ظروف وحاجات البلد وكذلك اعادة النظر بالمشاكل التي عانى منها السودان والاسراع بحلها والاستثمار الامثل لموارده الاقتصادية بالاضافة الى اعادة تنظيم علاقاته الخارجية لتكون جانبا مؤديا الى الحل .

ثانيا – مشكلة الجنوب :

لقد ادركت جكومة الانقاذ منذ يومها الاول ان الحرب في الجنوب هي سبب كل المشاكل وهي اصل الداء الذي يجب استئصاله بسرعة واعلنت انها على استعداد للاعتراف بخصوصية الجنوب ومنحه حكما ذاتيا واعادة النظر في موضوع القوانين الاسلامية وعدالة توزيع الثروة .(١)

وادركت ايضا تاثيرات الحرب على الانفاق العام للدولة ، حيث ارتفعت تكلفة الحرب الى ٢,٤ بليون جنيه في العام وبمعدل ١١ مليون جنيه سوداني في اليوم الواحد ، كما ادركت اثار ارتفاع المصروفات الاضافية الطارئة وازدياد الفصل الاول في موازنة الاقاليم الجنوبية الى ما يقارب من ٧٥٠ مليون جنيه في عام ١٩٨٩- ١٩٩٠ ،وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني .(٢)

كل هذه العوامل دفعت حكومة الانقاذ الى طرح الحل السلمي واعلنت عن هدنة من جانب واحد لمدة شهر ثم جددتها عدة مرات ، وكذلك اعلنت عن رغبتها في الدخول في مفاوضات مع الجبهة الشعبية لتحرير السودان .(٣)

---

(١) عبد الملك عودة ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٩، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠ ، صلاح محمد ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٤-١١٥ .

(٢) برنامج مؤتمر الحوار الوطني ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٨ . .

(٣) جمال عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره ، ١٨٠ . ، عبد الملك عودة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠ .

وقبل ان تشرع الحكومة في تشكيل مؤسساتها الدستورية بادرت بارسال برقية لقائد حركة التمرد (جون قرنق) تدعوه فيها للتفاوض الا انه رفض تسلم البرقية وطلب ان تسلم الى الرئيس الاثيوبي (منغستو هيلا مريام) ، وانتهز البشر فرصة مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في ادريس ابابا في تموز عام ١٩٨٩ ليعلن موقف السودان الساعي لتحقيق السلام .(١)

وجرت في اديس ابابا اول مباحثات مباشرة بين وفد الحكومة السودانية برئاسة محمد الامين خليفة ووفد الحركة الشعبية لتحرير السودان برئاسة (لام اكول) في الثامن عشر من اب عام ١٩٨٩ ، حيث اكدت الجبهة الشعبية انها ستدخل في اية مفاوضات للسلام على اساس اتفاقية (كوكادام) لعام ١٩٨٦ والاتفاقية الموقعة في تشرين الثاني عام ١٩٨٨ وانها ستبذل كل الجهود لاحلال السلام ، وان الحركة لا ترى حلا الا بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وتاييد مبدا الديمقراطية وعقد مؤتمر دستوري تشارك فيه كافة القوى السياسية في البلاد من اجل الوصول الى اتفاق حول جميع مشاكل السودان واطلاق سراح كافة السجناء السياسيين ورفع الحظر عن العمل النقابي .(٢)

وتم الاتفاق خلال هذه المباحثات على ما يلي: (٣)

١. استمرار الحوار بين الجانبين بغية التوصل الى حل شامل ، وفي هذا الاطار تعهد الجانبان بتقديم تصور متكامل لحل القضايا الخلافية .

٢. استمرار عمليات الاغاثة في المناطق المتاثرة عبر برنامج الامم المتحدة المعروف بشريان الحياة .

---

(١) مساعي حكومة الانقاذ الوطني لتحقيق السلام في جنوب السودان ، اعداد ادارة السلام في الخارجية السودانية ، الخرطوم ، ١٩٩٣ ، ص٣ .

(٢) مجلة الدستور ، العدد ٦٠٠ ، ٢٨ شباط ، ١٩٨٩ ، ص٦ .

(٣) صلاح محمد ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٩ .

٣. اعتبار السفارة السودانية في اديس ابابا قناة اتصال مباشرة بين الطرفين .

وعقدت الجولة الثانية من المفاوضات بعد اعداد الحكومة لبرنامج مفاوضاتها مع الجبهة الشعبية في نيروبي للفترة من ٢٨ تشرين الثاني لغاية ٥ كانون الاول عام ١٩٨٩ بوساطة من الرئيس الاميريكي الاسبق جيمي كارتر ، وفي هذه الجولة طرحت الحكومة لاول مرة برنامجها لحركة التمرد وقد اعترف الجنوبيون بان مقررات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام تشكل مجموعة من المقررات البناءة التي تصلح كأساس لحل قضايا السودان وضمن هذا الاعتراف بالبيان الختامي للمفاوضات ، ولضمان نجاح برنامج السلام هذا فقد اتخذت حكومة الانقاذ عدد من الاجراءات العملية ومنها تكوين لجنة النظام الفيدرالي لتقسيم السودان حيث تم استثناء الولايات الجنوبية الثلاث من تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية .[١]

ورغم تصريحات المسؤولين بنجاح المباحثات ، الا انها اخفقت في التوصل الى اتفاق بشان عدد من النقاط الجوهرية اهمها: [٢]

١- طلب الحركة الشعبية الغاء قوانين ايلول عام ١٩٨٣المعروفة باسم قوانين الشريعة الاسلامية ، حيث ارتات الحكومة ان برنامج السلام سوف يحل هذه المشكلة اذ ان اسلوب الحكم الفيدرالي يستند على حق كل اقليم في استثناء نفسه من اية قوانين ووضع اخرى بديله عنها ،

---

(١) مساعي حكومة الانقاذ الوطني ، مصدر سبق ذكره ، ص٦ .

(٢) فتحي علي حسين ، مشكلة الجنوب والتطورات الاخيرة في السودان ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٠ ، ١٩٩٠ ، ص١٩٤ .

فضلا عن ان هذا الطلب يدخل في صميم اعمال السيادة ويعد شرطا مسبقا .

٢- طلب الغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الاخرى ، حيث رات الحكومة السودانية ان هذه الاتفاقيات ليست موجهة ضد الداخل وانما هي لحماية الامن القومي في البلاد .

٣- طلب انهاء حالة الطوارىء ، وكان رد الحكومة بان ذلك لا يمكن ان يتم قبل اعلان وقف اطلاق النار وانهاء حالة الحرب .

٤- طلب حل القوات المسلحة وتشكيل قوات جديدة من الجيش الحكومي وقوات الحركة ، الا ان الحكومة رات ان هذا الطلب غير منطقي والصحيح انه بعد تحقيق السلام يمكن ضم عناصر من قوات الحركة الى القوات المسلحة النظامية مثل غيرهم من ابناء الجنوب المنظمين للقوات المسلحة .

٥- طلب حل حكومة الانقاذ وتشكيل حكومة موسعة تضم الاحزاب السياسية وبقية القوى الاخرى ، حيث كان رد الحكومة بانها قد حلت هذه التنظيمات وبالتالي فهي لا تتعامل معها كتنظيمات قائمة وانما تتعامل مع من كانوا فيها وكثيرون منهم قد شاركوا في مؤتمر الحوار الوطني .

٦- تقدم وفد الحكومة بطلب وقف اطلاق النار الا ان الحركة رفضت هذا الطلب .

ومع هذه المساعي فان قوات الحركة الشعبية خاضت معارك في منطقة الكرمك في نهاية شهر تشرين الاول من عام ١٩٨٩ اضطرت على اثرها القوات الحكومية للانسحاب الا انها استعادت المدينة في نهاية شهر تشرين الثاني من

نفس العام الامر الذي شكل تحولا في سياسة الحكومة تجاه الحركة اذ اتجهت نحو الخيار العسكري لبسط سيطرتها على كل المناطق التي سبقت للحركة ان استولت عليها على ان يسير ذلك جنبا الى جنب مع محادثات السلام .[١]

وفي الحادي عشر من كانون الاول عام ١٩٨٩ اعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية عن استعادتها لمدينة (كاكا) والتي تقع شمال مديرية اعالي النيل جنوب السودان ، وفي شباط عام ١٩٩٠ تمكنت هذه القوات من استعادة مدينة (باي) جنوب البلاد .

لقد ساهمت هذه النجاحات العسكرية التي حققتها القوات السودانية في تعزيز دور حكومة الانقاذ في مفاوضتها مع الجنوبيون في عام ١٩٩٠ ، اضافة الى عوامل عديدة اخرى منها:[٢]

١- الانشقاق في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان حيث تم اعلان انشقاق مجموعة الناصر بقيادة (رياك مشار) و(لام اكول) و(غردون كوانق شول) بعد اتهامهم لقرنق بالديكتاتورية والاستبدادية وفرض حالات ارهاب بين صفوف الحركة واعدامه للشخصيات المناوئة له وتجنيد الاطفال رغما عنهم .

٢- حصول بعض التغيرات في الاوضاع السياسية والاقليمة وخاصة في القرن الافريقي واثيوبيا على وجه الخصوص منذ زوال حكم الرئيس الاثيوبي منغستو هيلا مريام وتغيير الاوضاع في اثيوبيا تغييرا جذريا ادى الى انتقال مقر الحركة الشعبية الى كينيا .

---

(١) صلاح محمد ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٠ .

(٢) فتحي علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٤ .

(٢) ايمن السيد عبد الوهاب ، جنوب السودان وقضيتا الدين والدولة ، السياسة الدولية ، العديد ١١١ / ١٩٩٢، ص٩٤. ، العيد الثالث لثورة الانقاذ مصدر سبق ذكره ، ص٣٠ .

وفي منتصف شهر كانون الاول عام ١٩٩٠ قام الرئيس الكيني دانيال اراب موي بترتيب اجتماع بين الرئيس البشير وجون قرنق في نيروبي الا ان قرنق رفض هذا الاجتماع وبعد فشل الوساطة الكينية تقدمت نجيريا بوساطتها اذ عرض الرئيس النيجيري بابا نجيدا رعايته للمفاوضات مع قرنق وذلك من خلال لقائه مع الرئيس البشير في احتفالات استقلال ناميبيا واعاد تاكيد تلك المبادرة اثناء انعقاد مؤتمر القمة الافريقية في (ابوجا) في تموز عام ١٩٩١ وبعد اتصالات مكثفة نجحت الحكومة النيجيرية في وضع برنامج للمفاوضات بين الطرفين ، ولكن الانشقاق الذي حصل في الحركة وانقسامها الى جناح (توريت) وهو جناح قرنق وجناح(الناصر) بزعامة لام اكول واخرون اعاق الوساطة النيجيرية لبعض الوقت بسبب الطروحات الجديدة لحركة التمرد والتي عرفت بقرارات (توريت).[١]

وكانت مجموعة الناصر بعد ان اعلنت انشقاقها قد طالبت بانفصال الجنوب وهو ما اثر بصورة مباشرة في تبدل تكتيكات قرنق المعلنة ، اذ اصدر تعديلا في توجهات حركته يقضي بانه اذا لم توافق الحكومة على تحقيق مطلب السودان العلماني الديمقراطي فان الحركة تطرح بديلين اخرين هما الكونفدرالية بين دولتين ذات سيادة او حق تقرير المصير من خلال استفتاء محلي على مستقبل جنوب السودان .[٢]

ان الانقسام المتواصل بين صفوف الحركة الشعبية ساعد الحكومة على تعزيز موقفها اذ امضى المتمردون زمنا طويلا في القتال فيما بينهم ، ونتيجة

---

(١) ايمن السيد عبد الوهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٢ .

(٢) حسن ابو طالب ، القرن الافريقي بين التفكك واعادة الاندماج ، التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص١٣٧ – ١٣٨ ، ايمن السيد عبد الوهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٣ .

لهذه الانقسامات فانهم انحصروا في مناطق غرب الاستوائية وفقدوا السيطرة على اعالي النيل وبحر الغزال يضاف الى ذلك فان سياسة (قرنق) القائمة على اسلوب الارض المحروقة اعاقت امكانية كسبه للاصدقاء في الغرب مما شكل ضغطا كبيرا على الحركة ومواقفها وبذلك وافقت على الدخول في مفاوضات مع الحكومة.(١)

وساعدت هذه الخلافات على تعزيز موقف الحكومة ولكنها اضرت بسكان الجنوب اذ ادى الخلاف بين صفوف الحركة الشعبية الى تعطيل عملية ايصال الاغاثة للسكان رغم الجهود التي بذلتها الحكومة ولجان الاغاثة لمواصلة تنفيذ برنامج (شريان الحياة) لاغاثة المتضررين في جنوب السودان.(٢)

وعلى اثر اتصالات نيجرية مكثفة مع الحكومة وفصيلي التمرد عقدت الجولة الاولى من المفاوضات في ابوجا للفترة من السادس والعشرين من ايار ولغاية الرابع من حزيران عام ١٩٩٢ والتي سميت بمفاوضات (ابوجا الاولى) حيث توحدت فيها فصائل حركة الجنوب بقيادة (وليم نون) الرجل الثاني في جناح توريت.(٣)

وقع الطرفان على بيان مشترك في نهاية المفاوضات والذي اشار الى النقاط التالية:(٤)

١- ضرورة الحل السلمي لكل قضايا السودان .

٢- التوزيع العادل للثروة والمشاركة العادلة في السلطة .

---

(١) صبري الشفيع ، اوغندا والسودان الجوار المزعج ، مجلة الملتقى ، الخرطوم العدد ١٢٦،١٦ ايار ، ١٩٩٥، ص١٩ .

(٢) جريدة القادسية ، بغداد ، العدد ٤١٦٤ ، ١٧ نيسان ، ١٩٩٣ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) صلاح محمد ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٩ .

٣- الاعتراف بالتنوع الثقافي والعرقي والديني للسودان .

٤- اعادة تعمير المناطق المتاثرة بالحرب خلال الفترة الانتقالية .

٥- الاتفاق على التوصل الى اجراءات انتقالية لازالة المخاوف وبناء الثقة بين السودانيين ، وان تبحث تفاصيلها خلال الجولة الثانية من مباحثات ابوجا .

وبالرغم من هذا الاتفاق فقد اعلن (قرنق) في كمبالا عن رفضه لما لم التوصل اليه في ابوجا بحجة ان (وليم نون) قد تجاوز التفويض الممنوح له مما ادى الى الشقاق اخر داخل الحركة بقيادة وليم نون لتصبح الحركة منقسمة الى ثلاثة فصائل ، واصر (قرنق) على تبني النظام الكونفيدرالي وذلك بقيام دولتين منفصلتين في السودان لكل منها دستورها ومؤسساتها وقواتها المسلحة وعلاقاتها الخارجية وذلك في خروج واضح على قرارات (ابوجا) التي نادت بايجاد صيغة دستورية في اطار السودان الموحد.(١)

ويبدو ان الحركة قد تخلت عن بعض مبادئها الاساسية وهنالك عدة عوامل ساهمت في توجهها نحو التفاوض في (ابوجا) عام ١٩٩٢ ، ومنها النجاحات التي حققتها القوات السودانية وكذلك تزايد الحصار الاقليمي على الحركة عقب سقوط النظام الاثيوبي وتمكن الحكومة السودانية من تحييد معظم دول الجوار ، وقد انصبت مطالب الحكومة في (ابوجا) الاولى على الاخذ بالنظام الفيدرالي في حين كانت مطالب جناحي الحركة المتبادلة بين المطالبة بدولة علمانية ديمقراطية فيدرالية وبين الانفصال التام عن الشمال.(٢)

---

(١) مساعي حكومة الانقاذ ، مصدر سبق ذكره ، ص٩ .

(٢) محمد ابو الفضل ، جنوب السودان وحق تقرير المصير ، السياسة الدولية العدد ١١٦ ، ١٩٩٤ ، ص١٨٥ .

وبذلت حكومة الانقاذ عدة محاولات للتقرب من الاجنحة المنشقة عن حركة قرنق لاظهار ضعف موقف الحركة في حالة اجراءاية مفاوضات معها ، الا ان الجماعات المنشقة كانت تدرك حقيقة اهداف الحكومة وحاولت تفويت الفرصة عليها رغم حدة خلافاتهم مع الجناح الرئيسي فاعلنت الفصائل الثلاثة المنشقة من الحركة عن توحدها واندماجها في فصيل واحد في ٦ نيسان عام ١٩٩٣ وشكلت لجنة وطنية تتكون من ٢٢ عضوا برئاسة رياك مشار ، ولكن قرنق عندما ادرك نوايا الحكومة السودانية هذه اجتهد في تاكيد تقاربه من المعارضة السودانية وسعى لايجاد حليف اقليمي له كبديل عن الحليف الاثيوبي السابق فاتجه الى اوغندا وكينيا ووجد عونا من جانبهما لاعتبارات تتعلق بالمصالح والتوزنات السياسية في المنطقة .[١]

وعقدت مفاوضات بين الجانبين الحكومي برئاسة د . علي الحاج والحركة برئاسة قرنق وذلك في الثاني والعشرين من شباط عام ١٩٩٣ في اوغندا والتي جاءت بمبادرة من الرئيس الا وغندي موسفيني ، وهذا هو الاجتماع الاول الذي شارك فيه قرنق بنفسه في عهد حكومة الانقاذ وذلك نتيجة تغير موازين القوى والانتصارات التي تحققت على ارض الواقع للقوات الحكومية وقوات الدفاع الشعبي وبسبب سلسلة الانشقاقات التي عصفت بالحركة .[٢]

وسعت نيجيريا التي قامت بدور بارز في مفاوضات (ابوجا الاولى) الى اقناع الطرفين بالعودة مرة اخرى الى المفاوضات لاستكمالها وهو ما تم بالفعل اذ عقدت الجولة الثانية من مفاوضات (ابوجا) للفترة من ٢٦ نيسان ولغاية ٩ ايار من عام ١٩٩٣ وكانت هناك دوافع متعددة دفعت بالجانبين بالموافقة على

---

(١) حسن ابو طالب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٤ .

(٢) حمادة فراعنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢–٥٣ .

دخول هذه المفاوضات مرة اخرى ، فالحكومة السودانية عانت من ضغوط دولية مورست عليها وكذلك ظهور مؤشرات لتشديد الحصار السياسي والاقتصادي عليها ، فضلا عن محاولاتها لحسم الموقف لصالحها ، في حين كان اهتمام قرنق بهذه المفاوضات هو نتيجة لتدهور موقفه السياسي والعسكري من جراء كثرة الانشقاقات التي لحقت بحركته وتصاعد حدة المجاعة في الجنوب والضغوط التي مارستها عليه بعض الدول المجاورة مثل كينيا واثيوبيا واوغندا [١].

وتركزت هذه المفاوضات حول موضوع العلاقة بين الدين والدولة ومسالة تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية ولم تتطرق بصورة مفصلة لمستقبل جنوب السودان وانتهت هذه المفاوضات على ان تستانف من جديد للتباحث في قضية مستقبل الجنوب ولكن انهيار وقف اطلاق النار بين الجانبين وتزايد الضغوط الخارجية على الحكومة السودانية ساعدت قرنق على اعادة التوحيد صفوف حركته واثارة قضية المناطق الامنة لضمان توصيل المساعدات .[٢]

وتقدمت دول (الايجاد) بمشروع اعلان تركزت بنوده في ضرورة دفع الحل التفاوضي ورفض الحسم العسكري والاخذ بنظر الاعتبار شمولية تسوية المشكلة واكدت في اعلانها على ضرورة اقامة دولة علمانية وديمقراطية في السودان وضمان حرية الاعتقاد والعبادة والدين بالكامل لكل المواطنين وضرورة التقسيم العادل للثروة بين السودانيين وفي تموز عام ١٩٩٣ عقدت الجولة الثالثة من مباحثات ابوجا ولكن من دون التوصل الى اتفاق حول مشروع اعلان المبادىءواقتصرت المناقشات على موضوعي حق تقرير المصير والعلاقة بين

---

(١) حسن ابو طالب المصدر السابق ، ص١٣٦ .

(٢) محمد ابو الفضل ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٦ .

الدين والدولة ، كما ان انتهاء الجولة الرابعة من مفاوضات نيروبي بسرعة جعل دول (الايجاد) غير مستعدة للدخول في مفاوضات طويلة الامد بعد ان ابرزت مواقف الاطراف السودانية مدى التباين في الرؤى للحلول المطروحة لمشكلة الجنوب واصرار كل طرف على التمسك بمنطلقاته الفكرية.[١]

ومن الجدير بالذكر انه بعد الضغوط التي تعرضت لها الحكومة بدات حركة المعارضة السودانية تعيد ترتيب امورها تجاه الحكومة واجرت عدة اتصالات مع الجناح الرئيسي للحركة الشعبية انتهت بالتوقيع على ما سمي باعلان نيروبي في ١٧ نيسان عام ١٩٩٣ ، حيث اجتمع قادة التجمع الوطني الديمقراطي المعارض من مندوبي جناح توريت وحزب الامة والاتحادي الديمقراطي والشيوعي وتجمع الاحزاب الجنوبية والمؤتمر الافريقي السوداني وعدة شخصيات قومية معارضة للنظام السوداني ، واكد قرنق تمسكه بوحدة السودان كوطن يقوم على الديمقراطية والتعددية العرقية والدينية والثقافية واعلن ان حركته تعتبر جزء من قوى التجمع الوطني الديمقراطي.[٢]

واعلنت معظم الاحزاب السودانية بشتى فصائلها وانتماءاتها رفض اعطاء الجنوب حق تقرير المصير في ظل الظروف التي يعيشها السودان واتفقت على تاجيل الموضوع لحين القضاء على النظام الحالي وهو ما رفضه الجنوبيون ، ومما يشار له ان لقاء الاحزاب السودانية هذا قد عقد في لندن ونظمته جمعية الحقوق والعدالة بمجلس اللوردات البريطاني في شهر شباط عام ١٩٩٤ حيث حضرته شخصيات سودانية سياسية وحزبية.[٣]

---

(١) محمد أبو الفضل ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٨-١٣٩ .

(٢) حسن ابو طالب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٥ .

(٣) محمد ابو الفضل ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٧- ١٨٨ .

ان النجاحات العسكرية للحكومة في الجنوب ادت الى بروز تهديدات خارجية حيث اعلن الدكتور حسين ابو صالح وزير خارجية السودان في ٢٠ اذار عام ١٩٩٤ ان قوى خارجية تسعى جاهدة للعمل على استمرار الحرب في الجنوب بهدف استنزاف قدرات البلاد ، واعلن البرلمان الاوربي في اذار عام ١٩٩٤ عن فرض حظر على صادرات السلاح للسودان كما سبق للمجموعة الاوربية ان اصدرت في شباط من نفس العام بيانا ادانت فيه الغارات الجوية التي تقوم بها القوات الحكومية في مناطق الجنوب .[١]

وبعد هذا العرض المتسلسل لمشكلة الجنوب في فترة حكم الانقاذ لا بد من تحديد مستقبل هذه المشكلة لا سيما وقد تعددت اطرافها واختلفت ارائهم وافكارهم للحل المناسب ، فطرح جماعة (توريت) فكرة اقامة نوع من (الكونفيدرالية) يمكن ان يفتح الباب على مصراعيه امام المزيد من التفتت القومي والطائفي للسودان ، اما جماعة الناصر والتي طرحت فكرة الانفصال فيعد هذا حلا غير مقبول وذلك لانه لا يلتقي في اية نقطة مع اراء وافكار الجماعات الاخرى وكذلك اختلافه الكبير والواضح مع منطق حكومة الانقاذ ، بالاضافة الى انه يقفز فوق الواقع العرقي والسكاني والثقافي للسودان ولكثير من دول العالم التي تعاني من ذات المشكلة .

اما التجمع الديمقراطي المعارض فتتبلور رؤيته من خلال مبادرة السلام التي طرحها الصادق المهدي زعيم حزب الامة في اب من عام ١٩٩١ والتي تقدم تصورا للسودان كدولة علمانية ديمقراطية تتبنى فكرة الكونفيدرالية الامر الذي يمثل تطورا في افكار احدى القيادات السياسية في الشمال الى جانب ابدائها لقدر من المرونة التي تمكنها من استيعاب فكرة تقرير المصير التي

---

(١) صلاح محمد ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٤ .

يطرحها الجنوبيون ، كما ان المبادرة رفضت نظام المؤتمرات الشعبية التي تسعى حكومة الانقاذ لتطبيقه ، وتناولت ايضا فكرة المؤتمر الدستوري الذي يشكل الوعاء السياسي لتجميع كافة القوى السياسية السودانية فهو يشمل اخر مجليس نيابي شهده السودان قبل انقلاب البشير عام ١٩٨٩ والنظام الحالي في السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بجناحيها توريت والناصر والتجمع الوطني الديمقراطي.(١)

وكان التساؤل المطروح عن الخيار الافضل لحل المشكلة في ظل الاختلاف الواضح في الطروحات والاراء ، فاذا كان الحسم العسكري هو الخيار الاقرب لتحقيق الرؤية الحكومية ومطالبها فان هذا كان يعني استمرار دائرة العنف وما نتج عنها من استنزاف لموارد السودان البشرية والاقتصادية ، اما الحل السياسي للمشكلة فانه وصل الى حالة من الجمود وذلك لان الاطراف المتصارعة لم تحسم خياراتها المطروحة ما بين فيدرالية من جانب الحكومة وعلمانية من جانب قرنق والمطالبة بتقرير المصير من جانب جناح الناصر .

ان الحل الافضل لهذه المشكلة تمثل في قضية الولاء الوطني التي أثارت من داخلها العديد من القضايا التي عانت منها كافة المجتمعات الاثنية وليس السودان وحده وخاصة مع عدم توافر اطار مؤسسي متفق عليه مع كافة القوى السياسية بالاضافة الى عدم توفر تنمية متوازنة تشمل كافة الاقاليم ، حيث ظل الجنوب يعاني ضعف الاستثمارات الموجهة والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، الامر الذي ادى الى تزايد عدم الرضا والاحباط لدى الجنوبيين وظهور التنظيمات المعبرة عن الانتماءات العرقية والاقليمية وبالتالي أصبح الحل الاقرب للمشكلة هو العمل على تحقيق نوع من الاندماج الوظيفي

---

(١) ايمن السيد عبد الوهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٥ .

من خلال التركيز على اعطاء الجنوبيين حقهم مساويا مع الشماليين في التنمية السياسية والاقتصادية وكذلك العمل على تحقيق الاندماج الطائفي في الاجل الطويل ، وفي هذا الاطار وجب استبعاد الخيار العسكري كسبيل لحسم المشكلة بعد ان ثبت فشله لاي من الطرفين وكذلك استيعاب التجارب التاريخية للدول الثنائية او متعددة القوميات.[١]

ونحن نعتقد ان الحل الفيدرالي المقترح من قبل حكومة الانقاذ القائم على اساس استثناء الجماعات غير المسلمة من تطبيقات الشريعة الاسلامية كان يعد من بين الحلول الايجابية في هذا الجانب حيث ان اللامركزية هي من اكثر النظم الملائمة للواقع السوداني المتنوع ، وكذلك نرى ان التحول في طروحات وافكار القوى الجنوبية واتجاهها نحو طلب الانفصال وتقرير المصير أكد ان المشكلة قد اصبحت ذات ارتباطات خارجية ، حيث ان هذه القوى لا تجرؤ على طلب الانفصال دون ان يكون هناك دعم واسناد خارجي لها تبدو الغاية منه وضع العراقيل والصعوبات امام توجهات حكومة الانقاذ الوطني وبالتالي كان لزاما على هذه الحكومة ان تستعجل الحلول وان تبدىء القدر اللازم من المرونة والتحرك لتفويت الفرصة على هؤلاء وحل المشكلة والذي يعني استمرارية هذه الحكومة لان مشكلة الجنوب تعد من اصعب المشاكل التي واجهتها .

ومما تقدم نلاحظ أن المشاكل الداخلية التي رافقت كل الحكومات السودانية بعد الاستقلال سواء المنبثقة من البيئة السودانية ذاتها أو الموروثة من مرحلة الحكم الاستعماري قد تفاعلت فيما بينها بجوانبها المتعددة وتزايدت حدتها في مرحلة حكومة الانقاذ الوطني لتشكيل تهديداً خطيراً وتحديداً واضحاً أمام

---

(١) المصدر نفسه ، ص٩٥-٦٩ .

مسيرة هذه الحكومة لاسيما أنها ترافقت وتزاحمت مع مشاكل وتحديات خارجية لا تقل خطورة عنها .

المبحث الثالث

التحديات الخارجية التي واجهت حكومة الانقاذ الوطني

حاولت حكومة الانقاذ الوطني تغيير نمط سياستها الخارجية وجعلها تتماشى مع طبيعة هذه الحكومة والمستندة على اساس حق الدولة في ممارسة سيادتها الوطنية وقرارها وحقها في اختيار نظام الحكم واسلوب التنمية الملائم لاحتياجات مجتمعاتها الداخلية والسعي لاقامة التبادل التجاري والاقتصادي بعيدا عن ممارسة الضغوط السياسية او فرض السيطرة والتدخل في شؤون الدول الاخرى ، ولقد واجهت حكومة الانقاذ ضغوطا عديدة امام محاولاتها لتطوير علاقاتها الخارجية وتركزت هذه الضغوط في مسالة حقوق الانسان واتهام السودان من قبل الدول الغربية بايوائه لجماعات ارهابية .[١]

ولقد جاءت هذه الضغوط والتحديات التي واجهتها هذه الحكومة من جهات عديدة حيث شكلت عائقا امام مسيرتها المستقبلية ، ويمكننا تقسيم هذه التحديات الى ثلاثة انواع .

١- التحديات على المستوى العربي

٢- التحديات على المستوى الافريقي .

٣- التحديات على المستوى الدولي .

<u>اولا – التحديات على المستوى العربي :</u>

ويمكننا تحديد ابرز هذه التحديات وفق الاتي :

١-١ العلاقة مع مصر .

١-٢ العلاقة مع تونس والجزائر .

---

(١) محمد الفاتح احمد ، السودان والانفتاح على شعوب الميلانو ، صحيفة السودان الحديث ، ٣/اب/ ١٩٩٤ .

١-٣ العلاقة مع دول الخليج العربي .

١-١ العلاقة مع مصر :

بالرغم من العلاقات الازلية والتاريخية بين مصر والسودان والتي ترسخت وتوثقت منذ السبعينات وحتى بداية التسعينات حيث عملت كل من الدولتين على توطيد اواصر العلاقات فيما بينها وتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٧٦وميثاق التكامل عام ١٩٨٢ وميثاق الاخاء عام ١٩٨٧ ، الا ان كل هذه الاتفاقيات قد فشلت ولم تصل الى نتيجة تخدم ابناء شعب وادي النيل لانها تمت باسلوب فوقي ولم تقم على تقييم حقيقي للمشاكل والقضايا القائمة بين البلدين مما ادى الى فشل هذه التجارب.(١)

وتتحصر الخلافات المصرية السودانية في عهد حكومة الانقاذ الوطني في امور عدة منها :

أ – دعم الحركات المعارضة لكلا الجانبين .

ب – مشكلة حلايب .

ح – مشكلة مياه النيل .

أ – دعم الحركات المعارضة لكلا الجانبين .

ان تبني السودان للاسلام منهجا سياسيا ادى الى اثارة الدول الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص وكذلك استجلاب عداء كثير من النظم الافريقية المجاورة لا سيما تلك التي تخشى من الظاهرة الدينية .(٢)

---

(١) عبد العظيم الجنزوري ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣٨ ، عبد الملك عودة ، مستقبل العلاقات المصرية السودانية ، السياسة الدولية العدد ١٠١ ، ١٩٩٠،ص١٥١ .

(٢) عبد السلام بغدادي ، الاشكالية السياسية المعاصرة في العلاقات المصرية السودانية ، مجلة العلوم السياسية ، ١٩٩٣ ، ص١١٩ .

وكانت مصر من بين هذه الدول لانها تعاني من استفحال نشاط الحركات الاصولية الاسلامية على اراضيها بعد اغتيال الرئيس السابق انور السادات وحتى يومنا هذا .

وتتهم مصر السودان باحتضانه المعارضة الاسلامية وغير الاسلامية المصرية على ارضه . ولم تستطيع الحكومة المصرية ان تقدم ادلة مقنعه تثبت تورط السودان باعمال المعارضة هذه ولكن ما فعلته هو انها رددت باستمرار بان السودان حاول عبر الجماعة الاسلامية التي يقودها الشيخ عمر عبد الرحمن زعزعة الحكم في مصر.(١)

ولا بد من الاشارة الى ان الحكومة السودانية والمعارضة المصرية قد نفت تورط السودان في اية اعمال ضد الحكومة المصرية ونفت ايضا وجود أي دعم سوداني للمعارضة في مصر وكذلك نفت اشتراكها مع ايران في مخطط انهاء نظام الحكم في مصر وحاول المسؤولون السودانيون البرهنة على صدق ادعاءاتهم بعدم وجود تنسيق مع ايران حول الوضع في مصر بالقول بان أي جهة معادية للسودان لاتستطيع ان تقدم دليلا على وجود معسكرات ايرانية او مقاتلين ايرانيين على ارض السودان واكدوا على استعداد الحكومة السودانية لاستقبال أي وفد لزيارة المعسكرات السودانية للتاكد من نوايا او بيانات الحكومة السودانية .(٢)

واوضح المعارض السياسي السوداني الصادق المهدي ان المشكلات التي تصطدم بها الحكومة المصرية مع الجماعات الاسلامية فيها لا تاتي من

---

(١) جريدة شيحان الاردنية ، عمان ، ١٩ كانون الاول ١٩٩٢ . ، مجلة الملتقي ، العدد ٧٩، ١ حزيران ، ١٩٩٣ .

(٢) عبد السلام بغدادي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٠ .

الخارج بل من مصر ذاتها ، وانه لا يصدق الاتهامات المصرية للسودان بدعمه الارهاب لان النظام السوداني على حد تعبيره ضعيف جدا ومرتبك وليس لديه وسائل لتصدير ثورته .[١]

ومن الجدير بالملاحظة ان الاتهامات التي وجهتها مصر وغيرها الى السودان تقوم على اساس عدم الفصل بين الجبهة الاسلامية القومية بزعامة حسن الترابي وبين حكومة الانقاذ الوطني واعتبار الجبهة الاسلامية هي المسؤول الفعلي عن توجيه وادارة السياسات السودانية في الوقت الذي لم تكن توجد فيه اية صفة رسمية للجبهة الاسلامية في السودان ، الامر الذي خلق نوعا من التعقيد والازدواجية .[٢]

وما حاولت مصر اثباته حول تورط السودان بالعمل ضدها هو الاشارة الى علاقات التنسيق القائمة بينه وبين ايران ، خاصة تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين في البلدين واهمها زيارة الرئيس البشير الى طهران في كانون الاول من عام ١٩٩٠ وزيارة الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني للسودان وكذلك زيارة رئيس الاركان السوداني الى طهران في تموز عام ١٩٩٢.[٣]

وبالمقابل اتهمت الحكومة السودانية مصر باحتضانها المعارضة السياسية السودانية داخل مصر وخارجها لا سيما المنضوية منها تحت ما يسمى (التجمع الوطني السوداني) مع توفير الدعم المادي والمعنوي لها وتمكينها من اصدار صحيفة سياسية تسمى (السودان) وتكمن خطورة مثل هذا التجمع على

---

(١) الراي الاردنية ، العدد ٨١٦٢، ١٤ كانون الاول ، ١٩٩٢ .

(٢) هاني ارسلان ، السودان والحركات الاسلامية الدور وابعاد العلاقة ، السياسة الدولية ، العدد ١١٣،١٩٩٣، ص١٠٦ .

(٣) عبد السلام بغدادي ، السياسة الايرانية المعاصرة اتجاه السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧-٢٠ .

الحكومة السودانية من خلال دعوته العلنية بتقويض هذه الحكومة ووصفها بالديكتاتورية والخضوع المطلق للجبهة القومية الاسلامية.[١]

ودللت الحكومة السودانية على الدعم المصري ضدها ، وذلك بسماح مصر للرئيس السوداني الاسبق جعفر نميري بممارسة دوره ونشاطه السياسي في مهاجمة النظام السوداني بشتى الطرق والوسائل تمهيدا كما يعتقد هو لعودته الى السلطة السياسية التي فقدها في عام ١٩٨٥[٢] ، وكذلك دعم مصر لحركة التمرد السودانية في الجنوب والذي اتضح من خلال استقبال الرئيس المصري حسني مبارك ل(جون قرنق) في القاهرة لاكثر من مرة وفتح مكاتب لحركته في مصر للعمل ضد الحكومة السودانية .[٣]

ونجد بشكل واضح ان دعم الحركات المعارضة في كلا الجانبين قائم احيانا على اساس المصلحة الهادفة الى ارباك نظام الحكم في الجانب الاخر لاسيما مصر التي اجتمعت على ارضها في بعض الاحيان فصائل من المعارضة السودانية التي اختلفت كل الاختلاف فيما بينها من جهة ومع الحكومة المصرية ذاتها من جهة اخرى ، وهذا دل على عمق الخلاف الحاصل بين نظامي الحكم في مصر والسودان من خلال بروز مشاكل اخرى على طريق العلاقة بين البلدين .

---

(١) وثيقة التجمع الوطني الديمقراطي ، مجلة المنار ، العدد ٦٥، ١٩٩٠ ،ص١٨-٢٠ .

(٢) عبد السلام بغدادي ، مصدر سبق ذكره ،ص١١٩-١٢٠ .

(٣) مجلة الدستور ، العدد ٦١٢، ١٢-٢٠ تشرين الثاني ، ١٩٨٩ .

ب- مشكلة حلايب:

تبلغ مساحة مثلث حلايب اكثر من ١٨ الف كم ٢ على الشريط الحدودي المصري السوداني على خط عرض ٢٢ وبمقتضى اتفاقية رسم الحدود بين الجانبين في ١٩ كانون الثاني عام ١٨٩٩ اصبحت حلايب تابعة لمصر ، الا ان وزير داخلية مصر انذاك (مصطفى فهمي) اصدر قرارا في تشرين الاول عام ١٩٠٢ يقضي باعادة (حلايب) الى السودان بعد قناعته بان اتفاقية الحكم الثنائي التي ضمت حلايب لمصر اغفلت قضية ديموغرافية لها علاقة بالقبائل السودانية التي تسكن المنطقة فجاء قرار الوزير المصري جمعا لشمل هذه القبائل .(١)

وبرزت المشكلة في عام ١٩٥٨ بعد الاستقلال ، اذ اصدرت الحكومة السودانية قانونا لتنظيم الانتخابات البرلمانية التي قررت اجرائها في شباط من العام المذكور حيث ارسلت حكومة الرئيس المصري جمال عبد الناصر مذكرة الى الحكومة السودانية رفضت فيها ادخال اية منطقة شمال خط عرض ٢٢ في الانتخابات السودانية ، الا ان حكومة عبد الله خليل تجاهلت المذكرة المصرية مما دفع الاخيرة الى ارسال مذكرة ثانية في الشهر نفسه اكدت فيها حقوق مصر في مثلث حلايب ، وهذا دعى الحكومة السودانية الى عرض الامر الى جامعة الدول العربية ومجلس الامن الدولي الذي قرر تاجيل البحث في الموضوع تاركا الفرصة للطرفين لحلها ثنائيا ، ولكن سقوط حكومة عبد الله خليل السودانية بالانقلاب الذي قاده ابراهيم عبود ادى الى تهدئة الاوضاع بين الجانبين.(٢)

---

(١) الراى الردنية ، العدد ٨٢٤٤ ، ٦ اذار ،١٩٩٣ ، محمود خليل ، العلاقات المصرية السودانية ، الثوابت والمتغيرات على ضوء مشكلة حلايب ، السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، ١٩٩٣،ص٢٣٦-٢٣٨.

(٢) محمود خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٨ .

وقامت مصر من جانبها عام ١٩٧٤ بتاكيد سيادتها على المثلث بفتح نقطة حدودية فيه تمتد من بئر (شلاتين) حتى وادي (كراف) وقامت بعمل الانشاءات اللازمة لها ، الا انه رغم ذلك بقي الوضع هادئا بين البلدين.(١) وذلك للعلاقات المتينة التي كانت تربط نظام الرئيس نميري مع مصر والذي اكد بعد سنوات من تنحيته عن الحكم بقوله (اننا درسنا هذه المشكلة ايام حكم ثورة مايو ووجدنا ان السودان ليس له حق في حلايب فهذه ارض مصرية مئة بالمئة ووفقا للاتفاقات الدولية ، ولكن وزراء الداخلية في مصر وضعوا المنطقة تحت الادارة السودانية لان القبيلة التي تقطنها غالبية افرادها في السودان وكانت المواصلات صعبة جداً على مصر وسحبنا القضية من كل المنابر الدولية بعدما تاكدنا ان هذه اراضي مصرية مئة بالمئة.(٢)

ولكن النزاع ظهر الى الوجود مرة اخرى في عام ١٩٩١ عندما منح السودان امتيازا للتنقيب عن البترول في المنطقة لشركة كندية حيث اعترضت مصر على ذلك الامر الذي نجم عنه سحب السودان للامتياز المذكور وطلب من مصر معالجة الموضوع عن طريق المحادثات الثنائية بما يهدف الى تحقيق المصلحة المشتركة للبلدين ، وبالفعل استجابت القاهرة وارسلت وفدا في اذار عام ١٩٩٢ للمشاركة في الاجتماع الاول لبحث الموضوع ، وقد تعطلت اعمال اللجنة بعد تقديم السودان مذكرة الى مجلس الامن حول دخول قوات مصرية للاراضي السودانية وردت مصر ذلك برسالة الى رئيس مجلس الامن الدولي وكان ايضا للتصريحات المتتالية غير الودية من الجانبين المصري والسوداني دورا في تعطيل اعمال اللجنة ، وانطلقت مصر من فكرة ان الادارة السودانية

---

(١) محمود خليل ،مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٩ .

(٢) لقاء مع جعفر نميري ، مجلة الحياة ، القاهرة ، ٧حزيران /١٩٩٥ .

للمنطقة اكثر من ٣٦عاما منذ الاستقلال لا يشكل اساسا لفكرة التقادم في تخطيط الحدود والمرفوضة عند بعض اساتذة القانون الدولي.[١]

وكذلك إنطلقت وجهة النظر المصرية من التاكيد على ان التعديلات الادارية قد تمت لاغراض التيسير على القبائل التي تعيش على جانب الحدود ، وأكدت ايضا على ان الوجود الظاهر والاكبر للمنطقة المتنازع عليها كان لها على امتداد الفترة الزمنية التي تلت اجراء التعديلات الادارية المشار اليها.[٢]

وارسلت القاهرة وحدة عسكرية الى مثلث حلايب ، وحذرت على لسان وزير خارجيتها عمرو موسى من أي تحرك لاي مواطن سوداني مدنيا كان ام عسكريا عند خط عرض ٢٢ جنوبا واعتبرته تحركا في ارض مصر.[٣]

وبقي السودان رغم الموقف المصري هذا يتمسك بمباديء الحلول السلمية التي تنص عليها مواثيق منطقة الوحدة الافريقية والجامعة العربية والامم المتحدة ويتمسك بدبلوماسية التفاوض للتوصل الى حل النزاع الحدودي مع مصر وكذلك سياسة ضبط النفس .[٤]

وتمسك السودان بحجج واسانيد قانونية عديدة لاثبات ان المناطق الواقعة الى الشمال من خط عرض ٢٢ درجة شمالا قد صارت جزءا من حدوده حيث أكد على حيازته الفعلية لهذه المنطقة وانه اضطلع بمباشرة كافة اعمال السيادة عليها وكذلك رأت الحكومة السودانية ان قبول مصر لاستمرار ادارة السودان لهذه المناطق وعدم اعتراضها على هذا الوضع طيلة المرحلة السابقة لاستقلاله يعد بدوره اثبات يمكن الاستناد اليه في القول بان مصر قد تنازلت عن حقوقها

---

(١) محمود خليل ، مصدر سبق ذكره ،ص٢٣٩ .

(٢) احمد الرشيدي ، الحدود المصرية السودانية ، السياسة الدولية ، العدد ١١١ ١٩٩٣، ص٢١١.

(٣) جريدة الراي الاردنية ، العدد ٨٢٤٤، مصدر سبق ذكره .

(٤) جريدة السودان الحديث ، ١٤ ايلول /١٩٩٤ .

السيادية في هذه المناطق ويوفر هذا القبول من جانب مصر سندا للسودان للتمسك بالمنطقة المذكورة تاسيسا على فكرة التقادم التي ترفضها مصر ، يضاف الى ذلك ان مصر عندما اعترفت بالسودان كدولة مستقلة ذات سيادة لم تضمن اعترافها تحفظات بشان الحدود ، كذلك أكدت وجهة النظر السودانية على مبدا قدسية الحدود الموروثة الذي اكدت عليه منظمة الوحدة الافريقية بصورة ضمنية في ميثاقها وتم اقراره صراحه من جانب مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية في القاهرة عام ١٩٦٤ ولم يحدث ان تحفظت عليه مصر على غرار ما فعلته كل من المغرب والصومال.[١]

وترى حكومة الانقاذ ان وراء مشكلة حلايب اهدافا اخرى ، اذ اعلن الرئيس البشير (ان منطقة حلايب سودانية مئة بالمئة ولو ان المشكلة هي حلايب فلتاخذها مصر ، الا ان الحقيقة تقول ان مصر فعلت وتفعل كل هذا بعد ان فقدت نفوذها في الخرطوم .[٢]

والذي يتضح لنا ان مشكلة حلايب هي مشكلة اريد منها الضغط على حكومة السودان لتغيير سياسيتها الخارجية ، خاصة بعد احداث الخليج الثانية وموقفها المساند للعراق.

ح – مشكلة مياه النيل :

من المعروف ان نهر النيل يمر بكل من البلدين وقد تم عقد العديد من الاتفاقيات بين الجانبين للاستثمار الامثل لمياهه ، فقد اتفق البلدان على مشروع قناة (جونقلي) في منطقة السدود والمستنقعات في السودان ، غير ان العمل في مثل هذه المشروعات توقف بسبب اندلاع الحرب الاهلية في الجنوب ، من

---

(١) احمد الرشيدي، مصدر سبق ذكره، ص٢١١ .

(٢) جريدة الراي الاردنية،مصدر سبق ذكره.

جانب اخر فان الدول الواقعة على نهر النيل تشعر بعدم العدالة في توزيع المياه ، فمصر لا تستطيع ان تتنازل عن متر مكعب واحد من مياه النهر لان ذلك يعني الاضرار بالتنمية فيها والدول الاخرى تعرف هذا الامر ولذا تطالب مصر بتعويضات مالية مقابل التنازل عن جزء من حصتها من المياه ، والمسالة الضاغطة مع السودان هي ان حصته من مياه النيل تبلغ ١٨مليار متر مكعب كان يستخدم منها ١٤ مليار متر مكعب فقط ويقرض الباقي لمصر حيث لم يكن بحاجة اليها في السابق ، ولكن بعد خطة حكومة الانقاذ الوطني في السودان بالعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة مساحة الاراضي المزروعة جعلتها بحاجة ماسة الى استغلال كامل حصتها من المياه وهذا كان يعني توقف دفع ٤ مليار متر مكعب من حصة السودان لمصر والذي يؤدي الى خلق مشكلة مائية فيها وبالتالي بين البلدين.[١]

وفي ٢٨ كانون الثاني من عام ١٩٩٣بدا العمل بحفر قناة (كنانة) وتعلية خزان (الروصيرص) ومشروع الحفر لقناة(الرهد) والتي كان من المؤمل ان توفر للسودان عند استكمالها ٦ مليار متر مكعب من مياه النيل كانت في السابق تذهب سدى خلف السد العالي أي انها كانت تذهب من حصة السودان الى مصر بدون مقابل مع العلم ان كمية المياه المفترض استثمارها على ارض مصر لا تتجاوز على حصة السودان وفق اتفاقية توزيع مياه النيل الموقعة بينهما عام ١٩٥٨.[٢]

---

(١) جميل مصعب محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢ . ٥٣ .

(٢) حمادة فراعنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢-٥٣ .

ولقد اعتبرت مصر هذه المشاريع المائية السودانية خروجا على اتفاقية المياه بين البلدين وان الحكومة السودانية قد تعاملت بطريقة اختلفت عن تعاملها مع القضية ذاتها ايام حكم الفريق ابراهيم عبود وجعفر نميري.[١]

ان مشكلة المياه بين البلدين جاءت في جو سياسي متوتر بينها حيث اصبحت تشكل ورقة ضغط مهمة بيد كل طرف للتاثير على خيارات الطرف الاخر ، ومن هذا أصبح لزاما عليها معالجة المشكلة بروح ودية وايجابية بعيدا عن الحساسية المتولدة نتيجة اختلاف سياسات وتوجهات البلدين .

ويرى البعض ان كل المؤشرات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية أكدت بان العلاقات بين البلدين تسير في طريق مسدود الا اذا انقلبت مقاييس السياسة والاقتصاد والاجتماع في احدهما لتسير على نهج البلد الاخر وهو الامر المستبعد تحت ظل الظروف العالمية والاقليمية القائمة والسبب وراء هذا الاستنتاج يكمن في:[٢]

١- ان المشروع السوداني السياسي والاقتصادي والاجتماعي سار على هدى التاصيل والرجوع الى العقيدة بشموليتها الاسلامية .
٢- ان المشروع المصري سياسيا واجتماعيا سار على هدىالمشروع الغربي العلماني القائم على هدى الفلسفة الوضعية الخارجة عن اطار العقيدة والدين .

كما ان النظام المصري في ضوء ما سمي (النظام الدولي الجديد) أراد ان يكون له قسط في عملية توزيع الادوار ليظهر بمظهر القوة الاقليمية المؤثرة

---

(١) جريدة الراي الاردنية ، مصدر سبق ذكره .
٢ صحيفة الانقاذ السودانية ، ١٧ايلول ،١٩٩٤ .

، ومن هنا فهو سعى للتضييق على خيارات الحكومة السودانية التي رفضت شعارات او دعوات النظام الدولي الجديد .[1]

١-٢- تونس والجزائر :

شهدت العلاقات بين السودان وكل من تونس والجزائر توترا كبيرا في فترة حكومة الانقاذ الوطني حتى وصلت الى مرحلة سحب السفراء المتبادل ، واتهمت تونس الحكومة السودانية بالاتهامات التالية:[2]

١- ان السودان قدم المأوى لاعضاء حركة النهضة الاسلامية المناوئة للنظام التونسي ، وانه منح تأشيره سفر الى الشيخ راشد الغنوشي زعيم الحركة باسم راشد محمد سعيد .

٢- واتهمت تونس الحكومة السودانية بأن قياديين من حركة النهضة اجتمعوا في الخرطوم كما اعلن ذلك وزير الداخلية التونسي في ايار عام ١٩٩١ ، واكدت الصحف التونسية ان الحكومة السودانية تقدم المساعدات والمأوى لبعض افراد الاتحاد العام التونسي للطلبة) وقد تصاعد التوتر في العلاقات التونسية السودانية في تموز عام ١٩٩٢ بعد ان سحبت السودان سفيرها واغلقت سفارتها في تونس احتجاجا على المعاملة السيئة التي يلقاها المواطنون السودانيون فيها والحملة الاعلامية التي شنتها الصحافة التونسية على السودان .

وتوترت العلاقات مع الجزائر ايضا بحيث ادت الى قيام الخارجية السودانية باستدعاء سفيرها في الجزائر ، وفي اذار عام ١٩٩٣ قامت الجزائر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايران واستدعاء سفيرها في الخرطوم بسبب ما

---

(١) جريدة شيحان الاردنية ،٢٧ شباط ، ١٩٩٣ .

(٢) هاني ارسلان ، مصدر سبق ذكره ، ص١١١ .

اسمته بمساندة هاتين الدولتين للمتطرفين الاصوليين فيها ، وكانت الصحف الجزائرية قد ذكرت ان فريقا من المتخصصين الايرانيين قد ارسل الى السودان للمساعدة في اقامة محطة اذاعية اطلق عليها (صوت الثورة الاسلامية) لبث برامج معينة موجهة للحركات الاسلامية المتشددة في مصر والمغرب العربي ، ونفت الحكومة السودانية هذه الاتهامات واعلنت عن استعدادها لاستقبال أي وفد لزيارة المعسكرات الي أشير اليها كمراكز للتدريب لاعمال العنف التي مارسها التيار الاسلامي في الجزائر ، وفيما يتعلق بعلاقتها مع تونس قامت الحكومة السودانية بمحاولة لتجاوز الازمة معها بسحب جواز السفر من الشيخ الغنوشي بعد اتجاهة للاقامة في لندن واعلنت عن عدم رغبتها في التدخل بالشؤون الداخلية للدول الاخرى.(١)

١-٣- دول الخليج العربي:

شهدت علاقات السودان مع دول الخليج العربي توترا كبيرا بسبب موقف الحكومة السودانية من مسألة دخول العراق للكويت في اب عام ١٩٩٠ ، اذ وقف السودان منذ يوم ٣ اب عام ١٩٩٠ الى جانب العراق ورحب بمواقفه ، وكان موقف الحكومة السودانية من الازمة يؤكد على ضرورة معالجتها في اطار الجامعة العربية دون تدخل الاطراف الاخرى لكي لا يترك للقوى المعادية للامة العربية فرصة ضربها وتحديها.(٢)

وبعد انتهاء الحرب على العراق لم تتحسن علاقات السودان مع دول الخليج العربي بل اصبحت اكثر تدهورا واتخذت اغلب الدول الخليجية موقفا

---

(١) هاني أرسلان ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٢ .

(٢) محمد سيد احمد عتيق ، موقف السودان من ازمة الخليج ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٨، ١٩٩٣،ص١١٨ .

عدائيا من السودان وطردت جميع العاملين السودانين فيها وانخفضت تحويلاتهم كما اشرنا سابقا ، وقامت دولة الامارات العربية المتحدة بطرد الدبلوماسيين السودانيين وردت السودان على ذلك بالمثل.[١]

ويعبر الكاتب المصري محمد حسنين هيكل عن حالة الخلافات العربية تلك بقوله (ان الدول العربية تعيش الان في غفلة كبرى في مواجهة المؤامرة التي دبرتها (اسرائيل) بادخالها العرب في تناقضات امنية بعيدة عنها.)[٢] ، وتلك الحالة بحد ذاتها لم تكن تشكل تحديا امام السودان وحده بل امام جميع الدول العربية التي وجب عليها اعادة النظر في علاقاتها وكذلك الابتعاد عن مسألة اثاره المشاكل لبعضها البعض والتي عادت بالضرر على الوضع العربي عموما .

<u>ثانيا – التحديات على المستوى الافريقي :</u>

للسودان حدود مشتركة مع تسعة دول افريقية وهذه الدول لها مصالح متضاربة فيما بينها ، فضلا عن تناقض بعضها مع الطموحات والاهداف والمصالح السودانية ولذلك واجه السودان مشاكل كثيرة مع هذه الدول ويمكن حصر هذه المشاكل والتحديات بالاتي :

<u>٢-١- التحدي الاثيوبي:</u>

انتهجت كل من السودان واثيوبيا سياسة عدائية متبادلة خلال الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات رغم الاتفاق الذي ابرمته حكومة النميري في اديس ابابا مع الجنوب عام ١٩٧٢ ، وسعت كل من الدولتين الى دعم الحركات

---

(١) محمد محجوب هرون ، مصدر سبق ذكره ،ص٨٧-٨٨ .

(٢) السودان الحديث ، الخرطوم ، العدد ، ٢٠١٨ ، ١/آب/١٩٩٥ .

الانفصالية في البلد الاخر ، اذ دعمت السودان حركة تحرير ارتيريا في مطالباتها بالانفصال عن اثيوبيا واستخدامها لاسلوب الكفاح المسلح ، في حين دعمت حكومات اثيوبيا حركة الجنوب السوداني ماديا ومعنويا بل وكانت منظماتها ومقراتها تعمل داخل الاراضي الاثيوبية .

وعندما تسلمت حكومة الانقاذ السلطة في السودان عام ١٩٨٩ عملت على توطيد علاقاتها مع الدول الافريقية عموما ودول الجوار خصوصا وبضمنها اثيوبيا ، وهي كانت تهدف من وراء ذلك الى ممارسة الضغوط على قوات (قرنق)من خلال فقدانه لامكانيات لوجستية للحصول على الامداد والمساندة الاجنبية.(١)

ولقد ساهمت عوامل عديدة في تخفيف حالة التوتر بين الجانبين فيها :

١- حصول ارتيريا على استقلالها الامر الذي افقد السودان عنصرا ضاغطا تجاه الحكومة الاثيوبية .

٢- سقوط نظام منغستو هيلا مريام وحاجة اثيوبيا لترتيب الوضع الداخلي وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى .

ومع ذلك كانت هناك نقاط خلاف عديدة بين الجانبين ابرزها تبني السودان للنهج الاسلامي كايديولوجية وتخوف اثيوبيا من محاولته تصدير افكاره كما اوضح ذلك وزير الخارجية الاثيوبي (سيوم ميسفن) في ٢٧شباط عام ١٩٩٤بقوله (انه على الرغم من ان لدى السودان الحق في ممارسة اية افكار عقائدية داخل حدوده ، لكن اثيوبيا لن تقبل اية محاولة لتصدير ايديولوجياته اليها او اية دولة مجاورة) في اشارة الى أرتيريا التي استقلت رسميا من اثيوبيا في ايار عام ١٩٩٣ كما ان تخوف قبائل الامهرة الاثيوبية المسيحية من فرض

---

(١) حمادة فراعنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢ .

سياسات السودان الاسلامية على شعوب الشمال الاثيوبي وعلى قبائل الامورو في الجنوب وجميعهم من المسلمين [(١)] ونعتقد بان العلاقات بين الجانبين شهدت مزيدا من التدهور بسبب استمرار النظام السوداني باتباع النهج الاسلامي في الحكم وذلك لان الحكومة الاثيوبية لعبت دور المنفذ للسياسات الغربية في المنطقة جريا على عادتها بسبب مسيحيتها اولا وحاجاتها للدعم الغربي ثانيا .

٢-٢- التحدي الكيني :

تمثل التحدي الكيني للسودان في نقطتين جوهرتين وهي التنازع حول مثلث (اليمي) ودعم كينيا لحركة الجنوب .

التنازع حول مثلث (اليمي) :

تبلغ مساحة هذا المثلث حوالي ٣٤٥٨كم وتقع في اقصى الجنوب الشرقي من حدود السودان عند التقاء الحدود السودانية الكينية الاثيوبية وهو اقليم غني بالمعادن ، وبدا النزاع حوله في عام ١٩٣٨ حينما قررت بريطانيا التي كانت تحكم الدولتين اعطاء سلطة الحكم على المثلث إلى كينيا موضوع النزاع وذلك بعد قرارها في عام ١٩١٤ بان المثلث يقع في الاراضي السودانية ، وتطورت هذه المشكلة في عام ١٩٨٨ بشكل مثير اذ شن الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني انذاك هجوما قويا على الرئيس الكيني دانيال اراب موي ووصفه بانه رجل فاسد ، ولكن بعد الانقلاب الذي قاده البشير في عام ١٩٨٩ وبعد انقطاع الدعم عن متمردي الجنوب من قبل اثيوبيا عادت العلاقات بين

---

(١) فتحي علي حسين ، ازمة العلاقات السودانية الارتيرية ، السياسة الدولية ، العدد ١١٦، نيسان،١٩٩٤،ص١٩١.

الجانبين الى بؤرة الاهتمام لدى حكومة الخرطوم ، اذ سعت الاخيرة الى محاصرة قرنق من خلال مصادر الدعم عنه حيث لم يبق امامه سوى كينيا واوغندا كقواعد للانطلاق والتدريب والدعم اللوجستي والعسكري ، وقد ذهبت الحكومة السودانية الى حد التهديد العلني والمباشر بتقديم الدعم للمعارضة الكينية اذا لم يتوقف الدعم الكيني لحركة (قرنق) وفي ظل هذه الاوضاع ذكرت بعض المصادر ان الرئيس البشير وعد الرئيس الكيني اثناء زيارة الاخير للسودان في اذار عام ١٩٩٢ بابداء بعض المرونة حول مثلث اليمي مقابل اعلان كينيا وقف الدعم لحركة التمرد في الجنوب.(١)

كما ان كينيا رأت أن دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان يعني قيام دولة منفصلة وبالتالي ستعتمد في تجارتها الخارجية على تجارة (الترانزيت) عبر الاراضي الكينية مما يؤدي الى تكامل اقليمي بمقايضة السلع الاستهلاكية بالبترول ، وعلى الرغم من تعهد حكومة نيروبي للسودان بعدم فتح محطة اذاعة لقوات قرنق بدلا من تلك التي تم اغلاقها في اديس ابابا عقب قيام نظام الحكم الجديد ، الا انها واصلت امداد المتمردين عبر الاراضي الكينية.(٢)

واتضح انه برغم محاولات التقارب بين البلدين الا ان عدم الاستقرار على خط ثابت حكم العلاقة بينهما نتيجة للاهداف والمصالح المتباينة للطرفين.

٢-٣- التحدي الاوغندي :

هناك نقاطا عديدة أثارت الشكوك حول علاقات البلدين ، منها وجود اللاجئين الاوغنديين في جنوب السودان الذي وصل عددهم الى حوالي (٨٠)

---

(١) هاني رسلان ، الحدود الجنوبية للوطن العربي ، سياسة دولية ، العدد ١١٢ ، ١٩٩١، ص٨٨.

(٢) انس مصطفى كامل ، الصراعات الاثنية في حوض النيل ، السياسة الدولية العدد ١٠٧ ، ١٩٩٢،ص٥٢.

الف لاجىء دعمتهم قبائل (الانشولي) بالتعاون مع قبائل (الدينكا) من اجل الاطاحة بنظام موسفيني ، في حين شكلت الحركة الشعبية لتحرير السودان عنصرا مضافا الى عناصر الشك اذ ان ستراتيجية الحسم العسكري التي انتهجتها حكومة الانقاذ ادت الى دخول قوات سودانية الى الاراضي الاوغندية في كانون الاول عام ١٩٨٩لمطاردة الجنوبيين الى ان تدخلت قوات جيش المقاومة الوطني التابع للرئيس موسفيني لصد القوات السودانية.[١]

وتصاعد التوتر بين الجانبين اثر اتهام الرئيس موسفيني لحكومة السودان وخاصة الطيران السوداني بضرب القرى الواقعة شمال اوغندا في عام ١٩٩٤ .[٢] في حين اتهم السودان على لسان الرئيس البشير اوغندا بتقديمها الدعم الكبير للمتمردين وفتح اراضيها لهم للانطلاق منها وتامين عملية مرور المؤن والاسلحة واعلن استعداد السودان لخلق علاقات افضل مع اوغندا اذا ما كفت الحكومة الاوغندية عن مساعدتها للمتمردين في الجنوب السوداني.[٣]

كما ان تبني النهج الاسلامي في السودان هو الاخر كان وراء اثاره مشاكل في العلاقات بين البلدين ، اذ ان اوغندا تمثل القناة الرئيسية لامداد السلاح للجيش الشعبي لتحرير السودان وان موسفيني تلقى الدعم الغربي في حربه ضد تهديد الاسلام الاصولي بالتنسيق مع الولايات المتحدة و(اسرائيل) حيث حصل على اكثر من (٥٠) مليون دولار اثناء زيارته للولايات المتحدة في حزيران عام ١٩٩٤ لدعم الحرب ضد الاصولية الاسلامية ، ورغم التقاء رئيسا البلدين في النمسا الا ان محادثتهما لم تتوصل الى نتيجة ، فضلا عن فشل

---

(١) أنس مصطفى كامل ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢.

(٢) محمد حسن ، الاسباب الحقيقية لقطع العلاقات بين البلدين ، مجلة السفير ، العدد الاول ، الخرطوم ، ١٩٩٥ ، ص٦ .

(٣) صحيفة الانقاذ ، العدد ١٦٨٦، الخرطوم ، ٢٢ ايلول ، ١٩٩٤ .

الوساطة التي قام بها الرئيس الكيني في كانون الاول عام ١٩٩٤ لتقريب وجهات النظر السودانية الاوغندية.[١]

٢-٤- التحدي الارتيري:

منذ انفصال ارتيريا عن الكيان الفيدرالي الاثيوبي عام ١٩٩٣مارست حكومة الرئيس الارتيري (سياسي افريقي) سياسة متشنجة ضد السودان بالرغم من المساعدات السخية التي قدمتها الخرطوم لفصائل المقاومة الارتيرية طيلة السنوات الثلاثين التي استغرقها الصراع مع الحكومة المركزية في اديس ابابا ، وان الحكومة الارتيرية قد لجات الى اتهام السودان بدعمه للمعارضة الاسلامية في ارتيريا ، وعملت على محاولة عدم استعادة لاجئيها من السودان الذين قدر عددهم ب(٦٠٠) الف نسمة كورقة ضغط على الحكومة السودانية خاصة وان المخاوف أثيرت حول تاثرهم بالحماسة الدينية للسودان ورغبتهم في تقويض الحكم العلماني في ارتيريا اذا ما قدر لهم العودة الى بلادهم ، بينما تحمل السودان اعباء استضافة وايواء هذا الجموع البشرية الكثيفة.[٢]

ولقد اعلن الرئيس الارتيري في الاول من كانون الثاني عام ١٩٩٤ بان حكومة الانقاذ في السودان تقف وراء دعم الجماعات المسلحة وتسهل دخولهم للاراضي الارتيرية بالتنسيق مع تنظيم الجهاد الاسلامي الارتيري بهدف اسقاط نظام الحكم القائم فيها ، وهدد باقامة علاقات تعاون مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ردا على الموقف السوداني .[٣] ومنذ بداية الاشهر الاخيرة من عام ١٩٩٤ ابلغت وزارة الخارجية الارتيرية الدبلوماسيين السودانيين بضرورة مغادرة

---

(١) محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص٧ .

(٢) صحيفة صوت العرب ، العدد ٢٩٩ ، السنة الثامنة ، ١٦تموز ، ١٩٩٥.

(٣) فتحي علي حسين، مصدر سبق ذكره ، ١٩٠ .

اراضيها ، وقامت الحكومة السودانية من جانبها بالرد بالمثل ولكنها اعلنت انها لا علاقة لها باية اعمال عسكرية ضد ارتيريا واعلنت عن استعدادها لتكوين لجنة امنية مشتركة تراقب الوضع على الحدود بين البلدين لضبط اية اختراقات امنية.(١)

وحاول البعض اعتبار سعي الجبهة الاسلامية السودانية لتحويل السودان الى قاعدة للاصوليين في افريقيا سببا للازمة في العلاقة بين السودان وارتيريا مؤكدين على ما ذكروه بان زعيم الجبهة حسن الترابي قد عقد اجتماعا سريا في اواخر عام ١٩٩٣ضم جماعات من قيادات الجهاد الاسلامي الارتيري للتفاهم حول كيفية اسقاط نظام الحكم في ارتيريا ، ومع هذا سعى السودان الى تخفيف حالة التوتر القائم مع ارتيريا بارساله مذكرة الى مجلس الامن الدولي عبر مندوبه في الامم المتحدة اكد فيها التزامه بمبادىء حسن الجوار.(٢)

ولا بد ان نشير الى ان الاتجاه الذي سلكته ارتيريا في سياستها الخارجية والقائم على اساس التنسيق مع اسرائيل في المنطقة ساهم هو الاخر في زيادة الهوة بين البلدين .

٥.٢ التحدي التشادي :

يلاحظ المتابع لمسار العلاقات السودانية التشادية هيمنة الهاجس الأمني عليها ، حيث تراوحت بين البرود والعداوة وكانت لحظات الاستقرار والتفاهم في هذه العلاقات هي الاستثناء لا القاعدة ، فقد بدأت أولى بوادر أزمة الثقة بين البلدين في عام ١٩٨٦ عندما اتهمت الحكومة التشادية السودان بالسماح لقوات ليبية بالتواجد في اقليم دارفور السوداني والذي كان يشكل تهديداً للأمن التشادي

(١) احمد الوسيلة قنديل ، السودان من يلعب بالنار ، مجلة الجامعة ، العدد ٤٥ ،١٩٩٥،ص٢١.

(٢) فتحي علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٢.

خاصة إذا وضعنا في الاعتبار الحرب القائمة آنذاك بين ليبيا وتشاد فقد توترت هذه العلاقة عندما اعلن رئيس الوزراء السوداني الصادق المهدي في عام ١٩٨٧بان شريط (اوزو)الحدودي بين ليبيا وتشاد هو ارض عربية ليبية ، وبلغت العلاقات بين البلدين اعلى درجات التردي في اعقاب حركة الفاتح من اذار عام ١٩٨٩ عندما قام ادريس ديبي وجماعته بمحاولته الاطاحة بالرئيس التشادي السابق حسين حبري ، وبفشل المحاولة لجأ (ديبي) الى داخل الحدود السودانية ، حيث اتهمت تشاد السودان بالضلوع في هذه المهمة.(١)

لقد قابلت الاوساط الرسمية التشادية نبأ سقوط الديمقراطية الثالثة في السودان وقيام حكومة الانقاذ الوطني بالكثير من التفاول ، ولم تخف سرورها الواضح للتغير الذي حدث في السودان وكانت برقية التهنئة الذي بعث بها الرئيس حبري من اول البرقيات التي وصلت للحكم الجديد في السودان.(٢)

وبقيت قضية وجود المعارضة التشادية المسلحة داخل الحدود السودانية العقبة الكأداء امام التطبيع الكامل للعلاقات الثنائية بين البلدين ، وكانت نقطة البداية في التدهور الجديد للعلاقات بينهما في شهر اذار عام ١٩٩٠ وذلك في اعقاب الهجمات التي شنتها قوات ادريس ديبي انطلاقا من قواعدها في اقليم دارفور على مواقع قوات الحكومة التشادية وبلغ التدهور بينهما مداه عندما قامت القوات التشادية باخطر اختراق للحدود المشتركة بين البلدين مستخدمة (حق المطاردة) في تعقب قوات المعارضة التشادية ، ولم ينقذ العلاقات بين البلدين من التدهور المتزايد سوى سقوط حكومة حسين حبري في تشاد ، وكان من نتائج

---

(١) الفاتح عبد الله عبد السلام ، العلاقات السودانية التشادية المعاصرة السياسة الدولية ، العدد ١٠٨ ، ١٩٩٢، ص٢٢٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٢٦ .

ذلك هو وضع العلاقات بين البلدين في مسارها الصحيح بعد زوال المؤثر الذي عكر صفوفها في الماضي وهو وجود معارضة تشادية قوية ومنظمة تهدد النظام القائم في تشاد وتنطلق من السودان.[١]

٢-٦- التحدي الزائيري :

شهدت العلاقات بين كل من زائير والسودان في حالة من التوتر عقب تزايد عدد اللاجئين السودانين للاراضي الزائيرية رغم محاولة حكومة الانقاذ حل هذه المشكلة مع دول الجوار الجغرافي ، ومع ذلك نظرت زائير بعين الحذر لنشاط الجبهة الاسلامية السودانية في المناطق الشرقية من زائير.[٢]

٢-٧- تحدي افريقيا الوسطى :

ان افريقيا الوسطى هي الاخرى كان لديها شكوك من تحريض السودانيين بالتعاون مع الليبين والتشاديين لقبائل (السارا) والتي تواجدت في المناطق الشمالية حيث يقودها الجنرال (ماباكو).[٣]

ومما تقدم يتضح ان النهج الاسلامي الذي اتبعته حكومة الانقاذ الوطني في السودان قد اثر تأثيرا سلبيا واضحا على علاقات السودان مع جيرانه من الدول الافريقية دون استثناء وذلك للتوجس وعدم الاطمئنان الحاصل عند هذه الدول من هذا النهج مما شكل تحديا كبيرا امام مسيرة هذه الحكومة ، بالاضافة الى المشاكل الحدودية العديدة والمصالح المتضاربة بين السودان وجيرانه الافارقة والدعم المتبادل لحركات المعارضة .

---

(١) فتحي علي حسن ، ازمة العلاقات السودانية الارتيرية ، مصدر سبق ذكره ص١٩٠ .

(٢) انس مصطفى كامل ، مصدر سبق ذكره ، ٥٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٥٣ .

ان النقطة المهمة التي نؤشرها في هذا الجانب انه من بين تسعة دول افريقية تجاور السودان نجد ان علاقته مع سبعة من هذه الدول حكمها القطع التام او الفتور او التوتر للاسباب التي ذكرناها وهي حالة غير طبيعية تمثل ضغطا كبيرا على النهج الذي تسلكه حكومة الانقاذ الوطني ، والذي أصبح من الواجب عليها اتباع سياسة اشد توازنا واكثر مرونة في علاقاتها مع هذه الدول من اجل تحقيق اهداف هذه الحكومة .

ثالثا – التحديات على المستوى الدولي :

لقد اثر الوضع الدولي وتفاعلاته على حركة النظام السياسي السوداني في ظل حكومة الانقاذ الوطني بشكل اكبر مما شهدته الحكومات السودانية السابقة لا سيما بعد بروز واتضاح افكار وطروحات هذه الحكومة والتي لا تتلائم مع طروحات ما عرف بانظام الدولي الجديد والتي قادت اليها الظروف الدولية بعد عام ١٩٩٠ .

حيث ان غياب دور احد القطبين الدوليين الرئيسيين وهو الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية وبروز الولايات المتحدة بانها هي القوة المهيمنة الوحيدة في العالم وتوجه روسيا نحو اوربا كانتماء سياسي واقتصادي جعل من دراستنا للتحديات الدولية التي واجهت حكومة الانقاذ الوطني مقتصرة على الجانب الغربي وذلك للهيمنة الواضحة لسياسات هذا الجانب في المحيط الدولي .

وفي نفس الوقت انطلقت الولايات المتحدة بالنظر الى العالم على انه يمثل اربع مجموعات رئيسية اولها دول الرعية ثم تليها الدول المخزنية وثالثهما دول المشاركة بالتبعية متمثلة باوربا واليابان واخيرا الدول المستعصية وعلى رأسها العراق وليبيا وكوبا وايران والسودان وغيرها ،حيث أكدت على ضرورة

تحجيم نشاط هذه الدول ومن الاساليب التي استخدمت في هذا المجال هي بث حالة عدم الاستقرار واستخدام سياسات التفتيت الاستعمارية حيث تصبح الدولة ضد الامة والقومية والاثنية ضد الدولة والشعب الواحد أي بعبارة اخرى تبنت صيغة (عدم الاندماج الوطني) وكذلك جعل الامم المتحدة اداة فاعلة لاضفاء الشرعية على القرارات الدولية بحجة تكريس النظام الدولي والقضاء على الارهاب واطفاء بؤر التوتر في العالم ونصرة حقوق الانسان والسودان نموذجا واضحا لهذا الواقع.(١)

واعاد الغرب من جديد تنصيب الاسلام عدوا بديلا بعد انهيار المعسكر الشيوعي حيث أكد جياني دي ميكليس وزير خارجية ايطاليا والرئيس الدوري للمجموعة الاوربية انذاك (ان الصراع بين الشيوعية والرأسمالية يمكن ان يحل محله صراع بين الغرب والعالم الاسلامي).(٢)

وانعكست هذه السياسة المتبعة من قبل الغرب على شكل عداء لحكومة الانقاذ الوطني في السودان وذلك لاتباع هذه الحكومة المنهج الاسلامي في الحكم مما جعلها في مواجهة مباشرة مع السياسات الغربية .

ان مسيرة العلاقات السودانية الغربية بصفة عامة والسودانية الاميريكية بصفة خاصة كانت محل شد وجذب بعد مجيء حكومة الانقاذ الوطني في السودان وذلك نتيجة نهج هذه الحكومة واصرار الولايات المتحدة على تطبيق القرار رقم (٥١٣) الصادر من قبل الكونغرس الاميريكي على السودان وحرمانه

---

(١) محاضرة القاها الدكتور جميل مصعب محمود على طلبة الماجستير في كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد عام ١٩٩٤ ، جمال قنان ، نظام عالمي جديد ام سيطرة استعمارية ، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٠، شباط ، ص٨٢ .

(٢) توفيق غانم ، الاخدود العظيم ورجسة الخراب ، مجلة قضايا دولية ، العدد ، ٣١٣، السنة السابعة ، كانون الثاني ، ١٩٩٦، ٢٦ .

من كل الاعانات والقروض التي كانت تقدمها اليه قبل التغيير الحاصل في الحكم عام ١٩٨٩ على الرغم من ان الولايات المتحدة نجدها في مواقف اخرى مطابقة لحالة السودان تدعم بعض هذه النظم التي اوقفت العملية الديمقراطية والتعددية الحزبية.[١]

والدليل الواضح في هذا الجانب ان الولايات المتحدة وبحجة حماية الديمقراطية وحقوق الانسان سعت الى عزل الدول التي تعارض قيمها ومصالحها حتى لا تصل الى مرحلة تستطيع من خلالها تهديد المصالح الاميريكية واداتها في هذا السعي اما عن طريق فرض العقوبات بواسطة الامم المتحدة كما هو الحال بالنسبة للعراق وليبيا وفرض عقوبات احادية وحصار من جانبها فقط كما هو الحال بالنسبة إلى السودان وايران وبالجانب المقابل فانها تقيم علاقات قوية مع دول لا تلتزم بحقوق الانسان وفق المفاهيم الغربية مثل الصين ودول الخليج العربي وبعض الدول الافريقية والاميريكية الجنوبية ،و في هذا الجانب ان الولايات المتحدة ومن خلال تزعمها لما يسمى بالنظام الدولي الجديد مارست قدرا من التناقض والازدواجية في مجال علاقاتها الخارجية ، فمثلا اعتبرت حكومة الانقاذ الوطني السودانية منتهكة لحقوق الانسان والديمقراطية ووصفتها بانها حكومة ارهابية وفرضت عليها عقوبات تهدف اسقاطها ، بينما اعتبرت الحركة الشعبية لتحرير السودان حركة وطنية تلقى منها التأكيد والدعم.[٢]

---

(١) علام عمر محمود ، ملف العلاقات الاميركية السودانية ، صحيفة السودان الحديث، ١٣تموز ، ١٩٩٤ .

(٢) مجدي عمر ، التغيرات في النظام الدولي واثرها على منطقة الشرق الا وسط ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، الطبعة الاولى ، عمان ، اب ، ١٩٩٥، ص٣٨-٣٩ .

ولهذا نشطت الحملات السياسية والاعلامية الغربية لتهيئة الراي العام العالمي للنظر الى السودان على انه يمثل احدى ركائز المد الاسلامي الجديد والذي سوف يقود العالم الاسلامي في مواجهة الحضارة الغربية ، ولذلك بدأ الغرب بأتهام السودان وبأستمرار بأنه يقود حركة اصولية متطرفة ومتشددة وانه يدعم الارهابيين في دول اخرى لزعزعة استقرارها وتأسيس نظام حكم اصولي فيها واتهامه بانه ينتهك حقوق الانسان في جنوب السودان وجبال النوبة واتهام الحكومة السودانية في حادثة تفجير مبنى التجارة الدولية في نيويورك ووصفها بانها حكومة دينية تسعى لفرض الشريعة الاسلامية بالقوة في الجنوب واحيانا اخرى بانها عسكرية تستغل الدين لكسب اراء الشعب السوداني من اجل استمراريتها والتأكيد على علاقة السودان بايران والادعاء بانه ينسق مواقفه معها لدعم الحركات الاصولية في مصر والجزائر من اجل الاستيلاء على السلطة في هذين البلدين وتصوير عملية الدفاع الشعبي في السودان بانها محاولة لتحويل المجتمع السوداني الى مجتمع ارهابي.[١]

ان كل هذه الاتهامات عكست ستراتيجية الغرب وخاصة الولايات المتحدة تجاه السودان والتي استخدمت قضية الديمقراطية وحقوق الانسان ضمن طروحات النظام الدولي الجديد حجة للتدخل او عزل الدول التي تقع خارج اطار الدول الديمقراطية .

اما المآخذ والاتهامات التي وجهتها الحكومة السودانية الى الولايات المتحدة فانها تخلصت في اصرار الولايات المتحدة على نسف المشروع الاسلامي الذي تتبناه حكومة الانقاذ تحت مسميات الارهاب وانتهاك الديمقراطية

(١) عبدة مختار ، السوداني في عيون الغرب ، مجلة افريقيا ، العدد ١٠ ، الخرطوم ، حزيران، ١٩٩٥ ، ص٢١-٢٢ .

وحقوق الانسان وعرقله الاغاثة بالاضافة الى دورها في عرقلة مساعي احلال السلام في السودان التي ترعاها دول الايقاد كذلك اتهمت الولايات المتحدة بالوقوف بقوة ضد مفاوضات ابوجا الاولى والثانية وتحشيدها لشخصيات المعارضة السودانية في ندوة واشنطن حول جنوب السودان.[1] وفي هذا يؤكد مارتن انديك نائب رئيس مجلس الامن القومي الاميريكي سابقا وسفير الولايات المتحدة لدى (اسرائيل) في محاضرة له امام معهد واشنطن بتاريخ ١٨ايار عام ١٩٩٣ بأن (هناك حركات تنكرت بأقنعة دينية وبدأت تتحدى المنطقة ويجب ان لا تتجاهل ان بعض المتطرفين الدينيين وجدوا بلجوئهم الى العنف العون من النظاميين الاسلاميين في ايران والسودان ولذا فالتحدي الثالث امامنا هو ان نساعد شعوب الشرق الاوسط وحكوماتها على مواجهة هذا التحدي).[2]

ولقد قامت الولايات المتحدة الامريكية في نهاية شهر شباط من عام ١٩٩٠ بقطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية للسودان ما عدا المساعدات الانسانية طبقا لقانون المساعدات الخارجية الامريكية رقم (٥١٣) الذي اقره الكونغرس الاميريكي في عام ١٩٨٦والذي أكد على ايقاف المعونات الاميريكية لاية دولة يقوم فيها انقلاب عسكري يستولي على السلطة من نظام ديمقراطي منتخب وذلك خلال ثمانية اشهر من الانقلاب ، وبلغ حجم المساعدات التي تأثرت بموجب هذا الاجراء حوالي ٣٥مليون دولار شملت برامج توفير القمح بحوالي ٢٠مليون دولار ، ويبدو ان حكومة الانقاذ في السودان لم تنزعج كثيرا لايقاف المساعدات الاميريكية ، حيث أكدت مصادرها ان هذه المساعدات ظلت تتناقص وبصورة جذرية منذ اواخر عهد نميري وان وقفها هو حلقة من حلقات

---

(١) علام عمر محمود ، مصدر سبق ذكره .

(٢) مجدي عمر ، مصدر سبق ذكره ،ص٦٤ .

الضغط على السودان ، خاصة وانها جاءت متزامنة مع قرار صندوق النقد الدولي باعتبار السودان دولة فقدت الجدارة الائتمانية في سوق المال الدولي.[١]

وكان لعقد المؤتمر الاسلامي الشعبي في الخرطوم في شهر نيسان عام ١٩٩١اي بعد الحرب على العراق والذي حضره عدد كبير من الشخصيات الاسلامية اثر واضح في دفع العلاقات مع الولايات المتحدة نحو مزيد من التدهور حيث اكد المؤتمر في بيانه الختامي (انه مهما بلغت قوة الولايات المتحدة والغرب فان الله اقوى).[٢]

ولهذا نجحت الولايات المتحدة في اصدار قرار داخل الجمعية العامة للامم المتحدة يدين السودان بانتهاكه لحقوق الانسان وذلك في دورتها الاعتيادية لعام ١٩٩٢ ، حيث توافقت هذا مع ما ذكرناه من سعي الولايات المتحدة لجعل المنظمة الدولية اداة فاعلة لتحقيق طروحات النظام الدولي الجديد.[٣]

ولذلك سعى السودان الى اجراء حوار مباشر مع الولايات المتحدة في اكثر من مرة ، حيث قام وفد رسمي برئاسة الدكتور غازي صلاح الدين وزير الدولة في نيسان عام ١٩٩٢بزيارة الى واشنطن بغية فتح قنوات للحوار مع المسؤولين الاميريكان وتقديم المعلومات الصحيحة المتعلقة بالاتهامات حول حقوق الانسان والاغاثة ، وفي الخرطوم بدأ حوار اخر في شباط عام ١٩٩٣ بين وزارة الخارجية السودانية والسفارة الاميركية في السودان حول الخلافات بين البلدين الا ان هذا الحوار قد تعثر بسبب تركيز الجانب الاميريكي على ان حكومة السودان هي حكومة اصولية ، واعلنت ضم السودان الى قائمة الدول

---

(١) صلاح عبد الرحيم الامين ، وقف المساعدات الاميريكية ، مصدر سبق ذكره،ص٣٤.

(٢) الغرب والاسلام ، السياسة الدولية، العدد١١٤، تموز،١٩٩٣،ص٢٢٨ .

(٣) عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره ، ص١١٨.

التي تدعم الارهاب وذلك في ١٨ آب عام ١٩٩٣، وقد استمر هذا الموقف الاميركي تجاه السودان وان خفت حدته خلال عام ١٩٩٤ حيث اتخذ الحوار الامريكي السوداني شكلا جادا بزيارة مادلين اولبرايت رئيسة الوفد الامريكي الدائم بالامم المتحدة آنذاك للسودان واجرائها مباحثات مع الرئيس السوداني عمر البشير ، وفي اعقاب ذلك وحتى كانون الاول من عام ١٩٩٤ انحصر الموقف الاميركي في تعيين السفيرة ميلسا ويلز للقيام بمهمة تنسيق عمل الاغاثة وتمثيل الجانب الاميريكي في متابعة مبادرة دول الايقاد.[١]

وانسجم الموقف الفرنسي مع موقف الولايات المتحدة في التعامل مع السودان حيث ان الفكرة القائمة فيها على استقلال اوربا عن الهيمنة الامريكية لم تنعكس بقوة على السياسة الخارجية للحكومة الفرنسية ، فقد شهدت بداية عام ١٩٩٤ وخاصة في شهر شباط منه تصاعد للحملة الاعلامية التي طالبت بالتدخل الدولي في السودان ، وخلال تصاعد هذه الحملة اعلنت الحكومة الفرنسية انها احتجت لدى الحكومة السودانية على موقفها في الجنوب ، وقالت وزيرة العمل الفرنسية انها بعثت رسالة الى الرئيس السوداني عبرت فيها عن قلق فرنسا ازاء خطورة الاوضاع في جنوب السودان.[٢]

ولم يختلف الموقف البريطاني عن مواقف كل من الولايات المتحدة وفرنسا بشأن السودان اذا ما علمنا ان السياسة الخارجية البريطانية متقاربة الى حد بعيد مع السياسة الامريكية ، فقد شن وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية (دوغلاس هيرد) هجوماعنيفا على السودان خلال كلمته امام لجنة

---

(١) صحيفة الانقاذ، قراءة في ملف علاقات السودان الخارجية١٩٨٩-١٩٩٤ الخرطوم ٢ كانون الثاني ، ١٩٩٥ .

(٢) صلاح محمد ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ،ص١٥٠-١٥١ ، مجدي عمر ، مصدر سبق ذكره ،ص٤٩ .

حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بتاريخ ٨شباط عام١٩٩٣وقال انه لا توجد أي من الشروط الاساسية للمجتمع الديمقراطي ولا توجد حرية للتعبير الديني في السودان.[(١)]

ونظمت لجنة حقوق الانسان التابعة للبرلمان البريطاني مؤتمرا لها في التاسع من اذار عام ١٩٩٤ ، وعقدت مجموعة الاحزاب البريطانية هي الاخرى مؤتمرا بالتعاون مع منظمة العفو الدولية في الرابع عشر من اذار عام ١٩٩٤ ، حيث بحثت هذه المؤتمرات دور المجتمع الدولي في وقف ما اسمته بانتهاكات حقوق الانسان في السودان وضمان العدالة واستقلال القضاء فيه.[(٢)]

وجاءت زيارة اسقف كانتربيري في شهر كانون الثاني عام ١٩٩٤الى جنوب السودان بدون علم السلطات السودانية وذلك بعد ان قام بالغاء الزيارة التي تم ترتيبها له بدعوة من الحكومة السودانية لتضيف الى العلاقة سوءا جديدا حيث ادت الى قيام الحكومة السودانية بابعاد السفير البريطاني الذي يعتقد بانه قد لعب دورا في افشال ترتيبات الزيارة.[(٣)]

ويبدو ان السياسة الغربية تجاه العالم العربي باتت اكثر اقتناعا بان هناك خطرا وتهديدا للامن الاوربي من الاصولية الاسلامية حيث أكد (ويلي كلاس) الامين العام السابق لمنظمة حلف شمال الاطلسي (ان الاصولية الاسلامية تعتبر اكبر تهديد يواجه مصالح الغرب الامنية منذ سقوط الشيوعية).[(٤)]

---

(١) صلاح محمد ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٣٣-١٣٤.

(٣) المصدر نفسه ، ص١٣٧ .

(٤) مجدي عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٠ ، توفيق غانم، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦.

ونحن نتحدث عن التحدي الغربي واثره على مسيرة حكومة الانقاذ الوطني في السودان لا بد ان نضيف الدور الاسرائيلي في هذا المجال حيث يرى بعض المفكرين السودانيين بان هناك خطة واسعة وقفت ورائها (اسرائيل) هدفها السيطرة على منطقة جنوب السودان وجعلها مستوطنا لليهود الذين لا يمكن استيعابهم جميعا في فلسطين المحتلة وكذلك السيطرة على مصادر مياه النيل وذلك للاهمية البالغة للمياه في تحديد مستقبل (اسرائيل).[١]

بالاضافة الى هذا فان (اسرائيل) تمثل قاعدة قوية ومهمة للعالم الغربي في المنطقة وبالتالي فهي تقف بالضد من أي تطلع نحو الاسلام حيث أكد وزير خارجية (اسرائيل) في اجتماع المجلس الاوربي في اسبانيا في ايلول من عام ١٩٩٤(ان الغرب عليه ان يقف وراء اسرائيل باعتبارها الحاجز للاسلام والواقي لاوربا ضد زحف عدوانه) ومن هنا جاء الدور (الاسرائلي) كتحدي واضح امام مسيرة نظام الحكم في السودان كونه انطلق باتجاه تطبيق الشريعة الاسلامية في الحكم.[٢]

وفي هذا الاتجاه أكد شمعون بيريز في كتابه (الشرق الاوسط الجديد) ان الاصولية الدينية هي من ابرز العوامل التي تهدد امن واستقرار المنطقة وتجذب اهتمام العالم و(لابد من قيام هيكل اقليمي منظم يوجد اطرا جديدة للمنطقة ويطفيء نيران التطرف الديني وتبريد رياح الثورة الساخنة).[٣]

ولقد اتخذ مواقف الدول التي ذكرناها تجاه حكومة الانقاذ الوطني ابعادا متنوعة فقد مارست ضغطا كبيرا على شركة (اراكيس) الكندية العالمية التي

---

(١) بابكر عوض الله ، السودان والتدخل الاجنبي، منشورات الاعلام السودانية ١٩٩٢،ص٨ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، العرب على اعتاب القرن ال(٢١، مجلة المستقبل العدد ١٩٠ ، ١٩٩٤،ص٢٢. ، توفيق غانم ، مصدر سبق ذكره،ص٢٩ .

(٣) مجدي عمر، مصدر سبق ذكره ،ص٧٧-٧٨ .

شرعت باستخراج البترول السوداني في غرب البلاد من الحقول التي كانت شركة شيفرون الاميريكية تعمل بها ، اضافة الى الحصار غير المعلن وانعدام التمويل الخارجي تماما ، الامر الذي انعكس على صادرات السودان وقلة الانتاج والنزول المستمر في قيمة الجنيه السوداني .(١)

ان السياسة الغربية اعتبرت حكومة الانقاذ في السودان حكومة غير مرغوب فيها وتمثل ازعاجا لها ولكنها غير مهياة لتهديد مصالحها في المنطقة ، وذلك لعدم امتلاكها ما يكفي من الامكانات الذاتية لبناء قوة اقليمية مهيمنة لكنها قادرة على اثارة القلاقل ودعم المنظمات الارهابية واضعاف عوامل الامن والاستقرار الاقليمية ، لذلك قامت هذه السياسة باعتماد مبدأ غض الطرف عن الحرب في جنوب السودان بالرغم من اثارها المدمرة والعمل على افشال التجربة الاسلامية فيه ودعم القوى المناهضة للحركة الاسلامية في السودان.(٢)

لقد بات واضحا ان التوجه الغربي المضاد لحكومة الانقاذ السودانية قصد به ممارسة اقصى درجات الضغط عليها لاجبارها على التراجع عن نظامها السياسي الذي يتمسك بتطبيق الشريعة الاسلامية ، حيث يبدو ان سياسة تشديد الضغط جاءت بعد ان ثبت من تجربة الصومال مخاطر التدخل العسكري ، وظهرت تكهنات في وسائل الاعلام الدولية بان سفراء الدول الغربية في الامم المتحدة يتحسسون امكانية استصدار قرار من مجلس الامن الدولي ضد السودان ، الا انه تبين ان الصين لا تشجع مثل هذه التحركات.(٣)

---

(١) عصام محمد ، السودان تحركات نحو انفراج عربي وتعاون اسيوي ، مجلة قضايا دولية ، الباكستان ، العدد ٣٠٤ ، السنة السادسة ، ٣٠ تشرين الاول ، ١٩٩٥ .

(٢) مجدي عمر ، مصدر سبق ذكره،٦٦-٦٧ .

(٣) حسن ابو طالب ، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

ويتضح ان السودان في ظل حكومة الانقاذ الوطني عانى من تحديات اقليمة ودولية كلها تعمل على الاطاحة بالنظام السياسي السوداني ذو التوجه الاسلامي والذي يتعارض مع طروحات وافكار ما عرف بالنظام الدولي الجديد الذي يجعل قادته من الاسلام عدوا لهم بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ، وهذا ادى بالنتيجة الى تضافر هذه التحديات بمستوياتها المختلفة لتكون عائقا امام مسيرة هذه الحكومة ، ومن هنا كان عليها ان تكون اكثر حذرا وتربصا للسياسات الغربية وكذلك اتباع سياسة قائمة على المرونة والحوار في مجال علاقاتها الخارجية وتخفيف حدة التوتر فيها من اجل تعزيز موقفها وتحقيق مصلحتها العليا .

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى ان النظام السياسي السوداني هو وليد التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع السوداني وانعكاس لطبيعة الاوضاع العامة فيه وان هذا النظام قد شهد مراحل وتطورات عديدة اثرته في مسيرته وتكوينه ، فبعد قيام الثورة المهدية وقضائها على الوجود التركي المصري في السودان تعرض هذا البلد الى الاحتلال البريطاني حيث تم حكم السودان بموجب اتفاقية الحكم الثنائي البريطاني المصري المشترك التي عقدت في عام ١٨٩٩وكان لهذا الاحتلال اثار عديدة في مسيرة النظام السياسي السوداني من خلال ما تم اتباعه من سياسات متعددة من قبل بريطانيا لتسهيل مهمة حكمها للسودان تمثلت في سياسة (فرق تسد) التي اعتمدت من خلالها على تقريب بعض الفئات ذات النفوذ والمؤثرة سياسيا واجتماعيا ومعاداة قطاعات واسعة من جماهير الشعب السوداني ، كذلك اتباع سياسة العزل بين ابناء الشمال والجنوب والتمييز بين الجنس العربي والجنس الزنجي واقامة العوازل بينهما والتي كان لها نتائجها السلبية فيما بعد ، بل كانت من الاسباب المهمة في اثارت مشكلة الجنوب التي اصبحت جرحا نازفا في الجسم السوداني على طول مراحله المتعاقبة وخصوصا بعد الاستقلال ، وكان للمدة الطويلة التي استغرقها الوجود البريطاني في السودان والتي بلغت حوالي ٦٧عاما اثرا في عدم انبثاق صيغ وسياقات اقتصادية صحيحة تدعم عملية بناء الاقتصاد السوداني وذلك لان بريطانيا اعتمدت سياسة تقوم على اساس جعل السودان مزرعة كبيرة لتزويد\ الصناعات البريطانية بما تحتاجة من مواد اساسية وبالذات محصول القطن ، بالاضافة الى ايجاد مجالات للعمل والاستثمار للشركات البريطانية .

كانت السياسة البريطانية تهدف الى تعزيز وجودها في السودان بمختلف الوسائل من اجل تحقيق مصالحها الخاصة ، فقد انتقلت من المركزية في الادارة احيانا الى اللامركزية احيانا اخرى ، ومن محاولات القضاء على القبلية في فترات معينة الى تشجيع وتدعيم النظام القبلي في فترات اخرى ، وساهمت ايضا في تدعيم محوري طائفي الختمية والمهدية بعد ان افرغتها من توجهاتها الفكرية والتاريخية ومحاربة فكرة الوحدة مع مصر وذلك لخشيتها من تصاعد وتوحد قوة الحركة الوطنية المناهضة للاحتلال في البلدين ، كما انها عملت على خلق فوارق اجتماعية بارزة في تعاملها مع المجتمع السوداني من خلال منحها الوظائف المهمة للبريطانيين.

ولا بد من الاشارة الى ان عملية تكون ونشوء الحركة الوطنية في السودان قد تمت بطريقة سلمية ولم تتبلور بصورة ثورية ، حيث كان للنشاط السياسي لمؤتمر الخريجين الذي تأسس في عام ١٩٣٨والظروف الدولية للفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة المصرية في عام ١٩٥٢دورها الفاعل في عملية استقلال السودان وقيام كيانه الحديث ، كما ان الاحزاب السودانية قد تأسست من العناصر الاقطاعية والبرجوازية والقائمة على اساس طائفي مما ادى الى تفاقم وتزايد الخلافات بين الاحزاب في مرحلة ما بعد الاستقلال وتحديد مرحلة الحكم المدني الاول من عام ١٩٥٦حتى عام ١٩٥٨على مواقف سياسية عديدة مما عجل في نهاية هذه المرحلة وبداية الحكم العسكري الاول في عام ١٩٥٨بموجب الانقلاب العسكري الذي قاده الفريق ابراهيم عبود ، حيث مثلت هذه المرحلة نقيضا لمجريات الامور في المرحلة التي سبقتها من خلال اقدام الحكم العسكري على حل الاحزاب السياسية وتجميد العمل بالدستور المؤقت وحظر النشاط السياسي واصبحت كل السلطات

الدستورية بيد العسكرين ، واعتمدت هذه الحكومة الحل العسكري لانهاء مشكلة الجنوب واتبعت سياسة خارجية قائمة على عدم الانحياز والتوازن في العلاقة بين الشرق والغرب .

ان حالة توقف النشاط السياسي وسوء الاحوال الاقتصادية والصراع بين العسكريين انفسهم على الحكم والضغوط التي مارستها الاحزاب السياسية على الحكومة كلها عوامل واسباب ادت الى قيام الانتفاضة الشعبية في تشرين الاول عام ١٩٦٤والتي كان من نتائجها القضاء على الحكم العسكري ليعود الحكم المدني مرة اخرى ، حيث كان من انجازات هذه المرحلة اعادة نشاط الاحزاب السياسية والنقابات واجراء انتخابات برلمانية ، وبخصوص مشكلة الجنوب فقد تم التوجه للاساليب السلمية لحلها حيث عقد مؤتمر المائدة المستديرة في عام ١٩٦٥، وشهدت هذه المرحلة صراعا حزبيا واضحا تمثل في تعدد الحكومات التي تشكلت فيها والتي كانت سرعان ما تتبادل المواقع فيما بينها وتجدد القتال في الجنوب وتزايد المشاكل والصراع من اجل السلطة وابعاد العناصر الحقيقية التي ساهمت في تفجير الانتفاضة الشعبية في عام ١٩٦٤ ، حيث ساهمت كل هذه الامور في عدم تحقيق اهداف الانتفاضة وبالتالي قيام الانقلاب العسكري الذي قاده جعفر نميري في عام ١٩٦٩ لتبدأ المرحلة العسكرية الثانية وهي مرحلة تميزت عن المراحل الاخرى من خلال طول مدتها والتي بلغت ١٦عاما بالاضافة الى الاستقرار الذي شهدته في ميادين معينة حيث استطاع نميري في بداية حكمه تصفية مقاومة الانصار له ومن ثم توجه لتصفية حلفائه الشيوعيين وتوصل الى حل مشكلة الجنوب بعد عقده لاتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ حيث منحت الجنوب حكما ذاتيا والتي تعد اهم انجازات هذه المرحلة وكذلك وضع

دستور للبلاد في عام ١٩٧٣، واتسمت فترة حكم نميري بالتوجه نحو الغرب ومعاداة السوفيت .

لقد كان لاعلان الرئيس نميري تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية في الحكم وذلك في عام ١٩٨٣وما ادت اليه من تصعيد للقتال في الجنوب وكذلك تجاوزاته العديدة على الدستور وفرديته في الحكم وعدم حدوث تقارب حقيقي بينه وبين القوى السياسية التقليدية والمؤسسات الاخرى في البلاد والسياسات الاقتصادية المتبعة التي ادت الى تزايد المديونية الخارجية وارتفاع الاسعار وزيادة نسب التضخم وعدم التوزيع العادل في الموارد وندرة المواد الاساسية وتزايد اثار ظاهرة الجفاف كلها ادت بالنتيجة الى التسريع في القضاء على حكم نميري عبر قيام الانتفاضة الشعبية في نيسان عام ١٩٨٥لتبدأ المرحلة المدنية الثالثة والتي جاءت عبر حكومة انتقالية استمرت بالحكم عاما كاملا بتالف بين العسكرين والمدنين ، حيث كان المجلس العسكري الذي رأسه الفريق عبد الرحمن سوار الذهب مسؤولا عن البلاد بمشاركة مجلس الوزراء وهو مؤلف من المدنيين ، ولم تستطيع هذه الحكومة التوصل الى تحقيق كامل اهداف الانتفاضة الشعبية ولربما يعود هذا الى الخلافات بين المجلسين وقصر الفترة الانتقالية والتي شهدت عودة مظاهر الحياة الديمقراطية ومن ثم مهدت الى اجراء انتخابات برلمانية اسفرت عن تشكيل حكومة مدنية ائتلافية من حزبي الامة والاتحادي الديمقراطي وبالنظر للاخلافات الحزبية المستمرة فقد تكرر تشكيل الحكومات في هذه المرحلة ولخمس مرات متتالية من قبل الصادق المهدي رئيس حزب الامة حيث واجهت هذه الحكومات مشاكل عديدة مثلت في حد ذاتها تحديات كبيرة واجهت مسيرتها ومنها المشكلة المستمرة وهي مشكلة الجنوب التي شهدت محاولات عديدة لحلها وقوانين الشريعة الاسلامية المعلنة في عهد نميري

والمشكلة الاقتصادية بالاضافة الى الخلافات بين الاحزاب السياسية والدور المتصاعد للجبهة القومية الاسلامية على الساحة السياسية وكذلك العلاقات المتوترة مع قسم من دول الجوار، حيث تفاعلت هذه المشاكل فيما بينها لتساهم جميعها في نهاية هذه المرحلة وقيام انقلاب ٣٠حزيران عام ١٩٨٩ليعلن بداية المرحلة العسكرية الثالثة في الحكم من خلال حكومة الانقاذ الوطني التي اعلنت الغاء جميع المظاهر الديمقراطية وتشكيل مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني ليكون هو السلطة العليا في البلاد وحل الاحزاب السياسية وكذلك تعطيل العمل بالدستور المؤقت واتباع صيغة جديدة في الحكم من خلال طرحها للنظام الفيدرالي ليتماشى مع تركيبة البلاد المتنوعة واتساع مساحته ونظام المؤتمرات الشعبية الذي يتصاعد من مستويات المحلة فالمدينة فالمحافظة فالولاية ثم على مستوى البلاد ، حيث اكدت على عدم تلائم وتوافق النظام الحزبي مع ظروف المجتمع السوداني ، كذلك اعلنت المنهج الاسلامي في الحكم وتم عقد مؤتمر الحوار الوطني للسلام لوضع الحلول الاساسية لمشكلة الجنوب ، وكذلك تم اعتماد النظام الرئاسي وتشكيل المجلس الوطني الانتقالي .

وما ميز هذه المرحلة هو السيطرة الواضحة للجبهة القومية الاسلامية في الساحة السياسية ، كما قد واجهت الحكومة فيها مشاكل عديدة سواء ما هو داخلي منها مثل الوضع الاقتصادي ومشكلة الجنوب التي اتخذت ابعادا جديدة وتصاعدت الى ذروتها من خلال طرح الجنوبيين لمطلب الانفصال او ما هو خارجي والذي تمثل بعلاقات السودان الخارجية بدوائرها المختلفة العربية والافريقية والدولية وهذه المشاكل تفاعلت فيما بينها لتشكل تحديات وعقبات تهدد مسيرة حكومة الانقاذ الوطني .

من خلال ما تقدم من عرض تاريخي لطبيعة الاوضاع السياسية في السودان منذ الاحتلال البريطاني له وحتى مرحلة حكومة الانقاذ الوطني نستنتج بان هناك مؤثرات عديدة فعلت فعلها في حركة النظام السياسي السوداني وشكلت عوائقا امام مسيرته وتستطيع ان نجملها بالاتي :

اولا – الجانب الجغرافي والسكاني : حيث اثر هذا الجانب على مسيرة النظام من خلال الامور الاتية :

أ – فمن خلال موقع البلاد الذي يمثل نقطة التقاء بين الوطن العربي وقارة افريقيا والذي شكل في حد ذاته تنوعا وتعدداً في اتجاهاته السياسية ، كذلك فأن تعدد الدول التي تشاركه الحدود فرض عليه التزامات متعددة وحتم عليها اتباع سياسات مختلفة تتماشى مع طبيعة الانظمة التي سارت عليها هذه الدول وبالتالي مثلت هذه الحالة تعقيدا امام مسيرة علاقات السودان مع جيرانه وساهمت في تزايد حدة بعض المشاكل الداخلية التي عانى منها هذا البلد ، وكان لاتساع مساحته عبئا اضافيا اخرا لا سيما وان هذا الجانب يترافق مع قلة بعض الامكانيات وتنوع المجموعات السكانية حيث شكل هذا ضغطا على مسيرة الحكومات السودانية متمثلا بالصعوبات التي واجهتها هذه الحكومات في مسألة انماء هذه المساحات والاهتمام بجانب الاستثمار فيها وتحسين الخدمات .

ب– ومثلت القبلية جانبا من جوانب عدم الاندماج القومي في البلاد حيث وقفت حائلا امام تنامي حالة الاندماج هذه وذلك للعدد الهائل من القبائل التي تنتمي الى مجموعات عرقية مختلفة حيث اصبحت تمثل مجموعات سياسية مهمة تنعكس طبيعتها على الحياة السياسية السودانية .

ح – وكان للتباين اللغوي والاختلاف الديني والتعدد الثقافي ان افقد الساحة السياسية السودانية من حالة التفاعل والانسجام والذي انعكس على حركة

ونشاط الاحزاب والمؤسسات والقوى السياسية المختلفة حيث كانت حالة الاختلاف والتناحر بينهما هي السائدة وقد ترافقت هذه الحالة مع التخلف الموجود في التعليم والعادات والتقاليد مما ادى الى عرقلة الاستقرار السياسي في البلاد .

ثانيا – الجانب الاقتصادي : وتمثل هذا الجانب باعتماد السودان على الزراعة في اقتصاده وهي احادية الجانب ، حيث اعتمد على محصول القطن مما جعله عرضة للتقلبات كذلك عدم اتباع الوسائل الحديثة والتخلف القائم بالصناعة بالاضافة الى قلة ما هو مكتشف ومتاح من الثروات المعدنية والتي كانت اغلب مواقعها في مناطق الصراع الساخن في الجنوب ، وكانت الاحوال الطبيعية عاملا مساعدا لهذه الظروف والتي تمثلت بظهور حالات الجفاف والتصحر احيانا والفيضانات والسيول في احيان اخرى كما واضافت حالة اختلاف السياسات الاقتصادية نتيجة لتعاقب الحكومات عبئا اخر على الاقتصاد السوداني حيث ادت كل هذه الاسباب الى عجز تجاري دائم مما مهد الى اعتماد السودان على الديون الخارجية وبالتالي اثر هذا الجانب على استقلاله السياسي ، واصبحت المشكلة الاقتصادية مشكلة ازلية عانت منها كل الحكومات السودانية المتعاقبة وساهمت في سقوطها جميعها .

ثالثا – الجانب السياسي : وترك هذا الجانب اثاره على مسيرة النظام من خلال الامور التالية :

أ – الارث الاستعماري الطويل والذي كان له اثره في تعزيز كثير من المفاهيم كالقبلية والطائفية لتكريس وجوده في السودان ، ولذلك فأن الاحزاب السياسية التي ظهرت في السودان قبل الاستقلال كانت نتاجا لهذه الحالة وبالتالي انعكست حالة الاختلاف الطائفي عليها حتى بعد الاستقلال لتشكل

علامة مميزة من علامات الحياة السياسية السودانية واعتبر الخلاف التقليدي بين الحزبين الرئيسيين الامة والاتحادي الديمقراطي دليلا واضحا في هذا الجانب .

ب – ويجب الاشارة الى ان مشكلة الجنوب كانت نتاجا واضحا لكل المشاكل السابقة الذكر والتي تفاعلت فيما بينها لتشكل ارضية صالحة لتصاعد هذه المشكلة حيث شكلت جرحا نازفا في الجسم السوداني بمختلف مراحله المتعاقبة والتي تركت اثارها الواضحة على مختلف جوانب الحياة السياسية السودانية .

لقد تراكمت هذه المشاكل والمعوقات وجعلت النظام السياسي السوداني يتسم بظواهر عديدة ومتداخلة منها :

١– ان السودان قد شهد مراحل حكم متعاقبة وغير مستقرة واصبح الحل التقليدي للمعضلات امام كل حكم مدني هو مجيء العسكر الى الحكم وبالعكس ، وكذلك عدم تبلور صيغة دستورية محددة وثابتة تكون منهجا للحياة السياسية السودانية بسبب عدم ثبات واستقرار الحكومات وتعاقبها المستمر ، حيث اصبحت حالة عدم الاستقرار السياسي ظاهرة مرادفة للنظام السوداني نظرا لكثرة الانقلابات العسكرية وتعدد اقطابها وأطرافها وشهد السودان ثلاث مراحل حكم عسكرية .

٢– ومن الظواهر الاخرى التي ميزت النظام السياسي السوداني هو ان السودان قد طبق كافة انواع الحكم السياسية من التعددية الحزبية الى نظام الحزب الواحد والحكم العسكري المطلق والتالف بين العسكريين والمدنيين ولكنها فشلت جميعها في الوصول الى صيغة حكم ثابت ومستقر يتلائم مع طبيعة وظروف المجتمع السوداني .

٣-انعكاس مشاكل السودان الداخلية على طبيعة علاقاته الخارجية ، حيث شكلت قيدا على تطور هذه العلاقات وتصاعدها فقد اثرت مشكلة الجنوب السوداني سلبيا على علاقته مع دول الجوار الافريقي وكذلك كان لطبيعة النهج المختلف الذي سارت عليه الحكومات السودانية المتعاقبة اثر في تحديد طبيعة علاقاته الخارجية ، فقد كان للتوجه الغربي لنظام نميري دور في توتر العلاقة مع ليبيا واثيوبيا ذات التوجه الشرقي ، وحينما تسلم الصادق المهدي الحكم بعد عام ١٩٨٥ساءت العلاقة مع مصر بسبب الخلاف التقليدي بين مصر وحزب الامة وشكل التوجه الاسلامي الذي سارت عليه حكومة الانقاذ الوطني بعد عام ١٩٨٩ اساسا لتدهور العلاقات مع دول الجوار ومع الدول الغربية وذلك لتقاطع هذا النهج مع طروحات ما عرف بالنظام الدولي الجديد ، ولذلك كان من الطبيعي ان تصبح هذه العلاقات متذبذبة ومتوترة في احيان كثيرة نظرا لعدم استقرار الحكومات ذاتها.

وبما ان رغبة السودانيين كانت تنطلق نحو النظام الديمقراطي ونحو التعددية السياسية التي تتفاعل وتتلائم مع التعددية الدينية والاجتماعية للمجتمع السوداني فأننا نرى ان تحقيق حالة الاستقرار والثبات في النظام السياسي السوداني توقف على جملة عوامل منها :

١- القيام بعملية تنمية سياسية من اجل القضاء على الازمات التي عانى منها المجتمع السوداني وبالذات ازمتي المشاركة والتوزيع وهذا استلزم من اية حكومة سودانية إعادة النظر بمسألة توزيع العادل للثروة بين ابناء الشمال وابناء الجنوب وكذلك ضمان المشاركة العامة لجميع السودانيين في الحكم بغض النظر عن

انتمـاءاتهم الاجتماعيـة والسياسـية وبلـورة صـيغة انتخابـات عامـة عادلة .

٢- التوجه لحل مشكلة الجنوب حلا سلميا بعيدا عن العنف وذلك من خـلال اللجوء للمفاوضـات المباشـرة وهذا استلزم بـأن تكون هنـاك وجهـة نظـر موحـدة لابنـاء الشـمال فـي ايـة مفاوضـات لا وجهـات نظـر متعـددة وذلـك لتعزيـز مـوقفهم السياسـي وكـذلك مـنح اقلـيم الجنـوب حكمـا ذاتيـا وضـمان حريـة الجنـوبيين فـي الاعتقـاد واداء الشـعائر والعـادات الخاصـة بهم ، ولاجل توفير قاعدة متينـة يستند اليها الحل فكان لا بد من اعادة النظر بمشاكل الجنوب والنهوض بواقعـه من خـلال اقامـة العديد من مشـاريع التنميـة فيـه ولـو بالحـد الادنى .

٣- ان تكون التنمية قائمة على اساس زيادة الوعي والثقافة من خـلال نشـر التعليم والقضـاء علـى مظـاهر تفشـي الاميـة وذلـك مـن اجـل خلق قاعدة صـحيحة لتطبيق الديمقراطيـة وتطوير الوعي السياسـي وكذلك توجب نبذ الخلافات الشخصية والمصـالح والمنـافع الخاصـة فـي عمـل الاحـزاب والابتعـاد عـن الاجتهـادات الشخصـية وتغليـب المصـلحة العليـا للـبلاد فـوق المصـالح الحزبيـة الضـيقة وعـدم الاحتكـار للنشـاط السياسـي من قبـل بعض الاحزاب التقليديـة بـل السـماح لجميـع الاحـزاب السـودانية بأخـذ دورهـا علـى السـاحة السياسية .

٤- وفي الجانب الاقتصادي ،توجب توفير قاعدة للاستثمارات الاجنبية فـي السـودان من اجل الاستفادة القصـوى من المسـاحات الزراعيـة

الواسعة والموارد الكبيرة والحصول على وسائل التقنية الحديثة وبهذا كان يتسنى للسودان سد النقص الحاصل في كثير من احتياجاته الاساسية .

٥- حسم كافة القضايا والمشاكل المتعلقة مع دول الجوار والتوجه الى اقامة علاقات خارجية متوازنة قائمة على اساس المرونة السياسية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى والاستناد على ما تفرضه المصلحة العليا للبلاد لا على اساس افكار وتوجهات يفرضها حزب معين او جهة معينة .

الملاحق

ملحق رقم -٢-

اهم الاحزاب السياسية السودانية بعد انتفاضة عام ١٩٨٥

١.	حزب الامة القومي	الصادق المهدي
٢.	حزب الامة انصار الامام	ولي الدين الهادي المهدي
٣.	الحزب الاتحادي الديمقراطي	الشريف زين العابدين الهندي
٤.	حزب البعث العربي الاشتراكي	بدر الدين مدثر
٥.	الحزب الشيوعي السوداني	محمد ابراهيم نقد
٦.	الجبهة القومية الاسلامية	حسن الترابي
٧.	الحزب الشيوعي– القيادة الثورية	احمد شامي
٨.	حزب الاخوان المسلمون	الصادق عبد الله عبد الماجد
٩.	الحزب الاشتراكي الاسلامي	ناصر السيد
١٠.	الحزب الوطني الاتحادي	محمود حسين
١١.	اتحاد القوى الوطنية	الحاج عبد الرحمن
١٢.	حزب العمال والفلاحين	مختار عبيد
١٣.	الجبهة الوطنية التقدمية	
١٤.	الحزب القومي السوداني	فيليب عباس غبوش

بالاضافة الى الاحزاب الجنوبية

ملحق رقم -٣-

الحكومات السودانية التي حكمت السودان منذ عام ١٩٥٤ حتى الحكم الحالي

اولا : الحكم المدني الديمقراطي الاول ١٩٥٤- ١٩٥٨

١-وزارة اسماعيل الازهري الاولى كانون الثاني ١٩٥٤ – تشرين الثاني ١٩٥٥ .

٢-وزارة اسماعيل الازهري الثانية شباط ١٩٥٦ – تموز ١٩٥٦ .

٣-وزارة عبد الله خليل الاولى تموز ١٩٥٦- اذار ١٩٥٨ .

٤-وزارة عبد الله خليل الثانية اذار ١٩٥٨ – تشرين الثاني١٩٥٨ .

ثانيا : الحكم العسكري الاول من تشرين الثاني ١٩٥٨- تشرين الاول ١٩٦٤ للرئيس إبراهيم عبود .

ثالثا : الحكم المدني الديمقراطي الثاني ١٩٦٤-١٩٦٩ .

١- وزارة سر الختم خليفة الانتقالية الاولى تشرين الاول ١٩٦٤-كانون الاول ١٩٦٤ .

٢- وزارة سر الختم خليفة الثانية شباط ١٩٦٥-حزيران١٩٦٥.

٣- وزارة محمد احمد محبوب الاولى حزيران ١٩٦٥-حزيران ١٩٦٦.

٤- وزارة الصادق المهدي الاولى تموز ١٩٦٦-ايار١٩٦٧.

٥- وزارة محمد احمد محبوب الثانية ايار ١٩٦٧-نيسان ١٩٦٨.

٦- وزارة محمد احمد محبوب الثالثة نيسان ١٩٦٨- ايار ١٩٦٩ .

رابعا : الحكم العسكري الثاني للرئيس جعفر نميري من ايار ١٩٦٩الى نيسان ١٩٨٥ .

خامسا: الحكم العسكري الانتقالي للفريق عبد الرحمن سوار الذهب من نيسان ١٩٨٥ ،الى ايار عام ١٩٨٦ .

سادسا : الحكم المدني الديمقراطي الثالث من ايار ١٩٨٦ الى حزيران ١٩٨٩ .

١- وزارة الصادق المهدي الاولى ايار ١٩٦٨-ايار١٩٨٧ .

٢- وزارة الصادق المهدي الثانية حزيران ١٩٨٧-اذار١٩٨٨.

٣- وزارة الصادق المهدي الثالثة ايار ١٩٨٨-شباط ١٩٨٩.

٤- وزارة الصادق المهدي الرابعة شباط١٩٨٩-اذار١٩٨٩.

٥- وزارة الصادق المهدي الخامسة اذار ١٩٨٩-حزيران١٩٨٩ .

سابعا : الحكم العسكري الثالث للرئيس عمر حسن احمد البشير منذ ٣٠حزيران عام ١٩٨٩ .

قائمة المصادر

المصادرالعربية :

اولا – الوثائق:

١- الامانة العامة لمجلس الوزراء ، جمهورية السودان ، الحكومة الانتقالية ١٩٨٥-١٩٨٦.

٢- وثيقة التجمع الديمقراطي السوداني ، مجلة المنار ، باريس، العدد ٦٥ ، ١٩٩٠.

٣- البيان الصادر عن المؤتمر الشعبي العربي والاسلامي ، الدورة الثانية للانعقاد ، شباط ،١٩٩٤ .

٤- رئاسة الجمهورية ، دليل الحكم الاتحادي ، الاصدارية الاولى ، الخرطوم ، شباط ١٩٩٤.

٥- مساعي حكومة الانقاذ الوطني لتحقيق السلام في جنوب السودان ، اعداد ادارة السلام في الخارجية السودانية ، الخرطوم ، ١٩٩٣.

٦- مجلس ثورة الانقاذ الوطني (اللجنة السياسية) مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان ،الخرطوم٩ ايلول -٢١تشرين الاول ١٩٨٩،،دار الاصالة للصحافة ، ١٩٩٠ .

٧- الميثاق القومي للعمل السياسي، امانة مؤتمر الحوار الوطني ، الخرطوم ، ٧نيسان،١٩٩١.

٨- النظام الاساسي للمؤتمرات الشعبية ، نظام السودان السياسي ، امانة المؤتمر الوطني ، الخرطوم .

ثانيا – الكتب العربية والمترجمة :

١- البخاري عبد الله الجعلي ، نزاع الحدود بين السودان واثيوبيا ، مطبعة الخليج ، الكويت ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٠ .

٢- ابراهيم احمد العدوي ، يقظة السودان ، الخرطوم ، ١٩٥٦.

٣- أبيل الير، جنوب السودان ، ترجمة بشير محمد سعيد ، شركة ميدلايت المحدودة ، لندن ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٢.

٤- احمد خير ، كفاح جيل ، الخرطوم ، ١٩٧٠ .

٥- احمد سعيد المحمدية ، ثورة ما يوفكرة واتجاها ورجالا ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٦٩ .

٦- احمد حمروش ، مصر والسودان ، كفاح مشترك ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٧- احمد سليمان ، ومشيناها خطى ، الجزء الثاني ، دار الفكر العربي ، الخرطوم ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٦ .

٨- التيجاني عبد القادر ، السودان وتجربة الانتقال الى الحكم الاسلامي ، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم ، مطابع دار الحكمة ، ١٩٩٤.

٩- السودان الان ، وكالة السودان للانباء ، الخرطوم ، ١٩٩٤.

١٠- الشاطر بصيلي عبد الجليل ، تاريخ وحضارة السودان الشرقي الاوسط ، القاهرة،١٩٧٢.

١١- الشافعي محمد بشير ، القانون الدستوري والنظم السياسية السودانية ، منشأة المعارف، الاسكندرية ، ١٩٧٠ .

١٢- المكاشفي طه الكباشي ، الشريعة الغائبة في ظل الحكم الطائفي بالسودان ١٩٨٦-١٩٨٩، الطبعة الاولى ، ١٩٨٩ .
١٣- امين حسن عمر ، رؤية جامعة لمشروع النهضة الحضارية الشاملة ، الخرطوم ، ١٩٩٤.
١٤- الانقاذ والانجاز ، وكالة السودان للانباء ، الخرطوم ، ١٩٩٤ .
١٥- بابكر عوض الله ، السودان والتدخل الاجنبي ، منشورات الاعلام السودانية ، الخرطوم ، ١٩٩٢ .
١٦- بدر الدين مدثر ، حول قضايا النضال وجرائم النظام ، بغداد، كانون الثاني ،١٩٨٥ .
١٧- بدور ابو عفان ، القطاع الصناعي بالسودان المشاكل والحلول ، الخرطوم، ١٩٨٥ .
١٨- بيركيث هيلاسلاسي ، الصراع في القرن الافريقي ، ترجمة عزيز الرزاز ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٠ .
١٩- حسن الترابي ، الحركة الاسلامية في السودان ، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ .
٢٠- حسن الطاهر رزوق ، السودان الى اين ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢.
٢١- حسن الفاتح قريب الله ، التصوف في السودان الى نهاية عصر الفونج ، جامعة الخرطوم ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٧ .
٢٢- حسن نجلية ، ملامح في المجتمع السوداني ، الدار الوطنية للكتب ، الخرطوم ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٢ .

٢٣- حسين دفع السيد التيجاني ، الفيضان (الوثيقة التسجيلية لانتفاضة عام ١٩٨٥) ، ١٩٨٥ .
٢٤- حسين علوان واخرون ، التسلح في العالم الثالث ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٨٨ .
٢٥- حسنين محمد جوهر وحسنين مخلوف ، السودان ارضه وتاريخه وحياة شعبه ، دارالشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
٢٦- حقائق وارقام على طريق التنمية والتحديث ، وزارة الثقافة والاعلام السودانية ، الخرطوم ، ١٩٩٣ .
٢٧- حمادة فراعنة ، السودان اعادة البناء ، الطبعة الاولى ، عمان ،١٩٩٣.
٢٨- جعفر محمد علي بخيت ، الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩-١٩٣٩ ، ترجمة هنري رياض ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٢ .
٢٩- جميل الياس عفارة ، مشاكل السودان السياسية والدوافع رواء الانقلاب الاخير ، شركة الطبع والنشر ، بيروت ، ١٩٥٨ .
٣٠- جودة حسين جودة ، جغرافية افريقيا الاقليمية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ .
٣١- داود بركات ، السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية ، القاهرة ، ١٩٢٤.
٣٢- ذكريات الاستقلال (١٩٥٦-١٩٩٤) ، جمهورية السودان ، وزارة الثقافة والاعلام ، الخرطوم ،,١٩٩٤
٣٣- زكي البحري ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان (١٩٣٠-١٩٥٦) مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الاولى ،,١٩٨٧

٣٤- سعد الدين فوزي ، جوانب من الاقتصاد السوداني ، المطبعة الكمالية، القاهرة ،,١٩٥٨

٣٥- سعد ناجي جواد ، التطورات السياسية الحديثة في افريقيا ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،١٩٩٠ .

٣٦- سمير المنقبادي ، تطور المركز الدولي للسودان ، الطبعة الاولى ، ١٩٥٨,

٣٧- شوقي الجمل ، دور مصر في افريقيا في العصر الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،,١٩٨٤

٣٨- صديق احمد البادي ، كتاب عبد القادر ودحبوبة ، الخرطوم ،الطبعة الثانية ،١٩٩٠ .

٣٩- صلاح الدين الشامي ، السودان دراسة جغرافية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، الطبعة الثانية ،,١٩٧٣

٤٠- صلاح محمد ابراهيم ، وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان ، الطبعة الاولى ، الخرطوم ،١٩٩٤ .

٤١- عادل توفيق عبد النور ، المشاركة السياسية للسودانيين الاقباط في الانتخابات عام ١٩٨٦، الخرطوم ، الطبعة الاولى ،١٩٨٨ .

٤٢- عادل رضا ، الرهان الاسرائلي على جنوب السودان ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ،,١٩٧٥

٤٣- عادل رضا ، جعفر نميري الرجل والتحدي ، المكتب المصري الحديث القاهرة ،,١٩٧٥

٤٤- عامر العقاد ، وجاء مايو ، دار الجيل ، الطبعة الاولى ،,١٩٧٢

٤٥- عبد الله السريع ، جنوب السودان ، الكويت ،الطبعة الاولى ، ١٩٨٦ .

٤٦- عبد الله حسين ، تاريخ السودان ، الجزء الثاني ، الخرطوم .

٤٧- عبد العزيز حسين الصاوي ومحمد علي جادين ، الثورة المهدية في السودان ، مشروع رؤية جديدة ، شركة الفارابي ،١٩٩٠ .

٤٨- عبد العزيز كامل ، دراسات في الجغرافية البشرية للسودان ، دار المعارف ، القاهرة ،,١٩٧٤

٤٩- عبد اللطيف الخليفة ، صراع الكبار بين الوطنية والسلطة ، الخرطوم ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٢ .

٥٠- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،,١٩٧٤

٥١- عثمان ابراهيم السيد ،الاقتصاد\ السوداني ، مطابع النهضة ، الرياض ،,١٩٨٢

٥٢- علي السيد الحبيبي ، الحكم المحلي في السودان ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، آب ، ١٩٧٠ .

٥٣- علي حسن عبد الله ، الحكم والادارة في السودان ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ،١٩٧٠ .

٥٤- علي محمد بركات ، السياسة البرطانية واسترداد السودان ١٨٨٩-١٨٩٩، الهئية المصرية للكتاب ، ١٩٧٧ .

٥٥- كارول كولينز ، التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان ، ترجمة حازم صاغية ، دار ابن خلدون .

٥٦- كمال دسوقي ، دراسات في المجتمع السوداني ، مطبوعات جامعة القاهرة ، الخرطوم ، ١٩٧٣,

٥٧- كرومر، بريطانيا في السودان ، ترجمة عبد العزيز احمد عرابي ، بيروت ، الشركة العربية للطباعة ،,١٩٦٠

٥٨- قضايا السلام في السودان ، حكومة الانقاذ الوطني ، مجلس قيادة الثورة ، الخرطوم ، ١٩٨٩ .

٥٩- فؤاد مطر ، الحزب الشيوعي نحروه ام انتحر ، دار النهار والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ .

٦٠-لطفي جعفر فرج ، محمد جعفر نميري ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ،الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٥ .

٦١- محمد ابراهيم الحاج موسى ، التجربة الديمقراطية ونظم الحكم في السودان ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٦٢- محمد ابو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ،١٩٨٠ .

٦٣- محمد احمد كرار ، انتخابات وبرلمانات السودان توثيق وتحليل ، الخرطوم ، الطبعة الثانية ،١٩٩٢ .

٦٤- محمد العوض جلال الدين ، العلاقات الاقتصادية مع الخارج وامكانات الاعتماد على الذات ، دار الشباب للنشر والترجمة ، الطبعة الاولى ، قبرص، ١٩٨٨ .

٦٥- محمد رياض وكوثر عبد الرسول ، افريقيا دراسة لمقومات القارة ، بيروت ، ١٩٦٦ .

٦٦- محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث ،١٨٢٠-١٩٥٥، الخرطوم .
٦٧- محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩، الخرطوم ، الدار السودانية ، ١٩٨٠ .
٦٨- محمد عمر بشير ، التنوع والاقليمية والوحدة الوطنية ، ترجمة سلوى مكاوي ، سلسلة ثقافة المجتمع .
٦٩- محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان (خلفية النزاع من الحرب الداخلية الى السلام) ، ترجمة هنري رياض وآخرون ، الخرطوم ، ١٩٨٣,
٧٠- محمد عوض محمد ، السودان الشمالي ، سكانه وقبائله ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥١,
٧١- محمد عوض محمد ، الشعوب والسلالات الافريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٥,
٧٢- مجدي عمر ، التغيرات في النظام الدولي واثرها على منطقة الشرق الاوسط ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٥ .
٧٣- مدثر عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية في السودان ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧١,
٧٤- مكي شبيكة ، السودان عبر قرون ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٦٧ .
٧٥- منصور خالد ، حوار مع الصفوة ، دار التأليف للترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٤ .
٧٦- منصور خالد ، السودان والنفق المظلم ، الطبعة الاولى ،١٩٨٥ .

٧٧- منصور خالد ، لا خير فينا ان لم نقلها ، جامعة الخرطوم ، قسم التأليف والنشر .

٧٨- مهدي امين التوم ، مناخ السودان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، دار نافع للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٧٩- نعوم شقير ، جغرافية وتاريخ السودان ، دار الثقافة ، بيروت ، الجزء الاول ، ١٩٦٧,

٨٠- وليد محمد سعيد الاعظمي ، السودان في الوثائق البريطانية ، بغداد، ١٩٨٠,

٨١- يسري عبد الرزاق الجوهري ، جمهورية السودان ، دار الطلبة العرب ، بيروت ، ١٩٦٩,

٨٢- يوسف الصائغ ، اقتصاديات العالم العربي ، الجزء الثاني ، البلدان العربية الافريقية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤.

ثالثا – المذكرات الشخصية :

أ – الكتب :

١- محمد احمد محبوب ، الديمقراطية في الميزان ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٣.

٢- محمد سليمان ، من مذكرات نائب سوداني ، دار الثقافة ، بيروت ، كانون الاول ، ١٩٦٨.

ب- المذكرات المنشورة في المجلات والصحف :

مزمل سلمان غندور ، قصة الجيش والسلطة في السودان ، الحلقة الاولى ، مجلة التضامن ، لندن ، العدد ١٥١، آذار ، ١٩٨٦ .

رابعا – اللقاءات الصحفية :

١-لقاء مع الرئيس عمر حسن البشير ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد ٨٢٣٣ ، ٢٣، آذار ،١٩٩٣.
٢-لقاء مع الرئيس البشير ، مجلة التضامن ، العدد ٣٤٢، لندن ، ٣٠ تشرين الاول ،١٩٨٩.
٣-لقاء مع الرئيس البشير ، مجلة قضايا دولية ، ٢٣٨، باكستان ، السنة الخامسة ، ٢٥، تموز ، ١٩٩٤ .
٤-لقاء مع الصادق المهدي ، مجلة المستقبل ، السنة الرابعة ، العدد ١٦٤ ، ١٩٨٠/٤/١٢.
٥-لقاء مع الصادق المهدي ، جريدة السياسة ، الكويت ، العدد ٤١٨٤، ٢٣شباط ، ١٩٨٠ .
٦-لقاء مع جعفر نميري ، اجراه فؤاد مطر ، مجلة التضامن ، لندن ، العدد ٣١، ١٩٨٣.
٧-لقاء مع جعفر نميري ، مجلة الحياة ، القاهرة ، ٧حزيران ، ١٩٨٥.
٨-لقاء مع الشريف الهندي ، مجلة الدستور ، لندن ، العدد ٥٧١، ٦شباط ، ١٩٨٩.
٩-لقاء مع مبارك المهدي ، مسؤول الامن في حزب الامة ، مجلة كل العرب ، العدد ٣٨٧، كانون الثاني ، ١٩٩٠.

خامسا – الاطروحات الجامعية :

١- ازاد محمد سعيد ، الانقلابات العسكرية في العالم الثالث ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ايلول ١٩٩٥، .

٢- ساجد أحميد العائدي ، دور الجيش في الحياة السياسية السودانية ١٩٥٨-١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .

٣- عبد اللطيف كريم الزبيدي ، مشكلة جنوب السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، بغداد .١٩٨٥

٤- فتحية محمد حسن ، تحليل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد السوداني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٨٨.

٥- ، قضية جنوب السودان بين خيارات الحل العسكري والسياسي ، اطروحه دكتوراه ، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا ، بغداد ١٩٩٤ .

سادسا – البحوث والدراسات والمقالات المنشورة :

١- ابراهيم احمد نصر الدين ، الاندماج الوطني في افريقيا والخيار السوداني ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد ٦٣،ايار ، ١٩٨٤ .

٢- ابراهيم كرستي ، تحديد هئية الاقتصاد السوداني ، ورقة مقدمة لمؤتمر سياسات الاقتصاد الكلي ،١٩٨٦ .

٣- احمد الرشيدي ، الحدود المصرية السودانية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١١١، ١٩٩٣ .
٤- احمد الامين البشير ، العلاقة بين السياسة والدين في السودان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ، ٧٧ ، السنة الثامنة ، ١٩٨٥ .
٥- احمد الوسيلة قنديل ، السودان من يلعب بالنار ، مجلة الجامعة العدد ٤٥، ١٩٩٥ .
٦- احمد عامر ، السودان وملف خبرته الديمقراطية ، الجزء الاول / مجلة الاهرام الاقتصادي ، العدد ٩١٦ ، ١٩٨٦ .
٧- احمد عامر ، السودان وملف خبرته الديمقراطية ، الجزء الثاني ، مجلة الاهرام الاقتصادي ، العدد ٩١٩ ، ١٩٨٦ .
٨- احمد عبد القادر القيسي ، مشكلة جنوب السودان ، مجلة آفاق عربية ، بغداد ، العدد ٨ ، ١٩٩٤ .
٩- احمد يوسف القرعي ، عرض لرسالة دكتوراه لمحمد بهاء الدين بعنوان (نظام الحكم في السودان من عام ١٩٦٩-١٩٨٥ ، مجلة السياسية الدولية ، العدد ١١٥ ، ١٩٩٤ .
١٠- اسعد حيدر ، المهدي يعرض وقرنق يوافق على اتفاق اديس بابا ، مجلة المستقبل ، الخرطوم ، العدد ٤٩٤ ، ١٩٨٦ .
١١- الغرب والاسلام ، السياسة الدولية ، العدد ١١٤ ، تموز ، ١٩٩٣ .
١٢- الفاتح عبد الله عبد السلام ، العلاقات السودانية التشادية المعاصرة ، السياسة الدولية ، العدد ، ١٠٨ ، ١٩٩٢ .

١٣- أمل الشاذلي ، السياسات السودانية المعاصرة في المجال الافريقي ، السياسة الدولية ، العدد ٥١، ١٩٧٨ .
١٤- امين رضوان ، أي الطريق سيسلك النظام الجديد في السودان ، مجلة المنار ، العدد ٥، آيار ١٩٨٥ .
١٥- انجي رشدي ، ندوة التكامل المصري السوداني ، مجلة الاهرام الاقتصادي ، القاهرة ، العدد ٨٩٩ ، ١٩٨٦ .
١٦- أنس مصطفى كامل ، الصراعات الاثنية في حوض النيل ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، ١٩٩٢ .
١٧- ايمن السيد عبد الوهاب ، جنوب السودان وقضيتا الدين والدولة ، السياسة الدولية ، العدد ١١١، ١٩٩٢ .
١٨- بدر الدين مدثر ، البعث ومسألة الجنوب في السودان ، مجلة آفاق ، عربية ، بغداد ، العدد ٨ ، نيسان ، ١٩٧٨ .
١٩- بكري خليل ، ملاحظات حول الصراع الفيدرالي في السودان ، مجلة الدستور ، لندن ، العدد ٦١٢، تشرين الثاني ، ١٩٨٩ .
٢٠- بيتر انيانج ، جذور الصراع في القرن الافريقي ، مجلة المنار ، باريس ، العدد ٦٥ ، ايار ، ١٩٩٠ .
٢١- بابكر حسن بكي ، السودان العاصفة والجذور السياسة ، الكويت ، ايار ، ١٩٨٤ .
٢٢- توفيق غانم ، الاخدود العظيم ورجسة الخراب ، قضايا دولية ، العدد ٣١٣ ، السنة السابعة ، كانون الثاني ، ١٩٩٦ .

٢٣- حسن ابو طالب ، القرن الافريقي بين التفكك واعادة الاندماج ، التقرير الستراتيجي العربي ، مركز دراسات السياسية والستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
٢٤- حسن ابو طالب ، جنوب السودان الحلقة المفرغة ، مجلة المنار ، باريس ، العدد ٥٠ ، السنة الخامسة ، شباط ، ١٩٨٩ .
٢٥- حيدر ابراهيم علي ، السودان والوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٥٤ ،آب ، ١٩٨٣ .
٢٦- حيدر ابراهيم علي ، الانتلجنسيا السودانية بين التقليدية والحداثة ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ١٠٤ ، تشرين الاول ، ١٩٨٧ .
٢٧- جلال صلاح الدين ، ثورة يوليو تحسم عهد المهدي ، مجلة المجالس ، الكويت ، العدد ٩٣٦ ، ١٩٨٩ .
٢٨- جمال عبد الجواد ، خريطة جديدة للقوى السياسية ، مجلة المنار ، العدد ٥٢ ، نيسان ، ١٩٨٩ .
٢٩- جمال عبد الجواد ، الحكم العسكري الثالث في السودان ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٩٩ ، كانون الثاني ، ١٩٩٠ .
٣٠- جمال قنان ، نظام عالمي ام سيطرة استعمارية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ١٨٠ ، شباط ، ١٩٩٤ .
٣١- جميل مصعب محمود ، التحديات التي تواجه حكومة الانقاذ الوطني في السودان ، بحث غير منشور ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤.

٣٢- جوزيف قرنق ، الطريق العلمي لحل مشكلة جنوب السودان ، مجلة الطليعة ، الخرطوم ، السنة الخامسة ، ايلول ، ١٩٦٩ .
٣٣- رؤوف مسعد ، عشرة ايام في السودان ، مجلة المنار ، باريس ، العدد ٦ ، السنة الاولى ، حزيران ، ١٩٨٥ .
٣٤- سليمان سيد احمد ، الاستثمار الزراعي في السودان ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، العدد الثالث ، السنة الحادية عشرة ، ١٩٩٢ .
٣٥- سميرة امين واحمد النوري ، الهجرة السودانية والمسألة المكانية ، المستقبل العربي ، العدد ١٤٥، ١٩٩٢ .
٣٦- صبري الشفيع ، أوغندا والجوار المزعج ، مجلة الملتقى ، الخرطوم ، العدد ١٢٦ ، ايار ، ١٩٩٥ .
٣٧- صلاح عبد الرحيم الامين ، وقف المساعدات الامريكية ، مجلة الدستور ، العدد ٦٣١ ، السنة العشرين ، نيسان ، ١٩٩٠ .
٣٨- صقر ابو فخر ، الاحزاب والقوى السياسية في السودان ، مجلة القلم الصريح ، العدد ٥٦٠/٣ ، بيروت ، ١٩٩٤ .
٣٩- عاطف عبد الرحمن صغيرون ، السكان في السودان ، مجلس الابحاث الاقتصادية ، الخرطوم ، ١٩٨٥ .
٤٠- عبد الله حسن ، تطبيع ام تجميد ، مجلة السفير ، الخرطوم ، العدد الاول ، حزيران ، ١٩٩٥ .
٤١- عبد الله جلاب ، الاغلبية الحائرة تحسم النتيجة ، مجلة التضامن ، لندن العدد ١٤٨ ، ١٩٨٦ .

٤٢- عبلد الله جلاب ، الطريق الى جنة الديمقراطية ، مجلة التضامن ، لندن ، العدد ١٥٢ ، آذار ، ١٩٨٦ .
٤٣- عبد الله حمدنا الله ، الحركة الصوفية والعلمية في السودان ، مجلة الخرطوم ، العدد العاشر ، تموز ، ١٩٩٤ .
٤٤- عبد الله زكريا ، تقسيم الولايات وفلسفة النظام السياسي ، مجلة البرلمان ، الخرطوم ، ١٩٩٤ .
٤٥- عبدة المختار ، السودان في عيون الغرب ، مجلة افريقيا ، الخرطوم ، العدد ١٠ ، حزيران ، ١٩٩٥ .
٤٦- عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الاشكالية المعاصرة في العلاقات المصرية السودانية ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، ١٩٩٣ .
٤٧- عبد السلام ابراهيم بغدادي ، السياسة الايرانية المعاصرة تجاه السودان نشرة مركز بحوث الجمهورية ، دار الجماهير للصحافة ، ١٩٩٣ .
٤٨- عبد العظيم الجنزوري ، التكامل المصري والسوداني ، مجلة مصر المعاصرة السنة الخامسة والسبعون ، القاهرة العدد ٣٩٧ ، ١٩٨٤ .
٤٩- عبد العزيز حسين الصاوي ، وجهان للعسكرية السودانية ، مجلة الدستور ، لندن ، العدد ٥٦٣ ، حزيران ، ١٩٨٩ .
٥٠- عبد الغفار محمد احمد ، السودان وديناميكية التنوع ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٨٣ ، كانون الثاني ، ١٩٨٦ .
٥١- عبد الملك عودة ، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة والانفصال السياسة الدولية ، العدد ١٠٩، تموز ، ١٩٩٢ .

٥٢- عبد الملك عودة ، حالة جنوب السودان ، مجلة الافق العربي ، المركز الاردني للدراسات والمعلومات ، عمان ، العدد ، ٩ ، شباط ، ١٩٨٧ .
٥٣- عبد الملك عودة ، مستقبل العلاقات المصرية السودانية ، السياسة الدولية العدد ١٠١ ، ١٩٩٠ .
٥٤- عبد المنعم الغزالي ، الخريطة الاجتماعية للسودان ، مجلة الطليعة ، العدد ٨ ، السنة الخامسة ، اب ، ١٩٦٩ .
٥٥- عزت عبد اللطيف ، ندوة التكامل المصري السوداني ، الاهرام الاقتصادي ، العدد ٨٩٩ ، ١٩٨٦ .
٥٦- عصام محمد ، السودان تحركات نحو انفراج عربي وتعاون اسيوي ، مجلة قضايا دولية ، باكستان العدد ٣٠٤ ، السنة السادسة ، تشرين الاول ، ١٩٩٥ .
٥٧- عطية عبد الجواد ، مشكلة جنوب السودان ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٢ ، ١٩٦٥ .
٥٨- علي التوم ، نحو ستراتيجية بعيدة المدى في السودان ، دراسة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي ، الخرطوم ، اذار ، ١٩٨٦ .
٥٩- علام عمر محمود ، ملف العلاقات الاميريكية السودانية ، صحيفة السودان الحديث ، الخرطوم ، تموز ، ١٩٩٤ .
٦٠- عمر سعد الدين ، واقع المأزق الاقتصادي في السودان الابعاد والجذور ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٨٤ ، ايلول ، ١٩٨٦ .

٦١- عمر عز الرجال يوسف ، عودة العلاقات السودانية الاثيوبية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة العدد ٨٣ ، ١٩٨٦ .
٦٢- كمال حسين بخيت ، السودان ازمة حكم تهدد الديمقراطية ، مجلة الوطن العربي ، باريس ، العدد ٥٨٧ ، ١٩٨٩ .
٦٣- كمال سالم ، ازمة الاقتصاد السوداني ، مجلة الاهرام الاقتصادي ، القاهرة العدد ٨٩٩ ، ١٩٨٦ .
٦٤- فتح الرحمن محبوب ، التحدي الاكبر ، مجلة التضامن ، لندن ، العدد ١٦٥، ١٩٨٦ .
٦٥- فتحي علي حسين ، مشكلة الجنوب والتطورات الاخيرة في السودان ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٠، ١٩٩٠ .
٦٦- فتحي علي حسين ، ازمة العلاقات السودانية الارتيرية ، السياسة الدولية العدد ١١٦ ، نيسان ، ١٩٩٤ .
٦٧- فؤاد مطر ، هل ينسحب الزاهدان ، مجلة التضامن ، العدد ١٤٨ ، ١٩٨٦ .
٦٨- محمد ابو الفضل ، جنوب السودان وحق تقرير المصير ، السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، ١٩٩٤ .
٦٩- محمد ابو الفضل ، جنوب السودان واشكالية الحسم العسكري والحل التفاوضي مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٨ ، ١٩٩٤ .
٧٠- محمد الحسن احمد ، حرب الجنوب بين الحل والاصابع الاجنبية / مجلة التضامن ، العدد ١٤٧، ١٩٨٦ .
٧١- محمد الحسن احمد ، صورة الحكم عشية الانتخابات ، مجلة التضامن ، لندن ، العدد ١٥٥ ، ١٩٨٦ .

٧٢- محمد الفاتح احمد ، السودان والانفتاح على شعوب الميلانو ، صحيفة السودان الحديث ، ٣ ، اب ، ١٩٩٤ .
٧٣- محمد بشير حامد ، الشرعية السياسية وممارسة السلطة في السودان (دراسة في التجربة السودانية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت العدد ٩٤ ، ١٩٨٦ .
٧٤- محمد بشير حامد ، الصراع في القرن الافريقي وأمن باب المندب ، مجلة الباحث العربي العدد ٦، السنة الاولى ، حزيران ، ١٩٨٥ .
٧٥- محمود خليل ، العلاقات المصرية السودانية ، الثوابت والمتغيرات على ضوء مشكلة حلايب ، السياسية الدولية العدد ١١٣ ، ١٩٩٣ .
٧٦- محمود خليل ، الامن القومي السوداني ومشكلة الجنوب ، السياسة الدولية العدد ٨٦ ، ١٩٨٦ .
٧٧- محمود مراد ، ماذا جرى في السودان وكيف والى اين ، الاهرام الاقتصادي القاهرة ، العدد ٨٤٨ ، نيسان ، ١٩٨٥ .
٧٨- محمود مراد ، المستقبل السوداني ومصير الوفاق ، مجلة الأهرام الاقتصادي العدد ٨٤٩ ، ١٩٨٥ .
٧٩- محمد حسنين هيكل ، العرب على اعتاب القرن ال٢١ ، مجلة المستقبل ، العدد ١٩٠، ١٩٩٤ .
٨٠- مختار عجوبة ، مشكلة جنوب السودان واثرها على مستقبل العلاقات العربية الافريقية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة التاسعة ، العدد ٨٨ ، ١٩٨٦ .

٨١- مجـدي علـي عبيـد ، السـودان وامكانيـة الاختـراق الايرانـي ، السياسة الدولية ، القاهرة العدد ، ٧٩ ، ١٩٨٥ .

٨٢- محمد السماك ، هل يبقى سوار الذهب ، مجلة الاسبوع العربي ، العدد ١٣٤٦ ، ١٩٨٥ .

٨٣- محمد حسن ، الاسباب الحقيقية لقطع العلاقات بين البلدين ، مجلة السفير ، الخرطوم ، العدد الاول ، ١٩٩٥ .

٨٤- محمد سعيد هجرس ، السودان بين مشاكل التعددية وازمة البحث عن هوية ، مجلة المنار ، العدد ٣ ، السنة الاولى ، اذار ، ١٩٨٥ .

٨٥- محمد سعيد محمد الحسن ، الخروج من الدائرة المفرغة في السودان ، مجلة التضامن ، لندن ، العدد ٣٤٣ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٩ .

٨٦- محمد سيد احمد عتيق ، موقف السودان من ازمة الخليج ، المستقبل العربي العدد ١٦٨، ١٩٩٣ .

٨٧- محمد علي جادين ، حكومة الجبهة الوطنية وقضايا الاصلاح الاقتصادي ، مجلة الدستور ، العدد ٥٨٧ ، السنة التاسعة عشرة ، ايار ، ١٩٨٩ .

٨٨- محمد عمر بشير ، الجذور التاريخية والواقع المعاصر لتجربة التكامل ، السياسة الدولية ، القاهرة العدد ٥١ ، ١٩٧٨.

٨٩- مدحت ايوب ، التجربة الديمقراطية ومشكلة الجنوب ، السياسة الدولية ، العدد ٨٧ ، كانون الثاني ، ١٩٨٧ .

٩٠- مصطفى علوى ، السياسة الخارجية السودانية بعد انقلاب يوليو ، السياسة الدولية ، العدد ٤٦، ١٩٧٦ .

٩١- يوسف ابو نجم ، نهر النيل والامن القومي المصري ، السياسة الدولية العدد ٧٩ ، ١٩٨٥ .

٩٢- يوسف الخليفة ابو بكر ، السياسات اللغوية في السودان ، مجلة دراسات افريقية ، مركز البحوث والترجمة ، العدد ١٢ ، كانون الثاني ، ١٩٩٥ .

٩٣- يوسف الشريف ، جنوب السودان الصخرة التي تحطمت عليها التجارب بالديمقراطية ، مجلة المنار ، العدد ٥٢ ، ١٩٨٩ .

٩٤- يونان لبيب رزق ، قيام وسقوط المهدية في السودان المعاصر ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١، ١٩٧٠ .

٩٥- نازلي معوض احمد ، الديمقراطية والصراعات في العالم الثالث ، مجلة المنار ، العدد ٦٥ ايار ، ١٩٩٠ .

٩٦- نجوى امين الفوال ، المواقف العربية تجاه الثورة الارتيرية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٩٤، السنة التاسعة ، كانون الاول ، ١٩٨٦ .

٩٧- هاني ارسلان ، السودان والحركات الاسلامية الدور وابعاد العلاقة السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، ١٩٩٣ .

٩٨- هاني ارسلان ، الحدود الجنوبية للوطن العربي ، السياسة الدولية العدد ١١٢ ، ١٩٩١ .

٩٩- هاني ارسلان ، الابعاد الخارجية لمشكلة الجنوب السوداني ، السياسة الدولية ، العدد ٨٩ ، ١٩٨٧ .

سابعا – الصحف والمجلات :

أ – الصحف :

١- الانباء ، الكويت ، العدد ٣٠٠٧ ، ١٩٨٦ .

٢- الانقـــاذ ، الخرطـــوم ، تواريخهـــا ١٩٩٤/٩/١٧، ١٩٩٤/٩/٢٢ ، ٩٤/١٠/٢٣، ١٩٩٥/١/٢ .

٣- الايام ، الخرطوم ، ١٩٨٦/٣/١٨ .

٤- الــــراي ، عمـــان ، ١٩٩٣/٣/٦ ، ١٩٩٣/٣/٧، ٩٩٣/١٠/٢٦ ، ١٩٩٤/٨/٧ ، ١٩٩٤/١٢/١٤ .

٥- السياسة ، الكويت ، ١٩٨٥/١٠/١٨ .

٦- السفير ، بيروت ، ١٥/٢/ ١٩٨٠ .

٧- الشعب ، الاردن ، ٣/٣/ ١٩٩٣ ، ٢٣/ ٣/ ١٩٩٣ .

٨- السودان الحديث ، الخرطوم ، ١٤/ ٩/ ١٩٩٤ ، ٢٠/١٠/ ١٩٩٤ ، ١/ ٨/ ١٩٩٥

٩- الصحافة، الخرطوم ، ١٨/٣/ ١٩٨٦ .

١٠- القادسية ، بغداد ، ١٧ / ٤/ ١٩٩٣ .

١١- القبس ، الكويت ، العدد ، ٥٥٩ ، ١٩٨٩ .

١٢- دار فور الجديدة ، الخرطوم ، ١٧/٩/ ١٩٩٤ .

١٣- شيحان ، عمان ، ١٩/ ١٢/ ١٩٩٢، ٢٧/ ٢/ ١٩٩٣ .

١٤- صوت العرب ، لندن ، ٢/ ١٠/ ١٩٩٤ ، ١٦/ ٧/ ١٩٩٥ .

ب- المجلات :

١- اخر ساعة ، القاهرة ، العدد ٢٦٩١، ١٩٨٦ .

٢- التضامن ، لندن ، الاعداد ، ١٤٥، ١٩٨٦/١٤٧، ١٩٨٦ / ١٦٢، ١٩٨٦ ، ١٦٣ ، ١٩٨٦ ، ٢٢٩ ، ١٩٨٧/ ٣١٢، ١٩٨٩ / ٣٢٦ ، ١٩٨٩ / ٥٧٥، ١٩٨٩ .

٣- التقرير ، قبرص المجلد الثاني ، العدد ٦، ١٩٨٦ .

المجلد الرابع ، العدد ٢ ، ١٩٨٨

المجلد الرابع ، العدد ٤ ، ١٩٨٨ .

المجلد الاول ، العدد ١ ، ١٩٨٨

المجلد الثالث ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٨

٤- الثقافة الوطنية ، الخرطوم ، العدد ١ ، ايلول ، ١٩٨٨ .

٥- الثورة العربية ، حزب البحث العربي الاشتراكي ، القيادة القومية ، بغداد ، العدد ٥ ، ١٩٨٩ .

٦- الدستور ، لندن ، الاعداد ، ٣٩٥، ١٩٨٥/ ٥٦١، ١٩٨٨/ ٥٦٧، ١٩٨٩ / ٥٦٨ / ١٩٨٩ ، ٥٦٩، ١٩٨٩/ ٥٧٢، ١٩٨٩/ ٥٨٤، ١٩٨٩ ، ٥٩٢ ، ١٩٨٩ ، ٦١١ ، ١٩٨٩ / ٦١٢، ١٩٨٩/ ٦١٣، ١٩٨٩ / ٦١٤/ ١٩٨٩ ، ٦٤٣، ١٩٨٩ .

٧- الاسبوع العربي ، بيروت الاعداد ، ١٢٣٨ ، ١٩٨٥ / ١٣٣٩ ، ١٩٨٥ / ١٣٤١ ، ١٩٨٥ ، ١٣٤٦، ١٩٨٥ / ١٣٦٣ ، ١٩٨٥ .

٨- السودان ، الخرطوم ، ٢١ نيسان / ١٩٨٩ .

٩- الصياد ، بيروت ، العدد ٢١٦٩ ، ١٩٨٦ .

١٠- المجالس ، الكويت ، العدد ٩٣٧، ١٩٨٩ .

١١- المجلة ، لندن ، العدد ، ٤٦٠ ، ١٩٨٨

١٢- الاقتصــادي ، الخرطــوم ، وزارة الماليــة الســودانية ، العــدد ١٣، ١٩٩٤ .

١٣- المقتصد ، الخرطوم ، العدد ١٣، ١٩٩٢ .

١٤- المستقبل ، الخرطوم ، العدد ١٣، ٢ اب ، ١٩٩٣ .

١٥- الملتقى ، الخرطوم ، الاعداد ، ٧٩ ، حزيران ، ١٩٩٣ و ١٢٢ ، اذار ، ١٩٩٥ .

١٦- النشرة الاقتصادية ، وكالة الانباء العراقية ، العدد ١٦ ، ٣١ / اب ، ١٩٨٩ .

١٧- كل العرب ، باريس ، العدد ٣٥٩ ، ١٩٨٩/٧/١٠ .

١٨- قضـايا دولية ، وكالـة الانباء العراقية ، الاعداد ٨، ١٩٨٦ / ١٥، ١٩٨٦ / ١٢ ، ١٩٨٩ .

١٩- قضـايا عسكرية ، وكالـة الانبـاء العراقيـة ، الاعـداد ١٢، ١٩٨٩ / ١٣، ١٩٨٩ / ٢، ١٩٩٠ .

ثامنا – المحاضرات الجامعية :

١- جميـل مصـعب محمـود ، محاضـرة بعنـوان النظـام الـدولي الجديـد القاها علـى طلبـة الماجستير فـي كليـة العلوم السياسية ، جامعة بغداد عام ١٩٩٤ .

المصادر الانكليزية

A. Books

١- Basic fact about the southern provinces of the sudan published by , the central office of information , Khartoum, 1964 .

٢- Duncan , J.S.R. The sudan's path to Independence , Edinburgh and London , 1957 .

٣- Dunstan M. wai , the southern Sudan and the problem of national Integration , frank cass , London , 1973.

٤- Gabriel warburg , the Sudan under wingate , Haifa university , frank cass , 1971.

٥- Gabriel warburg , Islam nationalism and communism Intraditional Society . The case of Sudan , frank cass and company Iimited , Great Britain ,1978 .

٦- Mohammed Omer Beshir , The southern Sudan from conflict to peace , London ,1975 .

٧- Medani Mohammed , M. Ahmed , Development of Agriculture in the Sudan , University of Khartoum ,1994 .

٨- Oliver Albino , The Sudan southern viewpoint , Oxford university press , London ,1970 .

٩- William Benton , Helen heming way vol , 17 , The New Encyclopadia , Inc , London ,1975 .

B. Reports

١. Alfred Logune Tabew Battale for Juba , Africia , No , 156, August ,1984 .

٢. Mohammed Beshir Hamid , The finlandistation of Sudan's foreign policy sudanese , Journal of Arab Studies vol. 2,1983 .

٣. Mohammed Beshir hamid , The politics of national Reconciliation in the Sudan , Center for contemporary , Arab studies , Georgetown University ,1984 .
٤. Peter woodward , Sudan's New democrocy , Contemporasry Review , No.1458 , July ,1987 .
٥. Republic of the Sudan , Investment puplic corporation1993 .
٦. The Republic of the Sudan , Minstry of culture , The southern problem and peace efforts , colly printing House .

These problems has increased therefore it focused in the following fields :

١. Sudan was under unstable regimes between military and civil ruling as well as the non-existence of a fixed and dttermined constitutional frame to be regarded as a programme to the political system in Sudan . Sudan witnessed a three period's of military ruling .
٢. The multi-application's of the political option's in Sudan the one party system , the millitary system , or as a form of aliance between millitary and civil faction's which all failed to be suitable to the condition's of Sudan .
٣. The Internal problems and its reflection in the foreign affairs were a great dillima in the Sudan's political relation's with its neighbours and with the international community the Western tendency towards Numairy – Regime played a big role in the bad relation with Lybia and Ethiopia ehile in the period of al-Saadiq Al-Mahdi in 1985 wittnessed a bad relation's with Eygpt also the Islamic trend under the government of National Salvation after 1989 was a base to the bad

relations with the Western states because of the Interution between Islamic trend and what the so called (New International Order) , Naturally all these reason's were elements for the succeeding regim's there .